جمهورية العراق
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة بابل ـ كلية العلوم الإسلامية
قسم لغة القرآن / الدراسات العليا

الاحتمال النّحويّ في تفسير البيضاويّ (ت: ٦٨٥هـ)

رسالة قدّمها:

داخل جبر داخل الموسويّ

إلى مجلس كلية العلوم الإسلامية في جامعة بابل

وهي من متطلبات نيل شهادة الماجستير في لغة القرآن وإعجازه

بإشراف:

أ. د. ظاهر محسن كاظم الشّكريّ

شعبان ١٤٤٤هـ

آذار ٢٠٢٣م

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

﴿وَمَا يَعْلَمُ تَأْوِيلَهُ إِلَّا اللَّهُ وَالرَّاسِخُونَ فِي الْعِلْمِ يَقُولُونَ آمَنَّا بِهِ كُلٌّ مِنْ عِنْدِ رَبِّنَا وَمَا يَذَّكَّرُ إِلَّا أُولُو الْأَلْبَابِ﴾

صدق الله العليّ العظيم

﴿سورة آل عمران: ٧﴾

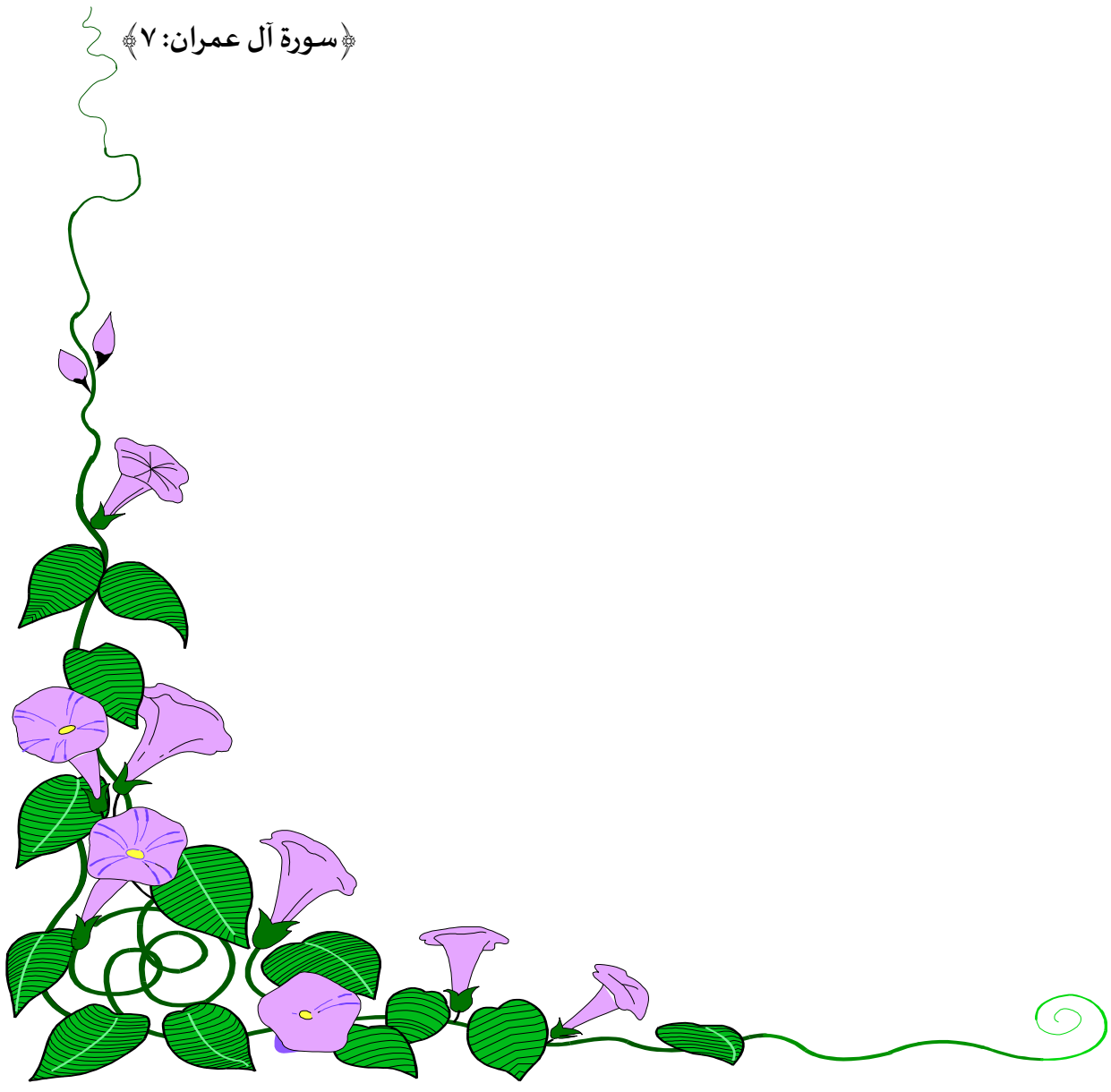

بسم الله الرحمن الرحيم

إقرار المشرف

أشهدُ أنّ كتابة هذه الرسالة الموسومة بـِ : **(الاحتمال النّحويّ في تفسير البيضاويّ(ت:٦٨٥هـ))** لطالب الماجستير **(داخل جبر داخل)** قد جرى بإشرافي في قسم لغة القرآن في كليّة العلوم الإسلاميّة (جامعة بابل) وهي من متطلبات نيل شهادة الماجستير في اللغة العربية / لغة القرآن.

التوقيع:

المُشرف: أ. د ظاهر محسن كاظم الشكريّ

التأريخ: / / ٢٠٢٣

بناءً على التوصيات المتوافرة نرشحُ هذه الرسالة للمناقشة .

التوقيع:

رئيس القسم: أ٠م. د حسين علي هادي المحنا

التأريخ: / / ٢٠٢٣

بسم الله الرحمن الرحيم

إقرار لجنة المناقشة

نحن، رئيس لجنة المناقشة واعضاءها، نشهد أننا اطلعنا على الرّسالة الموسومة بـ **((الاحتمال النّحويّ في تفسير البيضاويّ(ت:٦٨٥هـ))** التي قدّمها الطالب **(داخل جبر داخل)** وقد ناقشناه في محتوياتها، وفيما له علاقة بها، ونرى أنها جديرة بالقبول لنيل شهادة الماجستير في اللغة العربية/ لغة القرآن/ فرع اللغة، بتقدير (**جيّد جدّا عالٍ**) .

الإمضاء: ٢٠٢٣/٤/٤

الاسم: أ.د. **حسن عبيد محيسن**

رئيسًا

الإمضاء:

الاسم: أ.م.د. **سحر ناجي فاضل**

عضوًا

الإمضاء:

الاسم: أ.م.د. **حسين علي هادي**

عضوًا

الإمضاء:

الاسم: أ.د. **ظاهر محسن كاظم**

عضوًا ومشرفًا

أصادق على ما جاء به في قرار لجنة المناقشة.

الإمضاء:

الاسم : أ.د. **عامر عمران الخفاجيّ**

التاريخ : ٤ / ٤ / ٢٠٢٣

عميد كليّة العلوم الاسلاميّة جامعة بابل

الإهداء

- إلى ذلك القلب العظيم، الذي أخرج البشرية جمعاء من الظلمات إلى النور وأرشدها إلى طريق الحق، إلى البشير النّذير، وخاتم الأنبياء، والمبعوث رحمة للعالمين سيدنا محمد صلّى الله عليه وعلى آله الأطهار.
- إلى أبي رحمه الله تعالى، وأسكنه فسيح جنّاته.
- إلى مَن يعجز اللسان عن وصفها، ويتَحيّرُ القلم في مدحها، ويقف الإهداء صامتًا أمام صبرها وعزمها. أُمِّي الحبيبة.
- إلى رفيقة دَربي، وأُمّ أولادِي. زوجي.
- وإلى إخوتي وأخواتي الأعزّاء. سندي في الحياة.

شكر وعرفان

"أللهمَّ إنّي أعتذرُ إليكَ مِن مظلومٍ ظُلِمَ بحضرتِي فلمْ أنصُرهُ وَمِن مَعروفٍ أُسديَ إليّ فلمْ أشكُرهُ ومِنْ مسيءٍ اعتذرَ إليّ فلمْ أعذرهُ ومِن ذِي فاقةٍ سألني فلمْ أُوثِرهُ وَمِن حقّ ذي حقٍّ لَزِمني لِمُؤمن فلم أُوَفّرهُ" [1] .

بعد شكر الله أتقدّم بالشكر والامتنان بعدد قطرات المطر، وعدد مَن حجّ واعتمر إلى أستاذي ومعلمي وملاذي، وإلى مَن طوّقني بمعروفه، وتفضّلَ عليّ بمجهوده الأستاذ الدكتور ظاهر محسن كاظم الشّكريّ الذي له كل الفضل في ظهور هذه الدراسة على ما هي عليه، فله مني كلّ الحبّ وخالص الدّعاء.

ويجدُر بي أن أتقدّمَ بالشكر الجزيل إلى المفضال الأستاذ المساعد الدكتور حسين علي هادي المحنّا، رئيس قسم لغة القرآن الذي اختار عنوان الرّسالة، والذي لم يُقَصّر أبدًا مِن جميع النواحي، فجزاه الله عنّي خيرًا، وأشكر الأستاذ المساعد الدكتور أشرف عدنان الذي بذل جهدًا في سبيل إتمام هذا العمل، وكذلك الشكر موصول للأستاذ الدكتور حسن عبيد المعموري، والأستاذ المساعد الدكتور علي الشّريفيّ لملاحظاتهما وتوجيهاتهما السّديدة، فلهم منّي خالص الحب والامتنان .

([1]) من أدعية الإمام زين العابدين(ع) في الصّحيفة السجّاديّة الكاملة: ١٦٦ .

ومِن دواعي سروري أنْ أتقدّم بالشكر والعرفان إلى عمادة كليّة العلوم الإسلاميّة متمثّلة بعميدها الأستاذ الدّكتور عامر عمران الخفاجيّ المحترم، وإلى معاونيه العلميّ والإداريّ، وإلى أساتذتي الفضلاء في قسم لغة القرآن الذين تلمذتُ لهم في مرحلة الماجستير، فجزاهم اللهُ تعالى عنّي أفضلَ الجزاء، ووفّقهم لما يُحِبّ ويرضى.

وحَريٌّ بي أنْ أشكرَ مكتبة العتبة الحسينيّة في بابل لما بذلوه من خدمة في سبيل إنجاز هذا العمل بأفضل وجه، وأشكر أسرتي الكريمة، فكان دعاؤهم مستمرًا طوال كتابة الرسالة.

وأودّ أنْ أشكر جميع مَنْ أحاطني بالرعاية والتّشجيع والحب مِنْ أصدقاء ورُفقاء وإخوة، فلهم منّي كل الامتنان والحبّ، وأسأل الله أنْ يجزي الجميع خيرًا.

ويحقّ لي وعليّ أنْ أقولَ في والدتي العزيزة قولاً كريمًا، وأجزلَ لها الشكرَ عظيمًا، إذ ما فَتِئتْ تَرفعُ يَديها بالدعاء؛ ليزيدني اللهُ عزّ وجلّ توفيقًا وخيرًا، ربِّ احفظْها بحفظك، واغفر لها واشفها مِنْ كلِّ سوء بحقّ محمّد وآل محمد.

الباحث

المحتويات

المحتويـات

الموضوع	الصفحة
شكر وعرفان	أ - ب
المحتويات	ث - ز
المقدّمة	٢ - ٥
التّمهيد: مفهوم الاحتمال النّحويّ، ودواعيه	٧ - ١٦
أوّلا: مفهوم الاحتمال لغة واصطلاحًا	٧
الاحتمال لغة	٧ - ٨
الاحتمال اصطلاحًا	٨
ثانيًا: دواعي الاحتمال النّحويّ	٩ - ١٦
الفصل الأوّل: الاحتمال النّحويّ في الأسماء	١٨ - ٧٩
المبحث الأوّل: الاحتمال النّحويّ في الأسماء المعربة	١٨ - ٥٦
أ- المرفوعات: توطئة	١٨ - ٢٠
١- الاحتمال بين المبتدأ والخبر	٢٠ - ٢١
٢- الاحتمال بين نائب الفاعل والمبتدأ	٢١ - ٢٣
٣- الاحتمال بين المبتدأ والفاعل	٢٣ - ٢٤
٤- الاحتمال بين الصفة والخبر	٢٤ - ٢٥
٥- الاحتمال بين البدل وعطف البيان	٢٥ - ٢٧

الموضوع	الصفحة
٦- الاحتمال بين المبتدأ والخبر والبدل	٢٧ - ٣٣
٧- الاحتمال بين المبتدأ والبدل وعطف البيان	٣٣ - ٣٥
٨- الاحتمال بين البدل والفاعل والخبر والمبتدأ	٣٦ - ٣٨
٩- الاحتمال بين البدل والصفة والخبر والمبتدأ	٣٨ - ٣٩
ب- المنصوبات:توطئة	٤٠ - ٤٣
١- الاحتمال بين المصدر والحال	٤٣ - ٤٤
٢- الاحتمال بين الحال والبدل	٤٤ - ٤٥
٣- الاحتمال بين المصدر والصفة	٤٥ - ٤٦
٤- الاحتمال بين الحال والمفعول المطلق	٤٦ - ٤٧
٥- الاحتمال بين النصب على الشتم(الذم) والحال	٤٧ - ٤٨
٦- الاحتمال بين الحال المؤكدة والمدح والصفة	٤٨ - ٤٩
٧- الاحتمال بين المفعول المطلق والحال والنصب على الاختصاص	٥٠ - ٥١
٨- الاحتمال بين النصب بنزع الخافض والمصدر والحال	٥٢ - ٥٣
٩- الاحتمال بين التمييز والحال والمفعول لأجله	٥٣ - ٥٤
١٠- الاحتمال بين النصب على العلة والحال والمفعول المطلق	٥٥ - ٥٦
المبحث الثاني: الاحتمال النّحويّ في الأسماء المبنيّة	٥٧ - ٧٩
توطئة	٥٧ - ٥٨

الموضوع	الصفحة
١- الاحتمال بين الخبريّة والاستفهاميّة	٥٩ - ٦١
٢- الاحتمال بين الاستفهاميّة و الموصوليّة	٦١ - ٦٤
٣- الاحتمال بين المبتدأ والمفعول	٦٤ - ٦٦
٤- الاحتمال بين الظرف والحال	٦٦ - ٦٧
٥- الاحتمال بين الخبريّة والمصدريّة والاستفهاميّة	٦٧ - ٦٩
٦- الاحتمال بين الخبر والمبتدأ والنصب بفعل مضمر	٦٩ - ٧١
٧- الاحتمال بين اسم إنّ والخبر والمبتدأ	٧٢ - ٧٥
٨- الاحتمال بين الصّفة والمدح والمبتدأ	٧٥ - ٧٧
٩- الاحتمال بين العطف والمبتدأ والنصب على الاختصاص	٧٧ - ٧٩
الفصل الثّاني: الاحتمال النّحويّ في الحروف	٨١ - ١٥٠
توطئة: الحرف في اللغة	٨١
الحرف في الاصطلاح	٨٢ - ٨٣
المبحث الأوّل: الاحتمال النحوي في حروف الجر: توطئة	٨٤ - ١١٠
١- الباء: توطئة	٨٥ - ٨٧
أ- الاحتمال بين أن تكون متعلّقة بمحذوف أو للمصاحبة	٨٧ - ٨٩
ب-الاحتمال بين أن تكون مزيدة أو تبعيضيّة	٩٠ - ٩١
ت-الاحتمال بين أن تكون للصلة أو للحال	٩١ - ٩٢

الموضوع	الصفحة
٢- اللام: توطئة	٩٣
أ- الاحتمال بين أن تكون للعاقبة أو للأمر	٩٣ – ٩٥
ب-الاحتمال بين أن تكون للعلة أو للعاقبة	٩٥ – ٩٦
٣- مِنْ: توطئة	٩٦ – ٩٧
أ- الاحتمال بين أنْ تكون مزيدة أو لابتداء الغاية	٩٧ – ٩٩
ب-الاحتمال بين أنْ تكون للتبيين أو للجنس أو للتبعيض	٩٩ – ١٠٠
٤- إلى: توطئة	١٠٠ - ١٠١
- الاحتمال بين أنْ تكون بمعنى (مع) أو لمطلق الغاية	١٠١ – ١٠٥
٥- الكاف: توطئة	١٠٥ – ١٠٧
- الاحتمال بين أنْ تكون اسم بمعنى(مثل) أو زائدة أو أصلية	١٠٧ – ١١٠
المبحث الثّاني: الاحتمال النحويّ في حروف العطف	١١١ - ١٣٦
توطئة	١١١
١- الواو: توطئة	١١٢
أ- الاحتمال بين أنْ يكون حرف عطفٍ أو استئناف	١١٢ – ١١٤
ب-الاحتمال بين أنْ يكون للعطف أو للمعيّة	١١٤ – ١١٦
٢- الفاء: توطئة	١١٦ – ١١٧
أ- الاحتمال بين أنْ تكون سببيّة أو تفصيليّة	١١٧ – ١١٨

الموضوع	الصفحة
ب–الاحتمال بين أن تكون سببيّة أو عاطفة	١١٨ – ١٢٠
٣– أو: توطئة	١٢٠
أ– الاحتمال بين أنْ تكون بمعنى (إلا أنْ) أو (حتّى) أو (وَ)	١٢١ – ١٢٤
ب–الاحتمال بين أنْ تكون للتخيير أو للترديد	١٢٤ – ١٣٠
٤– أم: توطئة	١٣٠ - ١٣١
– الاحتمال بين أن تكون متّصلة أو منقطعة	١٣١ – ١٣٦
المبحث الثّالث: الاحتمال النحوي في حروف متفرّقة	١٣٧ – ١٥٠
١– أنْ: توطئة	١٣٧
أ– الاحتمال بين أن تكون مصدريّة أو مخففة من الثّقيلة	١٣٨ – ١٣٩
ب–الاحتمال بين أنْ تكون مفسّرة أو مصدريّة	١٣٩ – ١٤٢
٢– ما: توطئة	١٤٢ – ١٤٣
أ– الاحتمال بين أنْ تكون مبهمة أو مزيدة	١٤٣ – ١٤٦
ب–الاحتمال بين أنْ تكون زائدة أو مصدريّة أو موصولة	١٤٦ – ١٥٠
الفصل الثّالث: الاحتمال النّحويّ في الجمل وأشباه الجمل	١٥٢ – ٢١٢
توطئة	١٥٢ – ١٥٥
المبحث الأوّل: الاحتمال النّحويّ في الجمل الفعليّة	١٥٦ - ١٧٤
توطئة	١٥٦

الموضوع	الصفحة
١- الجملة التي فعلها مضارع	١٥٧
أ- الاحتمال بين أنْ تكون الجملة بدلًا أو حالًا	١٥٧ – ١٥٨
ب-الاحتمال بين أنْ تكون الجملة حالًا أو خبرًا ثانيًا	١٥٨ – ١٦٠
ت-الاحتمال بين أنْ تكون الجملة استئنافًا أو حالًا	١٦٠ - ١٦١
ث-الاحتمال بين أنْ تكون الجملة صفة أو خبرًا	١٦١ - ١٦٢
ج- الاحتمال بين أنْ تكون الجملة خبرًا أو حالًا أو استئنافيّة	١٦٢ – ١٦٦
ح- الاحتمال بين أنْ تكون الجملة نعتًا أو خبرًا أو حالًا	١٦٦ – ١٦٧
خ- الاحتمال بين أنْ تكون الجملة حالًا أو صفةً أو استئنافًا	١٦٧ – ١٦٨
د- الاحتمال بين أنْ تكون الجملة حالًا أو خبرًا أو خبرًا ثانيًا	١٦٩ – ١٧٠
٢- الجملة التي فعلها ماضٍ	١٧٠
- الاحتمال بين أنْ تكون الجملة حالًا أو بيانًا أو صفةً	١٧٠ – ١٧٢
٣- الجملة التي فعلها أمر	١٧٣
- الاحتمال بين أنْ تكون الجملة أمرًا أو بدلًا أو حالًا	١٧٣ – ١٧٤
المبحث الثّاني: الاحتمال النّحويّ في الجمل الاسميّة	١٧٥ - ١٩١
توطئة	١٧٥
١- الاحتمال النّحويّ في الجمل المثبتة: توطئة	١٧٦
أ- الاحتمال بين أنْ تكون الجملة حالًا أو اعتراضًا	١٧٦ – ١٧٨

الموضوع	الصفحة
ب–الاحتمال بين أنْ تكون الجملة حاليّة أو معطوفة	١٧٨ – ١٨٠
ت–الاحتمال بين أنْ تكون الجملة حالًا أو استئنافًا	١٨٠ – ١٨٢
ث–الاحتمال بين أنْ تكون الجملة استئنافًا أو حالًا أو خبرًا	١٨٢ – ١٨٤
ج– الاحتمال بين أنْ تكون الجملة مبيّنةً أو خبرًا أو بدلًا	١٨٤ – ١٨٦
٢– الاحتمال النّحويّ في الجمل المنفيّة: توطئة	١٨٧
أ– الاحتمال بين أنْ تكون الجملة حالًا أو صفةً	١٨٨
ب–الاحتمال بين أن تكون الجملة خبرَ(إنّ) أو خبرَ(مَنْ) أو بدلًا مِنْ اسم(إنّ)	١٨٩ – ١٩٠
ت–الاحتمال بين أنْ تكون الجملة خبرًا ثالثًا أو حالًا أو استئنافًا	١٩٠ - ١٩١
المبحث الثّالث: الاحتمال النّحويّ في أشباه الجمل	١٩٢ - ٢١٢
توطئة	١٩٢
١– شبه الجملة مِن الجار والمجرور: توطئة	١٩٢ – ١٩٣
أ– الاحتمال بين أنْ تكون عطفًا أو خبرًا	١٩٣ – ١٩٥
ب–الاحتمال بين أنْ تكون ظرفًا أو حالًا	١٩٥ – ١٩٦
ت–الاحتمال بين أنْ تكون خبرًا ثانيًا أو حالًا	١٩٦ – ١٩٨
ث–الاحتمال بين أنْ تكون حالًا أو خبرًا	١٩٨ – ٢٠٠
ج– الاحتمال بين أنْ تكون خبرًا أو صلةً أو حالًا	٢٠٠ – ٢٠٢
ح– الاحتمال بين أن تكون صلةً أو حالًا أو تبيينًا	٢٠٢ – ٢٠٥

الموضوع	الصفحة
٢- شبه الجملة الظرفيّة: توطئة	٢٠٥ – ٢٠٦
أ- الاحتمال بين أنْ تكون بدلًا أو ظرفًا	٢٠٦ – ٢٠٧
ب-الاحتمال بين أنْ تكون معطوفة أو منصوبة بمضمر	٢٠٧ – ٢٠٩
ت-الاحتمال بين أنْ تكون بدلًا أو صفةً أو ظرفًا	٢٠٩ – ٢١٠
ث-الاحتمال بين أنْ تكون ظرفًا أو تعليلًا أو منصوبة بإضمار فعل	٢١٠ – ٢١٢
الخاتمة	٢١٤ – ٢١٨
ثبت المصادر والمراجع	٢٢٠ – ٢٤٥
ملخص الرسالة باللغة الإنجليزية	A - b - c

المقدّمة

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

"الْحَمْدُ لِلّهِ الأوَّلِ قَبْلَ الإنْشاءِ وَالاحْياءِ، وَالآخِرِ بَعْدَ فَناءِ الأشْيَاءِ، الْعَلِيمِ الَّذِي لا يَنْسَى مَنْ ذَكَرَهُ، وَلا يَنْقُصُ مَنْ شَكَرَه، وَلا يُخَيِّبُ مَنْ دَعاهُ، وَلا يَقْطَعُ رَجاءَ مَنْ رَجاهُ" (١)، والصّلاة والسّلام على نبيّنا المصطفى سيّد الأكوان، وعلى آله الأطهار ذوي الحجى والبيان، وبعد:

لم يكن النّحو العربيّ عِلمًا يُعنى بتتبّع علامات الإعراب والبناء فحسب، بل هو علمٌ يُعنى أيضًا بالتحليل النّحويّ للنصوص القرآنيّة؛ ليتّضح الكلام ومقاصد المتكلّمين، فقد درَسَ النّحويّون الأوائل أهميّة النّحو في تفسير دلالة النّص، وبيّنوا أثره في كشف خصائص التّراكيب ومعانيها، وعليه فالاحتمال النّحوي يُعدُّ أحد الرّكائز المُهمّة التي بُنيت عليها نظريّة النّحو العربيّ.

وما تزال كتب التّفسير ميدانًا واسعًا للعديد مِنْ الدّراسات اللغويّة المختلفة، لِما تشتمل عليه مِنْ ثروة لُغويّة كبيرة، ولا سيّما ما يعنى بالتحليل النّحويّ للنّص القرآني، ويُعدُّ كتاب (أنوارُ التنزيل وأسرارُ التّأويل) المعروف بتفسير البيضاويّ (ت: ٦٨٥ هـ) مِنْ تلك التّفاسير التي يشيعُ فيها تعدّد الاحتمال النّحويّ، وقد وقع اختياري على هذا الموضوع؛ لِأنّه متّصل بالقرآن الكريم اتّصالًا مباشرًا، وللوقوف على ما كتبه الأوائل ومنْ بعدهم، ولمعرفة الخلاف والاختلاف بينَ المتقدّمين والمتأخّرين في إعراب آيات القرآن الحكيم.

ولا بُدّ مِنَ الإشارة إلى أنّ تفسير البيضاويّ يُعدُّ موسوعة دلاليّة ضمّت في أنحائها تحليلات نحويّة وقضايا لُغويّة تقوم على أساس تعدّد الاحتمالات وتعدّد الوجوه الإعرابيّة في النّصوص القرآنيّة، ويحتوي التفسير على فقه وأصول وقراءات ومباحث

(١) دعاء يوم الجمعة للإمام زين العابدين(ع) في الصحيفة السجاديّة الكاملة: ٢٨٩ .

كلاميّة ومسائل بلاغيّة، كما ينماز برشاقة العبارة وغزارة معانيها كما قال الشهاب الخفاجي في حاشيته: "له فيه وفور حظ، وسلاسة لفظ" [1].

وبعد القراءة الفاحصة في التفسير قمت باختيار نماذج معيّنة وجامعة محاولًا تتبّع الاحتمالات النّحويّة التي يسوقها البيضاويّ، والتّأمّل فيها محاولًا التّرجيح بينها في ضوء القواعد النّحويّة والمعنى والسّياق.

جَرى تقسيم الدّراسة على ثلاثة فصول يسبقها تمهيد عن (مفهوم الاحتمال النّحويّ ودواعيه)، بيّنت فيه الاحتمال في اللغة وفي الاصطلاح، وبعض الدّواعي التي أدّت إلى الاحتماليّة النّحويّة.

وجاء الفصل الأوّل بعنوان: **الاحتمال النّحويّ في الأسماء**، وقُسِّمَ على مبحثين: درستُ في المبحث الأوّل الاحتمال النّحويّ في الأسماء المعربة، وضمَّ (المرفوعات، والمنصوبات)، وفي المبحث الثاني: الاحتمال النّحويّ في الأسماء المبنيّة.

ودُرِسَ في الفصل الثّاني: **الاحتمال النّحويّ في الحروف**، وقد قُسِّمَ على ثلاثة مباحث: تناولتُ في المبحث الأوّل: الاحتمال النّحويّ في حروف الجرّ، وفي المبحث الثاني: الاحتمال النّحويّ في حروف العطف، وفي المبحث الثالث: الاحتمال النّحويّ في حروف متفرّقة.

واتّجه الفصل الثّالث لِدراسة: **الاحتمال النّحويّ في الجمل وأشباه الجمل**، وقد ضمّ ثلاثة مباحث: المبحث الأوّل: الاحتمال النّحويّ في الجمل الفعليّة، والمبحث الثّاني: الاحتمال النّحويّ في الجمل الاسميّة، والمبحث الثالث: الاحتمال النّحويّ في أشباه الجمل، وتتلو الفصول خاتمة تتضمّن أهمّ نتائج الدّراسة، وقائمة بالمصادر والمراجع التي رَفدتَها.

وتجدر الإشارة إلى أنّ هذه التّقسيمات التي خَضَعت لها الدّراسة كانت متوافقة مع ما وجدناه مِنْ احتمالات نحويّة، وكذلك فإنّ المادة المتوفرة وكثرتها كانت أساس في

(١) حاشية الشهاب على تفسير البيضاويّ: ١/ ٣ .

هذا التقسيم، وأودُّ أنْ أشير إلى أنّ الفعل لم يكن له نصيب في الظهور بمبحثٍ مستقلّ؛ لقلّة المادّة المتوفّرة، فجاء ضمن الجمل الفعليّة في هذه الدّراسة.

أمّا منهج الدراسة، فيقوم على عرض ما يحتمله التركيب مِنْ وجوه نحويّة ذكرها البيضاويّ ومعربو القرآن الكريم، ومناقشتها في ضوء الصّناعة النّحويّة والدلالة القرآنيّة، ومحاولة تقييم هذه الوجوه المحتملة بترجيح بعض وتضعيف بعض على وفق معطيات مختلفة، وتدرّجت في ذكر الاحتمالات، فبدأتُ بما يحتمل احتمالين فقط للمفردة والتركيب منتهيًا إلى أقصى حدّ مِن الاحتمالات.

وقد تنوّعت مصادر الرّسالة التي أفدتُ منها، فشملت جزءًا كبيرًا مِن كتب التّفسير وكتب اللغة وكتب النّحو، غير أنّ ما جاء في كتب إعراب القرآن الكريم وتفسيره كان عماد مادّة الدّراسة وقوامها.

ولا بُدّ مِن الإشارة إلى أنّني لم أثقل الهامش بذكر جميع العلماء الذين اتفقوا في إعراب اسم أو حرف أو جملة معيّنة، فأخذتُ عددًا معقولًا من (المفسّرين، أو المعربين) في كل مسألة متّفق عليها.

ويطيبُ لي أنْ أذكر فضل مشرفي الأستاذ الدكتور ظاهر محسن كاظم الشّكري المحترم الّذي قدّم كل ما يملك مِن قراءة وصياغة وخطّة ودقّة وحُسن ملاحظة، فأسأل الله أنْ يجزيه عنّي خيرًا.

وفي الختام أرجو أنْ أكون قد وُفّقت في تقديم هذا الجهد الّذي أضعه بين أيادي السّادة رئيس وأعضاء لجنة المناقشة، شاكرًا سلفًا كرمهم لقبول مناقشة الرّسالة وإبداء ملاحظاتهم القيّمة بما يُعزّز رصانتها، ويجعلها مقبولة بالمستوى الّذي يُسهم في رفد المكتبات، ويكون حافزًا للمزيد مِن الدّراسات في المستقبل.

وأخيرًا أرجو أنْ أكون قد وفّقْتُ في تقديم إسهامة علميّة متواضعة خدمةً لكتاب الله تعالى، آملٌ أنْ يكون ذخرًا في دنياي وآخرتي، وأسأل الله العليّ القدير أنْ يجعلَ في هذا الجهد منفعة للدارسين، وأنْ يكتبه صدقة تغنيني عن خَطَل الفكر والتفكير، فإنْ أصبتُ الغرض فذلك توفيق مِن الله تعالى، وإنْ أخطأتُ فذلك مِنْ قصور نفسي

وتقصيرها، وأسأل الله أنْ يُجنبني الزّلل في القول والعمل إنّه سميعٌ مجيبٌ، وآخر دعوانا أنِ الحمد لله ربّ العالمين والصّلاة والسّلام على محمّد وآله الطّاهرين.

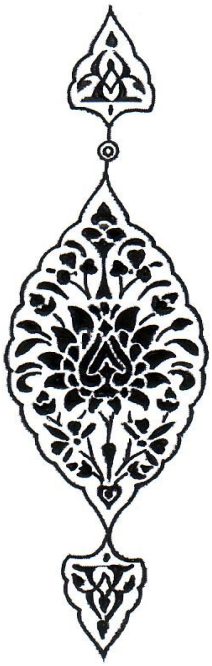

التمهيد

مفهوم الاحتمال النّحويّ، ودواعيه

مفهوم الاحتمال النّحويّ، ودواعيه

أوّلا: مفهوم الاحتمال لغة واصطلاحًا:

- **الاحتمال لغةً:**

"والحَمَلُ: برجٌ من البُرُوج الاثنَيْ عشر، والفعل حَمَلَ يَحْمِلُ حَمْلاً وحُمْلاناً، ويكون الحُمْلان أجْراً لما يُحْمَل، والحُمْلان: ما يُحْمَلُ عليه من الدَّوابِّ في الهِبَة خاصَّةً"(١).

و"الْحِمْلُ بِالْكَسْرِ مَا يُحْمَلُ عَلَى الظَّهْرِ وَنَحْوِهِ وَالْجَمْعُ أَحْمَالٌ وَحُمُولٌ وَحَمَلْتُ الْمَتَاعَ حَمْلًا مِنْ بَابِ ضَرَبَ فَأَنَا حَامِلٌ وَالْأُنْثَى حَامِلَةٌ بِالْهَاءِ لِأَنَّهَا صِفَةٌ مُشْتَرَكَةٌ وَيُقَالُ لِلْمُبَالَغَةِ أَيْضًا حَمَّالٌ وَبِهِ سُمِّيَ وَمِنْهُ أَبْيَضُ بْنُ حَمَّالٍ الْمَأْرِبِيُّ"(٢).

وقال الفيروزآبادي(ت: ٨١٧هـ): "وحَمَلَهُ على الأمر يَحْمِلُهُ فانْحَمَلَ: أغْراهُ به، والحَمْلَةُ: الكَرَّةُ في الحَربِ، وبالكسر والضم: الاحْتِمالُ من دارٍ إلى دارٍ، وحَمَّلَهُ الأمرَ تَحْميلاً وحِمَّالاً، ككِذَّابٍ، فَتَحَمَّلَهُ تَحَمُّلاً وتِحِمَّالاً، وقولُهُ تعالى: ﴿**فَأَبَيْنَ أَنْ يَحْمِلْنَهَا وَأَشْفَقْنَ مِنْهَا وَحَمَلَهَا الْإِنْسَانُ**﴿٧٢﴾﴾ [الأحزاب]، أي: يَخُنَّها، وخانَها الإنسانُ، والإنسانُ هنا: الكافرُ والمُنافِقُ، واحْتَمَلَ الصَّنيعَةَ: تَقَلَّدَها وشَكَرَها، وتَحامَلَ في الأمرِ، وبه: تَكَلَّفَهُ على مَشَقَّةٍ، وعليه: كَلَّفَهُ ما لا يُطيقُ"(٣).

وكل مُتَّصِل فَهُوَ (حَمل)، وكل مُنْفَصِل فَهُوَ (حِمل)، والحُمولة: الْأَحْمَال، والحمول: الْإِبِل الَّتِي عَلَيْهَا الهوادج، كَانَ فِيهَا نسَاء أَو لم يكن(٤)، وحَمَلَهُ على ظَهْرِه أي يَحْمِلُه حَمْلاً وحُمْلاناً فَهُوَ مَحْمُولٌ وحَمِيلٌ، قال تَعَالَى: ﴿**مَنْ أَعْرَضَ عَنْهُ فَإِنَّهُ يَحْمِلُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ وِزْرًا**﴿١٠٠﴾﴾ [طه]، وقولُه: ﴿**فَالْحَامِلَاتِ وِقْرًا**﴿٢﴾﴾ [الذاريات]، يَعْنِي السَّحابَ، وقولُه:

(١) العين: ٣/ ٢٤٠ .

(٢) المصباح المنير في غريب الشرح الكبير: ١/ ١٥١ .

(٣) القاموس المحيط: ٩٨٧.

(٤) ينظر: الكليات: ٣٦٠ .

﴿وَكَأَيِّنْ مِنْ دَابَّةٍ لَا تَحْمِلُ رِزْقَهَا﴾ [العنكبوت]، أَي لَا تَدَّخِر رِزقَها، إِنَّمَا تُصْبح فيرزقُها اللَّهُ تَعَالَى، واحْتَمَلَه كَذَلِك، قَالَ تَعَالَى: ﴿فَاحْتَمَلَ السَّيْلُ زَبَدًا رَابِيًا﴾ [الرعد][1].

- **الاحتمال اصطلاحًا:**

وهو "ما لا يكون تصور طرفيه كافيًا، بل يتردد الذهن في النسبة بينهما، ويراد به الإمكان الذهني"[2]، وقال أبو البقاء الكفويّ (ت: ١٠٩٤ هـ): "الِاحْتِمَال هُوَ يسْتَعْمل بِمَعْنى الْوَهم وَالْجَوَاز فَيكون لَازِما، وَيسْتَعْمل بِمَعْنى الِاقْتِضَاء والتضمين فَيكون مُتَعَدِّيا"[3].

ومن غير شكّ أنّ الفكر الرياضي (الاحتمالي) كان له حضور كبير في أذهان النحويين الأوائل عند تقعيدهم النحو، فعند قولهم: إنّ الحرف ما ليس باسم ولا فعل، فهذا إشارة واضحة إلى وجود خَيار ثالث متبقٍّ مِن مجموعة الاحتمالات المتاحة في أقسام الكلمة (الاسم والفعل والحرف)[4].

ومما لا شكّ فيه أنّ الاحتمالات التي ترد إلى ذهن العلماء ما هي إلا نتيجة دواع أو مسوّغات أدّت إليها، فمنها المقبول ومنها المردود، ومنها الحقيقي (موجودة في الواقع)، ومنها الإضافي(ليس لها وجود في الواقع)، ومعرفة كل ذلك متوقف على معرفة الأسباب المؤدية إلى هذه الاحتمالات، ولا شكّ أنّ للوضع اللغوي أهميّة كبرى في دخول الاحتمالات على دلالة الألفاظ، ومعظم الإشكالات في فهم القرآن والسنّة مردّها إلى النحو[5].

(١) ينظر: تاج العروس: ٢٨/ ٣٤١ .

(٢) التعريفات : ١/ ١٢ .

(٣) الكليات : ١/ ٥٧ .

(٤) ينظر: أثر نظريّة الاحتمالات في النحو العربي، هارون محمد بدر الدين: ٣٩٠ .

(٥) ينظر: الاحتمال بسبب الوضع اللغوي، أشرف محمود بني كنانة والعبد خليل أبو عيد: ١٧١ .

ثانيًا: دواعي الاحتمال النحويّ:

ومِنْ أهمّ دواعي الاحتمال النحويّ ما يأتي:

١-التنغيم:

يظهر التعدد في التوجيه النحويّ لآية معينة بسبب تنغيمها، فالنغمة التي يصدرها القارئ تحدد المقصود مِنَ المتكلّم، فللنغمة دور كبير في تعيين كثير من وظائف المفردات والعبارات، ويمكن القول إنّ الإطار الصوتي لِـ كلمة، أو جملة في سياق معيّن يقدّم خدمة كبيرة لفهم العلاقات والمعاني التركيبيّة، ونبرة الصوت هي مصدر المؤثرات لدى المتكلم، فيستطيع المتكلم أن يتجاوز بعض الكلمات بفضل النّبر، وهذه المؤثرات مفقودة لدى الكاتب(١).

ولا شكّ أنّ مَنْ يقول شيئًا فإنّه يقصد معنى في نفسه، فيفهمه السّامع مباشَرةً؛ لأنّه قد عقِل الصوت الذي أصدره المتكلّم، والحركة التي لوّحَ بِها(٢)، و "إنّ وجود النبر والتنغيم بالذات في الكلام المسموع دون المكتوب يجعل الأوّل أقدر في الكشف عن ظلال المعنى ودقائقه مِن الثاني"(٣)، ويغيب مدلول الكلام عند غياب النغمة، أو فقدانها، ولِذا عَمَدَ النحويّون إلى بيان ما يحتمله الكلام مِنْ دلالات، ومِن ذلك ما احتمله ابن هشام في قول عمر بن أبي ربيعة:

ثُمّ قالوا: تُحبّها قُلتُ: بَهرًا عَدَدَ الرّمل والحَصى والتراب(٤)

فيحتمل الكلام أنّ الشّاعر أراد (أتُحبها)، فحذفت همزة الاستفهام لدلالة نغمة الكلام عليها، وهذا يدلّ على الاستفهام الإنشائي(٥)، ويمكن أنْ يكون الكلام لا حذف فيه، فهو ليس استفهامًا، وإنّما هو إخبار(٦).

---

(١) تحليل الخطاب، ج.ب . براون وبول: ٥ .

(٢) ينظر: العلامة الإعرابيّة في الجملة بين القديم والحديث: ١٩٤ .

(٣) اللغة العربيّة معناها ومبناها: ٤٧ .

(٤) ديوانه: ٧٣.

(٥) ينظر: الخصائص: ٢/ ٢٨٣ .

(٦) ينظر: مغني اللبيب: ١/ ٢٠ .

٢-تعدد القراءات:

لقد كُتب المصحف على لغة قريش، وعلى حرف واحدٍ؛ لكي لا يختلف المسلمون فيه، وكذلك بلا نقط ولا ضبط، وهذا سبب مِن أسباب احتمال التأويل(١)، و "بِاخْتِلَافِ الْقِرَاءَاتِ يَظْهَرُ الِاخْتِلَافُ فِي الْأَحْكَامِ وَلِهَذَا بَنَى الْفُقَهَاءُ نَقْضَ وُضُوءِ الْمَلْمُوسِ وَعَدَمِهِ عَلَى اخْتِلَافِ الْقِرَاءَةِ فِي (لَمَسْتُمُ) وَ (لامستم)، وَجَوَازَ وَطْءِ الْحَائِضِ عِنْدَ الِانْقِطَاعِ قَبْلَ الْغُسْلِ وَعَدَمِهِ عَلَى الِاخْتِلَافِ في (يطّهرن)"(٢)، فقُرئت (يطّهرن) بقراءتين، وهذا لا يؤثر في معناهما، فإنْ أثّر في المعنى أصبح تفسيرُها مختلفًا فتصير القراءتان بمنزلة آيتين مثل (حَتَّى يَطْهُرْنَ)، أما إذا كان التفسير واحد كـ (البيوت) و(البيوت)، فيقال بإحداهما، ولهذا جُوّزت القِراءة لكل قبيلة على ما تعوّد لسانهم(٣).

وقد وضع العلماء للقراءة الصحيحة والمقبولة ضابطًا فقالوا هي " كل قراءة وافقت العربية ولو بوجه، وَ وافقت أحد المصاحف العثمانية ولو احتمالا، وصَحّ سندُها، فهي القراءة الصحيحة التي لا يجوز ردّها ولا يحلّ إنكارُها، بل هي من الأحرف السّبعة...أم عنِ العشرة، أم عنْ غيرهم"(٤).

وهذه القراءات فتحت أبوابًا مِن الحوار النحوي سَاعد على إنماء الدراسات النحويّة، وأصبحت قرينة للترجيح(٥)، ومن القراءات التي استخدمها النحاة لتقوية الأصول النحويّة قراءة ﴿**وَلَبِثُوا فِي كَهْفِهِمْ ثَلَاثَ مِائَةٍ سِنِينَ وَازْدَادُوا تِسْعًا**﴾ [الكهف] بإضافة ثلاثمائة إلى سنين، فيقول عبد العال سالم مكرم(ت: ١٤٢٩هـ): "إنّ هذا العدد أعني مائة إلى الألف يضاف إلى المفرد دون الجمع، وإنما جاء هذا هكذا تنبيهًا على أنّ الأصل أنْ يضاف إلى الجمع، وإن جاء الاستعمال بخلافه كقوله ﴿**اسْتَحْوَذَ عَلَيْهِمُ**

(١) ينظر: الإبانة عن معاني القراءات: ٣٣ .

(٢) الإتقان في علوم القرآن: ١/ ٢٧٨ .

(٣) ينظر: المصدر نفسه: ١/ ٢٧٨ .

(٤) النّشر في القراءات العشر: ١/ ٩ ، وينظر: القراءات القرآنيّة بين المستشرقين والنحاة: ٢٦ .

(٥) ينظر: القراءات القرآنيّة وأثرها في الدراسات النحويّة: ١٥٣ .

﴿الشَّيْطَانُ﴾ [المجادلة]، والقياس استحاذ، وكقولهم (عَسَى الغُوَيرُ أبؤسًا)، والقياس أن يكون خبر عسى (أنْ) مع الفعل"(١) .

ومن اختلاف القراءات قوله تعالى: ﴿وَكَفَّلَهَا زَكَرِيَّا﴾ [آل عمران]، فيقرأ (كفّلها) بالتشديد والتخفيف، فحجّة مَنْ شدّد أنّه عدّي الفعل بالتشديد إلى مفعولين أحدهما الهاء والألف المتصلان بالفعل، والثاني زكريّا، أمّا مَنْ خفّفَ فحجّته أنّ جعل الفعل لزكريّا فرفعه بالحديث عنه، وجعل مفعوله ما اتّصل بالفعل مِن الكناية، والدليل على ذلك قوله تعالى: ﴿أَيُّهُمْ يَكْفُلُ مَرْيَمَ﴾ [آل عمران](٢).

ومِنْ اختلاف القراءات قوله تعالى: ﴿قَالَ الَّذِينَ اسْتَكْبَرُوا إِنَّا كُلٌّ فِيهَا إِنَّ اللَّهَ قَدْ حَكَمَ بَيْنَ الْعِبَادِ﴾ [غافر]، فجوّزَ الزّمخشري(ت: ٥٣٨هـ) أنْ تكون(كلّا) منصوبة على التّوكيد لاسم إنّ، والتّنوين يكون عوضًا مِن المضاف إليه(٣)، ورجّح ابن مالك أنْ تكون منصوبة على الحال من الضمير المرفوع المقدّر في (فيها)(٤)، وقال البيضاويّ (كلّا) منصوبة "على التّأكيد؛ لأنّه بمعنى كلّنا وتنوينه عوض عن المضاف إليه، ولا يجوز جعله حالًا مِن المستكن في الظرف، فإنّه لا يعمل في الحال المتقدّمة كما يعمل في الظرف المتقدِّم"(٥).

٣-الخلاف النحويّ:

يؤدي اختلاف النحاة فيما بينهم في قضايا نحويّة معيّنة إلى اختلاف في التوجيه النحويّ، فالبصريّون قدْ يرون في مسألة غير ما يراه الكوفيّون، وهذه الخلافات أدّت إلى نوع مِن التعقيد في الإعراب بقصد إبراز المدرسة التي ينتمي إليها صاحب

(١) القراءات القرآنية وأثرها في الدراسات النحويّة: ١٥٤ .
(٢) ينظر: تعدّد التوجيه النحوي: ٢٦٢ .
(٣) ينظر: تفسير الزمخشري: ٤/ ١٧١ .
(٤) ينظر: تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد: ٧/ ٣٢٩٢ .
(٥) أنوار التنزيل وأسرار التّأويل: المجلّد الثّاني/ ٩٢٩.

الخلاف مع أنّه يُفترضُ أنْ يكون الجميع مصدرهم واحد ومنبعهم واحد وهو الكلام العربي المنتقى الفصيح، وهذا الخلاف أدّى إلى كثرة المؤلّفات التي وضِعت في هذا الموضوع(١).

ويرى الدكتور محمد حسنين صبرة أنّ هناك أسبابًا أدّت إلى هذا الخلاف منها "غياب المقام الذي قيل فيه الكلام بما فيه مِن ملابسات وتنغيم"(٢)، ومِن الأسباب هو التّقرّب مِن الحكّام، فكان النّحويون يختلفون فيما بينهم لينالوا حظوة لدى الحكّام، والمسألة الزّنبوريّة خير مثال لذلك(٣).

ومِن الأسباب الاختلافات الفطريّة بينَ البشر بتأييد قوله تعالى: ﴿وَلَوْ شَاءَ رَبُّكَ لَجَعَلَ النَّاسَ أُمَّةً وَاحِدَةً وَلَا يَزَالُونَ مُخْتَلِفِينَ ۝١١٨ إِلَّا مَنْ رَحِمَ رَبُّكَ وَلِذَلِكَ خَلَقَهُمْ وَتَمَّتْ كَلِمَةُ رَبِّكَ لَأَمْلَأَنَّ جَهَنَّمَ مِنَ الْجِنَّةِ وَالنَّاسِ أَجْمَعِينَ ۝١١٩﴾ [هود]، فهناك اختلاف في القدرات الذهنيّة وهناك اختلاف في الظروف الاجتماعية، وفي نوع الثقافات، فالبصريون يميلون إلى النزعة العقليّة الفلسفيّة كما هو واضح في مسائل الخلاف في (الإنصاف)، وهذا يدل على تأثرهم بالمنطق، أمّا الكوفيّون فكان اعتناؤهم بالرواية عن العرب والسماع عنهم وكذلك بالشعر والقراءات(٤)، وهذا مما أدى إلى تعدّد وتشعّب في التوجيه النحوي وخاصّة في القضايا النحويّة غير المسلم بها، وهناك مجموعة مِن الأمثلة نذكر منها:

الاستثناء بـ غير:

وهي تُنصب دائمًا عند الحجازيين وبعض العرب، أمّا عند التميميّين فهي تنصب وترفع، فنقول: (قامَ القومُ غيرَ زيدٍ) بنصب (غيرَ)، كما نقول: (قام القومُ إلا زيدًا) بنصب (زيد)، ونقول: (ما قامَ القومُ غيرَ زيدٍ)، و (غيرُ زيدٍ) بالنصب والرفع، كما نقول: (ما قامَ القومُ إلا زيدًا)، وَ (إلا زيدٌ)، وهذا مخالف لرأي سيبويه(ت:

(١) ينظر: ظاهرة الإعراب في النحو العربي وتطبيقها في القرآن الكريم: ١٣٧ .

(٢) تعدّد التّوجيه النّحوي (مواضعه، اسبابه، نتائجه): ٢٥٦ .

(٣) ينظر: المرجع نفسه: ٢٥٧ .

(٤) ينظر: المرجع نفسه: ٢٥٨-٢٥٩ .

١٨٠هـ) الذي يرى أنّها واجبة النصب على الظرفيّة دائمًا[١]، والمتعارف لدى النّحاة أنّ (غير)، و (إلا) تحملان المعنى نفسه في إسلوب الاستثناء، فقد "سُئِل أبو العبّاس ثعلب(ت: ٢٩١هـ): أنتِ طالقٌ شهرًا إلا هذا اليومَ؟ وقال: اليوم لا تطلُق، وبعده تطلُق، فلو قال في موضع (إلا)، (غير) لكان المعنى واحدًا"[٢].

٤-طبيعة اللغة:

اللغة مِن أهم الظواهر التي تعكس طبيعة الإنسان، فعناصرها تركيبيّة محيّرة لا يعرف لها وجه محدّد، ورغم ذلك فهي لم تخرج على القاعدة[٣]، وفي لغتنا عِدّة كلمات لا يظهر عليها الإعراب بسبب كونها مبنيّة، أو معتلّة، أو مقصورة، أو مضافة إلى ياء المتكلّم، ولهذه الأسباب رأى النحّاة أنْ تُقدّر العلامة مراعاة للحالة الإعرابيّة، أو لوظيفة الكلمة في الجملة، وهذا لا يتمّ إلا بوجود قرينة لفظيّة أو معنويّة، إذن قرينة السّياق تُمكّننا مِنْ أنْ نَعرِبَ مِثل هذه الكلمات، وهذا الباب مِنْ أوسع الأبواب لتعدّد الاحتمالات فيه ما دام المعنى يسمح بذلك[٤].

ويرى الدكتور وائل الحربي أنّ الألفاظَ المفردةَ تأخذ أوضاعًا عدّة في التركيب النحويّ، فهي تخضع لِأمرين: الأوّل: نظام الجملة وكيفيّة بنائها في اللغة المدروسة، والثاني: مُنْشئ الكلام، وإمكاناته العقليّة والثقافيّة، وحاجاته النفسيّة، وكيفيّة صياغته للكلام رغم ظروفه الاجتماعيّة، وما يحيط بها، ومِنْ ثمّ "فقد تتبدّى على ألسنة المتكلّمين عبارات تحتوي على مفردات أو تراكيب تقبل التصنيف تحت أبواب نحويّة متباينة؛ لِأنّها لا تنفرد بخصائص أو سمات تميّزها مِنْ غيرها مِن الأبواب النحويّة أو الجمل أو المفردات كما أنّ الشروط النّحويّة المميّزة للوظائف، أو المعاني النحوية

(١) ينظر: شرح قطر الندى وبل الصدى: ٢٤٧ .

(٢) مجالس ثعلب، تح: عبد السلام محمد هارون: ١٢ .

(٣) ينظر: أسباب التعدد في التحليل النحوي: ١٠٧ .

(٤) ينظر: تعدّد التوجيه النّحوي (مواضعه، اسبابه، نتائجه): ٢٤٥ .

تنطبق عليها مما يؤدّي إلى أنْ تأخذ بعض العناصر التركيبيّة أحيانًا أكثر مِنْ وصف نحوي عند التحليل"[١].

ومن أمثلة ذلك قوله تعالى: ﴿ذَٰلِكَ الْكِتَابُ لَا رَيْبَ فِيهِ هُدًى لِّلْمُتَّقِينَ ۝٢﴾ [البقرة]، فكلمة (هدى) يحتمل أنْ تكون في موضع رفع ونصب، فالرفع مِنْ أوجه: الأول: أنْ تكون خبرًا لمبتدأ مقدّر، وتقديره (هو هدى)، والثاني: أنْ تكون خبرًا بعد خبر، فـ (ذلك) مبتدأ، و(الكتاب) عطف بيان، و(لا ريب فيه) خبر أوّل، و(هدى) خبر ثانٍ، والثالث: أنْ يكون مبتدأ و(فيه) خبره، والوقف هنا يكون على (لا ريب)، والرابع: أنْ يكون مرفوعًا بالظرف – رأي الكوفيين وبعض البصريين– ومنصوبة على الحال مِنْ (ذا)، أو مِن (الكتاب)، أو مِن الضمير في (فيه)، فإن جُعِلَ حالًا مِن (ذا)، أو مِنَ (الكتاب) فالعامل فيه معنى الإشارة، وإن جُعِلَ حالًا مِن الضمير، فالعامل فيه معنى الفعل المُقدّر (استقرّ)[٢].

وذكر الدكتور وائل الحربيّ أنّ عندَ ابن هشام أمثلة تعدّد فيها الإعراب سببه اشتراك أبواب نحويّة عديدة في علامة واحدة، ففي كلمة (خيرًا) في قوله تعالى: ﴿وَأَنفِقُوا خَيْرًا ۝١٦﴾ [التغابن] عِدّة أوجه: أحدها: النصب على المفعوليّة، والثاني: النصب على أنّه خبرٌ لكان المحذوفة، والتقدير (يكن الإنفاق خيرًا)، والثالث: النصب على كونه نعتًا لمصدر محذوف، والتقدير (إنفاقًا خيرًا)، والرابع: أنْ يكون حالًا مِنْ ضمير مصدر الفعل، والتقدير (انفقوه)، أي (أنفقوا الإنفاق)[٣].

(١) التحليل النحوي عند ابن هشام الأنصاري: ٣٧١ .

(٢) ينظر: تعدّد التوجيه النحويّ (مواضعه، اسبابه، نتائجه): ٢٤٦ .

(٣) ينظر: التحليل النحوي عند ابن هشام الأنصاري:٣٧٢-٣٧٣ .

٥-العلامة الإعرابيّة:

إنّ للعلامة الإعرابيّة أثرًا في إبراز المعنى النّحوي، والتفريق بين المعاني، كما توجد قرائن أُخَر لفظيّة، أو معنويّة يسند بعضها بعضًا، وتساهم في فهم المعنى النحويّ، فتكشف وتحدد عناصر الجمل وتدققها(١).

وقد تطرّق ابن يعيش(ت:٦٤٣هـ) لموضوع القرائن، وذكرَ أنّه قد يحذف المبتدأ، أو الخبر بشرط وجود قرينة تدلّ عليه، فيقول: "اعلم أن المبتدأ والخبر جملةٌ مفيدةٌ تحصل الفائدةُ بمجموعهما، فالمبتدأ معتمَدُ الفائدة، والخبرُ محلُّ الفائدة، فلا بدّ منهما، إلَّا أنّه قد تُوجَد قَرِينةٌ لفظيةٌ، أو حاليّةً تُغْنِي عن النُّطْق بأحدهما، فيُحْذَف لدلالتها عليه، لأنّ الألفاظ إنّما جيءَ بها للدلالة على المعنى، فإذا فُهم المعنى بدون اللفظ، جاز أن لا تأتي به، ويكون مرادًا حُكْمًا وتقديرًا"(٢).

ولقد أشار الجرجاني(ت:٤٧١هـ) في نظريّة النظم إلى دور القرائن، وأهميّتها في تحديد المعنى النّحويّ، إذ يقول: "اعلم أنّ ليس النظم إلا أنْ تضع كلامك الوضع الذي يقتضيه علم النحو، وتعمل على قوانينه وأصوله، وتعرف مناهجه التي نهجت، فلا تزيغ عنها، وتحفظ الرسوم التي رسمت لك، فلا تخل بشيء منها"(٣).

فالعلامة الإعرابيّة تتعاون مع المظاهر السياقيّة في فهم المعنى النحويّ، وعلى هذا فالدعوات التي تجرّد العلامة الإعرابيّة مِنْ دلالاتها على المعنى النّحوي دعوات غير منصفة، وغير صحيحة استنادًا إلى أنّ الأوجه الإعرابيّة المتعدّدة الموجودة في جملة واحدة يكشف كل وجه منها عن لون مِن ألوان المعنى التي يتحمّلها النص(٤).

وللعلامة الإعرابيّة أثرٌ كبيرٌ في تحقيق المباني، وإبراز المعاني، فالمعاني والمباني مِن نظام اللغة، أمّا العلاقات المنطوقة، أو المكتوبة، فتنتمي إلى الكلام،

(١) ينظر: الدلالة النّحويّة بين القدامى والمحدثين: ١٦ .

(٢) شرح المفصل لابن يعيش: ١/ ٢٣٩ .

(٣) دلائل الإعجاز: ٨١ .

(٤) ينظر: العلامة الإعرابيّة في الجملة بين القديم والحديث: ٣٢٢ .

والمباني كما نعلم هي أبواب الكلم، أو أقسام الكلام، وعليه فيمكن القول إنّ العلامة الإعرابيّة هي الأساس في التفريق بين أقسام الكلم في العربيّة(١).

ولا تكفي العلامة الإعرابيّة في تحديد المعنى النحويّ، أي لا بُدّ مِن وجود وسائل أُخر، وهي ما يطلق عليه بالقرائن، فكل وظيفة نحويّة تحمل معنى مختلفًا عن معنى الوظيفة الأُخرى، وهذا يُعدُّ مِن أسباب التعدّد في التوجيه النّحويّ، وأضاف الدكتور محمد حسنين صبرة إلى ما سبق أنّ ضيق العلامة الإعرابيّة سبب آخر ومهم في تعدّد الأوجه الإعرابيّة، فلو جعلنا لكل معنى نحويّ علامة خاصّة به مختلفة عن علامة المعنى الآخر لأصبح هذا تعدّدًا أيضًا(٢).

ومِن أمثلة التّعدّد عند ابن هشام(ت: ٧٦١هـ) ما ورد في قوله تعالى: ﴿ هُدًى لِلْمُتَّقِينَ ۝٢ الَّذِينَ يُؤْمِنُونَ بِالْغَيْبِ ۝٣﴾ [البقرة]، وفي نحو (مررت بِالرجلِ الَّذِي فعل)، فقال ابن هشام: " يجوز فِي الْمَوْصُول أَن يكون تَابعا، أَو بإضمار أَعنِي أَو أمدح أَو هُوَ وعَلى التّبعِيَّة، فَهُوَ نعت لَا بدل إِلَّا إِذا تعذر نَحْو ﴿وَيْلٌ لِكُلِّ هُمَزَةٍ لُمَزَةٍ ۝١ الَّذِى جَمَعَ مَالًا وَعَدَّدَهُۥ ۝٢﴾ [الهمزة]؛ لِأَن النكرَة لَا تُوصَف بالمعرفة"(٣)، فالاسم الموصول احتمل الجر والنصب والرفع، فالجر على النعت والنصب على المفعول بتقدير (أعني)، والرفع على أنّه خبر لمبتدأ محذوف بتقدير (هم الذين)، والذي أتاح مِثل هذا التّعدّد كون (الذين) اسم مبني، فلا تظهر عليه علامة إعراب هذا مِن جهة، ومِن جهة أُخرى لا توجد قرينة تمنع مِن ذلك، ففقدان العلامة أدّى إلى الوقوع في هذا الوهم عِند إجراء التّحليل(٤).

(١) ينظر: اللغة العربيّة معناها ومبناها: ٨٢-٨٣ .

(٢) ينظر: تعدّد التوجيه النّحويّ (مواضعه، اسبابه، نتائجه): ٢٨٣ .

(٣) مغني اللبيب عن كتب الأعاريب: ١/ ٧٣٩ .

(٤) ينظر: التحليل النحويّ عند ابن هشام الأنصاريّ: ٣٧٧ .

الفصل الأوَّل

الاحتمال النّحويَّ في الأسماء

المبحث الأوّل: الاحتمال النّحويّ في الأسماء المعربة

أ- المرفوعات

ب- المنصوبات

المبحث الثاني: الاحتمال النّحويّ في الأسماء المبنيّة

توطئة:

تحتوي التفاسير القرآنية على الكثير من الاحتمالات النحويّة الاسميّة، وهذا ما يؤدي إلى توسع في الوجوه الدلاليّة، ولا شك في أنّ فهم دلالة النص القرآنيّ متوقف على هذه الاحتمالات، وأقصد بالاحتماليّة النحويّة الاسميّة تعدد الموقع النحوي للمفردة أو التركيب، وما يبنى عليه من تعدّد معاني النحو واتساعها. ولا بد من الإشارة إلى أنّ الباحث عُني في دراسته بتقديم الاحتمالات المحدّدة (المحتملة وجهين فقط) على المتعددة (التي تحتمل ثلاثة أوجه فأكثر)، قاصدًا في ذلك التدرج في فهم الاحتمال الوارد في النص القرآني.

المبحث الأوَّل/ الاحتمال النّحويّ في الأسماء المعربة

الأسماء المعربة تكون على ضربين: الأوَّل: منصرف، والثاني: غير منصرف[١]، وكثيرٌ منها ما هو منون، أي: آخرها نون ساكنة تنطق ولا تُكتب، وذلك كـ (محمّدٍ وشجرةٍ وعليٍّ)، وهذه الأسماء المنونة تُرفع وعلامة رفعها الضمة، وتُنصَب وعلامة نصبها الفتحة، وتُجرّ وعلامة جرّها الكسرة[٢].

أ – **المرفوعات:**

يجب أنْ نعلم أنّ المرفوعات عمدة الكلام[٣]، وهي: المبتدأ، والخبر، والفاعل، والمفعول الّذى لم يسمّ فاعله، والمشبّه بالفاعل في اللفظ وهو: اسم كان وأخواتها والمشبهات بـِ (ليس)، وخبر إنّ وأخواتها ولا النّافية للجنس، فالخليل ومن تابعه يعتقد أنّ الفاعل الأصل، والباقي محمول عليه؛ لأنّ الجملةَ الفعلية هي الأصل والفاعل جزء منها، ولأنّ العامل اللفظي فيها هو الأقوى، وسيبويه ومن تابعه يجعل المبتدأ الأصل والباقي محمول عليه[٤].

---

(١) ينظر: الإيضاح للعضدي: ١٣.

(٢) ينظر: النحو الواضح في قواعد اللغة العربية: ٢/ ٣٥٤.

(٣) ينظر: شرح شذور الذهب للجوجري: ٣٣٠/١.

(٤) ينظر: البديع في علم العربية: ٥٤/١.

ويستندون إلى أمرين: الأوَّل: أنّ المبتدأ باقٍ على الأصل في التقديم، والآخر أنّ قاعدة المبتدأ هي قاعدة كاملة في حين أنّ قاعدة الفاعل واسعة.

فالْمُبْتَدَأ "هُوَ الِاسْم الْمُجَرّد عَن العوامل اللفظيّة للإسناد، والِاسْم جنس يَشْمَل الصَّرِيح كزيد فِي نَحْو (زيد قَائِم) والمؤول فِي نَحْو (وَأَن تَصُومُوا) فِي قَوْله تَعَالَى: ﴿ وَأَنْ تَصُومُوا خَيْرٌ لَكُمْ ﴾ [البقرة] فَإِنَّهُ مُبْتَدأ"[1]، والخبر هو المجرّد المسند به المغاير للصّفة المذكورة، وأصل المبتدأ التّقديم؛ لذلك جاز (في داره زيد)، وامتنع (صاحبها في الدّار)[2]، وهناك مواضع أُخر يجب فيها تقديم الخبر على المبتدأ، وأُخر يجوز فيها ذلك ذكرتها أغلب كتب النحو[3].

والْفَاعِل عِنْد أهل الْعَرَبيَّة كل اسْم جاء بعد فعل وأُسند إليه ذلك الفعل ويكون مَرْفُوعًا بِفِعْلِهِ، وَحَقِيقَة الرفع بِإِسْنَاد الْفِعْل إِلَيْهِ، وَالْوَاجِب وَغير الْوَاجِب فِي ذَلِك سَوَاء تَقول فِي الْوَاجِب: قَامَ زيد، وَفِي غير الْوَاجِب: مَا قَامَ زيد، وَهل يقوم زيد[4]، ولا يجوز تقديم الفاعل على فعله عند البصريين؛ لأنّهم يرونه جزء من الفعل، فلا يجوز تقديم صدر الكلمة على عجزها، في حين أجاز الكوفيّون ذلك[5].

وحكم اسم كان وأخواتها حكم الفاعل، فتقول: ما كان من أحد قائماً، وليس من رجل قائماً، قال تعالى: ﴿وَمَا كَانَ مَعَهُ مِنْ إِلَٰهٍ﴾ [المؤمنون][6].

وما رفعته (كان) وأخواتها، فيسمى اسمها، ونسبة الرفع إلى هذه الأفعال هو مذهب البصريين، وأما الكوفيّون فإنهم لا يجعلون لهذه الأفعال عملا إلا في الخبر، لأنّ الاسم لم يتغير عما كان عليه[7].

---

(١) شرح قطر الندى وبل الصدى: ١١٦.

(٢) ينظر: الكافية في علم النحو: ١٥.

(٣) منها: ينظر: الكناش في فني النحو والصرف: ١/ ١٤٤، وأوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك: ١/ ٢٠٩ – ٢١٠، وجامع الدروس العربية: ٢/ ٢٦٧.

(٤) ينظر: اللمع في العربية: ٣١.

(٥) ينظر: الخصائص: ٢/ ٣٨٦.

(٦) ينظر: التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل: ١٣٩/١١.

(٧) ينظر: شرح شذور الذهب للجوجري: ٣٦٢/١-٣٦٣.

أمّا خبر إنّ وأخواتها فهو المرفوع في نحو قولك (إنّ زيدًا أخوك)، و(لعلّ بشرًا صاحبُك)، وارتفاعه عند البصريين بالحرف؛ لأنّه أشبه الفعل في لزومه الأسماء، والماضي منه في بنائه على الفتح فألحق منصوبه بالمفعول ومرفوعة بالفاعل[١]، في حين ذهب الكوفيون إلى أنّه باقٍ على رفعه الأوَّل[٢].

سوف نبدأ بالاحتمال النّحويّ المحدّد أي أن يكون للاسم احتمالان فقط لا أكثر، أمّا ما زاد على ذلك، فقد تناولته في نهاية كل مبحث، وهناك أسماء كثيرة ذكر لها البيضاويّ في تفسيره احتمالين سأذكر أهمّها دون تكرار، وعلى النحو الآتي:

١-الاحتمال بين المبتدأ والخبر:

ذكر البيضاويّ(ت:٦٨٥هـ) في تفسيره عدّة أسماء يحتمل فيها أنْ تكون (مبتدأً أو خبرًا)، ومن هذه الأسماء لفظ (الحق)، في قوله تعالى: ﴿**الْحَقُّ مِنْ رَبِّكَ فَلَا تَكُونَنَّ مِنَ الْمُمْتَرِينَ**﴾ [البقرة]، إذ ذكر فيها البيضاويّ احتمالين، فقال: "والحق إمّا مبتدأ خبره من ربك،... وإمّا خبر مبتدأ محذوف أي هو الحق ومن ربك حال"[٣].

وقد سبق البيضاويّ في هذا الإعراب النحاس(ت: ٣٣٨هـ) إذ قال: الْحَقُّ مِنْ رَبِّكَ رفع بالابتداء أو على إضمار ابتداء[٤]، وكذلك وجهها مكي بن أبي طالب(ت: ٤٣٧هـ) قائلا: أَي هُوَ الْحق أَو هَذَا الْحق، فَهُوَ خبر ابْتِدَاء مَحْذُوف، وَإِن شِئْت رفعته بِالِابْتِدَاءِ وأضمرت الْخَبَر تَقْدِيره: الْحق من رَبك يُتْلَى عَلَيْك أَو يُوحى إِلَيْك وَنَحْوه[٥].

وتابعَ البيضاويّ في إعرابه شمس الدين الشربيني(ت: ٩٧٧هـ)[٦] في تفسيره إذ قال: وقوله تعالى: ﴿**الْحَقُّ مِنْ رَبِّكَ**﴾ كلام مستأنف، والحق إمّا مبتدأ خبره (من ربك)

(١) ينظر: المفصل في صنعة الإعراب: ٤٨.

(٢) ينظر: شرح شذور الذهب للجوجري: ١/ ٣٨١.

(٣) أنوار التنزيل وأسرار التّأويل: ٩٩/١.

(٤) ينظر: إعراب القرآن للنحاس: ٨٤/١.

(٥) ينظر: مشكل إعراب القرآن: ١/ ١١٣.

(٦) الخطيب الشربيني، هو شمس الدين محمد بن احمد الخطيب الشربيني الشافعي القاهري الفقيه المفسر المتكلم النحوي، ولد في شربين بمحافظة الدقهلية واليها ينسب.

بمعنى (أنه الحق) أي: ما ثبت أنه من الله تعالى كالذي أنت عليه لا ما لم يثبت كالذي عليه أهل الكتاب، وإمّا خبر لمبتدأ محذوف أي: هذا الحق ومن ربك حال أو خبر[١].

وقال محمد الجاوي(ت: ١٣١٦هـ) الْحَقُّ مِنْ رَبِّكَ مبتدأ وخبر أي الحق الذي أنت عليه يا رسول الله كائن من ربك ويحتمل أن الحق خبر مبتدأ محذوف أي ما كتموه هو الحق[٢]، وقال الدرويش(ت:١٤٠٣هـ) إنّ (الحق) مبتدأ والجار والمجرور (مِن ربّك) متعلقان بمحذوف خبر والجملة استئنافية[٣].

ويرى إبراهيم الأبياري(ت: ١٤١٤هـ) في ﴿**الْحَقُّ مِنْ رَبِّكَ**﴾ أي: هو الحق، أو هذا الحق، فهو خبر ابتداء، ويمكن رفعه بالابتداء وإضمار الخبر بتقدير: الحق من ربك يتلى عليك، أو يوحى إليك، ونحوه[٤].

وهناك أقوال في تأويل هذه الآية منها: اعلم يا محمد أنّ الحقَّ ما أعلمك ربك وأتاك من عنده، لا ما يقول لكَ اليهود والنصارى[٥]، فبعد ما طلعت لك شموس اليقين اليقين لا تذعن إلى مجوزات التخمين، والخطاب له والمراد به الأمة[٦].

٢-الاحتمال بين نائب الفاعل والمبتدأ:

جاء في تفسير البيضاويّ عدّة أسماء يحتمل فيها أنْ تكون نائب فاعل أو مبتدأ، ومنها لفظة (الوصية) في قوله تعالى: ﴿**كُتِبَ عَلَيْكُمْ إِذَا حَضَرَ أَحَدَكُمُ الْمَوْتُ إِنْ تَرَكَ خَيْرًا الْوَصِيَّةُ لِلْوَالِدَيْنِ وَالْأَقْرَبِينَ بِالْمَعْرُوفِ حَقًّا عَلَى الْمُتَّقِينَ﴿١٨٠﴾**﴾ [البقرة]، إذ ذكر فيها البيضاوي

(١) ينظر: السراج المنير في الإعانة على معرفة بعض معاني كلام ربنا الحكيم الخبير: ١/ ١٠٣

(٢) ينظر: مراح لبيد لكشف معنى القرآن المجيد: ١/ ٥١.

(٣) ينظر: إعراب القرآن الكريم وبيانه، محيي الدين الدرويش: ١ /١٩٣.

(٤) ينظر: الموسوعة القرآنية: ٤/ ٣٠.

(٥) ينظر: جامع البيان، تح: أحمد محمد شاكر: ٣/ ١٩٠.

(٦) ينظر: لطائف الإشارات: ١/ ١٣٥.

احتمالين، فقال: "الْوَصِيَّةُ مرفوع بـ كُتِبَ... وقيل مبتدأ خبره لِلْوالِدَيْنِ، والجملة جواب الشرط بإضمار الفاء"(١).

ويرى النّحاس أنّ هناك عطفًا مقدرًا، فالمعنى وكتب عليكم، ومثله قوله تعالى: ﴿لَا يَصْلَاهَا إِلَّا الْأَشْقَى﴾ [الليل]، أي ولا يصلاها(٢)، و "إِنْ تَرَكَ خَيْراً شرط، وفي جوابه قولان: قال الأخفش سعيد(ت: ٢١٥هـ): التقدير فالوصيّة ثُمَّ حذف الفاء"(٣)، كما قال الشاعر:

من يفعل الحسنات الله يشكرها والشّر بالشّر عند الله سيّانِ(٤)

فَالْوَصِيَّةُ عَلَى هَذَا مُبْتَدَأٌ، وَ(وَلِلْوَالِدَيْنِ) خَبَرُهُ(٥)، والجواب الآخر أنّ الماضي يجوز أن يكون جوابه قبله وبعده، فيكون التقدير الوصية للوالدين والأقربين إن ترك خيرا فإن حذفت الفاء فالوصيّة رفع بالابتداء وإن لم تقدر الفاء جاز أن ترفعها أيضا بالابتداء وأن ترفعها على أنها اسم ما لم يسمّ فاعله أي كتب عليكم الوصية(٦).

وزعَمَ الأخفش: أنّ الفاءَ محذوفةٌ من الوصية، وهي جواب الشرط، والتقدير: (فالوصيّة للوالدين)، فالوصيّةُ على هذا مبتدأ، و(لِلْوَالِدَيْنِ) الخبر، وقيل: الخبر محذوف، والتقدير: فعليه الوصيّة(٧)، وقال مجد الدين الفيروز آبادي: "الفاءُ في حساب الجُمَّل: اسم لعدد الثمانين. قال بعض النحاة: فاء الجواب يكون في سبعة مواضع: جواب الأَمر والنَّهى، والدّعاءِ، والنفي، والتمني، والاستفهام، والعَرْض"(٨).

(١) أنوار التنزيل وأسرار التّأويل: ١/ ١٠٩.
(٢) ينظر: إعراب القرآن للنحاس: ١/ ٩٢.
(٣) إعراب القرآن للنحاس: ١/٩٢- ٩٣.
(٤) الشاهد لكعب بن مالك في ديوانه: ٢٨٨.
(٥) ينظر: التبيان في إعراب القرآن: ١/ ١٤٧.
(٦) ينظر: إعراب القرآن للنحاس: ١/ ٩٣.
(٧) ينظر: الكتاب الفريد في إعراب القرآن المجيد: ١/ ٤٤٤.
(٨) بصائر ذوي التمييز في لطائف الكتاب العزيز: ٤/ ١٥٩.

و(الوصيّة) نائب فاعل مرفوع، ويجوز إعراب الوصيّة مبتدأ، وللوالدين خبره، والجملة تصبح جواب الشرط بحذف الفاء.. ونائب الفاعل هو الجار والمجرور (عليكم)[١].

٣-الاحتمال بين المبتدأ والفاعل:

جاء في تفسير البيضاوي عدّة أسماء يحتمل فيها أنْ تكون مبتدأً أو فاعلًا، ومنها لفظة(تربّص)، في قوله تعالى: ﴿**لِلَّذِينَ يُؤْلُونَ مِنْ نِسَائِهِمْ تَرَبُّصُ أَرْبَعَةِ أَشْهُرٍ فَإِنْ فَاءُوا فَإِنَّ اللَّهَ غَفُورٌ رَحِيمٌ**﴿٢٢٦﴾﴾ [البقرة]، إذ ذكر البيضاويّ فيها احتمالين، فقال: " تَرَبُّصُ أَرْبَعَةِ أَشْهُرٍ مبتدأ وما قبله خبره، أو فاعل الظرف على خلاف سبق"[٢].

وَ "التَّرَبُّصُ: النَّظَرُ وَالتَّوَقُّفُ وَمَعْنَى الْكَلَامِ: لِلَّذِينَ يُؤْلُونَ أَنْ يَعْتَزِلُوا مِنْ نِسَائِهِمْ تَرَبُّصَ أَرْبَعَةِ أَشْهُرٍ، فَتَرَكَ ذِكْرَ أَنْ يَعْتَزِلُوا اكْتِفَاءً بِدَلَالَةِ مَا ظَهَرَ مِنَ الْكَلَامِ عَلَيْهِ"[٣]، ويرى النحاس أن تَرَبُّصُ رفع بالابتداء أو بالصفة[٤].

وَإِضَافَةُ التَّرَبُّصِ إلى أَرْبَعَةِ أَشْهُرٍ إِضَافَةُ الْمَصْدَرِ إلى الظَّرْفِ نحو قولنا: بَيْنَهُمَا مَسِيرَةُ يَوْمٍ، أَيْ مَسِيرَةٌ فِي يَوْمٍ وَمِثْلُهُ كَثِيرٌ[٥] ويرى أبو البقاء العكبري(ت: ٦١٦هـ) أنّ (للذين) مُتَعَلِّقٌ بِمَحْذُوفٍ، وَهُوَ الِاسْتِقْرَارُ، وَهُوَ خَبَرٌ، وَالْمُبْتَدَأُ (تَرَبُّصُ)[٦]. (تَرَبُّصُ)[٦].

(١) ينظر: الجدول في إعراب القرآن: ٢/ ٣٦٢، والإعراب المفصل لكتاب الله المرتل: ١/ ٢٣٠، وإعراب القرآن للدعاس: ١/ ٧٥، والمجتبى من مشكل إعراب القرآن ١/ ٦٤.

(٢) أنوار التنزيل وأسرار التّأويل: ١/ ١٢٦.

(٣) جامع البيان، تح: عبد الله التركي: ٤/ ٤٣.

(٤) ينظر: إعراب القرآن للنحاس: ١/ ١١٣.

(٥) ينظر: مفاتيح الغيب: ٦/ ٤٢٩.

(٦) ينظر: التبيان في إعراب القرآن: ١/ ١٨٠، والجدول في إعراب القرآن: ٢/ ٤٦٩، وإعراب القرآن للدعاس: ١/ ٩٤، والإعراب المفصل لكتاب الله المرتل ١/ ٢٩٨.

ورأى الهمذاني(ت: ٦٤٣هـ)، وجمعٌ مِن المعربين أنّ (تَرَبُّصُ) قُرِئت على الرفع بالابتداء، و(لِلَّذِينَ) الخبر[١]، وهناك إلتِفاتة جميلة أشارَ إليها أبو الفداء(ت: ١١٢٧هـ)، فقال: "وفي تعيين تربص أربعة أشهر في الفيء إشارة عجيبة وهي أنّها مدة تعلق الروح بالجنين كما قال عليه السلام: (إن أحدكم يجمع خلقه) أي يحرز ويقر مادة خلقه (في بطن أُمّه) أي في رحمها من قبيل ذكر الكل وإرادة الجزء"[٢].

ويرى ابن عاشور(ت: ١٣٩٣هـ) أنّ علّة تقديم الخبر على المبتدأ هو الِاهْتِمَامِ بِهَذِهِ النَّوْسِعَةِ الَّتِي وَسَّعَ اللَّهُ عَلَى الْأَزْوَاجِ، وَالتَشْوِيقُ لِذِكْرِ الْمسند إِلَيْهِ[٣]، وقال المظهري(ت: ١٤١٢هـ): "تَرَبُّصُ أَرْبَعَةِ أَشْهُرٍ مبتدأ خبره ما قبله أو فاعل للظرف، والتربص الانتظار والتوقف أضيف إلى الظرف على الاتساع، أي للمولى حق التلبث في هذه المدة لا يقع فيه الطلاق أو لا يطالب فيه بطلاق على خلاف يأتي"[٤].

ويبدو لي أنّ (تربّص) مبتدأ مؤخر، والخبر محذوف متعلقٌ به الجار والمجرور (للذين).

٤-الاحتمال بين الصفة والخبر:

جاء في تفسير البيضاوي عدّة أسماء يحتمل فيها أنْ تكون صفةَ أو خبرًا، ومنها لفظة (الفضل)، في قوله تعالى: ﴿ذَٰلِكَ الْفَضْلُ مِنَ اللَّهِ ۚ وَكَفَىٰ بِاللَّهِ عَلِيمًا﴿٧٠﴾﴾ [النساء]، فقال البيضاوي: " ذلك مبتدأ...، والفضل صفته، ومن الله خبره أو الفضل خبره ومن الله حال، والعامل فيه معنى الإشارة"[٥].

والآية فيها احتمالان من ناحية التقدير الأوَّل: "ذَلِكَ هُوَ الْفَضْلُ مِنَ اللَّه، وَيَكُونَ الْمَعْنَى أَنَّ ذَلِكَ الثَّوَابَ لِكَمَالِ دَرَجَتِهِ كَأَنَّهُ هُوَ الْفَضْلُ مِنَ اللَّه وَأَنَّ مَا سِوَاهُ فَلَيْسَ

(١) ينظر: الكتاب الفريد في إعراب القرآن المجيد: ١/ ٥١٤، والبحر المديد في تفسير القرآن المجيد: ١/ ٢٥٥، وإعراب القرآن وبيانه: ١/ ٣٣٦، وتفسير حدائق الروح والريحان في روابي علوم القرآن: ٣/ ٣٢١ .

(٢) روح البيان: ١/ ٣٥٢.

(٣) ينظر: التحرير والتنوير: ٢/ ٣٨٥.

(٤) التفسير المظهري: ١/ ٢٩١ – ٢٩٢.

(٥) أنوار التنزيل وأسرار التّأويل: ١/ ٢٢٧.

بِشَيْءٍ، وَالثَّانِي: أَنْ يَكُونَ التَّقْدِيرُ: ذَلِكَ الْفَضْلُ هُوَ مِنَ اللَّه، أَيْ ذَلِكَ الْفَضْلُ الْمَذْكُورُ، وَالثَّوَابُ الْمَذْكُورُ هُوَ مِنَ اللَّه لَا مِنْ غَيْرِهِ، وَلَا شَكَّ أَنَّ الِاحْتِمَالَ الْأَوَّلَ أَبْلَغُ"[١].

وعلى هذا يرى النسفيّ(ت: ٧١٠هـ) أنّ (ذلك) مبتدأ خبره (الفضل مِنَ الله)، أو الفضل صفته ومن الله خبره[٢]، وقال السمين الحلبي(ت: ٧٥٦هـ) أن (ذلك) مبتدأ، وفي الخبر وجهان: أحدُهما: أنه (الفضلُ) والجارُّ في محلِّ نصب على الحال، والعاملُ فيها معنى الإشارة، والثاني: أنه الجارُّ، و(الفضلُ) صفةٌ لاسم الإشارة، ويجوزُ أن يكون الفضلُ والجارُّ بعدَه خبرين لـ (ذلك)[٣].

ويرى القاسمي(ت: ١٣٣٢هـ) أنّ (ذلك) مبتدأ، و(الْفَضْلُ) صفته، ومِنَ اللَّهِ خبره أي: ذلك الفضل العظيم من الله تعالى لا من غيره أو الْفَضْلُ خبر، ومِنَ اللَّهِ حال، والعامل فيه معنى الإشارة فهو يتفق مع البيضاوي تماما في هذا التوجيه[٤].

أمّا محيي الدين درويش، فيرى أنّ اسم الإشارة (ذلك) مبتدأ و(الفضل) بدل منه، و(من الله) متعلق بمحذوف خبر، ويجوز أن يكون(الفضل) هو الخبر و(من الله) متعلق بمحذوف حال، وجملة الإشارة استئنافية[٥].

ويبدو لي أنّ القولَ بأنّ الفضل (صفة) قولٌ ضعيف، والراجح أنْ يكون بدلًا من اسم الإشارة، و(من الله) متعلق بالخبر المحذوف.

٥-الاحتمال بين البدل وعطف البيان:

جاء في تفسير البيضاويّ عدّة أسماء يحتمل فيها أنْ تكون بدلًا أو عطفَ بيان، ومنها لفظة (ناقة) في قوله تعالى: ﴿**هَذِهِ نَاقَةُ اللَّهِ لَكُمْ آيَةً فَذَرُوهَا تَأْكُلْ فِي أَرْضِ اللَّهِ وَلَا تَمَسُّوهَا بِسُوءٍ فَيَأْخُذَكُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ**﴾ [الأعراف]، فقال البيضاويّ: " آية نصب على

(١) مفاتيح الغيب: ١٠/ ١٣٧.

(٢) ينظر: مدارك التنزيل وحقائق التأويل: ١/ ٣٧٢، وتفسير حدائق الروح والريحان في روابي علوم القرآن: ٦/ ١٩٢.

(٣) ينظر: الدر المصون في علوم الكتاب المكنون: ٤/ ٢٦، واللباب في علوم الكتاب: ٦/ ٤٨٢.

(٤) ينظر: محاسن التأويل: ٣/ ٢٢٠، والموسوعة القرآنية: ٩/ ٣١٩.

(٥) ينظر: إعراب القرآن وبيانه: ٢/ ٢٥٦.

الحال والعامل فيها معنى الإشارة، ولكم بيان لمن هي له آية، ويجوز أنْ تكون ناقَةُ اللَّهِ بدلاً، أو عطف بيان ولكم خبراً عاملاً في آيَةً"[١].

ورأى الزجاج(ت: ٣١١هـ) أنّ (آية) نصبت على الحال[٢]؛ لأنّها بمعنى دالة، فهذه الناقة خرجت من حجر صلد تمخض واضطرب، كاضطراب المرأة عند الولادة[٣]، وذهب الزمخشريّ، وكثيرٌ مِن المعربين إلى أنّ (آية) عندما نصبت على الحال، صار العامل فيها ما دل عليه اسم الإشارة من معنى الفعل[٤].

وقال العكبريّ: "يَجُوزُ أَنْ يَعْمَلَ فِي (آيَةً) (لَكُمْ)، وَيَجُوزُ أَنْ يَكُونَ لَكُمْ حَالًا مِنْ (آيَةً)، وَيَجُوزُ أَنْ يَكُونَ (نَاقَةُ اللَّهِ) بَدَلًا مِنْ هَذِهِ أَوْ عَطْفَ بَيَانٍ، و(لَكُمْ) الْخَبَرُ، وَجَازَ أَنْ يَكُونَ (آيَةً) حَالًا؛ لِأَنَّهَا بِمَعْنَى عَلَامَةً وَدَلِيلًا"[٥]، وذكر القرطبي(ت: ٦٧١هـ) أنّ في (هذه ناقة الله) مبتدأ وخبر[٦].

وقال أبو السعود(ت: ٩٨٢هـ): "هذه ناقة الله لكم آية استئنافٌ مسوقٌ لبيان البينة... ويجوز أن يكون ناقةُ الله بدلاً من هذه أو عطف بيان له أو مبتدأ ثانياً"[٧]، وهذا ما قاله أبو الفداء[٨]، والآلوسيّ(ت: ١٢٧٠هـ) أيضًا، وتابع حديثه قائلا: ويجوز ويجوز أن يكون استئنافا بيانيا أي (جواب سؤال مقدر)، وعلى التقديرين لا محل للجملة من الإعراب، وجوّز أنْ يكون بدلا من (بَيِّنَةٌ) بدل (جملة من مفرد) للتفسير،

(١) أنوار التنزيل وأسرار التّأويل: ١/ ٣٤٧.

(٢) ينظر: معاني القرآن وإعرابه للزجاج: ٢/ ٣٤٩، و الكشف والبيان عن تفسير القرآن: ٤/ ٢٥١، و معالم التنزيل في القرآن – إحياء التراث: ٢/ ٤٥٥، وفتح الرحمن في تفسير القرآن: ٢/ ٥٤٣.

(٣) ينظر: التفسير الوسيط للواحدي: ٢/ ٣٨٣.

(٤) ينظر: الكشاف: ٢/ ١٢٠، والتبيان في إعراب القرآن: ١/ ٥٧٩، والكتاب الفريد في إعراب القرآن المجيد: ٣/ ٨٣، ومدارك التنزيل وحقائق التأويل: ١/ ٥٨٠، وفتوح الغيب في الكشف عن قناع الريب: ٦/ ٤٤٤، واللباب في علوم الكتاب: ٩/ ١٩٢، وغرائب القرآن ورغائب الفرقان: ٣/ ٢٧٤ .

(٥) التبيان في إعراب القرآن: ١/ ٥٨٠.

(٦) ينظر: الجامع لأحكام القرآن: ٩/ ٦٠، وينظر: الجدول في إعراب القرآن: ٨/ ٤٥٦، وإعراب القرآن للدعاس: ١ / ٣٧٢، وإعراب القرآن للكرباسي: ٣/ ٨٣.

(٧) إرشاد العقل السليم إلى مزايا الكتاب الكريم: ٣/ ٢٤٢، وينظر: إعراب القرآن وبيانه: ٣/ ٣٨٩.

(٨) ينظر: روح البيان: ٣/ ١٩٠.

وتابع حديثه قائلًا: إنّ إضافة (الناقة) إلى الاسم الجليل أفاد تعظيمها[١]، ويبدو أنّها خبرٌ لِاسم الإشارة (هذه).

وهكذا يتوضح الاحتمال النّحويّ المحدّد بين موقعين، فنكتفي بهذا القدر من التمثيل، وننتقل إلى دراسة بعض الأمثلة منها في ما زاد على الموقعين، وسأتناولها على النحو الآتي:

٦-الاحتمال بين المبتدأ والخبر والبدل:

جاء في تفسير البيضاويّ عدّة أسماء يحتمل فيها أن تكون مبتدأً أو خبرًا أو بدلًا، ومنها لفظة (شهر) في قوله تعالى: ﴿**شَهْرُ رَمَضَانَ الَّذِى أُنْزِلَ فِيهِ الْقُرْآنُ هُدًى لِلنَّاسِ وَبَيِّنَاتٍ مِنَ الْهُدَى وَالْفُرْقَانِ**﴾ [البقرة]، إذ ذكر فيها البيضاويّ ثلاثة احتمالات، فقال: " شَهْرُ رَمَضانَ مبتدأ خبره ما بعده، أو خبر مبتدأ محذوف تقديره ذلكم شهر رمضان، أو بدل من الصيام على حذف المضاف أي كتب عليكم الصيام صيام شهر رمضان"[٢].

ورأى الطبريّ(ت: ٣١٠هـ) أنّ (شهر) مرفوع بـ (أيامًا معدودات)، وجوّز أنْ يكون مرفوعا على معنى (ذلك شهر رمضان)[٣]، وجاء الزجاج، فجعل رفع (شهر) على ثلاثة أضرب: الأوَّل: الاستئناف، والثاني: البدل من الصيام، فيكون مرفوعاً على ما لم يسم فاعله، والثالث: على الابتداء، ويكون الخبر(الَّذِي أُنْزِلَ فِيهِ الْقُرْآنُ)[٤].

وذهب النّحاس إلى أنّ (شهر) فيها احتمالان فقط وهما: الأوَّل: الرفع بالابتداء، والخبر (الَّذِي أُنْزِلَ فِيهِ الْقُرْآنُ)، والثاني: الرفع على إضمار المبتدأ، والتقدير المفترض

(١) ينظر: روح المعاني: ٤/ ٤٠١.

(٢) أنوار التنزيل وأسرار التّأويل: ١/ ١١١.

(٣) ينظر: جامع البيان: ٣/ ٤٤٥.

(٤) ينظر: معاني القرآن وإعرابه للزجاج: ١/ ٢٥٣.

عليكم صومه شهر رمضان أو ذلك شهر رمضان[١]، وقال السمرقنديّ (ت: ٣٧٣هـ): "صار رفعاً لمعنيين: أحدهما أنه مفعول ما لم يسم فاعله، يقول: كتب عليكم شهر رمضان ومعنى آخر: أنه خبر مبتدأ يعني هذا شهر رمضان"[٢].

والشهر: معروف، وجمعه في القلة أشهر، وفي الكثرة شهور، وأصله: من الاشتهار، وأصل رمضان الرمض، وهو شدة وقع الشمس على الرمل وغيره[٣]، وقال الطبرسي(ت: ٥٥٢هـ): "شهر رمضان في ارتفاعه ثلاثة أوجه (أحدها) أن يكون خبر مبتدأ محذوف يدل عليه قوله (أياما)... و(الثاني) أن يكون بدلا من الصيام... و(الثالث) أن يرتفع بالابتداء... وإن شئت جعلت الذي أنزل فيه القرآن صفة له وأضمرت الخبر"[٤].

ورأى القرطبيّ أنّ (شهر) خَبَرُ ابْتِدَاءٍ مُضْمَرٌ، والتقدير: ذَلِكُمْ شَهْرُ، وضعّف ارتفاعه عَلَى أَنَّهُ مَفْعُولٌ لَمْ يُسَمَّ فَاعِلُهُ بِـ (كُتِبَ) أَيْ كتب عليكم شهر رمضان، وجوّز أنْ يكون مرفوعًا على الابتداء، وضعّف أنْ يكون خبره فَمَنْ شَهِدَ، و(الذي أنزل) صفة له، وضعّف ارتفاعه عَلَى الْبَدَلِ مِنَ الصِّيَامِ[٥].

ورأى محمد رشيد القلمونيّ(ت: ١٣٥٤هـ) أنّه بدأ بِذِكْرِ شَهْرِ رَمَضَانَ وَإِنْزَالِ الْقُرْآنِ فِيهِ، وَوَصْفِ الْقُرْآنِ بِمَا وَصَفَهُ بِهِ، حيث قَدَّمَ الْعِلَّةَ عَلَى الْمَعْلُولِ، وَلَعَلَّ هَذَا مِنْ حِكْمَةِ حَذْفِ خَبَرِ الْمُبْتَدَأِ إِذَا قُلْنَا إِنَّ كَلِمَةَ (شَهْرُ رَمَضَانَ) مُبْتَدَأٌ، أَوْ حُذِفَ الْمُبْتَدَأُ إِذَا قُلْنَا إِنَّهَا خَبَرٌ لِمَحْذُوفٍ[٦].

وجاء ابن عاشور، فعدّ (شهر) خبرًا لمبتدأ محذوف تقديره (هي) أي (الْأَيَّامُ الْمَعْدُودَاتُ شَهْرُ رَمَضَانَ)، والجملة مستأنفة بيانيا؛ لأنّ (أَيَّامًا مَعْدُوداتٍ) يُثِيرُ تساؤلًا

(١) ينظر: إعراب القرآن للنحاس: ١/ ٩٦، وتفسير آيات الأحكام للسايس: ٧٨.

(٢) بحر العلوم: ١/ ١٢٢.

(٣) ينظر: النكت في القرآن الكريم: ١٥٧.

(٤) مجمع البيان في تفسير القرآن للطبرسي: ٢/ ٩، وينظر: الدر المصون في علوم الكتاب المكنون: ٢/ ٢٧٦، والتفسير المظهري: ١/ ١٩٤.

(٥) ينظر: الجامع لأحكام القرآن: ٢/ ٢٩٦.

(٦) ينظر: تفسير المنار: ٢/ ١٢٨.

عَنْ تَعْيِينِ هَذِهِ الْأَيَّامِ، وَحُذِفَ المُسند إليه لِما تقدّمَ مِن الكلام مِن تفصيل وتبيين لِأحواله، ولو جوّزنا أَنْ يَكُونَ ما تقدّمَ نسخًا لِصدر الآية، فلم يصحّ التقدير (هِيَ شَهْرُ رَمَضَانَ)، وبهذه الحال يَكُونَ شَهْرُ رَمَضَان مُبْتَدأ والخبر قوله تعالى: ﴿**فَمَنْ شَهِدَ مِنْكُمُ الشَّهْرَ فَلْيَصُمْهُ**﴿١٨٥﴾﴾ [البقرة] (١).

ورأى بهجت صالح(ت: ١٤١٨هـ) أنّ في الآية وجهين: الأوَّل: مبتدأ مرفوع بالضمة، و(رمضان) مضاف إليه مجرور وعلامة جره الفتحة بدلا من الكسرة؛ لأنّه ممنوع من الصرف، و(الذي): اسم موصول مبني على السكون في محل رفع خبر، والثاني: بدلٌ مرفوعٌ من المبدل منه (الصِّيامُ) في قوله: (كُتِبَ عَلَيْكُمُ الصِّيامُ)، وفي هذه الحال تكون كلمة (الَّذِي) في محل جر صفة لرمضان(٢).

واقتصر الدعاس(ت: ١٤٢٥هـ) على أنّ (شهر) خبر لمبتدأ محذوف تقديره (هو)، و(الذي) اسم موصول في محل رفع صفة(٣)، في حين يرى الدكتور أحمد الخراط(ت: ١٤٢٦هـ) أنّها لا تحتمل إلّا أنْ تكون مبتدأ مرفوعًا خبره الاسم الموصول(٤). ويبدو لي أنّ (شهر) خبر لمبتدأ محذوف تقديره: تلك الأيّام شهر رمضان، والاسم الموصول في محل رفع نعت.

- ومنها لفظة (الأوليان) في قوله تعالى: ﴿**فَإِنْ عُثِرَ عَلَى أَنَّهُمَا اسْتَحَقَّا إِثْمًا فَآخَرَانِ يَقُومَانِ مَقَامَهُمَا مِنَ الَّذِينَ اسْتَحَقَّ عَلَيْهِمُ الْأَوْلَيَانِ فَيُقْسِمَانِ بِاللَّهِ لَشَهَادَتُنَا أَحَقُّ مِنْ شَهَادَتِهِمَا وَمَا اعْتَدَيْنَا إِنَّا إِذًا لَمِنَ الظَّالِمِينَ**﴿١٠٧﴾﴾ [المائدة]، إذ ذكر فيها البيضاويّ ثلاثة احتمالات، فقال: " الْأَوْلَيانِ الأحقان بالشهادة لقرابتهما ومعرفتهما وهو خبر محذوف أي: هما الأوليان، أو خبر آخَرانِ أو مبتدأ خبره آخران، أو بدل منهما أو من الضمير في يقومان"(٥).

(١) ينظر: التحرير والتنوير: ٢/ ١٦٨ – ١٦٩.

(٢) ينظر: الإعراب المفصل لكتاب الله المرتل: ١/ ٢٣٦.

(٣) ينظر: إعراب القرآن للدعاس: ١/ ٧٦.

(٤) ينظر: المجتبى من مشكل إعراب القرآن: ١/ ٦٦.

(٥) أنوار التنزيل وأسرار التّأويل: ١/ ٢٨٩.

ويرى النّحاس أنّ (الْأَوْلَيانِ) بدلٌ من (فآخران)، أو من المضمر في (يَقومان)[١]، وذهب السمرقنديّ إلى أنّ (الْأَوْلَيانِ) بدل مما في (يقومان) بمعنى (فليقم الْأَوْلَيانِ بالميت)[٢].

وتقدير الآية عند الباقولي(ت: ٥٤٣هـ): (فالأوليان بأمر الميت آخران من أهله، ويقومان مقام الخائنين)، فـ(الأوليان) مبتدأ، و(آخران) خبر، وجوّزَ أنْ يكون (الأوليان) خبر مبتدأ محذوف، وجوّز أنْ يكون مرفوعا بـ (استحق)، وجوّز أنْ يكون خبرا لـ (آخران)؛ لأنّه قد اختص بالوصف، وجوّز أنْ يكون صفة بعد صفة[٣].

وضعّفَ العكبريّ، وبعض المعربين أنْ يكون (الْأَوْلَيَانِ) خبرًا أو مبتدأً، أمّا (اسْتَحَقَّ)، فيُقرَأ بِفَتْحِ التَّاءِ عَلَى تَسْمِيَةِ الْفَاعِلِ، فـ الفاعل (الْأَوْلَيَانِ)، وَالْمَفْعُولُ مَحْذُوفٌ أي وصيّتهُما[٤].

ورأى الهمذانيّ أنّ (الْأَوْلَيَانِ) خبر، وضعّف أنْ يكون مبتدأ، والخبر(آخران)[٥]، أمّا ابن هشام، فقال: (الْأَوْلَيَانِ) صفة لـ (آخران)[٦]، وجاء أبو حفص النعماني (ت: ٧٧٥هـ)، فقال: (الأَوْلَيَانِ) مبتدأٌ مؤخَّرٌ على تقدير: (الأوْليانِ بأمْرِ الميّتِ آخَرَانِ يَقُومَانِ مَقَامَهُمَا)[٧].

وقال أحمد الدّمياطي(ت: ١١١٧هـ): إنّ"الأوْلَيانِ بإسكان الواو وفتح اللام وكسر النون مثنى أولى أي: الأحقان بالشهادة لقرابتهما ومعرفتهما، هو خبر محذوف أي: وهما الأوليان أو خبر آخران أو بدل منهما أو من الضمير في يقومان"[٨].

---

(١) ينظر: إعراب القرآن للنحاس: ١/ ٢٨٧، ومشكل إعراب القرآن: ١/ ٢٤٣.

(٢) ينظر: بحر العلوم: ١/ ٤٢٦.

(٣) ينظر: إعراب القرآن للباقولي – منسوب خطأ للزجاج: ٢/ ٥٨٠.

(٤) ينظر: التبيان في إعراب القرآن: ١/ ٤٦٩، وإعراب القرآن العظيم المنسوب لزكريا الأنصاري: ٢٤٩، والجدول في إعراب القرآن: ٧/ ٤٨، والمجتبى من مشكل إعراب القرآن: ١/ ٢٥١.

(٥) ينظر: الكتاب الفريد في إعراب القرآن المجيد: ٢/ ٥١٩.

(٦) ينظر: مغني اللبيب عن كتب الأعاريب: ٥٦١.

(٧) ينظر: اللباب في علوم الكتاب: ٧/ ٥٧٩.

(٨) إتحاف فضلاء البشر في القراءات الأربعة عشر: ٢٥٧.

وذهب الآلوسيّ إلى تضْعيف كون (الْأَوْلَيانِ) مبتدأ خبره (آخران)، وضعّفَ العكس من ذلك، ومنع مثل هذا؛ لأنّ فيه إخبار عن النكرة بالمعرفة، وضعّف أنْ يكون خبرًا لِمبتدأ مقدر أي هما الآخران على الاستئناف البياني، وضعّف أنْ يكون بدلًا من آخران، وضعّفَ أنْ يكون عطف بيان عليه(١).

- ومنها لفظة (السحر) في قوله تعالى: ﴿فَلَمَّا أَلْقَوْا قَالَ مُوسَى مَا جِئْتُمْ بِهِ السِّحْرُ إِنَّ اللَّهَ سَيُبْطِلُهُ إِنَّ اللَّهَ لَا يُصْلِحُ عَمَلَ الْمُفْسِدِينَ﴾ [يونس]، إذ ذكر فيها البيضاويّ ثلاثة احتمالات، فقال: " والسحرُ بدل منه، أو خبر مبتدأ محذوف تقديره أهو السحر، أو مبتدأ خبره محذوف أي السحر هو، ويجوز أنْ ينتصب (ما) بفعل يفسّره ما بعده وتقديره(أي شيء أتيتم) "(٢).

ورأى الفراء(ت: ٢٠٧هـ) أنّ (ما) في موضع (الذي)، فهي مثل قولنا (ما جئت بِهِ باطل)، وسبب قول (السحر) بالألف واللام؛ لأنه جواب لِكلام قد سبق ألا ترى أنهم قالوا لِما جاءهم بِهِ موسى: أهذا سحر؟ فقال: بَلْ ما جئتم بِهِ السحر(٣).

وقال الطبري: "اخْتَلَفَتِ الْقُرَّاءُ فِي قِرَاءَةِ ذَلِكَ، فَقَرَأَتْهُ عَامَّةُ قُرَّاءِ الْحِجَازِ وَالْعِرَاقِ (مَا جِئْتُمْ بِهِ السِّحْرُ)...عَلَى وَجْهِ الْخَبَرِ مِنْ مُوسَى عَنِ الَّذِي جَاءَتْ بِهِ سَحَرَةُ فِرْعَوْنَ أَنَّهُ سِحْرٌ كَأَنَّ مَعْنَى الْكَلَامِ عَلَى تَأْوِيلِهِمْ، قَالَ مُوسَى: الَّذِي جِئْتُمْ بِهِ أَيُّهَا السَّحَرَةُ هُوَ السِّحْرُ "(٤).

ويرى النحّاس، وكثيرٌ مِن العلماء أنّ (السِّحْر) على إضمار مبتدأ والتقدير هو السحر، أمّا في قراءة(سحر) بدون الألف واللام، فهو أيضا على الابتداء والخبر(٥).

ولقد فصّل القول مكي بن أبي طالب قائلا: ما مبتدأ موصولة والسحر خبر،

(١) ينظر: روح المعاني : ٤/ ٤٩.

(٢) أنوار التنزيل وأسرار التّأويل: ١/ ٤٤٤.

(٣) ينظر: معاني القرآن للفراء: ١/ ٤٧٥.

(٤) جامع البيان، تح: عبد الله التركي: ١٢/ ٢٤٢.

(٥) ينظر: إعراب القرآن للنحاس: ٢/ ١٥٤، وروح البيان: ٤/ ٧٠، وفتح القدير للشوكاني: ٢/ ٥٢٩، وروح المعاني : ٦/ ١٥٦، وإعراب القرآن وبيانه: ٤/ ٢٨٤، والجدول في إعراب القرآن: ١١/ ١٧٨ .

ويجوز أن تكون ما استفهامية مبتدأ وجئتم به الخبر، والسحر خبر ابتداء محذوف، والتقدير(هو السحر)، ويجوز أن تكون (ما) في موضع نصب على إِضْمَار فعل بعْدهَا والتقدير(أي شيء جئتم به)، والسحر خبر ابتداء محذوف، وَلَا يجوز أَن تكون (مَا) بِمَعْنى الَّذِي فِي مَوضِع نصب؛ لِأَن مَا بعْدهَا صلتها والصلة لَا تعْمل فِي الْمَوْصُول[1].

وقال البغويّ(ت: ٥١٠هـ): "قَرَأَ أَبُو عَمْرٍو وَأَبُو جَعْفَرٍ: (آلسِّحْرُ) بِالْمَدِّ عَلَى الِاسْتِفْهَامِ"[2]، وجوّز ابن عطية(٥٤٢هـ) أنْ تكون (ما) استفهامًا موضعه الرفع على الابتداء، والسِّحْرُ خبر ابتداء مضمر، وجوّز أنْ تكون (ما) في موضع نصب على معنى أي شيء جئتم، والسِّحْرُ مرفوع على خبر الابتداء، وأمّا على قراءة (آلسحر) بالمد، فتكون (ما) استفهام (مبتدأ) وجِئْتُمْ بِهِ الخبر، وقوله: السِّحْرُ استفهام أيضا كذلك، وهو بدل من الاستفهام الأوَّل، ويجوز أن تكون (ما) في موضع نصب بمضمر تفسيره جِئْتُمْ بِهِ تقديره أي شيء جئتم به السحر[3].

وقال القرطبيّ: "تَكُونُ مَا فِي مَوْضِعِ رَفْعٍ بِالِابْتِدَاءِ، وَالْخَبَرُ" جِئْتُمْ بِهِ"، وَالتَّقْدِيرُ: أَيُّ شيء جِئْتُمْ بِهِ، عَلَى التَّوْبِيخِ وَالتَّصْغِيرِ لِمَا جَاءُوا بِهِ مِنَ السِّحْرِ، وَقِرَاءَةُ أَبِي عَمْرٍو آلسِّحْرُ عَلَى الِاسْتِفْهَامِ عَلَى إِضْمَارِ مُبْتَدَأٍ... وَيَجُوزُ أَنْ يَكُونَ مُبْتَدَأً وَالْخَبَرُ مَحْذُوفٌ، التَّقْدِيرُ: السِّحْرُ جِئْتُمْ بِهِ... وَقَرَأَ الْبَاقُونَ (السِّحْرُ) عَلَى الْخَبَرِ، وَدَلِيلُ هَذِهِ الْقِرَاءَةِ قِرَاءَةُ ابْنِ مَسْعُودٍ: مَا جِئْتُمْ بِهِ سِحْرٌ"[4].

وفصّل السمين الحلبيّ القول في هذه المسألة فيقول: قرأ أبو عمرو وحده دون باقي السبعة (آلسحرُ) بهمزة الاستفهام، وبعدها ألف محضةٌ، وهي بدل عن همزة الوصلِ الداخلةِ على لام التعريف، وقرأ باقي السبعة بهمزةِ وصلٍ تَسْقط في الدَّرْج، فأمَّا قراءة أبي عمرو ففيها أوجهٌ وهي نفسها التي ذكرها ابن عطية، والقرطبيّ،

(١) ينظر: مشكل إعراب القرآن: ١/ ٣٥١، والكتاب الفريد في إعراب القرآن المجيد: ٣/ ٤١٢.

(٢) معالم التنزيل في تفسير القرآن: ٤/ ١٤٥.

(٣) ينظر: المحرر الوجيز: ٣/ ١٣٦.

(٤) الجامع لأحكام القرآن: ٨/ ٣٦٨، وينظر: إعراب القرآن وبيانه: ٤/ ٢٨٤.

وأضاف عليها: أن تكونَ (ما) موصولةً بمعنى الذي، وجئتم به صلتُها، والموصولُ في محلِّ رفعٍ بالابتداء، وأن تكونَ (ما) استفهاميةً في محلِّ نصب بفعل مقدرٍ بعدها؛ لأنَّ لها صدرَ الكلام، وتكون المسألةُ حينئذٍ من باب الاشتغال، والتقدير: أيُّ شيءٍ أَتَيْتُمْ جئتم به، وأمَّا على قراءةُ الباقين ففيها أوجهٌ أيضاً تابع فيها مكي بن أبي طالب، وأضاف عليها أن تكونَ (ما) استفهاميةً في محلِّ نصبٍ بإضمارِ فعل، و(السحر) خبر ابتداء مضمر أو مبتدأٌ مضمرُ الخبر(١).

ويبدو لي أنّ (ما) اسم موصول في محل رفع مبتدأ، والجملة الفعلية(جئتم به) صلتها و(السحر) خبرها، والذي سوّغ دخول الألف واللام هو أنّ العرب تدخل الألف واللام في خبر (ما) و(الذي) الموصولتين إذا كان الخبر عن معهود قد عرفه المخاطب، بل لا يجوز إلا أن يأتي الخبر مقترنًا بالألف واللام؛ لأنّ الخبرَ يكون خبرًا عن شيءٍ معروف لدى المتكلم والمخاطب كليهما، وإنّما يأتي مجردًا عن الألف واللام إذا كان الخبر عن مجهول غير معهود ولا مقصود، و(السحر) هو معروف عند موسى (ع) وعند السحرة، ومعهود عندهما فجاء الخبر مقترنًا بلام العهد.

٧-الاحتمال بين المبتدأ والبدل وعطف البيان:

جاء في تفسير البيضاويّ عدّة أسماء يحتمل فيها أنْ تكون مبتدأً، أو بدلًا، أو عطف بيان، ومنها لفظة (مقام) في قوله تعالى: ﴿**فِيهِ آيَاتٌ بَيِّنَاتٌ مَقَامُ إِبْرَاهِيمَ وَمَنْ دَخَلَهُ كَانَ آمِنًا**﴾ [آل عمران]، إذ ذكر فيها البيضاويّ ثلاثة احتمالات، فقال: "مَقامُ إِبْراهِيمَ مبتدأ محذوفٌ خبره أي: منها مقامُ إبراهيم، أو بدل من آيات بدل البعض من الكل، وقيل عطف بيان على أن المراد بالآيات أثر القدم في الصخرة الصماء وغوصها فيها إلى الكعبين"(٢).

(١) ينظر: الدر المصون في علوم الكتاب المكنون: ٦/ ٢٤٩ – ٢٥١.

(٢) أنوار التنزيل وأسرار التّأويل: ١/ ١٧٦.

ويرى الأخفش أنّ (مقام) رفع على الإضمار[١]، أمّا مكي بن أبي طالب، فيرأى أنّ (مقام) مُبْتَدأ مَحْذُوف خَبره، وجوّز أنْ يكون بدلا من الْآيَات على اعتبار (مقام إبراهيم) الحرم كله، ففيه آيات كثيرة، وضعّف أنْ يكون مرفوعًا على إضمار مبتدأ[٢].

وذهب الزمخشريّ إلى أنّ (مقامُ إبراهيم) عطف بيان لقوله تعالى (آياتٌ بَيّناتٌ)[٣]، وجاء العكبريّ، فتابع مكي بن أبي طالب إلّا أنّه اختلفَ عنه بتضعيف كونها بدلًا، في حين هي جائزة عند مكي[٤].

ويرى الهمذانيّ أنّ في (مَقَامُ إِبْرَاهِيمَ) أربعة أوجه، فقال: "أحدها: أنه مبتدأ وخبره محذوف أي: منها مقام إبراهيم، والثاني: أنه خبر مبتدأ محذوف أي: هن مقام إبراهيم، والثالث: أنه بدل منها، والرابع: أنه عطف بيان لها"[٥].

وضعّفَ ابن جُزي(ت: ٧٤١هـ) أنْ يكون (مقام) بدلًا أو عطف بيان، أمّا سبب جواز إبدال الواحد من الجمع؛ لأنّ المقام يحتوي على آيات كثيرة تدل على قدرة الله[٦]، وقال السمين الحلبيّ: "مقام بدلٌ من (آيات)، وعلى هذا يُقال: إنَّ النحويين نَصُّوا على أنه متى ذُكِرَ جمعٌ لا يُبْدَلُ منه إلا ما يُوَفِّي بالجمع فتقول: (مررت برجالٍ زيدٍ وعمرٍو وبكر)؛ لأنَّ أقلَّ الجَمْعِ الصحيح ثلاثةٌ، فإن لم يُوفِّ قالوا: وَجَبَ القطعُ عن البدلية: إمَّا إلى النصب بإضمارِ فعلٍ، وإمّا إلى الرفعِ على مبتدأٍ محذوفٍ الخبر"[٧]، وتابع حديثه قائلا كيف يكون بدلا، وهو لم يذكر بعد الآيات إلا شيآن: المقَامُ وأَمْنُ داخلِه، وهذا الإشكال وارد على من جعله خبر مبتدأ محذوف[٨].

(١) ينظر: معانى القرآن للأخفش: ١/ ٢٢٧، ومعاني القرآن وإعرابه للزجاج: ١/ ٤٤٦، والجامع لأحكام القرآن: ٤/ ١٣٩.

(٢) ينظر: مشكل إعراب القرآن: ١/ ١٦٩.

(٣) ينظر: الكشاف: ١/ ٣٨٧، ومدارك التنزيل وحقائق التأويل: ١/ ٢٧٥.

(٤) ينظر: التبيان في إعراب القرآن: ١/ ٢٨١.

(٥) الكتاب الفريد في إعراب القرآن المجيد: ٢/ ٩٦.

(٦) ينظر: التسهيل لعلوم التنزيل: ١/ ١٦٠.

(٧) الدر المصون في علوم الكتاب المكنون: ٣/ ٣١٧.

(٨) ينظر: المصدر نفسه: ٣/ ٣١٨.

ورأى الشربينيّ أنّ في قوله (مقام إبراهيم) ثلاثة أوجه: فهي إمّا أنْ تكون مبتدأً حذف خبره، أو خبرًا لمبتدأ محذوف، أو بدلًا من آيات بدل بعض من كل[١]، وذهب أبو السعود إلى موافقة البيضاويّ، فجعل الاحتمالات ثلاثة: فهي بين المبتدأ والبدل، وعطف البيان[٢].

وقال أبو الفداء: "هو بدل من آيات بدل البعض من الكل وَمَنْ دَخَلَهُ: أي حرم البيت كانَ آمِناً من التعرض له وذلك بدعوة إبراهيم عليه السلام"[٣]، وقال محمود صافي (ت: ١٣٧٦هـ) هو بدل اشتمال[٤].

وقال ابن عاشور: "أَصْلُ الْمَقَامِ أَنَّهُ مَفْعَلٌ مِنَ الْقِيَامِ، وَالْقِيَامُ يُطْلَقُ عَلَى الْمَعْنَى الشَّائِعِ وَهُوَ ضِدُّ الْقُعُودِ، وَيُطْلَقُ عَلَى خُصُوصِ الْقِيَامِ لِلصَّلَاةِ وَالدُّعَاءِ، فَعَلَى الْوَجْهِ الثَّانِي فَرَفْعُ مَقَامٍ عَلَى أَنَّهُ خَبَرٌ لِضَمِيرٍ مَحْذُوفٍ يَعُودُ عَلَى لَلَّذِي بِبَكَّةَ، أَيْ هُوَ مَقَامُ إِبْرَاهِيمَ، أَيِ الْبَيْتُ الَّذِي بِبَكَّةٍ، وَحَذْفُ الْمُسْنَدِ إِلَيْهِ هُنَا جَاءَ عَلَى الْحَذْفِ الَّذِي سَمَّاهُ عُلَمَاءُ الْمَعَانِي... بِالْحَذْفِ لِلِاسْتِعْمَالِ الْجَارِي عَلَى تَرْكِهِ"[٥].

ورأى الدرويش أنّ (مقام) فيه احتمالان: أحدهما مبتدأ خبره محذوف، والثاني خبر لمبتدأ محذوف، والجملة استئنافية[٦].

ويبدو لي أنّ (مقام) خبر لمبتدأ محذوف تقديره: هو مقام إبراهيم يعود (للذي ببكة)، أمّا الرفع على البدل فيخالف قاعدة النحويين وشرطهم في بدل البعض، والاشتمال بأن يكون مضافا إلى ضمير عائد إلى المبدل منه وهو غير موجود في هذه الآية الكريمة.

(١) ينظر: السراج المنير في الإعانة على معرفة بعض معاني كلام ربنا الحكيم الخبير: ١/ ٢٣٣.

(٢) ينظر: إرشاد العقل السليم إلى مزايا الكتاب الكريم: ٢/ ٦٠، والبحر المديد في تفسير القرآن المجيد: ١/ ٣٨٣، ومحاسن التأويل: ٢/ ٣٥٧.

(٣) روح البيان: ٢/ ٦٧، وينظر: تبيين القرآن للشيرازي: ١/ ٧٣.

(٤) ينظر: الجدول في إعراب القرآن: ٤/ ٢٥٣.

(٥) التحرير والتنوير: ٤/ ١٧.

(٦) ينظر: إعراب القرآن وبيانه: ١/ ٥٦٧، وإعراب القرآن للكرباسي: ١/ ٥٢٩.

٨-الاحتمال بين البدل والفاعل والخبر والمبتدأ:

جاء في تفسير البيضاويّ عدّة أسماء يحتمل أنْ تكون بدلًا وفاعلًا وخبرًا ومبتدأ، ومنها لفظة (كثير) في قوله تعالى: ﴿**وَحَسِبُوا أَلَّا تَكُونَ فِتْنَةٌ فَعَمُوا وَصَمُّوا ثُمَّ تَابَ اللَّهُ عَلَيْهِمْ ثُمَّ عَمُوا وَصَمُّوا كَثِيرٌ مِنْهُمْ وَاللَّهُ بَصِيرٌ بِمَا يَعْمَلُونَ**﴾ [المائدة]،إذ ذكر فيها البيضاويّ أربعة احتمالات قائلًا: "كَثِيرٌ مِنْهُمْ بدل من الضمير أو فاعل، والواو علامة الجمع كقولهم: أكلوني البراغيث، أو خبر مبتدأ محذوف أي العمى والصم كثير منهم، وقيل مبتدأ والجملة قبله خبره وهو ضعيف؛ لأن تقديم الخبر في مثله ممتنع"(١).

قال أبو عبيدة(ت: ٢٠٩هـ): "مجازه على وجهين، أحدهما أن بعض العرب يظهرون كناية الاسم في آخر الفعل مع إظهار الاسم الذي بعد الفعل... والموضع الآخر أنه مستأنف لأنه يتم الكلام إذا قلت: عموا وصمّوا، ثُمَّ سكتّ...، وقال آخرون: كثير صفة للكناية التي في آخر الفعل، فهي في موضع مرفوع فرفعت (كثير) بها"(٢).

ويرى الأخفش أنّ سببَ عدم قوله (ثُمَّ عَميَ وصمَّ)، وهو فعل مقدم؛ لأنّه أخبر عن قوم أنّهم عَمُوا وصَمُّوا، وهو كقولك (رأيتُ قَوْمَك ثُلُثَيْهِم)، ومثله قوله تعالى: ﴿**وَأَسَرُّوا النَّجْوَى الَّذِينَ ظَلَمُوا**﴾ [الأنبياء](٣)، وقال الزجاج: "كثير منهم يرتفع من ثلاثة أوجه، أحدها أن تكون بدلًا من الواو، كأنه لما قال (عَمُوا وَصَمُّوا) أبدل الكثير منهم، أي عمي وصم كثير منهم كما تقول: جاءَني قومُك أكثرهُمْ، وجائز أن يكون جُمعَ الفعلُ مُقَدَّماً كما حكى أَهل اللغة أكلوني البراغيث، والوجه أن يكون كثير منهم خبر ابتداءٍ محذوف"(٤).

---

(١) أنوار التنزيل وأسرار التّأويل: ١/ ٢٧٩-٢٨٠.

(٢) مجاز القرآن: ١/ ١٧٤.

(٣) ينظر: معانى القرآن للأخفش: ١/ ٢٨٦.

(٤) معاني القرآن وإعرابه للزجاج: ٢/ ١٩٥-١٩٦، وينظر: الكشاف: ١/ ٦٦٣، والكتاب الفريد في إعراب القرآن المجيد: ٢/ ٤٧٦ -٤٧٧.

ورأى مكي بن أبي طالب أنّ (كثير) بدل من الضمير، وضعّفَ أنْ تكون مرفوعة على إضمار المبتدأ، وضعّفَ أنْ يكون ضمير الجمع متقدّم على لغة من قال (أكلوني البراغيث)، وَكثير رفع بِمَا قبله وَلَو نصبت كثيرا فِي الْكَلَام لجَاز جَعلهُ نعتا لمصدر مَحْذُوف(١).

وضَعّفَ محمود الكرماني(ت: ٥٠٥هـ) أنْ يكون (كثير) بدلًا من الواو، وضَعّف أنْ يكون خبرَ مبتدأ، أي هم كثير منهم وضعّفَ أنْ يكون على لغة من قال (أكلوني البراغيث)، وضَعّف أنْ يكون مبتدأ تقدم عليه خبره، أي ثُمَّ كثير منهم عموا وصموا(٢)، في حين يرى القرطبي، وبعض المعربين أنّ (كثير) مرفوعة على البدل(٣)، وقال به النسفيّ أيضا، وجوّز أنْ تكون خبرًا لمبتدأ محذوف(٤).

ورأى السمين الحلبيّ أنّها تحتمل خمسة أوجه، أحدها: أنَّ الواوَ علامةُ جمع الفاعل، كما يَلْحق الفعلَ تاءُ التأنيث ليدلَّ على تأنيث الفاعل، والثاني: أنَّ الواوَ ضميرٌ عائدٌ على المذكورين العائدِ عليهم واو(حسبوا) و(كثير) بدلٌ من هذا الضمير، والثالث: أن الواو ضمير أيضاً، و(كثيرٌ) بدلٌ منه، والفرقُ بين هذا الوجه والذي قبله أن الضمير في الوجهِ الأوَّل مفسَّر بما قبلَه، وأمَّا في هذا الوجه فهو مفسَّر بما بعده، وهذا أحدُ المواضع التي يُفَسَّر فيها الضميرُ بما بعده، والرابع: أن الضميرَ عائدٌ على مَنْ تقدَّم، و(كثير) خبر مبتدأ محذوف، والخامس: أنَّ (كثير) مبتدأٌ والجملةُ الفعلية قبله خبرٌ(٥).

وقال محمد رشيد القلمونيّ: "أَمَّا قَوْلُهُ تَعَالَى: (كَثِيرٌ مِنْهُمْ) فَهُوَ بَدَلٌ مِنْ فَاعِلِ (عَمُوا وَصَمُّوا)، أَوْ هُوَ الْفَاعِلُ وَالْوَاوُ عَلَامَةُ الْجَمْعِ عَلَى لُغَةِ بَعْضِ الْعَرَبِ مِنَ

(١) ينظر: مشكل إعراب القرآن: ١/ ٢٣٤، وروح المعاني : ٣/ ٣٧١، والتفسير المنير للزحيلي: ٦/ ٢٦٦.
(٢) ينظر: غرائب التفسير وعجائب التأويل: ١/ ٣٣٦.
(٣) ينظر: الجامع لأحكام القرآن: ٦/ ٢٤٨، والبحر المديد في تفسير القرآن المجيد: ٢/ ٦٣، وفتح القدير للشوكاني: ٢/ ٧٣، وإعراب القرآن وبيانه: ٢/ ٥٣٠.
(٤) ينظر: مدارك التنزيل وحقائق التأويل: ١/ ٤٦٤.
(٥) ينظر: الدر المصون في علوم الكتاب المكنون: ٤/ ٣٧٠ –٣٧٢.

الْأَزْدِ"[1]، وهكذا يتضح الاحتمال النّحويّ الاسميّ المتعدّد لهذه الآية وكذلك يتضح المعنى المراد من خلال توضيح ما تحتمله الآية من تعدد الوجوه الإعرابية.

ويبدو لي أنّ (كثير) بدل من واو الجماعة، وهو الراجح؛ فذلك لا يحتاج إلى تأويل، ولا يتنافى مع المعنى، فعندما قال الله تعالى: ﴿**ثُمَّ عَمُوا وَصَمُّوا**﴾ قد يظن المخاطب أنّهم عموا وصموا جميعًا، فدفعًا لظن المخاطب ووهمه ذكر(كثير)؛ لبيان أنّ العمى والصمم لم يكن شاملًا لهم جميعًا، بل لأكثرهم، فيكون بدل بعض من كل.

٩-الاحتمال بين البدل والصفة والخبر والمبتدأ:

جاء في تفسير البيضاويّ عدّة أسماء يحتمل أنْ تكون بدلًا أو صفةً أو خبرًا أو مبتدأ، ومنها لفظة (سلام) في قوله تعالى: ﴿**لَهُمْ فِيهَا فَاكِهَةٌ وَلَهُمْ مَا يَدَّعُونَ ۝٥٧ سَلَامٌ قَوْلًا مِنْ رَبٍّ رَحِيمٍ ۝٥٨**﴾ [يس]، إذ ذكر فيها البيضاويّ أربعة احتمالات، فقال: "سلامٌ بدل منها أو صفة أخرى، ويجوز أنْ يكون خبرها أو خبرها محذوف أو مبتدأ محذوف الخبر أي ولهم سلام"[2].

ورأى الزّجاج أنّ (سلام) بدل من (ما)، والمعنى (لهم ما يتمنون به سلام)[3]، وهذا ما قاله النحاس أيضا، وجوّز أنْ تكون (ما) نكرة، و(سلام) نعتا لها أي: (ولهم ما يدّعون مسلّم)، وجوّز أنْ تكون (ما) مبتدأ، و(سلام) الخبر[4].

وقال الرازيّ(ت: ٦٠٦هـ)، ويحتمل (سلام) وجوها "أَحَدُهَا: هُوَ بَدَلٌ مِمَّا يَدَّعُونَ كَأَنَّهُ تَعَالَى لَمَّا قال: لَهُمْ ما يَدَّعُونَ ... بَيَّنَهُ بِبَدَلِهِ فَقَالَ لَهُمْ (سَلَامٌ) فَيَكُونُ فِي الْمَعْنَى كَالْمُبْتَدَأِ الَّذِي خَبَرُهُ جَارٌّ وَمَجْرُورٌ... وَثَانِيهَا: (سَلَامٌ) خَبَرُ (مَا) وَلَهُمْ لِبَيَانِ الْجِهَةِ

(١) تفسير المنار: ٦/ ٣٩٩.

(٢) أنوار التنزيل وأسرار التّأويل: ٢/ ٨٧٣.

(٣) ينظر: معاني القرآن وإعرابه للزجاج: ٤/ ٢٩٢، وفتوح الغيب في الكشف عن قناع الريب: ١٣/ ٧٣.

(٤) ينظر: إعراب القرآن للنحاس: ٣/ ٢٧١.

تَقْدِيرُهُ مَا يَدَّعُونَ سَالِمٌ لَهُمْ أَيْ خَالِصٌ...وَثَالِثُهَا قَوْلُهُ تَعَالَى: سَلامٌ مُنْقَطِعٌ عَمَّا تَقَدَّمَ وَسَلَامٌ مُبْتَدَأٌ وَخَبَرُهُ مَحْذُوفٌ تَقْدِيرُهُ سَلَامُ عَلَيْهِمْ"[١].

وذهب الآلوسيّ إلى أنّ (سلام) خبر لمبتدأ محذوف والجملة بعده صفته، وجوّز أنْ يكون صفة لما أي لهم ما يدعون سالم لهم[٢]، ورأى القاسمي أنّ (سلام) مبتدأ محذوف الخبر، أو بدل من (ما)، أو خبر محذوف المبتدأ، أو مبتدأ خبره الناصب لـ قَوْلًا، أو مبتدأ وخبره مِنْ رَبٍّ، أمّا (قولًا) فتكون مصدرا مؤكد لمضمون الجملة[٣].

ورأى محمود صافي(ت: ١٣٧٦هـ) أنّ (سلام): رفع على الابتداء[٤]، وقال ابن عاشور: "وسَلامٌ مَرْفُوع فِي جَمِيع الْقِرَاءَاتِ الْمَشْهُورَةِ، وَهُوَ مُبْتَدَأٌ وَتَنْكِيرُهُ لِلتَّعْظِيمِ وَرَفْعُهُ لِلدَّلَالَةِ على الدَّوَام والتحقق... وَحَذْفُ خَبَرِ سَلامٌ لِنِيَابَةِ الْمَفْعُولِ الْمُطلق وَهُوَ قَوْله قَوْلًا عَنِ الْخَبَرِ لِأَنَّ تَقْدِيرَهُ: سَلَامٌ يُقَالُ لَهُمْ قَوْلًا مِنَ اللَّهِ، وَالَّذِي اقْتَضَى حَذْفَ الْفِعْلِ وَنِيَابَةَ الْمَصْدَرِ عَنْهُ هُوَ اسْتِعْدَادُ الْمَصْدَرِ لِقَبُولِ التَّنْوِينِ الدَّالِّ عَلَى التَّعْظِيمِ، وَالَّذِي اقْتَضَى أَنْ يَكُونَ الْمَصْدَرُ مَنْصُوبًا دُونَ أَنْ يُؤْتَى بِهِ مَرْفُوعًا هُوَ مَا يُشْعِرُ بِهِ النَّصْبَ مِنْ كَوْنِ الْمَصْدَرِ جَاءَ بَدَلًا عَنِ الْفِعْلِ"[٥].

وجاءَ الدرويش، فتابع القاسمي فيما ذهب إليه من احتمالات مضيفا كون (سلام) صفة لـ (ما)، وخبر لـ (ما يدعون)[٦]، ورأى بهجت صالح أنّ (سلام) فيها احتمالان: فهي إمّا (بدل) من (ما يَدَّعُونَ)، أو (خبر) لِـ (ما يَدَّعُونَ)[٧].

ويبدو أنّ ما ذكره ابن عاشور هو القول الأرجح مِن بينَ الآراء التي قيلت في هذه الآية.

(١) مفاتيح الغيب: ٢٦/ ٢٩٦، وينظر: البحر المديد في تفسير القرآن المجيد: ٤/ ٥٧٦.

(٢) ينظر: روح المعاني : ١٢/ ٣٧.

(٣) ينظر: محاسن التأويل: ٨/ ١٩٠.

(٤) ينظر: الجدول في إعراب القرآن: ٢٣/ ٢٤.

(٥) التحرير والتنوير: ٢٣/ ٤٤.

(٦) ينظر: إعراب القرآن وبيانه: ٨/ ٢١٧.

(٧) ينظر: الإعراب المفصل لكتاب الله المرتل: ٩/ ٤٦٧.

ب-المنصوبات:

وهي على ضربين: الأوَّل: كل اسم يذكر بعد الرافع والمرفوع، وما يتبعه إنْ كان له تابع، والثاني: كل اسم يذكر لفائدة بعد اسم مضاف، أو فيه نون ظاهرة أو مضمرة حائلة بينهما، فهو المنصوب(١)، والمنصوباتَ كثيرة منها: المفعول به، والمَصدَر، وظَرْفي الزمان والمكان، والحالُ، والتمييزُ، والمُستَثنَى، واِسم لا، والمُنادَى، والمفعولُ من أجلِهِ، والمفعول مَعَهُ، وخَبَرُ كان وأخواتها، واِسم إنَّ وأخواتها(٢)، والتابع لهذه المنصوبات أربعة هي: النعت، والعطف، والتوكيد، والبدل(٣).

فالْمَفْعُول بِهِ وَهُوَ مَا وَقع عَلَيْهِ فعل الْفَاعِل كـ (ضَربتُ زيدًا)، وَالمُرَاد بالوقوع التَّعَلُّق الْمَعْنَوِيّ لَا الْمُبَاشرَة أَي تعلقه بِمَا لَا يعقل إلّا بِهِ(٤).

والْمَفْعُول الْمُطلق وَهُوَ عبارَة عَن مصدر فضلَة تسلط عَلَيْهِ عَامل من لَفظه أَو من مَعْنَاهُ فَالْأَوَّل كَقَوْلِه تَعَالَى: ﴿ وَكَلَّمَ اللَّهُ مُوسَى تَكْلِيمًا ﴿١٦٤﴾ ﴾ [النساء]، وَالثَّانِي نَحْو قَوْلك قعدت جُلُوسًا(٥).

وظرف الزمان يكون مبهما كيوم وحين ولحظة وساعة، ومختصا، كيوم الخميس ويوم عرفة، وظرف المكان ثلاثة أقسام: مبهم وهو ما افتقر إلى غيره في بيان صورة مسماه كأسماء الجهات، ومفيد مقدارا، نحو بريد وميل وفرسخ، وما اتحدت مادته ومادة عامله، كـ (جلست مجلسَك) و(قعدت مقعدَك)(٦).

والحال هو "وصفُ هيئةِ الفاعل، أو المفعول، أو هيئتهما معًا"(٧)، وذلك كقوله تعالى: ﴿وَأَرْسَلْنَاكَ لِلنَّاسِ رَسُولًا ﴿٧٩﴾ ﴾ [النساء](٨).

---

(١) ينظر: الأصول في النحو: ١/ ١٥٩.

(٢) ينظر: الآجرومية: ١٦.

(٣) ينظر: المصدر نفسه: ١٦.

(٤) ينظر: شرح شذور الذهب لابن هشام: ٢٧٨.

(٥) ينظر: شرح قطر الندى وبل الصدى: ٢٢٤.

(٦) ينظر: شرح شذور الذهب للجوجري: ٢/ ٤٣٤-٤٣٥.

(٧) اللمحة في شرح الملحة: ١/ ٣٧٥.

(٨) ينظر: دليل الطالبين لكلام النحويين: ٥٨.

والتمييز: هو التبيين والتفسير، والمميز، والمبين والمفسر، والتمييز إمّا منتصب عن تمام الكلام، وهو ما كان الإبهام فيه حاصلاً في الإسناد، أو منتصب عن تمام الاسم، وهو ما كان الإبهام حاصلاً في الاسم الذي هو جزء كلام كقوله تعالى: ﴿وَاشْتَعَلَ الرَّأْسُ شَيْبًا﴾ [مريم][(١)].

والمستثنى ضربان: متصل ومنقطع، فالمتصل: هو المخرج من حكم على متعدّد لفظا أو تقديرا بإلّا وأخواتها، فاللفظ نحو: قام القوم إلّا زيدا، والتقدير نحو: ما قام إلّا زيدا؛ لأنّ معناه ما قام أحد إلا زيدا، والمنقطع: هو المذكور بعد إلّا وأخواتها غير مخرج نحو: جاء الناس إلّا حمارا، وسمّي بذلك لانقطاعه عمّا قبله[(٢)].

واسمُ (لا) النافيةِ للجنس على ثلاثة أقسامٍ: مفردٍ، ومضافٍ، ومشبَّه بالمضاف، فالمفرد ما كانَ غيرَ مضافٍ ولا مشبّهٍ به، وضابطهُ أن لا يكونَ عاملاً فيما بعدهُ، كقوله تعالى: ﴿ذَلِكَ الْكِتَابُ لَا رَيْبَ﴾ [البقرة]، وحُكمُهُ أن يُبنى على ما يُنصبُ به من فتحةٍ أو ياءٍ أو كسرةٍ، غيرَ مُنوَّنٍ نحو (لا رجلَ في الدار)، والشبيهُ بالمضافِ: هو ما اتصلَ به شيءٌ من تمامِ معناه[(٣)].

والنِّدَاءِ: هو طَلَبُ إِقْبَالِ المُنَادَى بِحَرْفٍ مِنْ حُرُوفِ النِّدَاءِ، وَأَدَوَاتُ النِّداءِ هِيَ: الهَمْزَةُ، و(يَا)، و(أَيَا)، و(هَيَا)، و(أَيْ)، وأقسام المنادى:

١ – أَنْ يَكُونَ المُنَادَى مُفْرَدًا مَعْرِفَةً: وَفِي هَذِهِ الحَالَةِ: يُبنى على ما يُرفع به، فَتَقُولُ: (يَا زَيْدُ)؛ فَـ (يَا) حَرْفُ نِدَاءٍ، و(زَيْدُ) بِالضَّمّ بِلَا تَنْوِينٍ؛ لأَنَّ كَلِمَةَ (زَيْدٍ) تَحَقَّقَ فِيهَا الإِفْرَادُ وَالتَّعْرِيفُ، أو يكون مفردًا نكرةً مقصودةً، نحو قولك: (يا رجلُ).

٢– أَنْ يَكُونَ المُنَادَى نَكِرَةً غير مقصودة: وَفِي مِثْلِ هَذِهِ الحَالَةِ تكون منصوبة دَائِمًا؛ فَتَقُولُ: (يَا رجُلًا أَقْبِلْ)؛ فَـ (يَا) حَرْفُ نِدَاءٍ، وَ(رَجُلًا) منَّصْوبِ؛ لأَنَّهَا نَكِرَةٌ، وَمِثْلُهُ: (يَا ذَاهِبًا تَعَالَ).

(١) ينظر: ارتشاف الضرب من لسان العرب لأبي حيان الأندلسي: ٤/ ١٦٢١.

(٢) ينظر: الكناش في فني النحو والصرف: ١/ ١٩٤– ١٩٥.

(٣) ينظر: جامع الدروس العربية: ٢/ ٣٣٢–٣٣٣.

٣- أَنْ يَكُونَ المُنَادَى مُضَافًا: وَفِي مِثْلِ هَذِهِ الحَالَةِ، فَحُكْمُهُ حُكْمُ النَّكِرَةِ غَيْرِ المَقْصُودَةِ؛ تَقُولُ: (يَا عَبْدَ اللهِ)، فَـ(يَا) حَرْفُ نِدَاءٍ، وَ(عَبْدَ) منَّصْوب عَلَى الإِضَافَةِ[١].

والْمَفْعُول لأَجله وَمن أَجله "وَهُوَ كل مصدر مُعَلل لحَدث مشارك لَهُ فِي الزَّمَان وَالْفَاعِل وَذَلِكَ كَقَوْلِه تَعَالَى: ﴿ **يَجْعَلُونَ أَصَابِعَهُمْ فِي آذَانِهِمْ مِنَ الصَّوَاعِقِ حَذَرَ الْمَوْتِ وَاللَّهُ مُحِيطٌ بِالْكَافِرِينَ**﴿١٩﴾﴾ [البقرة]، فالحذر مصدر مَنْصُوب ذُكِرَ عِلّةً لجعلِ الْأَصَابِعِ فِي الآذان وزمنه وزمن الْجعل وَاحِد وفاعلهما أَيْضا وَاحِد وهم الْكَافِرُونَ فَلَمَّا استوفيت هَذِه الشُّرُوط انتصب"[٢].

والمفعول معه: هو الاسم المنتصب بعد واو بمعنى مع، والناصب له ما تقدمه من الفعل أو شبهه، فمثال الفعل (سيري والطريق مسرعة) أي سيري مع الطريق، فالطريق منصوب بسيري، ومثال شبه الفعل (زيد سائر والطريق)، وأعجبني سيرك والطريق، فالطريق منصوب بسائر وسيرك[٣].

وخبر كان وأخواتها وهو رابع المنصوبات المشبّهات بالمفعول، وهو المسند بعد دخول كان أو إحدى أخواتها، وذلك نحو: (كان زيدٌ قائمًا)، فقائمًا هو المسند بعد دخول كان، ويجوز تقديم خبر كان على الاسم، وإن كان معرفة لعدم اشتباهه بالاسم نحو: (كان أخاك زيد)، بخلاف خبر المبتدأ، فإنّه إذا كان معرفة لم يجز تقديمه[٤].

واسم إِنّ وَأَخَوَاتهَا: وأخوات إِنَّ هِي أَنّ وَكَأَنّ وَلَكِنّ وليتَ وَلَعَلَّ، فَهَذِهِ الْحُرُوف كلهَا تدخل على الْمُبْتَدَأ وَالْخَبَر فتنصب الْمُبْتَدَأ وَيصير اسْمهَا وترفع الْخَبَر وَيصير خَبَرهَا وَاسْمهَا مشبه بالمفعول، وخبرها مشبه بالفاعل تَقول: (إِنّ زيدًا قائمٌ)، وَ(بَلغنِي أَنّ عمرًا منطلقٌ)، وأخبار إِنّ وَأَخَوَاتهَا كأخبار الْمُبْتَدَأ من الْمُفْرد، وَالْجُمْلَة والظرف،

(١) ينظر: إيناس الناس بتفاحة أبي جعفر النحاس: ١١٢ -١١٣ - ١١٤.

(٢) شرح قطر الندى وبل الصدى: ٢٢٦.

(٣) ينظر: شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك: ٢/ ٢٠٢.

(٤) ينظر: الكناش في فني النحو والصرف: ١/ ٢٠٤.

وَلَا يجوز تَقْدِيم أَخْبَارهَا على أسمائها إِلَّا أَنْ يكون الْخَبَر ظرفًا أَو حرفَ جرٍّ تَقول: (إِنّ فِي الدَّار زيدًا)، وَ(لَعَلَّ عنْدك عمرًا)(١).

وقد ورد في تفسير البيضاويّ احتمالات كثيرة محددة ومتعددة (بين هذه المنصوبات)، وسنبدأ بالمحددة أي ما احتملت احتمالين، ثُمَّ بعد ذلك سنتناول المتعددة وكالآتي:

١-الاحتمال بين المصدر والحال:

جاء في تفسير البيضاويّ عِدّة أسماء يحتمل فيها أنْ تكون مصدرا أو حالا، ومنها لفظة (رغدًا) في قوله تعالى: ﴿**وَإِذْ قُلْنَا ادْخُلُوا هَذِهِ الْقَرْيَةَ فَكُلُوا مِنْهَا حَيْثُ شِئْتُمْ رَغَدًا وَادْخُلُوا الْبَابَ سُجَّدًا وَقُولُوا حِطَّةٌ نَغْفِرْ لَكُمْ خَطَايَاكُمْ وَسَنَزِيدُ الْمُحْسِنِينَ**﴾ [البقرة]، إذ ذكر فيها البيضاويّ احتمالين، فقال: " ونصبه على المصدر، أو الحال من الواو"(٢).

ولقد سبق البيضاويَّ النحاسُ، فرأى أنَّ (رَغَدًا) نعت لمصدر محذوف أي أكلا رغدًا، وجوّزَ أن تكون في موضع الحال(٣)، وبهذا فإنّ البيضاويَّ قد تابعه، أمّا الآلوسيّ فقد سار على نهج البيضاوي في توجيه هذه الآية قائلا: شِئْتُمْ رَغَدًا أي واسعًا هنيئًا ونصبه على المصدرية، أو الحالية من ضمير المخاطبين(٤).

أمّا محمود صافي، فوجّه الآية وجهًا واحدًا قائلًا: "رغدًا مفعول مطلق نائب عن المصدر فهو صفته أي أكلا رغدًا"(٥)، ويرى الدكتور محمد عبد الخالق عضيمة (ت: ١٤٠٤هـ) أنّ (رغدًا): صفة مصدر محذوف، أي أكلاً رغدًا، أي طيبًا هنيًا، وجوّز أن تكون مصدرًا في موضع الحال(٦).

---

(١) ينظر: اللمع في العربية: ٤١ – ٤٢.

(٢) أنوار التنزيل وأسرار التّأويل: ١/ ٦٩.

(٣) ينظر: إعراب القرآن للنحاس: ١/ ٥٥.

(٤) ينظر: روح المعاني : ١/ ٢٦٦.

(٥) الجدول في إعراب القرآن: ١/ ١٣٥.

(٦) ينظر: دراسات لأسلوب القرآن الكريم: ٦/ ٥٩.

واقتصر صاحب الإعراب المفصل على أنّ (رغدًا): صفة نائبة عن المفعول المطلق[١]، أمّا الدعّاس، فرأى أنْ تكون حالًا منصوبة[٢]، وذكر الدكتور أحمد الخراط أنّ (رغَدًا): نائب مفعول مطلق منصوب أي: أَكْلا رغدًا[٣].

ويبدو أنّها نائبة عن المفعول المطلق.

٢-الاحتمال بين الحال والبدل:

جاء في تفسير البيضاويّ عدّة أسماء يحتمل فيها أنْ تكون حالا، أو بدلا، ومنها لفظة (ذريّة)، في قوله تعالى: ﴿إِنَّ اللَّهَ اصْطَفَى آدَمَ وَنُوحًا وَآلَ إِبْرَاهِيمَ وَآلَ عِمْرَانَ عَلَى الْعَالَمِينَ ۝٣٣ ذُرِّيَّةً بَعْضُهَا مِنْ بَعْضٍ وَاللَّهُ سَمِيعٌ عَلِيمٌ ۝٣٤﴾ [آل عمران]، إذ ذكرَ فيها البيضاويّ احتمالين، فقال: "ذُرّيّة... حال أو بدل من الآلين، أو منهما ومن نوح أي إنهم ذرية واحدة متشعبة بعضها من بعض، وقيل بعضها من بعض في الدين"[٤].

ويرى الفراء أنَّ نصب الذرية على جهتين إحداهما أن تجعل الذرية قطعا من الأسماء قبلها لأنّهن معرفة، وإن شئت نصبت على التكرير، ولو استأنفت فرفعت كان صوابا[٥].

وذرّية مشتقة من الذرّ لكثرتها وفيها تقديران: تكون فعليّة، وتكون فعلولة أصلها ذرّورة فاستثقلوا التضعيف فأبدلوا من الراء الأخيرة ياء ثُمَّ أدغموا الواو في الياء، فقالوا ذرّيّة ويقال: ذرّيّة بَعْضُها مِنْ بَعْضٍ ابتداء وخبر[٦].

ورأى الآلوسيّ أنّ ذُرِّيَّةً نصب على البدلية من الآلين أو الحالية منهما، وبذلك وافق البيضاويّ في هذا التوجيه، وضعّفَ أنْ تكون بدلًا من (نوح) وما بعده، وجوّز أن تكون بدلًا من آدَمَ وما عطف عليه، ورده أبو البقاء بأن آدم ليس بذرية، وأجيب

(١) ينظر: الإعراب المفصل لكتاب الله المرتل: ١/ ٦٩.
(٢) ينظر: إعراب القرآن للدعاس: ١/ ٢٧.
(٣) ينظر: المجتبى من مشكل إعراب القرآن: ١/ ٢٢.
(٤) أنوار التنزيل وأسرار التّأويل: ١/ ١٦١.
(٥) ينظر: معاني القرآن للفراء: ١/ ٢٠٧.
(٦) ينظر: إعراب القرآن للنحاس: ١/ ١٥٢-١٥٣.

بأنّه مبني على ما صرح به الراغب وغيره مِن أنّ الذريةَ تطلقُ على الآباء والأبناء لأنّه من الذرء بمعنى الخلق، والأب ذرئ منه الولد، والولد ذرئ من الأب إلا أنّ المتبادر من الذرية النسل(١).

وتابع البيضاويَّ صاحبُ الجدولِ، فرأى أنّ (ذرّيّة) حال من (آدم) وما عطف عليه على تأويل مشتق(٢)، وذهب الدكتور محمد عبد الخالق إلى أنّها بدل من آل (إبراهيم) وآل عمران، فهما ذرية واحدة، وجوّز أنْ تكون بدلًا من نوح(٣)، وضعّفَ الدكتور أحمد الخراط أنْ تكون بدلًا من (آدم) ومَن عُطف عليه(٤).

٣-الاحتمال بين المصدر والصفة:

جاء في تفسير البيضاويّ عِدّة أسماء يحتمل فيها أنْ تكون مصدَرًا، أو صفةً، ومنها لفظة (حقًّا) في قوله تعالى: ﴿**أُولَئِكَ هُمُ الْكَافِرُونَ حَقًّا وَأَعْتَدْنَا لِلْكَافِرِينَ عَذَابًا مُهِينًا**﴿١٥١﴾﴾ [النساء]، إذ ذكر فيها البيضاويّ احتمالين، فقال: " حَقًّا مصدر مؤكد لغيره، أو صفة لمصدر الكافرين بمعنى: هم الذين كفروا كفراً حقاً أي يقيناً محققاً"(٥).

ويرى الزمخشريّ أنَ (حَقًّا) تأكيد لمضمون الجملة، كقولك: هو عبد الله حقا، أي حق ذلك حقا، وهو كونهم كاملين في الكفر، أو هو صفة لمصدر الكافرين، أي هم الذين كفروا كفرا حقا ثابتا يقينا لا شك فيه(٦).

وقال الرازي: " فِي قَوْلِهِ حَقًّا وَجْهَانِ: الْأَوَّلُ: أَنَّهُ انْتَصَبَ عَلَى مِثْلِ قَوْلِكَ: زَيْدٌ أَخُوكَ حَقًّا، وَالتَّقْدِيرُ: أَخْبَرْتُكَ بِهَذَا الْمَعْنَى إِخْبَارًا حَقًّا، وَالثَّانِي: أَنْ يَكُونَ التَّقْدِيرُ:

(١) ينظر: روح المعاني : ٢/ ١٢٨.

(٢) ينظر: الجدول في إعراب القرآن: ٣/ ١٥٩.

(٣) ينظر: دراسات لأسلوب القرآن الكريم: ١١/ ١٣١، وإعراب القرآن للدعاس: ١/ ١٣٢.

(٤) ينظر: المجتبى من مشكل إعراب القرآن: ١/ ١١٦.

(٥) أنوار التنزيل وأسرار التّأويل: ١/ ٢٤٩.

(٦) ينظر: الكشاف: ١/ ٥٨٣، وفتوح الغيب في الكشف عن قناع الريب: ٥/ ٢١٣ ، والكتاب الفريد في إعراب القرآن المجيد: ٢/ ٣٦٨.

أُولَئِكَ هُمُ الْكَافِرُونَ كُفْرًا حَقًّا"[١] وقد اعترض الواحدي على ما سبق بقَولَه: الْكُفْرُ لَا يَكُونُ حَقًّا بِوَجْهٍ مِنَ الْوُجُوهِ، وكان ردّ الرّازيّ هو(أَنَّ الْمُرَادَ بِهَذَا الْحَقِّ الْكَامِلُ، وَالْمَعْنَى أُولَئِكَ هُمُ الذين كفروا كُفْرًا كَامِلًا ثَابِتًا حقا يقينا[٢].

وقال مجير الدين الحنبليّ(ت: ٩٢٧هـ): "حَقًّا مصدرٌ مؤكِّدٌ، فالكافرُ ببعضِ الأنبياءِ كالكافرِ بجميعِهم"[٣]، وإلى مثل هذا الرأي ذهب بعض المعربين[٤].

ويرى الدكتور محمد عبد الخالق أنَّ حقًا: تأكيد لمضمون الجملة الخبرية، كما تقول: هذا عبد الله حقا، أي حق ذلك حقًا، وجوّزَ أن يكون حالاً، أي هم الكافرون من غير شك على مذهب سيبويه، وبذلك أضاف احتمالا ثالثا وهو الحال[٥].

٤-الاحتمال بين الحال والمفعول المطلق:

جاء في تفسير البيضاويّ عِدّة أسماء يحتمل فيها أنْ تكون حالًا، أو مفعولًا مطلقًا، ومنها لفظة (طفلًا) في قوله تعالى: ﴿**يَا أَيُّهَا النَّاسُ إِنْ كُنْتُمْ فِي رَيْبٍ مِنَ الْبَعْثِ فَإِنَّا خَلَقْنَاكُمْ مِنْ تُرَابٍ ثُمَّ مِنْ نُطْفَةٍ ثُمَّ مِنْ عَلَقَةٍ ثُمَّ مِنْ مُضْغَةٍ مُخَلَّقَةٍ وَغَيْرِ مُخَلَّقَةٍ لِنُبَيِّنَ لَكُمْ وَنُقِرُّ فِي الْأَرْحَامِ مَا نَشَاءُ إِلَى أَجَلٍ مُسَمًّى ثُمَّ نُخْرِجُكُمْ طِفْلًا**﴾ [الحج]، إذ ذكر فيها البيضاويّ احتمالين، فقال: "طفلا هي حال أجريت على تأويل كل واحد، أو للدلالة على الجنس، أو لأنّه في الأصل مصدر"[٦].

ورأى النحّاس أنّ طفلًا بمعنى أطفال، ومعنى الآية عنده (ويخرج كلّ واحد منكم طفلا)[٧]، وقال العكبريّ: "وَ(طِفْلًا): حَالٌ، وَهُوَ وَاحِدٌ فِي مَعْنَى الْجَمْعِ"[٨]، وذهب

(١) مفاتيح الغيب: ١١/ ٢٥٥، وينظر: التبيان في إعراب القرآن: ١/ ٤٠٢.

(٢) ينظر: مفاتيح الغيب: ١١/ ٢٥٥.

(٣) فتح الرحمن في تفسير القرآن: ٢/ ٢٢١ .

(٤) ينظر: الجدول في إعراب القرآن: ٦/ ٢٢٥، والإعراب المفصل لكتاب الله المرتل: ٢/ ٤٢٠، والمجتبى من مشكل إعراب القرآن: ١/ ٢٠٨، وإعراب القرآن للدعاس: ١/ ٢٣٢.

(٥) ينظر: دراسات لأسلوب القرآن الكريم: ٩/ ١٢٩.

(٦) أنوار التنزيل وأسرار التّأويل: ٢/ ٦٨٠.

(٧) ينظر: إعراب القرآن للنحاس: ٣/ ٦٢.

(٨) التبيان في إعراب القرآن: ٢/ ٩٣٣.

الهمذانيّ، وكثير من العلماء إلى نصبها على الحال من الضمير المنصوب في (نُخْرِجُكُمْ)، وسبب إفراد الكلمة عنده هو الدلالة على الجنس[١].

ورأى شرف الدين الطيبيّ(ت: ٧٤٣هـ) أنّه فضلًا عن دلالتها على الجنس، فإنها تحتمل معنى (نخرج كل واحد منكم طفلًا)[٢]، وقال شمس الدين الشربينيّ: "ثُمَّ نخرجكم طفلاً وهو معطوف على نُبيّن، ومعناه خلقناكم مدرّجين هذا التدريج لغرضين أحدهما: أن نبيّن قدرتنا، والثاني: أن نقرّ في الأرحام من نقرّ حتى تولدوا في حال الطفولية من صغر الجثة وضعف البدن والسمع والبصر، وجميع الحواس لئلا تهلكوا أمهاتكم بكبر أجرامكم وعظم أجسامكم"[٣].

وضعّف محمد الأمين العلوي(ت: ١٤٢١هـ) أنْ يكون (طفلًا) معطوف على (نبيّن)[٤]، وقال الدّعاس: "طِفْلًا حال، أو تمييز"[٥].

٥-الاحتمال بين النصب على الشتم (الذم) والحال:

جاء في تفسير البيضاويّ عِدّة أسماء يحتمل فيها أنْ تكون منصوبة على الذّم، أو حالًا، ومنها لفظة (ملعُونين) في قوله تعالى: ﴿**لَئِن لَّمْ يَنتَهِ الْمُنَافِقُونَ وَالَّذِينَ فِي قُلُوبِهِم مَّرَضٌ وَالْمُرْجِفُونَ فِي الْمَدِينَةِ لَنُغْرِيَنَّكَ بِهِمْ ثُمَّ لَا يُجَاوِرُونَكَ فِيهَا إِلَّا قَلِيلًا ۝٦٠ مَّلْعُونِينَ أَيْنَمَا ثُقِفُوا أُخِذُوا وَقُتِّلُوا تَقْتِيلًا ۝٦١**﴾ [الأحزاب]، إذ ذكر فيها البيضاويّ احتمالين، فقال: "مَلْعُونِينَ نصب على الشتم، أو الحال والاستثناء شامل له أيضاً أي: لاَ يُجاوِرُونَكَ إلا

(١) ينظر: الكتاب الفريد في إعراب القرآن المجيد: ٤/ ٥٣٠، والجامع لأحكام القرآن: ١٢/ ١١، واللباب في علوم الكتاب: ١٤/ ٢١، وفتح الرحمن في تفسير القرآن: ٤/ ٤٠٣، والجدول في إعراب القرآن: ١٧/ ٨٦، والتحرير والتنوير: ١٧/ ٢٠٠، وإعراب القرآن وبيانه: ٦/ ٣٩٤ .

(٢) ينظر: فتوح الغيب في الكشف عن قناع الريب: ١٠/ ٤٤٣.

(٣) السراج المنير في الإعانة على معرفة بعض معاني كلام ربنا الحكيم الخبير: ٢/ ٥٣٨، وينظر: التفسير التفسير المنير للزحيلي: ١٧/ ١٥٦.

(٤) ينظر: تفسير حدائق الروح والريحان في روابي علوم القرآن: ١٨/ ٢٤٧.

(٥) إعراب القرآن للدعاس: ٢/ ٣٠٢.

ملعونين، ولا يجوز أن ينتصب عن قولِهِ: ﴿أَيْنَمَا ثُقِفُوا أُخِذُوا وَقُتِّلُوا تَقْتِيلًا﴾؛ لأنّ ما بعد كلمة الشرط لا يعمل فيما قبلها"[1].

ويرى الزّجاج، وأغلب العلماء أنَّ (مَلْعُونِينَ) منصوب على الحال، والمعنى لا يجاورونك إلَّا وهم ملعونون[2]، وقال ابن فورك(ت: ٤٠٦هـ): "انتصب مَلْعُونِينَ بـ أَيْنَمَا ثُقِفُوا وإن جزم به ثُقِفُوا على طريق الجزاء، وإنّما جاز ذلك لأنّ الجازم في الأصل (إنْ) المحذوفة"[3].

وذكر أبو إسحاق الثعلبي(ت: ٤٢٧هـ) أنّ المَلْعُونِينَ هم المطرودون بالنصب على الحال، وضعّفَ أنْ يكون على الذم[4]، أمّا أبو البركات النسفي، فقد تابع البيضاويّ في توجيه الآية، فنصبَ (ملعونِينَ) على الشتم أو الحال أي لا يجاورونك إلا ملعونين، فالاستثناء دخل على الظرف والحال معاً كما مرّ[5].

وهكذا يتوضّح الاحتمال النّحويّ المحدّد بين موقعين، فنكتفي بهذا القدر من التمثيل، وننتقل إلى دراسة بعض الأمثلة منها في ما زاد على الموقعين وكالآتي:

٦-الاحتمال بين الحال المؤكدة والنصب على المدح والصفة:

جاء في تفسير البيضاويّ عِدّة أسماء يحتمل فيها أنْ تكون حالًا أو مدحًا، أو صفةً، ومنها لفظة (قائمًا) في قوله تعالى: ﴿شَهِدَ اللَّهُ أَنَّهُ لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ وَالْمَلَائِكَةُ وَأُولُو الْعِلْمِ قَائِمًا بِالْقِسْطِ لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ الْعَزِيزُ الْحَكِيمُ﴾ [آل عمران]، إذ ذكر فيها البيضاويّ ثلاثة احتمالات إعرابية، فقال: "والعامل فيها معنى الجملة أي تفرد قائماً، أو أحقه لأنها

(١) أنوار التنزيل وأسرار التّأويل: ٢/ ٨٤٢.

(٢) ينظر: معاني القرآن وإعرابه للزجاج: ٤/ ٢٣٦، وتفسير القرآن العظيم ط العلمية: ٦/ ٤٢٦، والتفسير القرآني للقرآن: ١١/ ٧٥٥، والتحرير والتنوير: ٢٢/ ١٠٩، وإعراب القرآن وبيانه: ٨/ ٤٩، والموسوعة القرآنية: ٤/ ٣٥٣.

(٣) تفسير ابن فورك: ٢/ ١٢٣.

(٤) ينظر: الكشف والبيان عن تفسير القرآن، ط دار التفسير: ٢١/ ٥٦٣، وفتح الرحمن في تفسير القرآن: ٥/ ٣٩١، والتفسير المنير للزحيلي: ٢٢/ ١١٠.

(٥) ينظر: مدارك التنزيل وحقائق التأويل: ٣/ ٤٦.

حال مؤكدة، أو على المدح، أو الصفة للمنفي، وفيه ضعف للفصل وهو مندرج في المشهود به إذا جعلته صفة، أو حالاً من الضمير"[١].

ويرى الفراء أنَّ قائمًا منصوب على القطع؛ لأنه نكرة نعت به معرفة[٢]، أمَّا النحاس فهو يرى أنَّ قائمًا بالقسط نصب على الحال المؤكَّدة، وعند الكوفيين على القطع[٣]، وَ وافقه العكبريّ في هذا التوجيه، مفصّلًا القول في متعلّق الحال، وكالآتي: قَائِمًا: حَالٌ مِنْ هُوَ وَالْعَامِلُ فِيهِ مَعْنَى الْجُمْلَةِ؛ أَيْ يُفْرَدُ قَائِمًا، وضعّفَ أنْ يكونَ حَالًا مِنَ اسْمِ اللَّهِ؛ أَيْ شَهِدَ لِنَفْسِهِ بِالْوَحْدَانِيَّةِ، وَهِيَ حَالٌ مُؤَكِّدَةٌ عَلَى الْوَجْهَيْنِ[٤].

أمّا المنتجب الهمذانيّ، فقد تابع العكبريَّ في هذا التوجيه تماما مضيفًا وجهين آخرين: أحدهما: أن يكون منصوبًا على المدح، وإن كان نكرة كقول الشاعر:

ويَأْوِي إلى نِسْوَةٍ عُطَّلٍ وشُعْثًا مَراضِيعَ مِثْلَ السَّعالِي[٥]

فنصب (شُعثًا) على المدح وهو نكرة كما ترى، وهو جمع شَعْثاء، وهي التي لا تُسَرِّحُ رأسها ولا تدهنه، والثاني: أن يكون صفة للمنفي؛ لأنّهم قد يتسعون في الفصل بين الصفة والموصوف، كأنّه قيل: لا إله قائمًا بالقسط إلّا هو[٦]، أمّا أغلب المُحدَثين المُحدَثين فقد اقتصر على إعراب (قائمًا) حال منصوبة[٧].

(١) أنوار التنزيل وأسرار التّأويل: ١/ ١٥٧.

(٢) ينظر: معاني القرآن للفراء: ١/ ٢٠٠.

(٣) ينظر: إعراب القرآن للنحاس: ١/ ١٤٨.

(٤) ينظر: التبيان في إعراب القرآن: ١/ ٢٤٧.

(٥) البيت لأمية بن عائذ الهذلي، وهو من شواهد سيبويه ١/ ٣٩٩.

(٦) ينظر: الكتاب الفريد في إعراب القرآن المجيد ٢/ ٢٦- ٢٧.

(٧) ينظر: الجدول في إعراب القرآن: ٣/ ١٣١، والموسوعة القرآنية خصائص السور: ٢/ ٥٣، وإعراب القرآن القرآن للدعاس: ١/ ١٢٧، والإعراب المفصل لكتاب الله المرتل: ٢/ ٢٢، ودراسات لأسلوب القرآن الكريم: ١٠/ ٦، والمعجم الاشتقاقي المؤصل: ٢/ ١١٧٩.

٧-الاحتمال بين المفعول المطلق والحال والنصب على الاختصاص:

جاء في تفسير البيضاويّ عِدّة أسماء يحتمل فيها أنْ تكون مفعولًا مطلقًا، أو حالًا، أو منصوبة على الاختصاص، ومنها لفظة (نصيبًا) في قوله تعالى: ﴿لِلرِّجَالِ نَصِيبٌ مِمَّا تَرَكَ الْوَالِدَانِ وَالْأَقْرَبُونَ وَلِلنِّسَاءِ نَصِيبٌ مِمَّا تَرَكَ الْوَالِدَانِ وَالْأَقْرَبُونَ مِمَّا قَلَّ مِنْهُ أَوْ كَثُرَ نَصِيبًا مَفْرُوضًا﴿٧﴾﴾ [النساء]، إذ ذكر فيها البيضاويّ ثلاثة احتمالات، فقال: "نصيبًا مفروضًا نصب على أنه مصدر مؤكد كقوله تعالى: فَرِيضَةً مِنَ اللَّهِ، أو حال إذ المعنى: ثبت لهم مفروضاً نصيب، أو على الاختصاص بمعنى أعني نصيباً مقطوعاً واجباً لهم"[١].

لقد جعل الله تعالى (النصيب المفروض) منصوبًا بقوله: نصيبًا مفروضًا؛ لِأنّه أخرجه مخرج المصدر –وهو نعت للنكرة– وإذا كان اسمًا صحيحًا لم ينصب، فهو بمنزلة (لك علي حق حقا)، ولا نقول (لك علي حق درهما)[٢].

وقال أبو عبيدة البصريّ: نَصِيبًا مَفْرُوضًا: نصب اللفظ على الخروج من الوصف[٣]، أمّا النّحّاس فقد نصب (نصيبًا) على الحال[٤]، وكذلك مكي بن أبي طالب، فقد نصبها على الحال أيضا وجوّز أنْ تكون منصوبة على المصدر الذي قال به الفراء[٥].

أمّا العكبريّ فقد ضعَّف الرأيين السابقين، ففي (نَصِيبًا) ضعّفَ أنْ يكون واقعًا مَوْقِعَ الْمَصْدَرِ، وَالْعَامِلُ فِيهِ مَعْنَى مَا تَقَدَّمَ، إِذِ التَّقْدِيرُ: عَطَاءً أَوِ اسْتِحْقَاقًا، وَضعّف أنْ يكون حَالًا مُؤَكِّدَةٌ؛ وَالْعَامِلُ فِيهَا مَعْنَى الِاسْتِقْرَارِ فِي قَوْلِهِ: لِلرِّجَالِ نَصِيبٌ، وَلِهَذَا حَسُنَتِ الْحَالُ عَنْهَا[٦].

(١) أنوار التنزيل وأسرار التّأويل: ١/ ٢٠٦.
(٢) ينظر: معاني القرآن للفراء: ١/ ٢٥٧.
(٣) ينظر: مجاز القرآن: ١/ ١١٨.
(٤) ينظر: إعراب القرآن للنحاس: ١/ ٢٠٢.
(٥) ينظر: مشكل إعراب القرآن: ١/ ١٩٠.
(٦) التبيان في إعراب القرآن: ١/ ٣٣٢.

وذكر الهمذانيّ في اللفظة عدة احتمالات: أوَّلها: النصب على الاختصاص، وضعّفَ أنْ تكون بمعنى: أعني نصيبًا، وضعّفَ أنْ يكون مفعول لفعل محذوف تقديره: جعل لهم نصيبًا، دل عليه معنى قوله: (لِلرِّجَالِ نَصِيبٌ)، (وَلِلنِّسَاءِ نَصِيبٌ)، وضعّفَ أنْ يكون منصوبًا على الحال إمّا من المستكن في (قَلَّ) أو (كَثُرَ)، أو من المستكن في الاستقرار في قوله: (لِلرِّجَالِ نَصِيبٌ)، وضعّفَ أنْ يكون اسم في موضع المصدر المؤكد(١).

أمّا الآلوسيّ، فرأى أنّ (نَصِيبًا) نصب إمّا على المصدرية المؤكدة بتأويله بعطاء ونحوه، وإلا فهو اسم جامد، وإمّا على الحالية من الضمير المستتر في قَلَّ وكَثُرَ، أو في الجار والمجرور الواقع صفة، أو من نصيب لكون وصفه بالظرف سوغ مجيء الحال منه أو من الضمير المستتر في الجار والمجرور الواقع خبرًا، وهو حينئذ حال موطئة، والحال في الحقيقة وصفه، وضعّف أنْ يكون منصوبًا على أنّه مفعول بفعل محذوف، والتقدير (أوجب لهم نصيبًا)، وضعّفَ أيضًا أنْ يكون منصوبًا على إضمار أعني، ونصبه على الاختصاص بالمعنى المشهور نَكَرَه أبو حيّان؛ لِاشتراطهم عدم التنكير في الاسم المنصوب عليه(٢).

ولابدّ من ذكر بعض آراء المحدَثين، ومنهم محمود صافي والدكتور أحمد الخراط إذ أَعربا (نصيبًا) حال مؤكدة(٣)، أمّا بهجت صالح فنصبها على الاختصاص، أو المدح(٤)، وجعلها الدعّاس مفعولًا مطلقًا؛ لأنّها بمعنى عطاء، وضعّف كونها حالًا(٥).

ويبدو أنّ الأوجه التي ذكرها البيضاويّ لِإعراب (نصيبًا) هي الأرجح في اللغة، وذكْرها يفيد المعنى اتّساعًا.

---

(١) ينظر: الكتاب الفريد في إعراب القرآن المجيد: ٢/ ٢١٤.

(٢) ينظر: روح المعاني : ٢/ ٤٢١.

(٣) ينظر: الجدول في إعراب القرآن: ٤/ ٤٤٤، والمجتبى من مشكل إعراب القرآن: ١/ ١٦٤.

(٤) ينظر: الإعراب المفصل لكتاب الله المرتل: ٢/ ٢٣٥.

(٥) ينظر: إعراب القرآن للدعاس: ١/ ١٨٥.

٨-الاحتمال بين النصب بنزع الخافض والمصدر والحال:

جاء في تفسير البيضاويّ عِدّة أسماء يحتمل فيها أنْ تكون منصوبةً بنزع الخافض، أو مصدرًا، أو حالًا، ومنها لفظة (درجة) في قوله تعالى: ﴿ **فَضَّلَ اللَّهُ الْمُجَاهِدِينَ بِأَمْوَالِهِمْ وَأَنْفُسِهِمْ عَلَى الْقَاعِدِينَ دَرَجَةً وَكُلًّا وَعَدَ اللَّهُ الْحُسْنَى وَفَضَّلَ اللَّهُ الْمُجَاهِدِينَ عَلَى الْقَاعِدِينَ أَجْرًا عَظِيمًا**﴿٩٥﴾ ﴾ [النساء]، إذ ذكر فيها البيضاويّ ثلاثة احتمالات، فقال: "درجة نصب بنزع الخافض أي بدرجة، أو على المصدر؛ لأنّه تضمن معنى التفضيل ووقع موقع المرة منه، أو الحال بمعنى ذوي درجة"(١).

وضعّفَ العكبريّ أنْ تكون (درجة) هي مَصدر في مَعْنَى تَفْضِيلًا، وَضعّف أنْ تكون حَالًا؛ أَيْ: ذَوِي دَرَجَةٍ، وَضعّفَ أنْ تكون عَلَى تَقْدِيرِ حَذْفِ الْجَارِّ؛ أَيْ: بِدَرَجَةٍ، وَضعّف أنْ تكون واقعة مَوْقِعَ الظَّرْفِ؛ أَيْ: فِي دَرَجَةٍ وَمَنْزِلَةٍ(٢).

أمّا المنتجب الهمذانيّ فقد فصّل القول أكثر مما سبق، وكما يأتي: دَرَجَةً اختُلِفَ في نصبها: فضعّف وقوعها موقع المرة من التفضيل، فنصبت، ونظيره قولك: ضَرَبَهُ سَوْطًا، بمعنى ضربه ضربة، وضعّف كونها منصوبة على الحال من المجاهدين، وفي الكلام حذف مضاف أي: فضلهم ذوي درجة، وضعّف أنْ تكون منصوبة على إسقاط الجار، أي: فضلهم بدرجة، وضعّفَ نصبها على الظرف لوقوعها موقعه، أي: فضلهم في درجة ومنزلة، وضعّف كونها منصوبة على المفعول الثاني(٣).

وأضافَ القنوجيّ(ت: ١٣٠٧هـ) التمييز ونزع الخافض فضلًا عمّا سبق، فدرجة عِنده منصوبة على التمييز أو المصدرية؛ لوقوعها موقع المرة من التفضيل، أو على نزع الخافض، أو على الحالية من المجاهدين، أي ذوي درجة(٤).

---

(١) أنوار التنزيل وأسرار التّأويل: ١/ ٢٣٥.

(٢) ينظر: التبيان في إعراب القرآن: ١/ ٣٨٣.

(٣) ينظر: الكتاب الفريد في إعراب القرآن المجيد: ٢/ ٣٢٨.

(٤) ينظر: نيل المرام من تفسير آيات الأحكام: ٢٠٣

أمّا محمود صافي فاقتصر على كونها مفعولًا مطلقًا نائبًا عن المصدر، فهو عدده أو نوعه[١]، وذكر الدكتور محمد عبد الخالق ثلاثة احتمالات هي: أنْ تكون مصدرًا، لوقوع درجة موقع المرة من التفضيل، أو حالًا أي: ذوي درجة، أو على تقدير حرف الجر أي في درجة[٢].

ورأى الدعاس أنْ تكون (درجة) تمييزًا، أو مفعولًا مطلقًا، أو ظرفًا[٣]، أمّا الدكتور أحمد الخراط، فعَدّها نائبة عن المفعول المطلق أي تفضيل درجة[٤].

ويبدو أنّ ما ذكره البيضاويّ مِنْ أوجه إعرابيّة لِـ (درجة) يتوافق والاحتمال النّحويّ، فهي أوجه مقبولة لغويّا إلّا أنّ المرجح كونها (تمييزًا)؛ لِأنّ ذكر (درجة) أفاد تفسيرًا للتفضيل الذي لولاه لكان التفضيل مُبهمًا يحتملُ معانِ عِدّة، فعندما ذكر (درجة) اتّضح بعدَ الإبهام، وهو كقولك: اشتريت تسعة أذرع قماشًا، فـ (قماشًا) فسّر لنا الشّراء ولولا ذكره لكان مبهمًا.

٩-الاحتمال بين التمييز والحال والمفعول لأجله(له):

جاء في تفسير البيضاويّ عِدّة أسماء يحتمل فيها أنْ تكون تمييزًا، أو حالًا، أو مفعولًا لِأجله، ومنها لفظة (صِدقًا، أو عَدْلًا) في قوله تعالى: ﴿**وَتَمَّتْ كَلِمَتُ رَبِّكَ صِدْقًا وَعَدْلًا لَا مُبَدِّلَ لِكَلِمَاتِهِ وَهُوَ السَّمِيعُ الْعَلِيمُ**﴿١١٥﴾﴾ [الأنعام]، إذ ذكر فيها البيضاويّ ثلاثة احتمالات، فقال: "ونصبهما يحتمل التمييز، والحال، والمفعول له"[٥].

ورأى النّحاس، ومكي بن أبي طالب أنّها تحتمل وجهين: وهما: المصدر، والحال[٦]، أمّا الزّمخشريّ فقد جعل فيها وجهًا واحدًا وهو الحال[٧]، وَقَالَ أَبُو عَلِيّ

(١) ينظر: الجدول في إعراب القرآن: ٥/ ١٤٠، والإعراب المفصل لكتاب الله المرتل: ٢/ ٣٥٧.
(٢) ينظر: دراسات لأسلوب القرآن الكريم: ٩/ ١٠٥.
(٣) ينظر: إعراب القرآن للدعاس: ١/ ٢١٦.
(٤) ينظر: المجتبى من مشكل إعراب القرآن: ١/ ١٩٤.
(٥) أنوار التنزيل وأسرار التّأويل: ١/ ٣١٩.
(٦) ينظر: إعراب القرآن للنحاس: ٢/ ٢٩، ومشكل إعراب القرآن: ١/ ٢٦٦.
(٧) ينظر: الكشاف: ٢/ ٦٠، والإعراب المفصل لكتاب الله المرتل: ٣/ ٣٠٥.

الْفَارِسِيُّ(ت: ٣٧٧هـ): "صِدْقاً وَعَدْلًا مَصْدَرَانِ يُنْصَبَانِ عَلَى الْحَالِ مِنَ الْكَلِمَةِ تَقْدِيرُهُ صَادِقَةً عَادِلَةً"[١].

وأمّا العكبريّ، فقد ذكرَ وجهين آخرين، وهما التمييز والمفعول من أجله فضلًا عمّا سبق، ويمكن القول بأنّ البيضاويّ تابعه، فيقول العكبريّ: "صِدْقًا وَعَدْلًا مَنْصُوبَانِ عَلَى التَّمْيِيزِ، وَيَجُوزُ أَنْ يَكُونَ مَفْعُولًا مِنْ أَجْلِهِ، وَأَنْ يَكُونَ مَصْدَرًا فِي مَوْضِعِ الْحَالِ"[٢].

وجاء الهمذانيّ، فرأى أنّ (صِدْقًا وَعَدْلًا) مصدران في موضع الحال من الكلمات، أي: صادقة وعادلة، فهو متابع للزمخشريّ في هذا القول، وضعّفَ كونهما مفعولين له، وضعّفَ نصبهما على البيان[٣].

أمّا زكريا الأنصاريّ(ت: ٩٢٦هـ)، فقد وافق البيضاويّ في وجهين فقط، وهما التمييز والمفعول له[٤]، واقتصر الدكتور أحمد الخراط على جعلها مصدرًا في موضع موضع الحال[٥].

والحقّ يُقال، فإنّ ما ذكره البيضاويّ مِنْ أوجه للفظة (صدقًا) هو عصارة آراء مَنْ قبله، فكان يحسن الاختيار ويذكر ما هو راجح نحويًّا ولغويّا، والمرجّح هنا نصبها على الحال، أو المفعول لِأجله، أمّا كونها تمييزًا، فهذا القول فيه ضُعف؛ لِأنّنا لا نجد لكلمة(صدقًا) في الآية دلالة بيانيّة، أو تفسيريّة فالمعنى على وجه المفعول لِأجله يكون تمام الكلمة الإلهيّة لِأجل الصّدق والعدل، والصّدق والعدل هدف سامٍ جاءت مِنْ أجله الكتب السماويّة.

(١) مفاتيح الغيب: ١٣/ ١٢٥.

(٢) التبيان في إعراب القرآن: ١/ ٥٣٤.

(٣) ينظر: الكتاب الفريد في إعراب القرآن المجيد: ٢/ ٦٧٩.

(٤) ينظر: إعراب القرآن العظيم المنسوب لزكريا الأنصاري: ٢٦٥.

(٥) ينظر: المجتبى من مشكل إعراب القرآن: ١/ ٢٩١.

١٠- الاحتمال بين النصب على العلة والحال والمفعول المطلق:

جاء في تفسير البيضاويّ عِدَة ألفاظ يحتمل فيها أنْ تكون منصوبة على العلّة، أو الحال، أو المفعول المطلق، ومنها لفظة (حزنًا) في قوله تعالى: ﴿وَلَا عَلَى الَّذِينَ إِذَا مَا أَتَوْكَ لِتَحْمِلَهُمْ قُلْتَ لَا أَجِدُ مَا أَحْمِلُكُمْ عَلَيْهِ تَوَلَّوْا وَأَعْيُنُهُمْ تَفِيضُ مِنَ الدَّمْعِ حَزَنًا أَلَّا يَجِدُوا مَا يُنْفِقُونَ﴾ [التوبة]، فيقول البيضاويّ: " حَزَنا نصب على العلة أو الحال أو المصدر لفعل دلّ عليه ما قبله"[١].

ويرى النّحاس أنّها مصدر[٢]، أمّا العكبريّ فرأى أنها مفعول له أو مصدر في موضع الحال، أو منصوب على المصدر بفعل دلّ عليه ما قبله[٣]، وهو بذلك وسّع دائرة الاحتمالات بالنسبة لمَن سبقه، أمّا الهمذانيّ، فقد تابع العكبريّ فجعل الاحتمالات ثلاثة إلا أنّه قدّم النصب على الحال فقال: (حَزَنًا) مصدر في موضع الحال من المستكن في (تَفِيضُ) أي: تفيض حزينة، أو مفعولٌ له، أي: تفيض من أجل الحزن، أو مفعولًا مطلقًا بفعل دل عليه ما قبله، وهو اختيار الزمخشريّ؛ لأنّه قال: (أَلَّا يَجِدُوا) لئلا يجدوا، ومحله نصب على أنَّه مفعول له، وناصبه المفعول له الذي هو (حَزَنًا) ولم يذكر غير هذا[٤].

وجاء النسفيّ وجمْعٌ مِن العلماء فخالفوا البيضاوي، ورأوا أنّها مفعولًا له واكتفوا بهذا[٥]، وإذا نظرنا إلى ما قاله أحمد الصوفي(ت: ١٢٢٤هـ)، فنجده يتفق مع البيضاوي تماما[٦]، أمّا محيي الدين درويش، فجعل للكلمة احتمالين فقط فقال:

---

(١) أنوار التنزيل وأسرار التّأويل: ١/ ٤١٨.

(٢) ينظر : إعراب القرآن للنحاس: ٢/ ١٣٠.

(٣) ينظر: التبيان في إعراب القرآن: ٢/ ٦٥٥، والتفسير المنير للزحيلي: ١٠/ ٣٤٧.

(٤) ينظر: الكتاب الفريد في إعراب القرآن المجيد: ٣/ ٣٠٦.

(٥) ينظر: مدارك التنزيل وحقائق التأويل: ١/ ٧٠٢، والتحرير والتنوير: ١٠/ ٢٩٦، والجدول في إعراب القرآن: ١١/ ١٠، وإعراب القرآن للدعاس: ١/ ٤٧٥، والمجتبى من مشكل إعراب القرآن: ٢/ ٤١٠، وتفسير حدائق الروح والريحان في روابي علوم القرآن: ١١/ ٤٠٨.

(٦) ينظر: البحر المديد في تفسير القرآن المجيد: ٢/ ٤١٦.

"وحزنا مفعول لأجله أو حال"[1]، أمّا الدكتور محمد عبد الخالق، فقد اختار أنْ تكون (حَزَنًا) إمّا مفعولًا لِأجله، وإمّا مصدرًا في موضع الحال[2].

ويبدو أنّ (حَزَنًا) مفعول لِأجله؛ لِأنّهم فاضت دموعهم بسبب الحزن، فالحزن هو العلّة في بكائهم، وكان سبب حزنهم أنّهم لم يجدوا ما يجاهدون به الأعداء، فالعلّة واضحة في الآية.

(١) إعراب القرآن وبيانه: ٤/ ١٥٢.

(٢) ينظر: دراسات لأسلوب القرآن الكريم: ٩/ ٥٧٦.

المبحث الثاني/ الاحتمال النّحويّ في الأسماء المبنية

توطئة:

إنَّ للعلامة الإعرابية أهميّة بالغة، فهي من القرائن النحوية المحددة لوظيفة الكلمة في الجملة، وإنّ هذه القرينة قد تغيب عن الكلمات التي يبنى بها التركيب النحوي، مِمّا يُفضي إلى التعدد في التحليل النحوي، وكذلك فإنّ غياب هذه العلامة يؤدي إلى صعوبة في فهم المعنى المراد وبذلك يُلجأ إلى القرائن النّحوية لتحديد الوظائف، ولا شك في أنَّ غياب هذه العلامة يزيد من دائرة الاحتمال وتعدد الوجوه الإعرابية، وعليه فمن الطبيعي أنْ تتعدد آراء العلماء والمفسرين في هذا الباب[١].

ويرى ابن الناظم(ت: ٦٨٦هـ) أنَّ من أسباب بناء الاسم شبهه بالحرف في الوضع، فإذا كان الاسم على حرف واحد، أو حرفين، فإنّ الأصل في الأسماء أن تكون على ثلاثة أحرف، فصاعدًا، والأصل في الحروف أن تكون على حرف واحد كـ (باء الجر، أو لامه) أو حرفين كـ (من، وعن)، فإذا وضع الاسم على حرف واحد، أو حرفين بني حملا على الحرف، فالتاء في قوله: (جئتنا) اسم، لأنه مسند إليه، وهو مبني لشبهه بالحرف في الوضع على حرف واحد، وكذلك (نا) من (جئتنا) اسم؛ لأنه يصح أن يسند إليه، وهو مبني لشبهه بالحرف في الوضع على حرفين[٢].

فإن قال قائل: (يد)، و(دم) على حرفين، ونراه معربًا، فيكون الجواب؛ لأنه موضوع في الأصل على ثلاثة أحرف، والأصل فيهما (يدي، ودمي) بدليل قولهم: الأيدي، والدماء، واليديان، والدميان، وأمّا بناء الاسم لشبهه بالحرف في المعنى، فإذا تضمن الاسم معنى من معاني الحروف تضمنًا لازمًا للفظ، أو المحل غير معارض بما يقتضي الإعراب، فيبنى كـ (متى وهنا) وكالمنادى المفرد المعرفة، نحو: يا زيد[٣]،

(١) ينظر: تعدّد التّوجيه النّحويّ: ٢٨٣ .

(٢) ينظر: شرح ابن الناظم على ألفية ابن مالك: ١٢.

(٣) ينظر: المصدر نفسه: ١٣.

وقوله (لشبه من الحروف مدني) أي لشبه مقرب من الحروف، فسبب البناء منحصرة في شبه الحرف[١].

والأسماءُ المبنيَّةُ على نوعينِ ما يُلازمُ البناءَ، وما يُبنى في بعض الأحوال، "وممّا يلازمُ البناءَ من الأسماء: الضمائرُ وأسماءُ الإشارة، والأسماءُ الموصولةُ، وأسماءُ الشرطِ، وأسماءُ الاستفهام، وأَسماءُ الكناية، وأَسماءُ الأفعالِ، وأسماءُ الأصوات، ومنه (لَدَى وَلدُنْ والآنَ وأَمسِ وقَدٌ وعوْضُ)، من الظروف"[٢].

ومن أنواع الأسماء المبنية: المنادَى إذا كان علما مفردا، أو نكرة مقصودة: كـ (يا هشامُ، و يا رجلُ) تُريدُ به ذاتاً تَقْصِدُ إقبالها، واسم لا النافية للجنس إذا كان غير مضاف ولا شبيه بالمضاف: كـ (لا حَيَّ باقٍ، ولا ضديْنِ مجتمعان)[٣].

والمبني هو ما يلازم آخره حالة واحدة في جميع التراكيب، فالأحوال التي تلازم أواخر المبنيات هي: كم، واعتدل، وحيثُ، وأمسِ، فالأمثلة السابقة كلها مبنية؛ لأن أواخرها تلازم أحوالا لا تتغير مهما تغيرت التراكيب، فآخر(كمْ) يلازم السكون، ومن أجل ذلك يقال: إنها مبنية على السكون، وآخر (اعتدلَ) يلازم الفتح، ومن أجل ذلك يقال: إنها مبنية على الفتح[٤].

وقد ورد في تفسير البيضاويّ احتمالات محددة ومتعددة بين هذه المبنيات، وسنبدأ بذكر ما احتمل احتمالين وهو المحدد، وبعدها نذهب إلى المتعدد وهو ما زاد على احتمالين وكالآتي:

(١) ينظر: شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك: ١/ ٢٨.

(٢) جامع الدروس العربية: ٢/ ٢٠٧.

(٣) ينظر: النحو الواضح في قواعد اللغة العربية: ٢/ ١٨٥.

(٤) ينظر: المرجع نفسه: ١/ ٩٧.

١-الاحتمال بين الخبرية والاستفهامية:

جاء في تفسير البيضاويّ عِدّة أسماء مبنية يحتمل فيها أنْ تكون خبرًا، أو استفهامًا، ومنها لفظة (كم) في قوله تعالى: ﴿**سَلْ بَنِي إِسْرَائِيلَ كَمْ آتَيْنَاهُمْ مِنْ آيَةٍ بَيِّنَةٍ وَمَنْ يُبَدِّلْ نِعْمَةَ اللَّهِ مِنْ بَعْدِ مَا جَاءَتْهُ فَإِنَّ اللَّهَ شَدِيدُ الْعِقَابِ**﴾ [البقرة]، إذ ذكر فيها البيضاويّ احتمالين، فقال: "وكَمْ خبرية، أو استفهامية مقررة ومحلها النصب على المفعوليّة أو الرفع بالابتداء على حذف العائد من الخبر إلى المبتدأ"(١).

ويرى النّحاس أنّ في (كم) موضعين: الأوّل: موضع النصب؛ لأنّها مفعول ثانٍ لآتيناهم، والثاني: موضع الرفع على إضمار عائد، وهي اسم؛ لأنّها بمنزلة الحروف لما وقع فيها من معنى الاستفهام(٢)، أمّا مكّي بن أبي طالب فقد وافق النّحاس في الموضع الأوّل(٣).

وإذا نظرنا إلى ما قاله العكبريّ نجده يتفق مع النّحاس في الاحتمالات المذكورة موضحًا العائد والمتعلق بشكل مفصل، فيقول: "الْجُمْلَةُ فِي مَوْضِعِ نَصْبٍ؛ لِأَنَّهَا الْمَفْعُولُ الثَّانِي لِسَلْ وَلَا تَعْمَلُ سَلْ فِي كَمْ؛ لِأَنَّهَا اسْتِفْهَامٌ وَمَوْضِعُ كَمْ فِيهِ وَجْهَانِ: أَحَدُهُمَا: نَصْبٌ؛ لِأَنَّهَا الْمَفْعُولُ الثَّانِي لِآتَيْنَاهُمْ، وَالتَّقْدِيرُ: أَعِشْرِينَ آيَةً أَعْطَيْنَاهُمْ، وَالثَّانِي: هِيَ فِي مَوْضِعِ رَفْعٍ بِالِابْتِدَاءِ، وَآتَيْنَاهُمْ خَبَرُهَا، وَالْعَائِدُ مَحْذُوفٌ، وَالتَّقْدِيرُ: آتَيْنَاهُمُوهَا، أَوْ آتَيْنَاهُمْ إِيَّاهَا، وَهُوَ ضَعِيفٌ عِنْدَ سِيبَوَيْهِ"(٤).

أمّا الهمذانيّ فجعلها منصوبة في كلا الوجهين، فيقول: (كم) هنا يُحتمل أن تكون استفهامية للتقرير، وأن تكون خبرية، وهي في كلا الوجهين منصوبة على أنها مفعولٌ ثانٍ لآتينا(٥)، و لِابن هشام رأي مختلف؛ لأنّه نظر إلى (من آية) وما تحتمله من تقدير وهذا يؤثر بالتأكيد في توجيه (كم) فيقول: "إن قدرت (مِن) زَائِدَة فـ(كم)

(١) أنوار التنزيل وأسرار التّأويل: ١/ ١٢٠.

(٢) ينظر: إعراب القرآن للنحاس: ١/ ١٠٦.

(٣) ينظر: مشكل إعراب القرآن: ١/ ١٢٥، والمجتبى من مشكل إعراب القرآن: ١/ ٧٥.

(٤) التبيان في إعراب القرآن: ١/ ١٧٠، وينظر: إعراب القرآن العظيم المنسوب لزكريا الأنصاري: ١٨٩.

(٥) ينظر: الكتاب الفريد في إعراب القرآن المجيد: ١/ ٤٩٠.

مُبْتَدأ، أَو مفعول لآتينا مُقَدرا بعده وَإِنْ قَدّرتها بَيَانا لـ(كم) هِيَ بَيَان لـ(مَا) فِي "مَا ننسخ من آيَة" لم يجز وَاحِد من الْوَجْهَيْنِ لعدم الرَّاجِع حِينَئِذٍ إلى(كم)، وَإِنَّمَا هِيَ مفعول ثَانٍ مقدم مثل أعشرين درهما أَعطيتك"[1].

أمّا الآلوسيّ فقد تابع البيضاويّ إلّا أنه استبعد الرفع بالابتداء، فرأى أنّ (كَمْ) إمّا خبرية والمسؤول عنه محذوف، والجملة ابتدائية لا محل لها من الإعراب مبينة لاستحقاقهم التقريع، فكأنّ المعنى (سَلْ بَنِي إِسْرائِيلَ عن طغيانهم وجحودهم للحق بعد وضوحه)، وإمّا استفهاميّة والجملة في موضع المفعول الثاني لـ(سَلْ) وضعّفَ أنْ تكون في موضع المصدر أي سلهم هذا السؤال، وضعّف أنْ تكون في موضع الحال، والاستفهام للتقرير بمعنى حمل المخاطب على الإقرار، وضَعّفَ أنْ يكون بمعنى التحقيق والتثبيت، ولِمَن اعترض بأنّ معنى التقريع الاستنكار والاستبعاد لا يجامع التحقيق، فردّه الآلوسيّ بأنّ التقريعَ إنّما هو على جحودهم الحق وإنكاره المجامع لإيتاء الآيات لا على الإيتاء حتى يفارقه، ومحلها النصب على أنها مفعول ثانٍ لآتينا[2].

وتابع حديثه، فقال: "وليس من الاشتغال كما وهم، أو الرفع بالابتداء على حذف العائد، والتقدير – آتيناهموها– أو آتيناهم إياها، وهو ضعيف عند سيبويه"[3].

وقد رجّحَ محمود صافي أنْ تكون استفهامية مبنية على السكون في محل نصب مفعول به ثان مقدَّم[4]، ويرى الدكتور محمد عبد الخالق كونها خبرية ليس بجيد؛ لأن جعلها خبرية هو اقتطاع للجملة التي هي فيها من جملة السؤال، فيكون المعنى (سل بني إسرائيل وما ذكر المسؤول عنه)[5].

(١) مغني اللبيب عن كتب الأعاريب: ٦٥٧.

(٢) ينظر: روح المعاني : ١/ ٤٩٤.

(٣) روح المعاني : ١/ ٤٩٤.

(٤) ينظر: الجدول في إعراب القرآن: ٢/ ٤٣٢.

(٥) ينظر: دراسات لأسلوب القرآن الكريم: ٢/ ٣٩٩.

وَجَوّزَ بهجت صالح أنْ تكون خبرية فضلًا عن كونها استفهامية مبنية في محل نصب مفعول به ثانٍ مفيدا للتقرير[١]، أمّا الدعاس، فجَعلَ كونها خبرية هو الأرجحُ عنده مبنية على السكون في محل رفع مبتدأ، مضعّفاً كونها استفهامية[٢].

ويبدو أنّ كونها خبريّة، أو استفهاميّة لا يؤثّر في إعرابها، فهي في محلّ نصب مفعول به ثانٍ للفعل (آتيناهم)، و(مِن آية) تمييز(كم)، وأَصْلُ الكلام (كم مِنْ آية آتيناهم)، وإنّ مجيء التمييز مجرور بـ (مِنْ) يرجّح كونها خبريّة لا استفهاميّة، وجملة (كم الخبريّة) سدّت مسدّ المفعول الثاني لِـ (سلْ)، أو أنّ (سلْ) تضمّنت (قلْ)، وكم الخبريّة وما دخلتْ عليه في محلّ نصب مفعول به لِـ (قُلْ).

٢-الاحتمال بين الاستفهامية، والموصوليّة:

جاء في تفسير البيضاويّ عِدّة أسماء مبنية يحتمل فيها أنْ تكون استفهامية، أو موصولة، ومنها لفظة (مَنْ) في قوله تعالى: ﴿**قُلْ يَا قَوْمِ اعْمَلُوا عَلَى مَكَانَتِكُمْ إِنِّي عَامِلٌ فَسَوْفَ تَعْلَمُونَ مَنْ تَكُونُ لَهُ عَاقِبَةُ الدَّارِ إِنَّهُ لَا يُفْلِحُ الظَّالِمُونَ**﴿١٣٥﴾﴾ [الأنعام]، فقال البيضاويّ: "إن جعل مَنْ استفهامية بمعنى أَيُّنا تَكُونُ لَهُ عاقبة الدار الحسنى التي خلق الله لها هذه الدار، فمحلها الرفع وفعل العلم معلق عنه، وإن جعلت خبرية فالنصب بـ (تَعْلَمُونَ) أي فسوف تعرفون الذي تَكُونُ لَهُ عاقبة الدار"[٣].

ويرى الفراء أنّ (مَنْ) فِي موضع رفع، ولو نصبتها كَانَ صوابًا كقوله تعالى: ﴿**وَاللَّهُ يَعْلَمُ الْمُفْسِدَ مِنَ الْمُصْلِحِ**﴿٢٢٠﴾﴾ [البقرة][٤]، أمّا النحّاس، فقال: (مَنْ) في موضع رفع؛ لأنّ الاستفهام لا يعمل فيه ما قبله وجوّز أنْ يكون بمعنى الذي فتكون في موضع نصب[٥]، ويرى مكي بن أبي طالب أنّها بين الاستفهامية والموصولة، وبهذا تكون إمّا

(١) ينظر: الإعراب المفصل لكتاب الله المرتل: ١/ ٢٧٢.
(٢) ينظر: إعراب القرآن للدعاس: ١/ ٨٧.
(٣) أنوار التنزيل وأسرار التّأويل: ١/ ٣٢٣.
(٤) ينظر: معاني القرآن للفراء: ١/ ٣٥٥.
(٥) ينظر: إعراب القرآن للنحاس: ٢/ ٣٢.

إمّا مرفوعة بالابتداء، أو منصوبة بـ (تعلمون)[١]، وجوَّز العكبريّ أنْ تكون بمعنى الذي، أو أنْ تكون استفهاما، وأعطى مثالا له قوله تعالى: ﴿إِنَّ رَبَّكَ هُوَ أَعْلَمُ مَنْ يَضِلُّ عَنْ سَبِيلِهِ﴾ [الأنعام][٢].

وأمّا ما قاله الهمذانيّ، فنجده يتفق تماما مع مكي بن أبي طالب، وتابعه البيضاويّ في الاحتمال الأوَّل، فيرى الهمذاني أنّ (مَنْ) استفهامية بمعنى: أيّ، كانت في موضع رفع بالابتداء، وفِعْلُ العِلم معلَّقٌ عنها، كما عُلِّق عنه في قوله: ﴿لِنَعْلَمَ أَيُّ الْحِزْبَيْنِ أَحْصَى﴾ [الكهف]، والخبر: ﴿تَكُونُ لَهُ عَاقِبَةُ الدَّارِ﴾ [الأنعام]، وإن جعلتها موصولة كانت في موضع نصب بِفِعْلِ العلم[٣]، أمّا السّيوطي(ت: ٩١١هـ) فقد تابع البيضاويَّ إلّا أنّه قدّمَ كونها موصولة في موضع النصب على الاستفهامية التي في موضع الرفع[٤].

وقال الآلوسيّ: "مَنْ استفهامية معلقة لفعل العلم محلها الرفع على الابتداء، والجملة بعدها خبرها ومجموعهما ساد مسد مفعول العلم"[٥]، وجعلها محمود صافي موصولة محلها النصب[٦]، أمّا الدكتور محمد عبد الخالق، فقد تابع السيوطي في توجيهه مضيفا كون الفعل معلق، والجملة في موضع المفعول إن كان (تَعْملَون) معدّى إلى واحد، أو في موضع المفعولين إن كان يتعدّى إلى مفعولين[٧]، وكذلك محمد محمد الأمين العلوي رأى أَنّ (مَنْ) إمّا موصول منصوب، والجملة الفعلية علة لما قبلها، أو في محل النصب مقول لجواب إذا المقدرة[٨].

---

(١) ينظر: مشكل إعراب القرآن: ١/ ٢٧١، والكشاف: ٢/ ٦٨، وروح البيان: ٣/ ١٠٨.

(٢) ينظر: التبيان في إعراب القرآن: ١/ ٥٤٠.

(٣) ينظر: الكتاب الفريد في إعراب القرآن المجيد: ٢/ ٦٩٥.

(٤) ينظر: معترك الأقران في إعجاز القرآن: ٢/ ٣٠٩، وإعراب القرآن وبيانه: ٣/ ٢٣٤.

(٥) روح المعاني : ٤/ ٢٧٥.

(٦) ينظر: لجدول في إعراب القرآن: ٨/ ٢٩٢، والمجتبى من مشكل إعراب القرآن: ١/ ٢٩٦، وإعراب القرآن القرآن للدعاس: ١/ ٣٣٧، والإعراب المفصل لكتاب الله المرتل: ٣/ ٣٢٩.

(٧) ينظر: دراسات لأسلوب القرآن الكريم: ٣/ ٢٧٤، وينظر: التفسير المظهري: ٣/ ٢٩١.

(٨) ينظر: تفسير حدائق الروح والريحان في روابي علوم القرآن: ٩/ ٧٦.

ويبدو أنّ كلا الوجهين مقبولان عند المعربين والمفسّرين، فلم يضعفهُما أحد إلّا أنّنا نقدّم أنْ تكون استفهاميّة، وذلك لِأنّ سياق الآية وهو الحوار بين أحد المصلحين وقومه يرجح أنْ يكون التقدير: (أينا تكون له عاقبة الدّار).

– ومِنْ الاسماء المبنية التي وردت في تفسير البيضاويّ، والتي يحتمل فيها أنْ تكون استفهامية، أو موصولة لفظة (ما) في قوله تعالى: ﴿**أَلَا إِنَّ لِلَّهِ مَنْ فِي السَّمَاوَاتِ وَمَنْ فِي الْأَرْضِ وَمَا يَتَّبِعُ الَّذِينَ يَدْعُونَ مِنْ دُونِ اللَّهِ شُرَكَاءَ إِنْ يَتَّبِعُونَ إِلَّا الظَّنَّ وَإِنْ هُمْ إِلَّا يَخْرُصُونَ**﴿٦٦﴾﴾ [يونس]، إذ ذكر فيها البيضاويّ احتمالين، فقال: "يجوز أنْ تكون مَا استفهامية منصوبة بـ يتَّبِعُ، أو موصولة معطوفة على مَنْ"[(١)].

ويرى الزمخشريّ أنّها في معنى الاستفهام[(٢)]، ويراها بعض المعربين في معنى النفي[(٣)]، وذهب الرازي إلى أنّ في (ما) قولين: الْأَوَّلُ: أَنَّهُ نَفْيٌ وَجَحْدٌ، وَمِثَالُهُ لو أَنَّ أَحَدَنَا ظَنَّ أَنَّ زَيْدًا فِي الدَّارِ، وَلم يكن فِيهَا، فَخَاطَبَ إِنْسَانًا فِي الدَّارِ ظَنَّهُ زَيْدًا، فَإِنَّهُ لَا يُقَالُ: إِنَّهُ خاطب زيدا بَلْ يُقَالُ خَاطَبَ مَنْ ظَنَّهُ زَيْدًا، والثَّانِي: أَنَّ (مَا) اسْتِفْهَامٌ، فكَأَنَّ القول (أَيُّ شَيْءٍ يتبع الذين يدعون من دون الله شركاء)، وَالْمَقْصُودُ تَقْبِيحُ فِعْلِهِمْ يَعْنِي أَنَّهُمْ لَيْسُوا عَلَى شَيْءٍ[(٤)].

وقال الهمذانيّ: "في (ما) ثلاثة أوجه: أحدهما: موصولة منصوبة بالعطف على (مَنْ) وعائدها محذوف وهو مفعول (يَتَّبِعُ)،... والثاني: نافية، ومفعول (يَتَّبِعُ) محذوف دل عليه قوله: {إِنْ يَتَّبِعُونَ إِلَّا الظَّنَّ}،... والثالث: استفهامية منصوبة بـ

(١) أنوار التنزيل وأسرار التّأويل: ١/ ٤٤٢.

(٢) ينظر: الكشاف: ٢/ ٣٥٧.

(٣) ينظر: إعراب القرآن للباقولي – منسوب خطأ للزجاج: ٣/ ٩١٩، والجدول في إعراب القرآن: ١١/ ١٥٩، ١٥٩، بيان المعاني: ٣/ ٥٨، ودراسات لأسلوب القرآن الكريم: ٣/ ١٤٠، والإعراب المفصل لكتاب الله المرتل: ٥/ ٨٢، وإعراب القرآن للدعاس: ٢/ ٣٤.

(٤) ينظر: مفاتيح الغيب: ١٧/ ٢٧٩– ٢٨٠، والتبيان في إعراب القرآن: ٢/ ٦٨٠.

(يَتَّبِعُونَ)، و(شُرَكَاءَ) مفعول (يَدْعُونَ) بمعنى: وأي شيء يتبع الذين يدعون من دون الله شركاء"[١].

ورأى الآلوسيّ أنّ (ما) نافية وشُرَكاءَ مفعول (يَتَّبِعُ)، ومفعول يَدْعُونَ محذوف لظهوره، وجوّز أنْ يكون شُرَكاءَ المذكور مفعول يَدْعُونَ، ويكون مفعول (يَتَّبِعُ) محذوفا لِانفهامه من قوله سبحانه:(إِنْ يَتَّبِعُونَ إِلَّا الظَّنَّ)، وجَوّز أنْ تكون (ما) استفهامية منصوبة بـ(يتبع)، وشُرَكاءَ مفعول (يدعون)، وأنْ تكون موصولة معطوفة على (مَنْ)، وجَوّزَ على احتمال الموصوليّة أن تكون مبتدأ خبره محذوف أي باطل ونحوه، أو الخبر قوله سبحانه: (إِنْ يَتَّبِعُونَ) والعائد محذوف أي في عبادته أو اتباعه[٢]، أمّا الدكتور أحمد الخراط فرآها استفهامية[٣].

والراجح أنّ (ما) إمّا نافية أو استفهاميّة تفيد معنى النّفي، أمّا كونها موصُوليّة فغير راجح؛ لِأنّه يناقض ما ذكره بعدها مِن قصر بالنفي وإلّا.. وهو قوله: ﴿**إِنْ يَتَّبِعُونَ إِلَّا الظَّنَّ وَإِنْ هُمْ إِلَّا يَخْرُصُونَ**﴾ [يونس] .

٣-الاحتمال بين المبتدأ والمفعول:

جاء في تفسير البيضاويّ عِدّة أسماء مبنية يحتمل فيها أنْ تكون مبتدأً، أو مفعولًا، ومنها لفظة (تلك) في قوله تعالى: ﴿**وَتِلْكَ الْقُرَى أَهْلَكْنَاهُمْ لَمَّا ظَلَمُوا وَجَعَلْنَا لِمَهْلِكِهِمْ مَوْعِدًا**﴾ [الكهف]، إذ ذكرَ فيها البيضاويّ احتمالين، فقال: "وَتِلْكَ مبتدأ خبره أَهْلَكْناهُمْ، أو مفعول مضمر مفسر به، والْقُرى صفته ولا بد من تقدير مضاف في أحدهما ليكون مرجع الضمائر"[٤].

(١) الكتاب الفريد في إعراب القرآن المجيد: ٣/ ٤٠١-٤٠٢، وينظر: إعراب القرآن العظيم المنسوب لزكريا الأنصاري: ٣٢٣.

(٢) ينظر: روح المعاني : ٦/ ١٤٥.

(٣) ينظر: المجتبى من مشكل إعراب القرآن: ٢/ ٤٤٢.

(٤) أنوار التنزيل وأسرار التّأويل: ٢/ ٦١٠.

واقتصر جَمع مِنَ العلماء على كونها مبتدأ[١]، وقال أبو حيان(ت: ٧٤٥هـ)، "وتِلْكَ الْقُرى عَلَى إِضْمَارِ مُضَافٍ أَيْ (وَأَصْحَابَ تِلْكَ الْقُرَى)، وَلِذَلِكَ عَادَ الضَّمِيرُ عَلَى ذَلِكَ الْمُضْمَرِ فِي قَوْلِهِ أَهْلَكْناهُمْ"[٢].

وذهب أبو حفص النعماني إلى أنَّ (تلك) مبتدأ، والقرى خبره، و(أَهْلَكْنَاهُمْ) حينئذ: إمَّا أنْ تكون خبرًا ثانيًا، أو حالًا، وجوّزَ أنْ تكون (تِلْكَ) مبتدأ، و(القرى) صفتها؛ لأنَّ أسماء الإشارة توصف بأسماء الأجناس، أو بيان لها، أو بدلٌ منها، و(أَهْلَكنَاهَا) الخبر، وجوّزَ أن تكون (تِلْكَ) منصوب المحلِّ بفعلٍ مقدَّر على الاشتغال[٣].

أمَّا الآلوسيّ، فقد تابع البيضاويّ مفصلًا القول كالآتي: (تلك) يشار بها للمؤنث من العقلاء وغيرهم، وجوّزَ أنْ تكون (القرى) عبارة عن أهلها مجازا، وأيّا ما كان فَ اسم الإشارة مبتدأ، والْقُرى صفته والوصف بالجامد في باب الإشارة مشهور والخبر جملة (أَهْلَكْناهُمْ)، وجوّزَ أنْ تكون (تلك) منصوبا بإضمار فعل يفسره ما بعده أي (وأهلكنا تلك القرى أهلكناهم لَمَّا ظَلَمُوا) أي حين ظلمهم كما فعل مشركو مكة ما حكي عنهم من فعل القبائح، وترك المفعول إمّا لتعميم الظلم، أو لتنزيله منزلة اللازم أي لما فعلوا الظلم، ولَمَّا عند الجمهور ظرف كما أشير إليه وليس المراد به الحين المعين الذي عملوا فيه الظلم بل زمانه ممتد من ابتداء الظلم إلى آخره[٤].

وجاء المظهريّ(ت: ١٤١٢هـ)، فوافق البيضاويّ مبيّنًا معنى القرى فيقول: "وَتِلْكَ الْقُرى يعنى قرى الأمم الهالكة من الكفار، وقوم نوح وعاد وثمود وأشباههم الموصوف مع الصفة مبتدأ، وخبره أَهْلَكْناهُمْ أو مفعول فعل مضمر يفسره ما بعده،

(١) ينظر: الكتاب الفريد في إعراب القرآن المجيد: ٤/ ٢٩٨، وإرشاد العقل السليم إلى مزايا الكتاب الكريم: ٥/ ٢٣١، والجدول في إعراب القرآن: ١٥/ ٢١٦، والتفسير الوسيط لطنطاوي: ٨/ ٥٤٥.

(٢) البحر المحيط في التفسير: ٧/ ١٩٥.

(٣) ينظر: اللباب في علوم الكتاب: ١٢/ ٥١٨.

(٤) ينظر: روح المعاني : ٨/ ٢٨٨- ٢٨٩.

ولا بد من تقدير المضاف في الوصف أو الصفة حتى يكون مرجعا للضمائر يعنى أصحاب تلك القرى، أو تلك أصحاب القرى أهلكناهم"[١].

ويبدو أنّ (تلك) مبتدأ، والقرى بدل، أو عطف بيان، وجملة أهلكناهم خبرها، وكذلك نصبها على الاشتغال راجح، فهو أسلوب يكثر في القرآن الكريم مِنْ ذلك قوله تعالى: ﴿وَالْقَمَرَ قَدَّرْنَاهُ مَنَازِلَ حَتَّى عَادَ كَالْعُرْجُونِ الْقَدِيمِ﴾ [يس] .

٤-الاحتمال بين الظرف والحال:

جاء في تفسير البيضاويّ عِدّة أسماء مبنية يحتمل فيها أنْ تكون ظرفًا، أو حالًا، ومنها لفظة (أنّى) في قوله تعالى: ﴿أَوْ كَالَّذِي مَرَّ عَلَى قَرْيَةٍ وَهِيَ خَاوِيَةٌ عَلَى عُرُوشِهَا قَالَ أَنَّى يُحْيِي هَذِهِ اللَّهُ بَعْدَ مَوْتِهَا فَأَمَاتَهُ اللَّهُ مِائَةَ عَامٍ ثُمَّ بَعَثَهُ﴾ [البقرة]، إذ ذكر فيها البيضاويّ احتمالين، فقال: "أنّى في موضع نصب على الظرف بمعنى متى، أو على الحال بمعنى كيف"[٢].

ورأى أَبو محمد الدينوريّ(ت: ٢٧٦هـ) أنَّها بمعنيين: الأوَّل: بمعنى كيف، كقوله تعالى: ﴿ قَالَ أَنَّى يُحْيِي هَذِهِ اللَّهُ بَعْدَ مَوْتِهَا﴾ [البقرة]، أي كيف يحييها؟ وكقوله: ﴿فَأْتُوا حَرْثَكُمْ أَنَّى شِئْتُمْ﴾ [البقرة]، أي كيف شئتم، والثاني: بمعنى من أين، كقوله: ﴿قَاتَلَهُمُ اللَّهُ أَنَّى يُؤْفَكُونَ﴾ [التوبة] وكقوله: ﴿ أَنَّى يَكُونُ لَهُ وَلَدٌ﴾ [الأنعام]، والمعنيان قريبان من بعض، فيجوزُ أن يتأوَّلَ في كل واحد منهما الآخر[٣].

وقد سبق البيضاويّ فيما جاء به العكبريّ، فجعلها في موضع نصب على الظرفية، أو بمعنى كيف في موضع الحال[٤]، وجاء الهمذانيّ فوافق العكبريّ في

(١) التفسير المظهري: ٦/ ٤٦.

(٢) أنوار التنزيل وأسرار التّأويل: ١/ ١٤٢.

(٣) ينظر: تأويل مشكل القرآن: ٢٨٠.

(٤) ينظر: التبيان في إعراب القرآن: ١/ ٢٠٨، والدر المصون في علوم الكتاب المكنون: ٢/ ٥٦٠، وروح المعاني : ٢/ ٢٢.

الوجه الأوَّل[١]، أمّا زين الدين الرازيّ، وجمع من المعربين، فقد وافقوا العكبريّ في الوجه الثاني[٢].

وقال السيوطيّ: "أَنَّى هي اسْمٌ مُشْتَرَكٌ بَيْنَ الِاسْتِفْهَامِ وَالشَّرْطِ، فَأَمَّا الِاسْتِفْهَامُ فَتَرِدُ فِيهِ بِمَعْنَى كَيْفَ نَحْوَ: {أَنَّى يُحْيِي هَذِهِ اللَّهُ بَعْدَ مَوْتِهَا}،...وَمِنْ أَيْنَ نَحْوَ: {أَنَّى لَكِ هَذَا} أَيْ مِنْ أَيْنَ أَتَى هَذَا...، وَبِمَعْنَى مَتَى وَقَدْ ذُكِرَتِ الْمَعَانِي الثَّلَاثَةُ فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: {فَأْتُوا حَرْثَكُمْ أَنَّى شِئْتُمْ}،... وَأَخْرَجَ قَوْلًا رَابِعًا عَنِ ابْنِ عُمَرَ وَغَيْرِهِ أَنَّهَا بِمَعْنَى (حَيْثُ شِئْتُمْ)، وَاخْتَارَ أَبُو حَيَّانَ وَغَيْرُهُ أَنَّهَا فِي الْآيَةِ شَرْطِيَّةٌ وَحُذِفَ جَوَابُهَا لِدَلَالَةِ مَا قَبْلَهَا عَلَيْهِ"[٣].

ورأى الدكتور محمد عبد الخالق أنّها بمعنى(متى)، أو (كيف) وبذلك وافق العكبريّ والبيضاويّ[٤]، أمّا الدعّاس فرأى أنّ (أَنَّى) اسم استفهام في محل نصب حال، وضعّفَ أنْ يكون ظرفًا[٥].

ويبدو أنّها بمعنى (كيف)، فهي منصوبة على الحال؛ لِأنّ السّائل كان يسأل عن كيفيّة إحياء العظام الخاوية وليس عن زمن إحيائها لذلك كان الجواب أنّه أماته وأحياه، فأراه ذلك الإحياء وكيفيّته.

٥-الاحتمال بين الخبرية والمصدرية والاستفهامية:

جاء في تفسير البيضاويّ عِدّة أسماء مبنيّة يحتمل فيها أنْ تكون خبرية، أو مصدرية، أو استفهامية ومنها لفظة (ما) في قوله تعالى: ﴿**قِيلَ ادْخُلِ الْجَنَّةَ قَالَ يَا لَيْتَ قَوْمِي يَعْلَمُونَ ۝٢٦ بِمَا غَفَرَ لِي رَبِّي وَجَعَلَنِي مِنَ الْمُكْرَمِينَ ۝٢٧**﴾ [يس]، إذ ذكر فيها البيضاويّ ثلاثة

(١) ينظر: الكتاب الفريد في إعراب القرآن المجيد: ١/ ٥٦٥.

(٢) ينظر: أنموذج جليل في أسئلة وأجوبة عن غرائب آي التنزيل: ٢٩، والبرهان في علوم القرآن: ٢/ ٣٤١، وهمع الهوامع في شرح جمع الجوامع: ٢/ ٥٤٧، وجامع الدروس العربية: ٣/ ٥٩، والجدول في إعراب القرآن: ٣/ ٣٥، والإعراب المفصل لكتاب الله المرتل: ١/ ٣٦١.

(٣) الإتقان في علوم القرآن: ٢/ ٢٠٧.

(٤) ينظر: دراسات لأسلوب القرآن الكريم: ١/ ٦٤٣.

(٥) ينظر: إعراب القرآن للدعاس: ١/ ١١٠.

احتمالات، فقال: "و(ما) خبرية أو مصدرية، والباء صلة يعملونَ، أو استفهامية جاءت على الأصل، والباء صلة غفر"[١].

اختلف العلماء في توجيه الاسم المبني في هذه الآية، فرأى الفراء أنْ تكون (ما) بمعنى (الذي)، وتكون (ما غفر) في موضع المصدر، ورجّح أنْ تكون (ما) في معنى (أي)[٢]، أمّا النحّاس، فجعل فيها ثلاثة أوجه: الأوَّل: أنْ تكون مصدرًا، والثاني: أنْ تكون بمعنى (الذي)، والثالث: استفهامًا، وهو ضعيف؛ لِأنّ أكثر الاستفهام بغير الألف[٣].

وقال مكي بن أبي طالب: "تكون مَا وَالْفِعْل مصدرا أَي بغفران رَبِّي لي، وَيجوز أَن تكون بِمَعْنى (الَّذِي) وتحذف الْهَاء من الصِّلَة تَقْدِيره (الَّذِي غفره لي رَبِّي) وَيجوز أَن تكون(مَا) استفهامًا وَفِيه معنى التَّعَجُّب من مغفره الله لَهُ تَقْدِيره بِأَيّ شَيْء غفر لي رَبِّي على التقليل لعمله والتعظيم لمغفرة الله لَهُ"[٤]، وإلى مثل هذا الرأي ذهب بعض المفسّرين[٥].

وضَعّفَ محمود الكرمانيّ أنْ تكون (ما) للمصدر[٦]، ورأى الزمخشريّ أنّ (ما) إمّا أنْ تكون مصدريّة، أو أنْ تكون موصولة، أي(بالذي غفره لي من الذنوب)، ويمكن أنْ تكون استفهامية، فيكون المعنى (بأي شيء غفر لي ربى)[٧].

ورأى أبو حيّان أنّ (ما) مصدريّة، وجوّزَ أنْ تكون بمعنى (الذي)، فيكون التقدير (بِالَّذِي غَفَرَهُ لِي رَبِّي مِنَ الذُّنُوبِ)، ورأى أنّ هذا ليس بجيّد؛ لِأنّه يُؤَوَّلُ إلى تَمَنِّي عِلْمِهِمْ بِالذُّنُوبِ الْمُغْفَرَةِ[٨]، وقال الزركشيّ(ت: ٧٩٤هـ): "قَالَ الْمُفَسِّرُونَ (مَعْنَاهُ

(١) أنوار التنزيل وأسرار التّأويل: ٢/ ٨٦٨.

(٢) ينظر: معاني القرآن للفراء: ٢/ ٣٧٤.

(٣) ينظر: إعراب القرآن للنحاس: ٣/ ٢٦٤، والتبيان في إعراب القرآن: ٢/ ١٠٨٠.

(٤) مشكل إعراب القرآن: ٢/ ٦٠١.

(٥) ينظر: روح البيان: ٧/ ٣٨٧، والتفسير المظهري: ٨/ ٧٩، والتفسير المنير للزحيلي: ٢٢/ ٢٩٩ –٣٠٠.

(٦) ينظر: غرائب التفسير وعجائب التأويل: ٢/ ٩٥٧.

(٧) ينظر: الكشاف: ٤/ ١١، والكتاب الفريد في إعراب القرآن المجيد: ٥/ ٣٤٤، وفتوح الغيب في الكشف عن قناع الريب: ١٣/ ٣٢.

(٨) ينظر: البحر المحيط في التفسير: ٩/ ٥٨.

(مَعْنَاهُ بِأَيِّ شَيْءٍ غَفَرَ لِي) فَجَعَلُوا (مَا) اسْتِفْهَامًا، وَقَالَ الْكِسَائِيُّ مَعْنَاهُ بِمَغْفِرَةِ رَبِّي فَجَعَلَهَا مَصْدَرِيَّةً"[1].

ورأى الشوكانيّ أنّ (ما) مصدرية أي (بِغُفْرَانِ رَبِّي)، وضعّفَ أنْ تكون موصولة أي (بِالَّذِي غَفَرَ لِي رَبِّي)، وهذا ضعيف؛ لأنّه لَا مَعْنَى لِتَمَنِّيهِ أَنْ يَعْلَمَ قَوْمُهُ بِذُنُوبِهِ الْمَغْفُورَةِ[2]، وقال الآلوسيّ: "والظاهر أن ما مصدرية، ويجوز أن تكون موصولة والعائد مقدر أي يا ليت قومي يعلمون بالذي غفر لي به أي بسببه ربي، أو بالذي غفره أي بالغفران الذي غفره لي ربي"[3]، واقتصرَ جمعٌ من المعربين على كون (ما) مصدريّة[4].

ويبدو مِنْ جميع ما ذُكر أنّها مصدريّة، فذلك الرجل المؤمن يتمنى لو أنّ قومه يعلمون ويرون حقّا مغفرة الله ورحمته للمؤمنين كي يؤمنوا بالله وهذا هو دأبُ المصلحين وأصحاب المبادئ، فهم حريصون على هداية النّاس.

٦-الاحتمال بين الخبر والمبتدأ والنصب بفعل مضمر:

جاء في تفسير البيضاويّ عِدّة أسماء مبنيّة يحتمل فيها أنْ تكون خبرًا أو مبتدأً أو منصوبةً بفعل مضمر، ومنها لفظة (أُولاءِ) في قوله تعالى: ﴿**هَا أَنْتُمْ أُولَاءِ تُحِبُّونَهُمْ وَلَا يُحِبُّونَكُمْ وَتُؤْمِنُونَ بِالْكِتَابِ كُلِّهِ وَإِذَا لَقُوكُمْ قَالُوا آمَنَّا وَإِذَا خَلَوْا عَضُّوا عَلَيْكُمُ الْأَنَامِلَ مِنَ الْغَيْظِ**﴾ [آل عمران]، إذ ذكر فيها البيضاويّ ثلاثة أوجه، فقال: "تحبونهم ولا يحبونكم... خبر ثان أو خبر لأولاء والجملة خبر لأنتم كقولك: أنت زيد تحبه، أو صلته أو حال والعامل فيها معنى الإشارة، ويجوز أن ينصب أولاء بفعل مضمر يفسره ما بعده وتكون الجملة خبراً"[5].

---

(١) البرهان في علوم القرآن: ٤/ ٤٠٣.

(٢) ينظر: فتح القدير للشوكاني: ٤/ ٤٢٠.

(٣) روح المعاني: ١١/ ٤٠٠، وينظر: إعراب القرآن وبيانه : ٨/ ١٨٩، وإعراب القرآن للدعاس: ٣/ ٩١.

(٤) ينظر: الجدول في إعراب القرآن : ٢٢/ ٣٠٤، والتحرير والتنوير: ٢٢/ ٣٧١، والإعراب المفصل لكتاب لكتاب الله المرتل: ٩/ ٤٤٦، والمجتبى من مشكل إعراب القرآن: ٣/ ١٠١٥.

(٥) أنوار التنزيل وأسرار التّأويل: ١/ ١٨٢.

ويرى النّحاس أنَّ (أولاء) خبر (أنتم) وتحبّونهم في موضع الحال، وكُسِرَت (أولاءِ) لالتقاء الساكنين وجَوّزَ أن يكون (أولاء) بمعنى الذين وتحبّونهم صلة، وَلا يُحِبُّونَكُمْ، وَتُؤْمِنُونَ بِالْكِتابِ كُلِّهِ عطف[١]، وأُولَاءِ: اسم مبهم موضوع للإشارة إلى جمع المذكر والمؤنث، ولا واحد له من لفظه[٢]، وقد يقصر نحو قول الأعشى:

هَؤُلى ثُمَّ هَؤُلى كلّا أع طيتَ نِعالا محذوّةً بِمثالِ[٣]

وقال الزمخشريّ في معنى الآية: "أي أنتم أولاء الخاطئون في موالاة منافقي أهل الكتاب، وقوله تُحِبُّونَهُمْ وَلا يُحِبُّونَكُمْ بيان لخطئهم في موالاتهم حيث يبذلون محبتهم لأهل البغضاء، وقيل أُولاءِ موصول (تُحِبُّونَهُمْ) صلته، والواو في وَتُؤْمِنُونَ للحال"[٤].

وذهب العكبريّ إلى أنَّ (أَنْتُمْ) مُبْتَدَأٌ، وَفِي خَبَرِهِ ثَلَاثَةُ أَوْجُهٍ: أَحَدُهَا: تُحِبُّونَهُمْ؛ فَعَلَى هَذَا فِي (أُوْلَاءِ) وَجْهَانِ: أَحَدُهُمَا فِي مَوْضِعِ نَصْبٍ بِإِضْمَارِ أَعْنِي، وَالثَّانِي هُوَ مُنَادَى؛ أَيْ (يَا أُوْلَاءِ)، إِلَّا أَنَّ هَذَا لَا يَجُوزُ عِنْدَ سِيبَوَيْهِ؛ لِأَنَّ أُولَاءِ مُبْهَمٌ، وَلَا يُحْذَفُ حَرْفُ النِّدَاءِ مَعَ الْمُبْهَمِ، وَالْوَجْهُ الثَّانِي: أَنَّ يكون خَبَرًا بِمَعْنَى الَّذِينَ، وتُحِبُّونَهُمْ صِلَتُهُ، وَهَذَا ضَعِيفٌ أَيْضًا؛ لِأَنَّ مَذْهَبَ الْبَصْرِيِّينَ أَنَّ (أُولَاءِ) هَذَا لَا يَكُونُ بِمَنْزِلَةِ الَّذِينَ، وَالْوَجْهُ الثَّالِثُ: أَنَّ يكون خبرًا على حذف مُضَافٍ تَقْدِيرُهُ (ثُمَّ أَنْتُمْ مِثْلُ أُوْلَاءِ)، وعَلَى هَذَا فتُحِبُّونَهُمْ حَالٌ يَعْمَلُ فِيهَا مَعْنَى التَّشْبِيهِ[٥].

وضَعّفَ الهمذانيّ أنْ يكون (تُحِبُّونَهُمْ) في موضع النصب على الحال من (أُولَاءِ)، والعامل فيها معنى التنبيه، وضعّف أنْ يكون (أُولَاءِ) موصول، و(تُحِبُّونَهُمْ) صلته، والجملة خبر (أنتم)، وضعّفَ أنْ يكون(هَا أَنْتُمْ) مبتدأ، و(أُولَاءِ) مبتدأ ثان، والخبر (تُحِبُّونَهُمْ)[٦].

---

(١) ينظر: إعراب القرآن للنحاس: ١/ ١٧٧.

(٢) ينظر: المفردات في غريب القرآن: ٨٤.

(٣) البيت في ديوان الأعشى الكبير من قصيدة يمدح بها الأسود بن المنذر اللخمي: ١١.

(٤) الكشاف: ١/ ٤٠٦.

(٥) ينظر: التبيان في إعراب القرآن: ١/ ٨٦.

(٦) ينظر: الكتاب الفريد في إعراب القرآن المجيد: ٢/ ١١٧.

وعندما يدخل حَرْفِ التَّنْبِيهِ عَلَى الْجُمْلَةِ، فإنَّهُ لَا يَخْلُوا إِمَّا أَنْ يُقَدَّرَ بِهِ الدُّخُولُ عَلَى الِاسْمِ الْمُفْرَدِ أَوِ الْجُمْلَةِ، ولَا يَجُوزُ الْأَوَّل؛ لِأَنَّ الْمُبْهَمَ فِي الْآيَتَيْنِ دَخَلَ عَلَيْهِمَا حَرْفُ الْإِشَارَةِ فَعُلِمَ أَنَّ دُخُولَهَا إِنَّمَا هو الْجُمْلَةِ[1].

وقال الآلوسيّ: "الجملة بعد اسم الإشارة لازمة لبيان الحال المستغربة، ولا محل لها إذ هي مستأنفة، وقال البصريون: هي في محل النصب على الحال أي ها أنت ذا قائلا، والحال هاهنا لازمة؛ لأنّ الفائدة معقودة بها وبها تتم، والعامل فيها حرف التنبيه أو اسم الإشارة، واعترضه الرضيّ بأنّه لا معنى للحال إذ ليس المعنى أنت المشار إليه في حال فعلك، ولا يخفى أن ما قاله البصريون هو الظاهر من كلام العرب"[2].

وهناك إشكاليّة عند بعض أهل المصاحف على زيادة الواو في الجمع، فكيف تكون (أُولاءِ) ومتصلة به هاء التنبيه، والجواب على ذلك؛ لأنّ الواو فيه صورة للهمزة على مذهب أهل المصاحف خلافًا للنحويين في قولهم إنها زائدة، ولزيادة الواو تقوية للهمزة وبيانها، أو للدلالة على إشباع حركتها، وقد زيدت في (أُولائك) للفرق بينه وبين (إليك)، وزيدت في (أولي) للفرق بينه وبين (إلى) الجارة، وحمل (أولاءِ) وباقي فروعه على (أولئك) بزيادة الواو؛ لكون همزتها مضمومة فناسبها الواو[3].

وذكر بعضُ المحدَثين أنّ (أولاء): اسم إشارة مبني على الكسر في محل رفع خبر لِـ (أنتم)[4].

ويبدو أنّها خبرٌ لِـ (أنتم)؛ لِأنّ العرب إذا جاءت بِـ (اسم) مُكنّى وأرادت التقريب فرّقت بين (ها) التنبيه والاسم المشار إليه بالضمير كقولك (ها أنا ذا)، وهذا لا يجوز إلا في التّقريب والمضمر.

(١) ينظر: البرهان في علوم القرآن: ٤/ ٤٣٢.

(٢) روح المعاني : ٢/ ٢٥٥.

(٣) ينظر: دليل الحيران على مورد الظمآن: ٢٨٣-٢٨٤.

(٤) ينظر: الإعراب المفصل لكتاب الله المرتل: ٢/ ١٣٤، وإعراب القرآن للدعاس: ١/ ١٥٧.

٧-الاحتمال بين اسم إنْ والخبر والمبتدأ:

جاء في تفسير البيضاويّ عِدّة أسماء مبنيّة يحتمل فيها أنْ تكون اسم إنّ أو خبرًا أو مبتدأً، ومنها لفظة (هذان) في قوله تعالى: ﴿**قَالُوا إِنْ هَذَانِ لَسَاحِرَانِ يُرِيدَانِ أَنْ يُخْرِجَاكُمْ مِنْ أَرْضِكُمْ بِسِحْرِهِمَا وَيَذْهَبَا بِطَرِيقَتِكُمُ الْمُثْلَىٰ**﴾ [طه]، إذ ذكر فيها البيضاويّ ثلاثة احتمالات، فقال: "وهذانِ اسم إن على لغة بلحرث بن كعب فإنهم جعلوا الألف للتثنية وأعربوا المثنى تقديراً، وقيل اسمها ضمير الشأن المحذوف وهذانِ لَساحِرانِ خبرها، وقيل إنْ بمعنى نعم وما بعدها مبتدأ وخبر وفيهما إن اللام لا تدخل خبر المبتدأ، وقيل أصله إنّه هذان لهما ساحران"[١].

وقال أبو عمرو وعيسى ويونس (إنّ هذين لساحران) في اللفظ، وكتب (هذان) كما يزيدون وينقصون في الكتابة، واللفظ صواب، وقال بشر بن هلال الحافي (ت: ٢٢٧هـ): (إنْ) للابتداء والإيجاب؛ لأنها تعمل فيما يليها، ولا تعمل فيما بعد الذي بعدها، فترفع الخبر ولا تنصبه كما تنصب الاسم[٢]، "وهي لغة بلحرث بن كعب يقولون: مررت برجلان، وقبضت منه درهمان، وجلست بين يداه، وركبت علاه"[٣]، وقال ابن قيس الرقيات:

ويقلنَ شيبٌ قد عَلا كَ وقَد كبرتَ، فقلتُ: إنّه [٤]

فعلى هذا يجوز أنْ يكون قوله تعالى: (إنْ هذانِ لَساحِرانِ) بمعنى نعم، وقال أبو جعفر: أنشدني داود بن الهيثم قائلًا:

ليت شعري هل للمحبّ شفاء من جوى حبّهنّ إنّ اللّقاء[٥]

أي: نعم، فهذا قول، وضعيفٌ أنْ تُشبّه الألف في قولك: (هذان) بالألف في (يفعلان)، والهاء هاهنا مضمرة، والمعنى: (إنّه هذان لساحران)[٦].

---

(١) أنوار التنزيل وأسرار التّأويل: ٢/ ٦٤٧.

(٢) ينظر: مجاز القرآن: ٢/ ٢١.

(٣) تأويل مشكل القرآن: ٣٦.

(٤) ديوانه، تح: الدكتور محمد يوسف نجم: ٦٦.

(٥) لم أعثر على قائله .

(٦) ينظر: إعراب القرآن للنحاس: ٣/ ٣١-٣٢.

وفي هذه الآية "أجمع الْقُرَّاء على تَشْدِيد نون (إِن) إِلَّا ابْن كثير وحفصا عَن عَاصِم فَإِنَّهُمَا خففاها وَأَجْمعُوا على لفظ الْألف فِي قَوْله(هَذَانِ) إِلَّا أَبَا عَمْرو فَإِنَّهُ قَرَأَهَا بِالْيَاءِ وَأَجْمعُوا على تَخْفِيف النُّون فِي التَّثْنِيَة إِلَّا ابْن كثير فَإِنَّهُ شددها، فالحجة لمن شدد النُّون فِي(إِن) وأتى بِأَلف فِي(هَذَانِ) أَنّه احْتج بِخَبَر الضَّحَّاك عَن ابْن عَبَّاس أَن الله تَعَالَى أنزل هَذَا الْقُرْآن بلغَة كل حَيّ من أَحيَاء الْعَرَب وَهَذِه اللَّفْظَة بلغَة بلحارث بن كَعْب خَاصَّة"[1].

وفي قراءة (إِنْ هَذَانِ لَسَاحِرَانِ) معنى النفي، والتقدير: (ما هذان إلا سَاحِرَان)، واللام في (لَسَاحِرَان) بمعنى(إلا)، وهذا صحيح في المعنى، وفي كلام العرب[2].

ويروي الزّجاج أنّ النحويين القدماء كان الْمعْنَى عندهم (إِنَّه هَذَانِ لساحران)، فتوجد هنا هاء مضمرة، كَمَا تَقول: (إِنَّه زيد منطلق)، ثُمَّ تَقول إِن زيد منطلق، وَقَالَ الْمبرد أحسن مَا قيل فِي هَذَا أَن يَجْعَل (إِن) بِمَعْنى (نعم)، والمعنى (نعم هَذَانِ لساحران)، فَيكون ابْتِدَاء وخبرا، فَإِن قيل اللَّام لَا تدخل بَين الْمُبْتَدَأ وَخَبره، فلَا يُقَال (زيد لقائم)، فَمَا وَجه هَذَانِ لساحران؟

والْجَواب فِي ذَلِك أَنّ من الْعَرَب من يدْخل لَام التوكيد فِي خبر الْمُبْتَدَأ، فَيَقُول زيد لأخوك[3]، وقال الباقلاني(ت: ٤٠٣هـ): "وقد قالَ قائلونَ من جلَّةِ أهلِ النحو: إن إثباتَ الألفِ في الرّفعِ والنّصبِ والخفضِ في (هذانِ)، هو الأصح وهو القياس، قالوا: لأنّ الألفَ في ذلكَ تَتبعُ فتحةَ ما قبلها كما أن الواوَ في (مسلمونَ) تابعة لضمة ما قبلها، والياءَ في مسلمين تابعة لكسرةِ ما قبلها"[4].

ومن خفّفَ (إِنْ)، فَهِيَ قِرَاءَة حَسَنَة؛ لِأَنَّهُ أصْلح الإعراب، وَلم يُخَالف الْخط لَكِن دُخُول اللَّام فِي الْخَبَر يَعْتَرِضهُ على مَذْهَب سِيبَوَيْهِ؛ لِأَنَّهُ يقدر أَنَّهَا المُخففة من الثَّقِيلَة، فارْتَفع مَا بعْدهَا بِالِابْتِدَاءِ وَالْخَبَر لنَقص بنائها، فَرجع مَا بعْدهَا إِلى أَصله،

(١) الحجة في القراءات السبع: ٢٤٢.

(٢) ينظر: معاني القراءات للأزهري: ٢/ ١٤٩.

(٣) ينظر: حجة القراءات: ٤٥٥.

(٤) الانتصار للقرآن للباقلاني: ٢/ ٥٥٠.

وَاللَّام لَا تدخل فِي خبر ابْتِدَاء أَتَى على أصلة إِلَّا فِي شعر، وَأمّا عند الْكُوفِيّين فَهُوَ من أحسن شَيْء؛ لأَنهم يقدِرُونَ (إِنْ) الْخَفِيفَة بِمَعْنى (مَا) وَاللَّام بِمَعْنى (إِلَّا)، فتقدير الْكَلَام (مَا هَذَانِ إِلَّا ساحران) فَلَا خلل فِي هَذَا التَّقْدِير[1].

وقال الزمخشريّ: "قرأ أبو عمرو إِنْ هذانِ لَساحِرانِ على الجهة الظاهرة المكشوفة، وابن كثير وحفص: إن هذان لساحران، على قولك: (إن زيد لمنطلق)، واللام هي الفارقة بين إن النافية والمخففة من الثقيلة، وقرأ أبيّ: إن ذان إلا ساحران، وقرأ ابن مسعود (أن هذان ساحران) بفتح أن وبغير لام، بدل من النجوى، وقيل في القراءة المشهورة (إِنْ هذانِ لَساحِرانِ) هي لغة بلحرث بن كعب، جعلوا الاسم المثنى نحو الأسماء التي آخرها ألف، كعصا وسعدى، فلم يقلبوها ياء في الجر والنصب"[2].

ويرى أبو اسحاق أنّ معنى (إِنْ هذان لساحران) هو (إنّهما ساحران)، فحذف المبتدأ، ولو حُمِل على الظاهر لدخلت اللام على الخبر، فأضمر المبتدأ، وردّ أبو علي الفارسي بِأنّ هذا القول ليس بصحيح؛ لأنّ الإضْمار ضدّ التّأكيد، واللام للتأكيد [3]، فإنّما تلا هذا على لغة من قال:

إن أباها وأبا أباها قد بلغا في المجد غايتاها [4]

ورأى أبو القاسم الدمشقي(ت: ٦٦٥هـ) أنّ (إِنْ) إذا خففت جاز أن لا تعمل النصب في الاسم نحو قوله تعالى: ﴿وَإِنْ كُلٌّ لَّمَّا جَمِيعٌ لَّدَيْنَا مُحْضَرُونَ﴾ [يس]، وقوله: ﴿إِنْ كُلُّ نَفْسٍ لَّمَّا عَلَيْهَا حَافِظٌ﴾ [الطارق]، ويرتفع ما بعدها على الابتداء والخبر[5].

وَذَكر أبو حيان أنّ اللَّامُ لَمْ تَدْخُلْ عَلَى الْخَبَرِ، بَلِ التَّقْدِيرُ (لَهُمَا سَاحِرَانِ)، فَدَخَلَتْ عَلَى الْمُبْتَدَأِ الْمَحْذُوفِ، وَاسْتَحْسَنَ هَذَا الْقَوْلَ أَبُو الْعَبَّاسِ الْمُبَرِّدُ وَالْقَاضِي إِسْمَاعِيلُ بْنُ إِسْحَاقَ بْنِ حَمَّادِ بْنِ زَيْدٍ، وَضَعّفَ أَنْ يكون(هَا) ضَمِيرُ الْقِصَّةِ وَلَيْسَ

(١) ينظر: مشكل إعراب القرآن: ٢/ ٤٦٧.

(٢) الكشاف: ٣/ ٧٢.

(٣) ينظر: إعراب القرآن للباقولي – منسوب خطأ للزجاج: ١/ ٢٠٤، والبرهان في علوم القرآن: ٤/ ٢٢٩.

(٤) ينسب هذا الرجز إلى أبي النّجم العجلي (الفضل بن قدامة) كما يُنسب إلى رؤية بن العجّاج، وأنشده أبو زيد في نوادر اللغة.

(٥) ينظر: إبراز المعاني من حرز الأماني: ٥٩٠.

مَحْذُوفًا، وَكَانَ المنَاسِبُ لهَذَا أَنْ تكُونَ مُتَّصِلَةً فِي الْخَطِّ، فكانتْ كتابَتُها (إنْ هذانِ لَساحِرانِ)[١].

ورأى ابن الجزري(ت: ٨٣٣هـ) أَنَّ (هَا) مِنْ (هَذَانِ) ضَمِيرُ الْقِصَّةِ، وَالتَّقْدِيرُ حِينَئِذٍ (إِنَّهَا ذَانِ لَسَاحِرَانِ)[٢]، وذكر السيوطي عدَّة أوجه منها: إنَّ الْإِتْيَانَ بِالْأَلِفِ جاء لِمُنَاسَبَةِ (سَاحِرَانِ يُرِيدَانِ) كَـ تنوين (سَلاسِلًا) لمناسبة (أَغْلالاً) و(سَبَإٍ) لمناسبة (بِنَبَإٍ)[٣]، ورأى جمعٌ من المعربين أنّ (إنْ) مخفّفة من الثقيلة، واسمها ضمير الشأن محذوف، و(هذان) مبتدأ في محلّ رفع مبنيّ على الألف، و(اللام) لام الابتداء، و(ساحران) خبر لمبتدأ محذوف تقديره هما[٤].

ويبدو أنّ (إنْ) هي المخففة مِن الثقيلة، وهي غير عاملة، وقد دلّت اللام الفارقة عليها.

٨-الاحتمال بين الصفة والمدح والمبتدأ:

جاء في تفسير البيضاويّ عِدّة أسماء مبنيّة يحتمل فيها أنْ تكون صفةً، أو مدحًا أو مبتدأً، ومنها لفظة (الذي) في قوله تعالى: ﴿**قُلْ يَا أَيُّهَا النَّاسُ إِنِّي رَسُولُ اللَّهِ إِلَيْكُمْ جَمِيعًا الَّذِي لَهُ مُلْكُ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ يُحْيِي وَيُمِيتُ**﴾ [الأعراف]، إذ ذكر فيها البيضاويّ ثلاثة احتمالات، فقال: " الَّذِي لَهُ مُلْكُ السَّماواتِ وَالْأَرْضِ صفة لله وإن حيل بينهما بما هو متعلق المضاف إليه؛ لأنه كالتقدم عليه، أو مدح منصوب أو مرفوع، أو مبتدأ خبره لاَ إِلهَ إِلَّا هُوَ"[٥].

(١) ينظر: البحر المحيط في التفسير: ٧/ ٣٤٩-٣٥٠.

(٢) ينظر: النشر في القراءات العشر: ٢/ ١٦٠.

(٣) ينظر: الإتقان في علوم القرآن: ٢/ ٣٢٥.

(٤) ينظر: الجدول في إعراب القرآن: ١٦/ ٣٨٥، وبيان المعاني: ٢/ ٢٠٧، والإعراب المفصل لكتاب الله المرتل: ٧/ ١١٥، وإعراب القرآن للدعاس: ٢/ ٢٦٣.

(٥) أنوار التنزيل وأسرار التّأويل: ١/ ٣٦٤.

والمعنى عند الطبريّ: قل يا أيها الناس إني رسول الله، الذي له ملك السموات والأرض إليكم، فـ (الذي) هو نعت من اسم الله[١]، أمّا الزمخشريّ، فيرى أنَّ الأحسَنَ في هذه الكلمة هو النصب بإضمار أعني، وهو الذي يسمى النصب على المدح، وجوّزَ أنْ يكون مجرورا على الوصف على الرغم مِنْ دخول (إليكم) بين الصفة والموصوف[٢].

وتابع الزمخشريَّ في توجيهه الأوَّل العكبريُّ، فرآها منصوبة بإضمار أعني، ولكنه استبعد أنْ تكون صِفَةً لِلَّهِ، أو بدلا منه؛ لوجود الفاصل بينهما وهو إليكم[٣]، وجاء الهمذانيّ، فأضافَ وجهين آخرين إلى ما قاله الزمخشريّ وهما: الرفع على إضمار المبتدأ، والبدل على الرغم من وجود الفاصل (إِلَيْكُمْ جَمِيعًا)[٤].

أمّا شرف الدين الطيبيّ، فقال: "الأحسن أن يكون منتصبًا بإضمار(أعني)، وهو الذي يسمى النصب على المدح"[٥]، وهذا ما جاء به أبو حيان أيضا، فجوَّزَ النصب، وجوّز أيضًا الرفع[٦].

ونَلحظ أنّ الشوكانيّ قد اقترب من البيضاويّ كثيرًا في ذكر الاحتمالات التي أوردها، فاتفَقَ معه في الاحتمال الأوَّل الذي هو الصفة للاسم الشريف، وكذلك في الاحتمال الثاني الذي هو النصب على المدح، أمَّا في الاحتمال الثالث، فقد اختلف عنه بقوله أنَّه مرفوع على الخبر لمبتدأ محذوف، أمّا البيضاويّ فقال فيه: هو مبتدأ خبره (لا إله إلا هو)[٧].

(١) ينظر: جامع البيان، تح: شاكر: ١٣/ ١٧٠، وفتح الرحمن في تفسير القرآن: ٣/ ٤٦.
(٢) ينظر: الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل: ٢/ ١٦٦، والموسوعة القرآنية: ٩/ ٥٢٨.
(٣) ينظر: التبيان في إعراب القرآن: ١/ ٥٩٩.
(٤) ينظر: الكتاب الفريد في إعراب القرآن المجيد: ٣/ ١٤٥.
(٥) فتوح الغيب في الكشف عن قناع الريب: ٦/ ٦١١.
(٦) ينظر: البحر المحيط في التفسير: ٥/ ١٩٦.
(٧) ينظر: فتح القدير للشوكاني: ٢/ ٢٩٠.

واقتصرَ محمود صافي على كون (الذي) خبرًا، والمبتدأ محذوف تقديره (هو)[١]، في حين نجد ابن عاشور عدّها نعتًا[٢]، أمّا بهجت صالح، فقد تابع الزمخشريّ إلا أنّه قدّم كونها صفة، وجعلها أولى توجيها من النصب على المدح[٣].

وجوّز الدعّاس: أنْ تكون بدلًا، أو أنْ تكون في محل رفع على الابتداء[٤]، ويرى محمد سيد طنطاوي(ت: ١٤٣١هـ) أنّها في محل جر نعت، أو بدل، أو مرفوعة على الخبر[٥].

ويبدو أنّها خبر لِمبتدأ محذوف، والجملة مِن المبتدأ والخبر استئناف بياني، فجاءت جوابًا لِسؤالٍ مُقَدّرٍ.

٩-الاحتمال بين العطف والمبتدأ والنصب على الاختصاص:

جاء في تفسير البيضاويّ عِدّة أسماء مبنيّة يحتمل فيها أنْ تكون عطفًا، أو مبتدأً أو نصبًا على الاختصاص، ومنها لفظة (الذين) في قوله تعالى: ﴿**وَآخَرُونَ مُرْجَوْنَ لِأَمْرِ اللَّهِ إِمَّا يُعَذِّبُهُمْ وَإِمَّا يَتُوبُ عَلَيْهِمْ وَاللَّهُ عَلِيمٌ حَكِيمٌ ﴿١٠٦﴾ وَالَّذِينَ اتَّخَذُوا مَسْجِدًا ضِرَارًا وَكُفْرًا وَتَفْرِيقًا بَيْنَ الْمُؤْمِنِينَ﴿١٠٧﴾**﴾ [التوبة]، إذ ذكر فيها البيضاويّ ثلاثة احتمالات، فقال: "وَالَّذِينَ اتَّخَذُوا مَسْجِداً عطف على وَآخَرُونَ مُرْجَوْنَ، أو مبتدأ خبره محذوف أي وفيمن وصفنا الذين اتخذوا، أو منصوب على الاختصاص"[٦].

(١) ينظر: الجدول في إعراب القرآن: ٩/ ٩٧.
(٢) ينظر: التحرير والتنوير: ٩/ ١٤٠.
(٣) ينظر: الإعراب المفصل لكتاب الله المرتل: ٤/ ١٠٨.
(٤) ينظر: إعراب القرآن للدعاس: ١/ ٤٠٠.
(٥) ينظر: التفسير الوسيط لطنطاوي: ٥/ ٣٩٠.
(٦) أنوار التنزيل وأسرار التّأويل: ١/ ٤٢١.

ورأى بعضُ المعربين أنَّها في موضع رفع[١]، أمَّا النّحاس فيقول: "وَالَّذِينَ اتَّخَذُوا مَسْجِداً ضِراراً وَكُفْراً معطوف أي: ومنهم الذين اتخذوا مسجدا، ويجوز أن يكون رفعا بالابتداء"[٢]، وإلى مثل هذا الرأي ذهب عَدد مِنَ العلماء[٣].

ويرى أبو عمرو الداني(ت: ٤٤٤هـ)، وجماعة من المعربين أنّ المعنى (ومنهم الذين)، فهو عطف على ما قبله؛ لأنّ الوقف على ما قبله كاف[٤]، وذهب الزمخشري، والسمين الحلبيّ إلى أنَّ (الذين) منصوب على الاختصاص[٥]، وجاء العكبريّ فوافق النحاس، فجعلها بوجهين وهما العطف والابتداء[٦].

وذهب بعض العلماء إلى أنَّ (الذين) منصوبة على الاختصاص، فتابعوا الزمخشري في هذا الوجه، وضَعّفوا أنْ يكون مبتدأ خبره محذوف[٧]، ويبدو أنّ أبا السعود قد وافق البيضاويّ في الوجه الأوَّل وهو العطف مضيفًا وجهًا آخرًا ابتدأ به، وهو النصب على الذم[٨]، وجاء الآلوسيّ موافقًا لِما جاء بيه البيضاويّ[٩].

(١) ينظر: معاني القرآن وإعرابه للزجاج: ٢/ ٤٦٨، ومشكل إعراب القرآن: ١/ ٣٣٦، وإيجاز البيان عن معاني القرآن: ١/ ٣٩١.

(٢) إعراب القرآن للنحاس: ٢/ ١٣٣.

(٣) ينظر: مفاتيح الغيب: ١٦/ ١٤٦، والكتاب الفريد في إعراب القرآن المجيد: ٣/ ٣١٨، والجامع لأحكام القرآن: ٨/ ٢٥٣، ومدارك التنزيل وحقائق التأويل: ١/ ٧٠٨.

(٤) ينظر: المكتفى في الوقف والابتدا لأبي عمرو الداني: ٨٩، والمحرر الوجيز: ٣/ ٨٠، وإعراب القرآن العظيم المنسوب لزكريا الأنصاري: ٣١١، والتحرير والتنوير: ١١/ ٢٩.

(٥) ينظر: الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل: ٢/ ٣١٠، والدر المصون في علوم الكتاب المكنون: ٦/ ١١٩.

(٦) ينظر: التبيان في إعراب القرآن: ٢/ ٦٥٩ –٦٦٠.

(٧) ينظر: فتوح الغيب في الكشف عن قناع الريب: ٧/ ٣٥٩، والبحر المحيط في التفسير: ٥/ ٥٠٣، والسراج المنير في الإعانة على معرفة بعض معاني كلام ربنا الحكيم الخبير: ١/ ٦٤٩.

(٨) ينظر: إرشاد العقل السليم إلى مزايا الكتاب الكريم: ٤/ ١٠١.

(٩) ينظر: روح المعاني : ٦/ ١٨.

ورأى محمد رشيد القلموني أنّ النَّصب على الاختصاص بالذم هو الأفصح[١]، ورأى بعض المعربين أنّها في محل رفع مبتدأ مؤخر[٢]، ورأى محيي الدين درويش أنّ أنّ (الذين) نصبت على الاختصاص بالذم، والرفع على الابتداء والخبر محذوف، ومعناه (فيمن وصفنا الذين اتخذوا)، وهذا الوجه ارتضاه سيبويه[٣].

ويبدو أنّ (الذين) في محل رفع مبتدأ، وخبره مُقدّر دلّ عليه السّياق، والتقدير: الذين اتخذوا مسجدًا ضرارًا كافرون أو معذّبون.

(١) ينظر: تفسير المنار: ١١/ ٣١.

(٢) ينظر: الجدول في إعراب القرآن: ١١/ ٣٠، والإعراب المفصل لكتاب الله المرتل: ٤/ ٣٨٣، وإعراب القرآن للدعاس: ٢/ ٧.

(٣) ينظر: إعراب القرآن وبيانه: ٤/ ١٧٣.

الفصل الثاني

الاحتمال النّحويّ في الحروف

المبحث الأوّل: الاحتمال النّحويّ في حروف الجر

المبحث الثاني: الاحتمال النّحويّ في حروف العطف

المبحث الثالث: الاحتمال النّحويّ في حروف متفرّقة

توطئة:

لقد أَولى علماء العربية عناية كبيرة في حروف المعاني؛ فبينوا أحكامها وكشفوا عن وظائفها المعنوية وفرقوا بين وجوهها، ونبّهوا على المعنى في المعايير النحوية، وقد كان تحديد دلالات حروف المعاني في القرآن الكريم ميدان إبداعٍ واسعٍ بين النحويين والمُعربين والمُفسِّرين في كثيرٍ من صوره؛ ذلك أنّ كثيرًا من آيات الذكر الحكيم يجري في معانيها الخلاف بناءً على الاختلاف في تحديد دلالة حروف المعاني فيها ممّا هو متضافرٌ في كتب التفسير وإعراب القرآن وأحكامه.

الحرف في اللغة:

الحَرْف من حُروف الهِجاء، "وكلُّ كلمةٍ بُنِيَتْ أداةً عاريةً في الكلام لتفرقة المعاني تُسمَّى حَرْفاً، وإنْ كانَ بناؤها بحَرْفَيْن أو أكثر مثلُ حَتّى وهَلْ وَبلْ ولَعَلَّ"[١]، وقَالَ أَبُو عبيد(ت: ٢٢٤هـ): "سَبْعَة أحرف يَعْنِي سبع لُغَات من لُغَات الْعَرَب، وَلَيْسَ مَعْنَاهُ أَن يكون فِي الْحَرْف الْوَاحِد سَبْعَة أوجه هَذَا لم يسمع بِهِ قطّ وَلَكِن يَقُول: هَذِه اللُّغَات السَّبع مُتَفَرِّقَة فِي الْقُرْآن، فبعضه نزل بلغَة قُرَيْش وَبَعضه بلغَة هُذَيْل وَبَعضه بلغَة هوَازن وَبَعضه بلغَة أهل الْيمن وَكَذَلِكَ سَائِر اللُّغَات"[٢].

وقال ابن دريد(ت: ٣٢١هـ): "وحرف كل شَيْء ناحيته، وناقة حرف: ضامر، وَفُلَان على حرف من هَذَا الْأَمر أَي منحرف عَنهُ مائل"[٣]، وقال ابن جني(ت: ٣٩٢هـ): "إنّ "ح ر ف" أينما وقعت في الكلام يراد به حد الشيء وحدته"[٤]، وَهُوَ الْوَجْهُ، فعند قُولنا: هُوَ مِنْ أَمْرِهِ عَلَى حَرْفٍ وَاحِدٍ، فيكون المعنى على طَرِيقَةٍ وَاحِدَةٍ[٥].

(١) العين: ٣/ ٢١٠-٢١١.
(٢) غريب الحديث للقاسم بن سلام: ٣/ ١٥٩.
(٣) جمهرة اللغة: ١/ ٥١٧.
(٤) سر صناعة الإعراب: ١/ ٢٨.
(٥) ينظر: مقاييس اللغة: ٢/ ٤٢.

الحرف في الاصطلاح:

عَرّفَ النحويون الحرف بقولهم إنّ "الحرف ما دلَّ على معنى في غيره، نحو مِنْ وإلى وثم وما أشبه ذلك، وشرحُهُ أن (مِنْ) تدخل في الكلام للتبعيض، فهي تدل على تبعيض غيرها... وكذلك (إلى) تدل على المنتهى، فهي تدل على منتهى غيرها... وكذلك سائر حروف المعاني"(١).

وقال الزمخشريّ: "الحرف ما دل على معنى في غيره، ومن لم ينفك من اسم، أو فعل يصحبه إلا في مواضع مخصوصة حذف فيها الفعل واقتصر على الحرف فجرى مجرى النائب، نحو قولهم نعم وبلى وإي وإنه، ويا وزيد قد في قوله وكأن قد"(٢)، وبيّن العكبريّ معنى (مَا جَاءَ لِمَعْنى)، فقال: "بَيَان الْعلَّة الَّتِي لأَجلهَا جَاءَ وَعلة الشَّيْء غيرُه، وَلَا ينْتَقض بـ(أَيْن)، و(كَيفَ) لوَجْهَيْنِ أَحدهمَا أَنَّهُمَا – مَعَ دلالتهما على معنى فِي غَيرهمَا – دالّان على معنى فِي أَنفسهمَا وَهُوَ الْمَكَان وَالْحَال"(٣).

وقد فصَّل ابن يعيش القولَ في هذا الموضوع، وبيّن معنى أنْ تكون الكلمة دالّة على معنى في غيرها؛ لأنّها جنس عام يشمل الاسم والفعل والحرف، وتابع القول بأنّ معنى الاسم والفعل في أنفسهما، ومعنى الحرف في غيره، وأعطى مثالا لذلك، فقال: إذا قُلنا (الغلام) فُهِم منه المعرفة، وإذا قلنا (ال) لم يُفهم منها معنى، فإذا قُرِن بما بعده من الاسم، أفاد التعريف في الاسم، وهذا معنى دلالته في غيره(٤).

وعلّةُ الشيء غيرُه، وقولنا: (كلمة)؛ لأنها أقرب من الحرف، وأدلُّ على الحقيقة، وفي جواب مَنْ يسأل، فيقول أنّ هذا الحدّ يفسُد بـ(أيْنَ)، و(كَيْفَ)، ونحوِهما من أسماء الاستفهام، ومَنْ وما ونحوِهما من أسماء الجزاء، فإنَّ هذه الأسماء تفيد الاستفهام فيما بعدها، وتفيد الجزاء، فتُعلِّق وجودَ الفعل بعدها على وجود غيره، وهذا معنى الحروف، وردّ ابن يعيش على هذا السؤال بقوله إنّ هذه الأسماء دلّت على

(١) الإيضاح في علل النحو: ٥٤.

(٢) المفصل في صنعة الإعراب: ٣٧٩.

(٣) اللباب في علل البناء والإعراب: ١/ ٥٠.

(٤) ينظر: شرح المفصل لابن يعيش: ٤/ ٤٤٧.

معنى في نفسها بحكم الاسمية، فـ(أيْنَ) دلّت على المكان، و(كَيْفَ) دلّت على الحال، وكذلك أسماء الجزاء، فـ (مَن) دلّت على من يعقل، و(ما) دلّت على ما لا يعقل، وأمّا دلالتهما على الاستفهام والجزاء، فعلى تقدير حرفَيْهما، فهما شيآن دلّا على شيئَيْن، فالاسم دلّ على مسمّاه، والحرفُ أفاد في غيره معناه(١).

وإنّ الاسمَ والفعلَ مستقلان بالمفهومية غير محتاجين لشيء آخر مطلقا؛ بخلاف الحرف؛ فلا يدلُّ على معنى في نفسه بمفرده، أو معه كلمة أخرى، وإنّما معناه في غيره دائما، سواء كان ذلك الغير مفردا، كـ (لام التعريف) في الرجل، أو جملة كـ (النفي والاستفهام) في قولك: ما قام زيد، وهل قام زيد؟(٢).

وليس للحرف علامة ينمازُ بها كما حصل في الاسم والفعل، وهو على ثلاثة أقسام: "حرفٌ مُختصٌّ بالاسم كحروف الجرّ، والأحرف التي تنصبُ الاسمَ وترفعُ الخبر، وحرفٌ مُشتركٌ بينَ الأسماء والأفعال كحروف العطف، وحرفيِ الاستفهام"(٣).

وسأقف عند عددٍ من الآيات القرآنيّة التي ظهر فيها الخلاف بين النحويين والمُعربين والمُفسِّرين، الذي يمثّل ما لحروف المعاني مِن دلالات مختلفة، مع بيان الموقف النقديّ للبيضاوي، ولا بدّ من أنْ أنوّه إلى مسألة مهمة وهي تكرار بعض الحروف للإحاطة بالمعاني الواردة والمختلفة من خلال الشواهد المتوافرة.

(١) ينظر: شرح المفصل لابن يعيش: ٤/٤٤٧.

(٢) ينظر: تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد: ١/ ١٣٧.

(٣) جامع الدروس العربية: ١٧.

المبحث الأوّل/ الاحتمال النّحويّ في حروف الجر:

توطئة:

هي التي تختص بالدخول على الأسماء[١]، وقال العكبريّ: "حروف الجر كلَّها توجب مَعَ تعديتها الْفِعْل معنى كالتبعيض وَالْملك والتشبيه وَغير ذَلِك"[٢]، وحروف الجر تقام مقام الظروف، فيعمل فيها ما يعمل في الظرف، فعند قولنا (زيد من الكرام)، و(وقفيز البُر بدرهمين)، فيكون تقديرهما (زيد كائن من الكرام، وقفيز البر كائن بدرهمين)[٣].

وقال صاحب الكنّاش أبو الفداء(ت: ٧٣٢هـ): "وحروف الجرّ ثمانية عشر حرفا وهي: من وإلى وحتّى وفي والباء واللام وربّ وواو ربّ وواو القسم وتاؤه وعن وعلى والكاف ومنذ ومذ وحاشا وعدا وخلا"[٤]، والكوفيون يذهبون إلى أنّ حروف الجر قد ينوب بعضها عن بعض، والبصريون يبقون الحرف على موضوعه الأوّل إمّا بتأويل يقبله اللفظ، وإمّا بتضمين الفعل معنى فعل آخر يتعدّى بذلك الحرف[٥].

وجاء ابن هشام، وابن عقيل(ت: ٧٦٩هـ)، فذكروا أنّ حروف الجر عشرون حرفًا، وكلها مختصّة بالأسماء، وهي تعمل فيها الجرّ[٦]، ومن وظائف حروف الجر هي جرّ معاني الأفعال إلى الأسماء، ومن ثم فالكوفيون يسمونها حروف الإضافة؛ لأنّها تضيف معاني الأفعال أي توصلها إلى الأسماء[٧]، وعلّلَ الدكتور فاضل السامرائيّ تسميتها بهذا الاسم بقوله: "والأظهر أنها سميت بذلك، لأنّ الأسماء تأتي

(١) ينظر: الأصول في النحو : ١/ ١٨٨.

(٢) اللباب في علل البناء والإعراب : ١/ ١٧٤.

(٣) ينظر: توجيه اللمع : ١١٤.

(٤) الكناش في فني النحو والصرف : ٢/ ٧٣.

(٥) ينظر: الجنى الداني في حروف المعاني : ٤٦.

(٦) ينظر: أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك : ٣/ ٣، وشرح ابن عقيل: ٢/ ٣، وجامع الدروس العربية : ٣/ ١٦٧.

(٧) ينظر: حاشية الصبان على شرح الأشمونى لألفية ابن مالك : ٢/ ٣٠٢، والمنصوب على نزع الخافض في القرآن : ٢٧٣.

بعدها مجرورة كما سميت حروف النصب والجزم؛ لأنّ الأفعال تأتي بعدها منصوبة أو مجزومة"[١].

١- الباء:

وهي من الحروف المختصة بالاسم الملازمة له تعمل فيه الجر، ولها معانٍ كثيرة هي: الإلصاق: قال سيبويه: "وباء الجر إنما هي للإلزاق والاختلاط، وذلك قولك: خرجت بزيدٍ، ودخلت به، وضربته بالسوط: ألزقت ضربك إياه بالسوط، فما اتسع من هذا في الكلام فهذا أصله"[٢].

والتعدية: وهي القائمة مقام الهمزة في إيصال معنى الفعل اللازم إلى المفعول به، مثل قوله تعالى: ﴿فَلَمَّا أَضَاءَتْ مَا حَوْلَهُ ذَهَبَ اللَّهُ بِنُورِهِمْ وَتَرَكَهُمْ فِي ظُلُمَاتٍ لَا يُبْصِرُونَ﴾ [البقرة][٣].

والإستعانة: قال المبرد(ت: ٢٨٥هـ): "أَمّا الإستعانة، فقولك: كتبت بالقلم، وَعمل النجّار بالقَدوم"[٤].

والتعليل: وهي السببية عند بعض النحويين كقولك: ضربتك بمخالفتك، وأحسنت إليك بإكرامك، قال الله تعالى: ﴿فَكُلًّا أَخَذْنَا بِذَنْبِهِ﴾ [العنكبوت]، والمعنى بسبب[٥].

والمصاحبة: قال أبو جعفر: والمعنى في قوله تعالى: ﴿وَعَاشِرُوهُنَّ بِالْمَعْرُوفِ﴾ [النساء]، أي وخالقوا أيها الرجال نساءكم، وصاحبوهن بالمعروف، وهذا يعني بما أمرتكم به من المصاحبة[٦].

---

(١) معاني النحو : ٣/ ٥.

(٢) الكتاب لسيبويه: ٤/ ٢١٧.

(٣) رصف المباني: ٢٢١.

(٤) المقتضب: ١/ ٣٩.

(٥) ينظر: رصف المباني: ٢٢٢.

(٦) ينظر: تفسير الطبري: ٨/ ١٢١.

والظرفية: وهي التي بمعنى (في)، نحو قولك: زيدٌ بالبصرة، وعبد الله بالكوفة، وقوله تعالى: ﴿وَأَوْحَيْنَا إِلَى مُوسَى وَأَخِيهِ أَنْ تَبَوَّآ لِقَوْمِكُمَا بِمِصْرَ بُيُوتًا﴾ [يونس]، أي: في مصر[١].

والمجاوزة: وهي بمعنى السؤال، فتكون بمعنى (عن) نحو قوله تعالى: ﴿سَأَلَ سَائِلٌ بِعَذَابٍ وَاقِعٍ﴾ [المعارج]، أي: عن عذاب[٢]، ومن الأمثلة التي ذكرها المرادي قوله تعالى: ﴿فَاسْأَلْ بِهِ خَبِيرًا﴾ [الفرقان]، والمعنى: فاسأل عنه خبيرا[٣].

والاستعلاء: وهو ما يوافق (على)، ومن أمثلة ذلك: قوله تعالى: ﴿وَمِنْ أَهْلِ الْكِتَابِ مَنْ إِنْ تَأْمَنْهُ بِقِنْطَارٍ يُؤَدِّهِ إِلَيْكَ وَمِنْهُمْ مَنْ إِنْ تَأْمَنْهُ بِدِينَارٍ لَا يُؤَدِّهِ إِلَيْكَ ﴾ [آل عمران]، أي على قنطار، وعلى دينار[٤].

والتبعيض: وفي إتيان الباء بمعنى (من) التبعيضية خلاف كبير، فقد ذهب بعض النّحويين إلى أنّ الباء في قوله تعالى: ﴿وَامْسَحُوا بِرُءُوسِكُمْ وَأَرْجُلَكُمْ إِلَى الْكَعْبَيْنِ ﴾ [المائدة] للتبعيض والصحيح أنها للإلصاق[٥]، وقال بعضهم: إنها باء الاستعانة[٦].

والقسم: وذلك نحو: بالله لأفعلنّ، وبالله لتخرجن، وهي أصل حروف القسم، ولذلك فضلت سائر حروفه بثلاثة أمور: أحدها أنها لا يجب حذف الفعل معها، بل يجوز إظهاره نحو: أقسم بالله، والثاني أنها تدخل على المضمر نحو: بك لأفعلن، والثالث أنها تستعمل في الطلب وغيره، بخلاف سائر حروفه، فإنّ الفعل معها لا يظهر، ولا تجر المضمر، ولا تستعمل في الطلب[٧].

---

(١) ينظر: رصف المباني: ٢٢٣.

(٢) ينظر: المصدر نفسه: ٢٢٢.

(٣) ينظر: الجنى الداني في حروف المعاني: ٤١.

(٤) ينظر: من اسرار الحروف في القرآن الكريم: ٨٧.

(٥) ينظر: رصف المباني: ٢٢٤.

(٦) ينظر: الجنى الداني في حروف المعاني: ٤٤.

(٧) ينظر: المصدر نفسه: ٤٥.

والتي بمعنى (إلى): وذلك نحو قوله تعالى: ﴿وَقَدْ أَحْسَنَ بِي إِذْ أَخْرَجَنِي مِنَ السِّجْنِ﴾ [يوسف]، أي: إليَّ، وأُوِّل على تضمين (أحسن) معنى: لطف[1].

وباء المقابلة: قال ابن مالك: "هي الداخلة على الأثمان والأعواض، كقولك: اشتريت الفرس بألف، وتسمى باء العوض، ومنه قوله تعالى: ﴿وَشَرَوْهُ بِثَمَنٍ بَخْسٍ دَرَاهِمَ مَعْدُودَةٍ﴾ [يوسف]، ويرى بعضهم أنَّ هذا المعنى داخل في معنى السببية"[2].

أ- الاحتمال بين أنْ تكون متعلقة بمحذوف، أو للمصاحبة:

جاء في تفسير البيضاويّ حرف الجر (الباء) في مواضعَ كثيرة، وهي تحتمل عِدّة معانٍ منها (أنْ تكون متعلّقة بمحذوف، أو للمصاحبة)، وذلك في قوله تعالى: ﴿بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ﴾ [الفاتحة]، فقال البيضاويّ: "والباء متعلقة بمحذوف تقديره بسم الله أقرأ؛ لِأنّ الذي يتلوه مقروء، أو ابتدائي لزيادة إضمار فيه، وقيل الباء للمصاحبة، والمعنى متبركا باسم الله تعالى أقرأ"[3].

ويراها الفراء للإعانة بدءًا وختمًا، فنقول: (بسم الله) عندما نقوم بأي عمل من مأكل أو مشرب[4]، وموضع (الباء والمجرور بها) عند البصريين الرفع بمعنى ابتدائي ابتدائي بسم الله[5].

وقال الجصاص(ت: ٣٧٠هـ): "الضَّمِيرُ فِي هَذَا الْمَوْضِعِ يَنْقَسِمُ إلى مَعْنَيَيْنِ: خَبَرٍ وَأَمْرٍ فَإِذَا كَانَ الضَّمِيرُ خَبَرًا كَانَ مَعْنَاهُ أَبْدَأُ بِسْمِ اللَّهِ فَحُذِفَ هَذَا الْخَبَرُ وَأُضْمِرَ؛ لِأَنَّ الْقَارِئَ مُبْتَدِئٌ، فَالْحَالُ الْمُشَاهَدَةُ مُنْبِئَةٌ عَنْهُ ومغنية عَنْ ذِكْرِهِ وَإِذَا كَانَ أَمْرًا كَانَ مَعْنَاهُ ابْدَؤُا بِسْمِ اللَّهِ وَاحْتِمَالُهُ لِكُلِّ وَاحِدٍ مِنْ الْمَعْنَيَيْنِ عَلَى وَجْهٍ وَاحِدٍ"[6].

---

(١) ينظر: الجنى الداني في حروف المعاني: ٤٥.

(٢) من اسرار الحروف في القرآن الكريم: ٨٧.

(٣) أنوار التّنزيل وأسرار التّأويل: ١/ ١١.

(٤) ينظر: معاني القرآن للفراء: ١ / ١-٢.

(٥) ينظر: إعراب القرآن للنحاس: ١/ ١٤.

(٦) أحكام القرآن للجصاص: ١/ ٥.

ولا بدّ من الإشارة إلى أنّ الباء من سائر حروف الجر التي تتعلّقُ بفعلٍ، إمّا مظهر مذكور، وإمّا مضمر محذوف، والمضمر في هذا الموضع إمّا أنْ يكون خبرًا، وإمّا أنْ يكون أمرًا، فإذا كان خبرًا، فمعناه: أبدأُ بسم الله، ودل الكلام على هذا الضمير؛ لأنّ القارئ مبتدئ، والحال المشاهدة منبئة عنه، ومعنى الأمر: ابدؤُوا بسم الله، ودلَّ عليه قوله تعالى: ﴿اقْرَأْ بِاسْمِ رَبِّكَ الَّذِى خَلَقَ۝١﴾ [العلق] (١).

ويرى الزمخشريّ أنّ الباء تعلقت بمحذوف تقديره: بسم اللَّه أقرأ أو أتلو؛ لأنّ الذي يتلو التسمية مقروء، كما أنّ المسافرَ إذا حلّ أو ارتحل فقال: بسم اللَّه والبركات، كان المعنى: بسم اللَّه أحل وبسم اللَّه أرتحل وكذلك الذابح وكل فاعل يبدأ في فعله بـ (بسم اللَّه) كان مضمرًا ما جعل التسمية مبدأ له، ونظيره في حذف متعلق الجارّ قوله تعالى: ﴿ فِى تِسْعِ آيَاتٍ إِلَى فِرْعَوْنَ وَقَوْمِهِۦٓ۝١٢﴾ [النمل]، أي اذهب في تسع آيات، وكذلك قول العرب في الدعاء للمعرس بالرفاء والبنين، وقول الأعرابي: باليمن والبركة، بمعنى أعرست، أو نكحت(٢).

وأضمر قوم فيها اسمًا مفردًا على تقدير: ابتدائي باسم الله: فيكون الظرف خبرًا للمبتدأ، فإذا قدرت (أبدأ) فيكون (بسم الله) في موضع المفعول به، وإذا قدّرت: ابتدائي بسم الله، فيكون التقدير: ابتدائي كائن بسم الله، ويكون في (بسم الله) ضمير انتقل إليه من الفاعل المحذوف، الذي هو الخبر حقيقة، ومنه قوله تعالى: ﴿وَإِذْ قَالَ رَبُّكَ لِلْمَلَٰٓئِكَةِ۝٣٠﴾ [البقرة]، أي واذكر إذ قال ربك، أو على تقدير: وابتداء خلقكم إذ قال ربك(٣).

وقال الرازيّ إنّ الباء ومجرورها "مُتَعَلِّقَةٌ بِفِعْلٍ، وَالتَّقْدِيرُ: بِاسْمِ اللَّهِ أَشْرَعُ فِي أَدَاءِ الطَّاعَاتِ، وَهَذَا الْمَعْنَى لَا يَصِيرُ مُلَخَّصًا مَعْلُومًا إِلَّا بَعْدَ الْوُقُوفِ عَلَى أَقْسَامِ

(١) ينظر: أحكام القرآن للكيا الهراسي: ١/ ٣-٤.

(٢) ينظر: الكشّاف: ٢/١.

(٣) ينظر: إعراب القرآن للباقولي – منسوب خطأ للزجاج: ١/ ١٢.

الطَّاعَاتِ، وَهِيَ الْعَقَائِدُ الْحَقَّةُ وَالْأَعْمَالُ الصَّافِيَةُ مَعَ الدَّلَائِلِ وَالْبَيِّنَاتِ، وَمَعَ الْأَجْوِبَةِ عَنِ الشُّبُهَاتِ، وَهَذَا الْمَجْمُوعُ رُبَّمَا زَادَ عَلَى عَشَرَةِ آلَافِ مَسْأَلَةٍ"[١].

ورأى العكبريّ أن الْبَاءُ مُتَعَلِّقَةٌ بِمَحْذُوفٍ؛ والْمَحْذُوفُ مُبْتَدَأٌ وَالْجَارُّ وَالْمَجْرُورُ خَبَرُهُ، وَالتَّقْدِيرُ ابْتِدَائِي بِسْمِ اللَّهِ؛ أَيْ كَائِنٌ بِاسْمِ اللَّهِ، فَالْبَاءُ مُتَعَلِّقَةٌ بِالْكَوْنِ وَالِاسْتِقْرَارِ، وهذا عند البصريين، أمّا عند الْكُوفِيُّينَ، فالْمَحْذُوفُ فِعْلٌ تَقْدِيرُهُ ابْتَدَأْتُ، أَوْ أَبْدَأُ، فَالْجَارُّ وَالْمَجْرُورُ فِي مَوْضِعِ نَصْبٍ بِالْمَحْذُوفِ، وَحُذِفَتِ الْأَلِفُ مِنَ الْخَطِّ لِكَثْرَةِ الِاسْتِعْمَالِ، فَلَوْ قُلْتَ لِاسْمِ اللَّهِ بَرَكَةٌ أَوْ بِاسْمِ رَبِّكَ، أَثْبَتَّ الْأَلِفَ فِي الْخَطِّ[٢].

أمّا الهمذانيّ فيرى أنّ سبب بناء الباء على الكسر هو كونها لازمة للحرفية والجر أو تجنب الابتداء بالساكن، وقد تعلقت الباء بمحذوف موضعه إمّا رفع على أنّه خبر لمبتدأ محذوف وهذا مذهب البصريين، أو نصب على أنّه مفعول به وهذا مذهب الكوفيين[٣].

ورأى الزركشيّ أن الباء للاستعانة، وهي الدالة على آلة الفعل نحو: كتبتُ بالقلم[٤]، وتابعه الفيروز آبادي[٥]، وقال زكريا الأنصاريّ: "أي أبتدئُ، وتقديرُ العامِل مؤخراً أولى من تقديمه ليفيد الاختصاص، والاهتمام بشأن المقدَّم، وإنَّما قُدِّم في قوله (اقرأ باسم ربك) للاهتمام بالقرآن؛ لأنّ ذلك أوَّلُ سورةٍ نزلت"[٦].

ولم يجوز الألوسيّ أنْ يقال الباء صلة؛ لأنّ الأصل أنْ تكون لكل حرف من كلام الله تعالى فائدة، وإذا كان الحرف مفيدًا كان التقدير اقرأ مفتتحًا باسم ربك، وظاهر الأمر الوجوب، ولم يثبت في غير القراءة للصلاة، فوجب إثباته في القراءة فيها؛ لِأجل صون النص عن التعطيل[٧].

---

(١) مفاتيح الغيب: ١ / ٢٣.

(٢) ينظر: التبيان في إعراب القرآن: ١/ ٣، وإعراب القرآن العظيم المنسوب لزكريا الانصارى: ١٦١.

(٣) ينظر: الكتاب الفريد في إعراب القرآن المجيد: ١/ ٥٥.

(٤) ينظر: البرهان في علوم القرآن: ٤/ ٢٥٦، ودراسات لأسلوب القرآن الكريم: ٢ / ٥.

(٥) ينظر: بصائر ذوي التمييز في لطائف الكتاب العزيز: ٢/ ١٩١.

(٦) فتح الرحمن بكشف ما يلتبس في القرآن: ١/ ٩.

(٧) ينظر: روح المعاني: ١/ ٤٣.

ب- الاحتمال بين أنْ تكون مزيدة، أو تبعيضيّة:

وذكر البيضاويّ أيضًا لحرف الجر (الباء) عِدّة احتمالات منها أنْ تكون (مزيدة أو تبعيضِيّة)، وذلك في قوله تعالى: ﴿ وَامْسَحُوا بِرُءُوسِكُمْ وَأَرْجُلَكُمْ إِلَى الْكَعْبَيْنِ﴾ [المائدة]، فقال البيضاويّ "الباء مزيدة، وقيل للتبعيض"(١).

لقد سبق البيضاويّ أبو إسحاق الثعلبي، فجعل الباء تبعيضيّة(٢)، مستشهداً بقول عنترة:

شَرِبَتْ بماء الدُّحْرُضَين فأصبحت زَوْرَاء تَنْفُرُ عن حِياض الدَّيْلَمِ (٣)

وجاء محمود الكرمانيّ، فجعلها زائدة(٤)، وتابعه العكبريّ، فقال بزيادتها أيضاً، واصفا من قال كونها للتبعيض بأنه عديم الخبرة بالعربية(٥)، أمّا ابن هشام فقال: " وَالظَّاهِر أَن الْبَاء فِيهِنَّ للإلصاق وَقيل هِيَ فِي آيَة الْوضُوء للاستعانة وَإِن فِي الْكَلَام حذفا وَقَلْبًا فَإِنّ مَسَحَ يتَعَدَّى إلى المزال عَنهُ بِنَفسِهِ وَإِلَى المزيل بِالْبَاء فَالْأَصْل امسحوا رؤوسكم بِالْمَاءِ"(٦)، وجعلها ابن قيم الجوزيّة(ت: ٧٥١هـ)، وجمعٌ مِنَ العلماء للإلصاق(٧).

وقال الفيوميّ(ت: ٧٧٠هـ): "وَقَالُوا الْبَاءُ هُنَا لِلتَّبْعِيضِ عَلَى رَأْيِ الْكُوفِيِّينَ وَنَصَّ عَلَى مَجِيئِهَا لِلتَّبْعِيضِ ابْنُ قُتَيْبَةَ فِي أَدَبِ الْكَاتِبِ وَأَبُو عَلِيٍّ الْفَارِسِيُّ وَابْنُ جِنِّي وَنَقَلَهُ الْفَارِسِيُّ عَنْ الْأَصْمَعِيِّ"(٨).

---

(١) أنوار التّنزيل وأسرار التّأويل: ١/ ٢٦٠.

(٢) ينظر: تفسير الثعلبي: ١١/ ١٩٢.

(٣) أحد أبيات معلقة عنترة بن شداد. ينظر: شرح المعلقات السبع للزوزني: ١٤٢.

(٤) ينظر: غرائب التفسير وعجائب التأويل: ١/ ٣٢٠، وفتح الرحمن في تفسير القرآن: ٢/ ٢٥٧.

(٥) ينظر: التبيان في إعراب القرآن: ١/ ٤٢٢.

(٦) مغني اللبيب عن كتب الأعاريب: ١٤٣.

(٧) ينظر: إرشاد السالك إلى حل ألفية ابن مالك: ١/ ٤٥٢، وتفسير الجلالين: ١٣٧، والإكليل في استنباط التنزيل: ١٠٩، ومعترك الأقران في إعجاز القرآن: ٢/ ٩٠، وتفسير المنار: ٦/ ١٩٤، وتفسير حدائق الروح والريحان في روابي علوم القرآن: ٧/ ١٤٠ .

(٨) المصباح المنير في غريب الشرح الكبير: ١/ ٥٤.

ويرى ابن كثير(٧٧٤هـ) أنّ الأظهرَ كونها للإلصاق أمّا جعلها للتبعيض ففيه نَظَرٌ[١]، أمّا الشاطبي(ت: ٧٩٠هـ)، فيرى الباء هنا للتبعيض[٢]، وتابعه الفيروز آبادي، فقال للتبعيض أيضاً[٣].

وقال الدكتور محمد عبد الخالق عضيمة: أنّ "الباء للإلصاق، أو للتبعيض، أو زائدة مؤكدة، وعلى هذا اختلاف الفقهاء في المسح"[٤]، وفي موضع آخر يرجح أنْ تكون الباء للإلصاق في كل الأحوال[٥].

ت- الاحتمال بين أنْ تكون للصلة، أو للحال:

وذكر البيضاويّ في تفسيره أيضًا لحرف الجر (الباء) احتمالين آخرين في عِدّة آيات منها أنْ تكون (للصلة، أو للحال) في قوله تعالى: ﴿أَلَمْ تَرَ أَنَّ الْفُلْكَ تَجْرِي فِي الْبَحْرِ بِنِعْمَتِ اللَّهِ﴾ [لقمان]، فقال البيضاويّ: "والباء للصلة أو للحال"[٦].

ورأى ابن عطيّة أنّ الباء تحتمل احتمالين وهما: الإلصاق، والسببية في حالة كون المراد الريح وتسخير الله البحر[٧]، وجاء الهمذانيّ، فوافق ابن عطية في الاحتمال الثاني جاعلا الاحتمال الأول حالا وهو الراجح عنده، وذو الحال المنوي في (تجري) الراجع إلى الفلك[٨]، أمّا ابن جُزي، فقد وافق ابن عطية في الاحتمال الأول والثاني مضيفًا احتمالًا ثالثًا وهو المصاحبة[٩].

(١) ينظر: تفسير القرآن العظيم: ٣/ ٤٩.
(٢) ينظر: المقاصد الشافية: ٣/ ٦٣٧.
(٣) ينظر: القاموس المحيط: ١٣٥٠.
(٤) دراسات لأسلوب القرآن الكريم: ٢/ ٤، وينظر: التفسير الواضح: ١/ ٤٨٦.
(٥) ينظر: دراسات لأسلوب القرآن الكريم: ٢/ ٢٧.
(٦) أنوار التّنزيل وأسرار التّأويل: ٢/ ٨٢١.
(٧) ينظر: تفسير ابن عطية: ٤ / ٣٥٥، وتفسير الثعالبي: ٤ / ٣٢٤.
(٨) ينظر: الكتاب الفريد في إعراب القرآن المجيد: ٥/ ٢٢٠.
(٩) ينظر: التّسهيل لعلوم التّنزيل: ٢ / ١٤٠.

ورأى أبو حيّان أنّ في الحرف هنا احتمالين، فوافق البيضاويّ في أحدهما وهو الحالية، فيقول: "وَتَحْتَمِلُ السَّبَبِيَّةَ، أَيْ تَجْرِي بِسَبَبِ الرِّيحِ وَتَسْخِيرِ اللَّهِ، وَتَحْتَمِلُ الْحَالِيَّةَ، أَيْ مَصْحُوبَةً بِنِعْمَةِ اللَّهِ، وَهِيَ مَا تَحْمِلُهُ السُّفُنُ مِنَ الطَّعَامِ وَالْأَرْزَاقِ وَالتِّجَارَاتِ"[١]، ونقل الفيوميّ عن ابن عباس أنّ الباء بمعنى (مِن)، والمعنى مِنْ نِعْمَةِ نِعْمَةِ اللَّهِ[٢]، وقد تابع أبو الفداء البيضاويَّ، فقال: "الباء للصلة اي متعلقة بتجري او للحال اي متعلقة بمقدر هو حال من فاعله اي ملتبسة بنعمته تعالى وإحسانه في تهيئة أسبابه"[٣].

وجعل أحمد الصوفيّ للباء وجهًا واحدًا وهو الالصاق[٤]، وذهب الآلوسيّ إلى أنّ الباء في هذه الآية تحتمل أن تكون للتعدية، وهو بهذا الاحتمال خالف من سبقه، وأضاف احتمالًا آخرًا، وهو أن تكون للسببية[٥]، وذهب عبد الكريم الخطيب(ت: ١٣٩٠هـ) إلى أنّ الباء للاستعانة، كقولنا: تطهّرتُ بالماء[٦]، واقتصر الدرويش على كونها حالية[٧]، وقال بهجت صالح: إنّها جار ومجرور متعلق بتجري، واكتفى بذلك[٨].

ومما سبق نستطيع القول أنّ ما ذكره البيضاويّ في تفسيره هو خلاصة لِرأي العلماء مِن مفسّرين ولغويين، فهو يرجّح ما يعتقده راجحًا مِن أقوال سابقيه.

(١) البحر المحيط في التفسير: ٨/ ٤٢٣، وينظر: دراسات لأسلوب القرآن الكريم: ٢/ ٤٧، وتفسير حدائق الروح والريحان في روابي علوم القرآن: ٢٢ / ٢٩٧.

(٢) ينظر: المصباح المنير في غريب الشرح الكبير: ١/ ٥٥.

(٣) روح البيان: ٧ / ٩٨، وينظر: التفسير المظهري: ٧ / ٢٦٣.

(٤) ينظر: البحر المديد في تفسير القرآن المجيد: ٤/ ٣٨٠.

(٥) ينظر: روح المعاني: ١١ / ١٠٣.

(٦) ينظر: التفسير القرآني للقرآن: ١١/ ٥٩١.

(٧) ينظر: إعراب القرآن وبيانه: ٧/ ٥٦٤.

(٨) ينظر: الإعراب المفصل لكتاب الله المرتل: ٩/ ١٧٦.

٢- اللام:

وهي حرف كثير المعاني والأقسام، وهي على تشعّب معانيها تنحصر في قسمين: "قسم زائدة، وقسم غير زائدة، فالقسم غير الزائدة قسمان: عاملة وغير عاملة، والعاملة ثلاثة أقسام: قسم عامل خفضا، وقسم عامل نصبا، وقسم عامل جزماً" [١].

وَأمّا اللَّام غير العاملة، فلها أقسام أشهرها: أولًا: "لَام الِابْتِدَاء وفائدتها أَمْرَانِ توكيد مَضْمُون الْجُمْلَة وَلِهَذَا زحلقوها فِي بَاب (إِن) عَن صدر الْجُمْلَة كَرَاهِيَة ابْتِدَاء الْكَلَام بمؤكدين، وتخليص الْمُضَارع للْحَال كَذَا قَالَ الْأَكْثَرُونَ"[٢]، وثانيًا: "اللَّام الزَّائِدَة الزَّائِدَة وَهِي الدَّاخِلَة فِي خبر الْمُبْتَدَأ"[٣]، وثالثًا: لَام الْجَواب وَهِي ثَلَاثَة أَقسَام لَام جَوَاب (لَو) وَلَام جَوَاب (لَوْلَا) وَلَام جَوَاب الْقسم[٤]، و"هكذا نرى تعدد الوظائف التي تقوم بها اللام المفردة بأقسامها المختلفة، مّما يجعلها إحدى الظواهر الفريدة في اللغة العربية، مع استبعاد اللامات الداخلة في الصيغ الصرفية المختلفة التي تُعَدُّ من حروف المباني"[٥].

أ- الاحتمال بين أنْ تكون للعاقبة، أو للأمر:

ذكر البيضاويّ في تفسيره لحرف (اللام) عِدّة احتمالات منها أنْ تكون (للعاقبة، وللأمر)، وذلك في عِدّة آيات منها قوله تعالى: ﴿**لِيَكْفُرُوا بِمَا آتَيْنَاهُمْ فَتَمَتَّعُوا فَسَوْفَ تَعْلَمُونَ**﴿٣٤﴾﴾ [الروم]، فقال البيضاويّ: "اللام فيه للعاقبة وقيل للأمر"[٦].

ويرى الطبريّ أنّ المعنى هو (كي يكفروا) ويجحدوا النعمة التي أنعم بها الله عليهم إذ كشف عنهم الضر الذي كانوا فيه، وأبدله بالرخاء والعافية[١]، وتابعه كثيرٌ

(١) رصف المباني: ٢٩٣.
(٢) مغني اللبيب عن كتب الأعاريب: ٣٠٠.
(٣) المصدر نفسه: ٣٠٧.
(٤) ينظر: المصدر نفسه: ٣٠٩ – ٣١٠.
(٥) معجم حروف المعاني، محمد حسن الشريف: ٨١٤.
(٦) أنوار التّنزيل وأسرار التّأويل: ٢/ ٨١١.

من العلماء فرأوا أنّ اللام في (ليكفروا) هي (لام كي)، وضعّفوا كونها (لام الأمر)[٢].

فيما رأى الزمخشريّ، وبعض المفسّرين أنّ اللام تحتمل أنْ تكون (لام كي) وأنْ تكون (لام الأمر)[٣]، ومثلها قوله تعالى: ﴿فَٱلۡتَقَطَهُۥٓ ءَالُ فِرۡعَوۡنَ لِيَكُونَ لَهُمۡ عَدُوّٗا وَحَزَنًا﴾ [القصص].

وتابعه ابن عطيّة، فقال في (ليكفروا): "اللام لام كي، وقالت فرقة هي لام الأمر على جهة الوعيد والتهديد"[٤]، وجاء الهمذانيّ، فجوّز أنْ تكون اللام في (ليكفروا) هي اللام الجارة، ومتعلقة بالإشراك في حين تكون التي للأمر على وجه التهديد والوعيد[٥].

ورأى أبو القاسم الدمشقيّ أنّ اللام في (ليكفروا) هي لام الأمر مضعّفا كونها لام كي، وبذلك فهو خالف النحاس وابن عطيّة[٦]، ورأى علاء الدين الخازن(ت: ٧٤١هـ) أنّ معنى (ليكفروا) هو ليجحدوا نعمة الله عليهم فتابع الطبريّ في هذا المعنى[٧].

وقد تابع ابن كثير البيضاويَّ في الاحتمال الأول، وخالفه في الثاني بجعل الأخير لاماً للتعليل[٨]، وجعل زكريا الأنصاريّ احتمالًا واحدًا وهو الأمر[٩].

---

(١) ينظر: تفسير الطبري: ٢٠ / ١٠١.

(٢) ينظر: إعراب القرآن للنحاس: ٣/ ١٨٦، والتبيان في إعراب القرآن: ٢/ ١٠٤٠، والجامع لِأحكام القرآن: ١٤ / ٣٣، ومدارك التّنزيل وحقائق التّأويل: ٢ / ٧٠١، والموسوعة القرآنية: ١٠/ ٥١٨.

(٣) ينظر: الكشّاف: ٣ / ٤٦٤، والبحر المحيط في التفسير: ٨/ ٣٩٢، والبحر المديد في تفسير القرآن المجيد: ٤/ ٣٤١.

(٤) تفسير ابن عطية: ٤ / ٣٣٧.

(٥) ينظر: الكتاب الفريد في إعراب القرآن المجيد: ٥/ ١٩٥.

(٦) ينظر: إبراز المعاني من حرز الأماني: ٦٣٩.

(٧) ينظر: تفسير الخازن: ٣/ ٣٩٢.

(٨) ينظر: تفسير القرآن العظيم: ٦ / ٣١٧.

(٩) ينظر: المقصد لتلخيص ما في المرشد: ٦٨.

وذهب الآلوسيّ إلى أنّ اللام للعاقبة، مضعّفا كونها للأمر، وهو بذلك متابع للبيضاوي[١]، ورجّح فيصل النجدي(ت: ١٣٧٦هـ) أن تكون اللام هي (لام العاقبة) [٢]، وكذلك محمود صافي، فرآها للعاقبة[٣]، أمّا عبد الكريم الخطيب، وآخرون فرأوا أنّها للتعليل[٤].

وجاء عبد القادر العاني(ت: ١٣٩٨هـ)، فقال: والمعنى "عاقبة كفركم وجحدكم"[٥]، وتابع القول بوصفهم يندمون على أفعالهم من حيث لات مندم[٦]، ورأى ورأى الدكتور محمد عبد الخالق أنّها لام الأمر[٧].

ويبدو من ظاهر الآيات أنّها للعاقبة إذ أشركوا بالله، فكان عاقبة شركهم الكفر.

ب- الاحتمال بين أنْ تكون للعلة، أو للعاقبة:

ذكر البيضاويّ في تفسيره لحرف (اللام) عِدّة احتمالات منها أنْ تكون (للعلة، أو للعاقبة)، وذلك في عِدّة آيات منها قوله تعالى: ﴿**ظَهَرَ الْفَسَادُ فِي الْبَرِّ وَالْبَحْرِ بِمَا كَسَبَتْ أَيْدِي النَّاسِ لِيُذِيقَهُمْ بَعْضَ الَّذِي عَمِلُوا لَعَلَّهُمْ يَرْجِعُونَ**﴾ [الروم]، فقال البيضاويّ: "واللام للعلة، أو للعاقبة"[٨].

واختُلِفَ في توجيه حرف الجر(اللام) في هذه الجملة، فرأى الطبريّ أنّها سببيّة، والمعنى عنده (ليصيبهم بعقوبة بعض أعمالهم التي عملوا)[٩]، وتابعه البغويّ، وكثير

(١) ينظر: روح المعاني: ١١ / ٤٢، وتفسير القاسمي: ٨ / ١٥.
(٢) ينظر: توفيق الرحمن في دروس القرآن: ٢/ ٥٧٥، والمجتبى من مشكل إعراب القرآن: ٣/ ٩٣٦.
(٣) ينظر: الجدول في إعراب القرآن: ٢١/ ١٧، والتفسير الوسيط لطنطاوي: ١١/ ٨٦.
(٤) ينظر: التفسير القرآني للقرآن: ١١/ ٥٢١، وإعراب القرآن وبيانه: ٥/ ٣١٩، والإعراب المفصل لكتاب الله المرتل: ٩/ ١١٠، وإعراب القرآن للدعاس: ٢/ ١٦٣.
(٥) بيان المعاني: ٤ / ٢٢٩.
(٦) ينظر: المصدر السابق: ٤ / ٥٠٦.
(٧) ينظر: دراسات لأسلوب القرآن الكريم: ٢/ ٢٦٤.
(٨) أنوار التّنزيل وأسرار التّأويل: ٢/ ٨١٣.
(٩) ينظر: تفسير الطبري : ٢٠/ ١٠٩.

من العلماء[١]، ورأى بعض المفسّرين أنّها إمّا أنْ تكون للعلة، وإمّا أنْ تكون للعاقبة[٢].

وقال العكبريّ: "قَوْلُهُ تَعَالَى: (لِيُذِيقَهُمْ) : مُتَعَلِّقٌ بِظَهَرَ؛ أَيْ لِيَصِيرَ حَالُهُمْ إلى ذَلِكَ، وَقِيلَ: التَّقْدِيرُ عَاقَبَهُمْ لِيُذِيقَهُمْ"[٣]، وجاء الهمذانيّ، فَعَدّها للعاقبة[٤]، وكذلك ابن ابن عاشور رأى أنّها للعاقبة، وتابع حديثه بقوله جُعِلَتْ اللام في موضع الفاء، كما قال تعالى: ﴿فَالْتَقَطَهُ آلُ فِرْعَوْنَ لِيَكُونَ لَهُمْ عَدُوًّا وَحَزَنًا﴾ [القصص] [٥].

ويبدو أنّ اللام للغاية، أي "ظهر ما ظهر لِأجل أنْ يذيقهم الله وبالَ بعض أعمالهم السّيّئة بل ليذيقهم نفس ما عملوا وقد ظهر في صورة الوبال"[٦].

٣- مِنْ:

ذهب البصريون إلى أنّ (مِنْ) تُستعمل في ابتداء الغاية في الأماكن، وما يقوم مقامها، ويجوز استعمالها لابتداء الغاية الزمانية عند الكوفيين، وبعض البصريين[٧]، وتقسم على قسمين: قسم أصليّة، وقسم تكون زائدة، ولا تكون زائدة في خمسة مواضع: أولها: أنْ تكون لابتداء الغاية في المكان بمنزلة (مذ)، وثانيها: أنْ تكون لِابتداء الغاية وانتهائها، وثالثها: أنْ تكون لبيان الجنس، ورابعها: أنْ تكون للتبعيض،

(١) ينظر: معالم التّنزيل في تفسير القرآن: ٣/ ٥٨٠، وإيجاز البيان عن معاني القرآن : ٢/ ٦٥٦، وتذكرة الأريب في تفسير الغريب : ٢٩٢، وروح البيان : ٧/ ٤٦، وفتح القدير للشوكاني : ٤/ ٢٦٣، والجدول في إعراب القرآن : ٢١/ ٥١.

(٢) ينظر: فتوح الغيب في الكشف عن قناع الريب : ١٢/ ٢٥٥، وإرشاد العقل السّليم إلى مزايا الكتاب الكريم : ٧/ ٦٣، والتفسير المنير للزحيلي : ٢١/ ٩٧.

(٣) التبيان في إعراب القرآن : ٢/ ١٠٤١، وينظر: إعراب القرآن وبيانه : ٧/ ٥٠٨، وتفسير حدائق الروح والريحان في روابي علوم القرآن : ٢٢/ ١٧٢.

(٤) ينظر: الكتاب الفريد في إعراب القرآن المجيد : ٥/ ١٩٩، وتفسير القاسمي : ٨/ ١٨.

(٥) ينظر: التحرير والتنوير : ٢١/ ١١١.

(٦) تفسير الميزان: ١٦/ ١٠٣.

(٧) ينظر: شرح ابن الناظم على ألفية ابن مالك: ٢٦٠.

وخامسها: أنْ تكون للمزاولة بمعنى (عن)، وأمّا القسم الذي تكون فيه زائدة، فيقسم على قسمين: قسم لنفي الجنس، وقسم لِاستغراق نفيه[١].

وجاء المرادي(ت: ٧٤٩هـ)، فجعل غير الزائد أربعة عشر موضعًا ومعنى، ومنها أنْ تكون للاستعلاء نحو: (ونصرناه من القوم) أي: على القوم، وأنْ تكون بمعنى (في) كقوله تعالى: ﴿أَرُونِي مَاذَا خَلَقُوا مِنَ الْأَرْضِ ۝﴾ [فاطر]،أي: في الأرض[٢]، وقال ابن هشام: "من تَأتي على خَمْسَة عشر وَجها أَحدهَا ابْتِدَاء الْغَايَة وَهُوَ الْغَالِب عَلَيْهَا حَتَّى ادّعى جمَاعَة أَن سَائِر مَعَانِيهَا رَاجِعَة إِلَيْهِ"[٣].

وذكر ابن عقيل أنّ (مِنْ) لا تزاد عند جمهور البصريين إلا بشرطين: "أحدهما: أن يكون المجرور بها نكرة، والثاني: أن يسبقها نفي أو شبهه والمراد بشبه النفي النهى نحو (لا تضرب من أحد)، والاستفهام نحو (هل جاءك من أحد)"[٤].

أ- الاحتمال بين أنْ تكون مزيدة، أو لابتداء الغاية:

ذكر البيضاويّ أيضًا لحرف الجر(مِنْ) احتمالات أُخَر منها أنْ تكون (زائدة، أو للابتداء)، وذلك في عِدّة آيات منها قوله تعالى: ﴿وَتَرَى الْمَلَائِكَةَ حَافِّينَ مِنْ حَوْلِ الْعَرْشِ يُسَبِّحُونَ بِحَمْدِ رَبِّهِمْ وَقُضِيَ بَيْنَهُمْ بِالْحَقِّ وَقِيلَ الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ۝﴾ [الزمر]، فقال البيضاويّ: "مِنْ حول العَرش أي حوله ومِنْ مزيدة، أو لابتداء الحفوف"[٥].

ورأى الأخفش أَنَّ (مِنْ) في هذه الآية للتوكيد، نحو قولك (ما جاءني من أحد) [٦]، وأكّد الطبري هذا الرأي[٧]، وكذلك الثعلبي أيضا أيّده[٨]، وذهب مكي بن أبي

(١) ينظر: رصف المباني: ٣٨٨ – ٣٨٩.
(٢) ينظر: الجنى الداني في حروف المعاني: ٣١٣ – ٣١٤.
(٣) مغني اللبيب عن كتب الأعاريب: ٤١٩.
(٤) شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك: ٢: ١٦.
(٥) أنوار التّنزيل وأسرار التّأويل: ٢/ ٩٢٠.
(٦) ينظر: معانى القرآن للأخفش: ٢/ ٤٩٧، وزاد المسير في علم التفسير: ٤/ ٢٨.
(٧) ينظر: تفسير الطبري: ٢١/ ٣٤٣.
(٨) ينظر: تفسير الثعلبي: ٨/ ٢٦٠.

طالب إلى أنّ (مِنْ) دخلت في هذه الآية؛ لأنّ (حول) ظرف، والفعل يتعدّى إلى الظرف بحرفٍ وبغيره، ومثله قوله تعالى: ﴿وَلَقَدْ أُوحِيَ إِلَيْكَ وَإِلَى الَّذِينَ مِنْ قَبْلِكَ لَئِنْ أَشْرَكْتَ لَيَحْبَطَنَّ عَمَلُكَ وَلَتَكُونَنَّ مِنَ الْخَاسِرِينَ﴿٦٥﴾﴾ [الزمر][١].

ورأى بعض العلماء أَنَّ (مِنْ) زائدة، وضعّفوا أنْ تكون لابتداء الغاية[٢]، ورآها الهمذانيّ لِابتداء الغاية بمعنى(إنّ ابتداء حُفُوفهم من حول العرش)[٣]، وتابع أبو حيّان حيّان رأي الأخفش، مضعّفًا كونها لابتداء الغاية[٤].

وذهب أبو حفص النعماني، وجمعٌ من العلماء إلى متابعة البيضاوي، فجعلوا في الكلمة احتمالين: الأوّل: كونها مزيدة (وهو رأي الأخفش)، والثاني: للابتداء[٥]، وفسّر الشربيني الآية تفسيرًا وافيًا فيقول: "من حول العرش أي من جوانبه التي يمكن الحفوف بها بالقرب منها يسمع لحفوفهم صوت التسبيح والتحميد والتقديس والاهتزاز خوفاً من ربهم، فإدخال من يفهم مع كثرتهم إلى حد لا يحصيه إلا الله تعالى أنهم لا يملؤون حوله، وهذا أولى من قول البيضاوي: إنّ مِنْ زائدة"[٦].

ورأى أحمد الصوفي أنّ في الكلمة احتمالين، فتابع البيضاوي، إلا أنّه قدّم أنْ تكون (مِنْ) ابتدائية وأخّر كونها زائدة[٧]، ورأى بهجت صالح أنّ (مِنْ) زائدة لغرض التوكيد[٨]، وكذلك وهبة الزحيليّ(ت: ١٤١٨هـ) جعلَها زائدة[٩].

---

(١) ينظر: الهداية إلى بلوغ النهاية: ١٠/ ٦٣٩٣، والجامع لِأحكام القرآن: ١٥/ ٢٨٧.

(٢) ينظر: غرائب التفسير وعجائب التأويل: ٢/ ١٠٢٢، وروح المعاني: ١٢/ ٢٨٩، ودراسات لأسلوب القرآن الكريم: ٣/ ٤٠٤.

(٣) ينظر: الكتاب الفريد في إعراب القرآن المجيد: ٥/ ٤٧٤، ومدارك التّنزيل وحقائق التّأويل: ٣/ ١٩٦.

(٤) ينظر: البحر المحيط في التفسير: ٩/ ٢٢٥.

(٥) ينظر: اللباب في علوم الكتاب: ١٦/ ٥٥٦، وتفسير النيسابوري: ٦/ ١٧، وروح البيان: ٨/ ١٤٧، وفتح وفتح القدير للشوكاني: ٤/ ٥٤٩، وتفسير حدائق الروح والريحان في روابي علوم القرآن: ٢٥/ ٨٩.

(٦) السراج المنير في الإعانة على معرفة بعض معاني كلام ربنا الحكيم الخبير: ٣/ ٤٦٥.

(٧) ينظر: البحر المديد في تفسير القرآن المجيد: ٥/ ١٠٦.

(٨) ينظر: الإعراب المفصل لكتاب الله المرتل: ١٠/ ٢٢٤، والتفسير المأمون على منهج التنزيل والصحيح المسنون: ٧/ ٣٠.

(٩) ينظر: التفسير المنير للزحيلي: ٢٤/ ٦٠.

ويبدو أنّها لابتداء الغاية المكانيّة وهو أصل معانيها ولا يجوز أنْ تكون زائدة؛ لِأنّها غير مستوفيّة لشروط الزيادة التي وضعها الكوفيّون والبصريون عدا الأخفش الذي أجاز زيادتها دون شرط .

ب- الاحتمال بين أن تكون للتبيين، أو للجنس، أو للتبعيض:

ذكر البيضاويّ في تفسيره لحرف الجر(مِنْ) عِدّة احتمالات منها أنْ تكون (للتبيين، وللجنس، وللتبعيض)، وذلك في عِدّة آيات منها قوله تعالى: ﴿وَالَّذِى أَوْحَيْنَا إِلَيْكَ مِنَ الْكِتَابِ هُوَ الْحَقُّ مُصَدِّقًا لِمَا بَيْنَ يَدَيْهِ إِنَّ اللَّهَ بِعِبَادِهِ لَخَبِيرٌ بَصِيرٌ﴿٣١﴾﴾ [فاطر]، فقال البيضاويّ: "مِن للتبيين أو الجنس، أو للتبعيض"(١).

وسبق البيضاويّ في هذه الاحتمالات الزمخشريّ(٢)، ورأى الرازي أنّ في قوله مِنَ الكتاب "يُحْتَمَلُ أَنْ يَكُونَ لِابْتِدَاءِ الْغَايَةِ كَمَا يُقَالُ أُرْسِلَ إِلَيَّ كِتَابٌ مِنَ الْأَمِيرِ أَوِ الْوَالِي، وَعَلَى هَذَا فَالْكِتَابُ يُمْكِنُ أَنْ يَكُونَ الْمُرَادُ مِنْهُ اللَّوْحَ الْمَحْفُوظَ يَعْنِي الَّذِي أَوْحَيْنَا مِنَ اللَّوْحِ الْمَحْفُوظِ إِلَيْكَ حَقٌّ، وَيُمْكِنُ أَنْ يَكُونَ الْمُرَادُ هُوَ الْقُرْآنُ يَعْنِي الْإِرْشَادَ وَالتَّبْيِينَ الَّذِي أَوْحَيْنَا إِلَيْكَ مِنَ الْقُرْآنِ، وَيُحْتَمَلُ أَنْ يَكُونَ لِلْبَيَانِ كَمَا يُقَالُ أُرْسِلَ إلى فُلَانٍ مِنَ الثِّيَابِ وَالْقُمَاشِ"(٣).

وذهب كثير من العلماء إلى ما ذهب إليه البيضاويّ من احتمالات ثلاثة(٤)، وزادَ أبو حفص النعماني على ما ذكر البيضاوي احتمالًا رابعًا، وهو كونها لابتداء

(١) أنوار التّنزيل وأسرار التّأويل: ٢/ ٨٦١.

(٢) ينظر: الكشّاف: ٣/ ٦١٢.

(٣) مفاتيح الغيب: ٢٦/ ٢٣٧.

(٤) ينظر: فتوح الغيب في الكشف عن قناع الريب: ١٢/ ٦٥٣، وروح البيان: ٧/ ٣٤٥، ودراسات لأسلوب القرآن الكريم: ٣/ ٣٤٧، والتفسير المظهري: ٨/ ٥٥.

الغاية[١]، واقتصر مجير الدين الحنبلي على كون (مِنْ) للتبيين، وهو الاحتمال الأوّل للبيضاوي[٢].

وتابع أبو السعود البيضاويَّ فيما ذكر من احتمالات، مُضعّفًا أنْ تكون للابتداء الغاية[٣]، ورأى الشوكاني أنّ (مِنْ) تبعيضيّة، أو ابتدائية، فوافق البيضاويّ في احتمالٍ واحدٍ، وهو كونها تبعيضية[٤].

ورأى الآلوسيّ أنَّ في الحرف أربعة احتمالات، كما فعل أبو حفص النعماني، ولكنّه فصّل القول في احتمال كونها لابتداء الغاية بقوله: "ومن للابتداء هو الحقّ إذا كان المراد الحصر، فهو من قصر المسند إليه على المسند لا العكس لعدم استقامة المعنى، إلّا أنْ يقصد المبالغة"[٥].

واقتصر عبد الكريم الخطيب على أنْ تكون (مِنْ) للتبعيض، والمعنى عنده: أنّ الذي نزل من القرآن الكريم لم يكن الكل، بل بعضٌ منه[٦].

٤- إلى:

حرف جر يفيد معنَى انتهاء الغاية زمانًا، أو مكانًا عند سيبويه[٧]، والمبرّد[٨]، والمبرّد[٨]، ففي قولك: (سرتُ إلى الكوفة) جاز دخول الكوفة، وجاز أنْ تكون بلغتها ولم تدخلها، فهي نهاية تقع على أوّل الحد، ويجوز أنْ تتوغّل في المكان ولكنها لا تتجاوز؛ لأنّ النهاية غاية[٩].

---

(١) ينظر: اللباب في علوم الكتاب: ١٦/ ١٣٧.

(٢) ينظر: فتح الرحمن في تفسير القرآن: ٥/ ٤٥٣، والبحر المديد في تفسير القرآن المجيد: ٤/ ٥٤١، والإعراب المفصل لكتاب الله المرتل: ٩/ ٤٠٦.

(٣) ينظر: إرشاد العقل السّليم إلى مزايا الكتاب الكريم: ٧/ ١٥٢.

(٤) فتح القدير للشوكاني: ٤/ ٤٠٠.

(٥) روح المعاني: ١١/ ٣٦٦.

(٦) ينظر: التفسير القرآني للقرآن: ١١/ ٨٨٥.

(٧) ينظر: الكتاب: ٤/ ٢٣١.

(٨) ينظر: المقتضب: ٣/ ١٣٩.

(٩) ينظر: الأصول في النحو: ١/ ٥٠١.

وذكر أبو القاسم الزجاجي(ت: ٣٤٠هـ) أنّ (إلى) تكون لمنتهى الغاية، وقد تقع في مكان (مع)، وقد تأتي مكان(مِن)، وقد تأتي مكان(عند)[١]، وذكر المالقي(ت: ٧٠٢هـ) لها موضعين: الأوّل: أنْ تكون للغاية في الأسماء، والثاني: أن تكون بمعنى (في)، وذلك موقوف على السماع لقلته[٢]، ورأى ابن هشام أنّ(إلى) لها ثمانية معان وهي (انتهاء الغاية الزمانية والمكانية، والمعية، التبيين، مرادفة اللام، موافقة في، الابتداء، موافقة عند، التوكيد)[٣].

وذكر مصطفى الغلاييني(ت: ١٣٦٤هـ)، ثلاثة معانٍ لها: الأوّل: انتهاء الغاية الزمانية أو المكانية، كقوله تعالى: ﴿ ثُمَّ أَتِمُّوا الصِّيَامَ إِلَى اللَّيْلِ﴾ [البقرة]، ﴿مِنَ الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ إِلَى الْمَسْجِدِ الْأَقْصَى﴾ [الإسراء]، ومعنى كونها للانتهاء أنّها تكون منتهى لابتداء الغاية، والذي بعدها يجوز أن يكون داخلا جزء منه أو كله فيما قبلها، ويجوز أن يكون غير داخل، والثاني: بمعنى (مع)، كقوله تعالى: ﴿ قَالَ مَنْ أَنْصَارِي إِلَى اللَّهِ ﴾ [آل عمران]، أي: معه، والثالث: وتسمى (المُبيّنة)، فتُبيّن أنّ مصحوبها فاعل لما قبلها، وتقع بعد ما يفيد حُبّا، أو بُغضا، كقوله تعالى: ﴿قَالَ رَبِّ السِّجْنُ أَحَبُّ إِلَيَّ مِمَّا يَدْعُونَنِي إِلَيْهِ﴾ [يوسف][٤].

- **الاحتمال بينَ أنْ تكون بمعنى مع، أو لِمُطلق الغاية:**

ذكر البيضاويّ في تفسيره لحرف الجر (إلى) عِدّة احتمالات منها أنْ تكون (بمعنى مع، أو لانتهاء الغاية)، وذلك في عِدّة آيات منها قوله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِذَا قُمْتُمْ إِلَى الصَّلَاةِ فَاغْسِلُوا وُجُوهَكُمْ وَأَيْدِيَكُمْ إِلَى الْمَرَافِقِ وَامْسَحُوا بِرُءُوسِكُمْ وَأَرْجُلَكُمْ إِلَى الْكَعْبَيْنِ وَإِنْ كُنْتُمْ جُنُبًا فَاطَّهَّرُوا﴾ [المائدة]، فقال البيضاويّ: "الجمهور على دخول المرفقين في المغسول ولذلك قيل: (إلى) بمعنى (مع)...أو متعلقة بمحذوف تقديره:

(١) ينظر: كتاب حروف المعاني: ٦٥ – ٦٦.

(٢) ينظر: رصف المباني: ١٦٦ – ١٦٩.

(٣) ينظر: مغني اللبيب: ١٠٤ – ١٠٥.

(٤) ينظر: جامع الدروس العربية: ٥٠٣ – ٥٠٤.

وأيديكم مضافة إلى المرافق...وقيل: (إلى) تفيد الغاية مطلقا، وأمّا دخولها في الحكم، أو خروجها منه فلا دلالة لها عليه...وقيل: (إلى) من حيث أنها تفيد الغاية تقتضي خروجها وإلا لم تكن غاية"[١].

وذهب الطبريّ إلى أنّ من الصواب والفرض غسل اليدين إلى المرفقين، ولم تجز الصلاة عند ترك هذا الغسل، وتكلّمَ عن المرفقين وما وراءهما، فيقول: لا تفسد صلاة تارك غسلهما وغسل ما وراءهما؛ للغاية التي حُدّت بـِ (إلى)، فَقَدْ تَحْتَمِلُ فِي كَلَامِ الْعَرَبِ دُخُولَ الْغَايَةِ فِي الْحَدِّ وَخُرُوجَهَا مِنْهُ[٢]، وفي قوله (إلى المرافق) صار القطع في الغسل من حَد المِرفق، والمِرفَق في اللغة ما جاوز الإبرة وهو المكان الذي يُرتَفَقُ به، أي يتكأ عليه[٣].

ورأى السمرقنديّ، وكثيرٌ منَ المفسّرين أنّ معنى (إلى) هو (مع)، فإلى المرافق، وإلى الكعبين بمعنى: مع المرافق ومع الكعبين[٤]، وذكر الثعلبيّ، وجمعٌ من العلماء أنّ غسل اليدين من المرفقين واجب بالإجماع، وإنّما الاختلاف في المرفقين، فقال جماعة[٥]لا يجب غسل المرفقين في الوضوء؛ لأنّ (إلى) بمعنى الحدّ والغاية، والدليل قوله تعالى: ﴿ثُمَّ أَتِمُّوا الصِّيَامَ إِلَى اللَّيْلِ﴾ [البقرة]، والليل غير داخل في الصوم، وقال سائر الفقهاء: يجب غسلهما و(إلى) بمعنى (مع) والدليل قوله تعالى: ﴿وَلَا تَأْكُلُوا أَمْوَالَهُمْ إِلَى أَمْوَالِكُمْ﴾ [النساء][٦].

---

(١) أنوار التّنزيل وأسرار التّأويل: ١/ ٢٥٩.

(٢) ينظر: تفسير الطبري، تح: عبد الله التركي: ٨/ ١٨٤.

(٣) ينظر: معاني القرآن وإعرابه للزجاج: ٢/ ١٥٣، والتفسير الوسيط للواحدي: ٢/ ١٥٩، ومجمع البيان في تفسير القرآن: ٣ / ٢١٣.

(٤) ينظر: تفسير السمرقندي: ١/ ٣٧٢، والوجيز للواحدي: ٣١٠، وتفسير السمعاني: ٢/ ١٦، ومعالم التّنزيل في تفسير القرآن: ٢/ ٢٢، وجامع البيان في تفسير القرآن للشيرازي: ١: ٤٤٥، وتفسير العيّاشي: ١: ٣٢٧، وروح البيان: ٢/ ٣٥٠ .

(٥) منهم: الشعبي ومالك ومحمد بن الحسن ومحمد بن جرير.

(٦) ينظر: تفسير الثعلبي: ٤/ ٢٦، وأحكام القرآن لابن الفرس: ٢/ ٣٦٦، والتّسهيل لعلوم التّنزيل: ١/ ٢٢٤، ٢٢٤، وتفسير الخازن: ٢/ ١٦، واللباب في علوم الكتاب: ٧/ ٢٢٠، وإرشاد العقل السّليم إلى مزايا الكتاب الكريم: ٣/ ١٠.

ويرى الشريف المرتضى(ت: ٤٣٦هـ) أنّ لفظة (إلى) إذا احتملت الغاية، واحتملت أنْ تكون بمعنى (مع)، فحملها على معنى (مع) أولى؛ لأنّه أعمّ في الفائدة، وأدخل في الاحتياط؛ لأجل فرض الطهارة، وشبّه مَنْ أخرج المرافق من الوضوء أنّه جعل (إلى) للغاية والحدّ، وظنّ أنّ الحد لا يدخل في المحدود، وهذا غير صحيح[١].

وجعل ابن عطيّة (إلى) في هذه الآية غاية مجردة، فقال إذا تأملتها وجدت فيها معنى الغاية؛ لأنها تضمنت إضافة شيء إلى شيء[٢]، وتابع حديثه في موضع آخر، فتكلّم عن معنى اليد في اللغة قائلا: اليد في اللغة تقع على العضو الذي هو من المنكب إلى أطراف الأصابع، وأمّا المرافق فواحدها مِرفق، والمِرفق بكسر الميم وفتح الفاء هو اللغة المشهورة[٣].

وقال جمال الدين الجوزيّ(ت: ٥٩٧هـ): "(إلى) حَرْفٌ موضوعٌ للغاية، وقد تدخل الغاية فيها تارة، وقد لا تدخل، فلما كان الحديث يقيناً، لم يرتفع إلا بيقين مثله، وهو غسل المرفقين"[٤]، وإلى مثل هذا الرأي ذهب كثيرٌ مِنَ العلماءِ[٥].

وذهب الرازيّ إلى أنّ (إلى المرافق) تقتضي تحديد الأمر لا تحديد المأمور به، فالآية تأمر بغسل اليدين إلى المرفقين، وهذا الغسل محدود بهذا الحد، فَبَقِيَ الْوَاجِبُ هُوَ هَذَا الْقَدْرُ فَقَطْ، أمّا نفس الغسل فغير محدود بهذا الحد[٦].

وجاء العكبريّ، فضعّف أن تكون (إلى) بمعنى (مع) كقوله تعالى: ﴿وَيَزِدْكُمْ قُوَّةً إِلَىٰ قُوَّتِكُمْ﴾ [هود]، وهي لانتهاء الغاية، فالواجب من الغسل بالسنة، وليس بينهما تناقض؛ لانّ (إلى) تدل على انتهاء الفعل، وهذا لا يتعرّض بنفي المحدود إليه، ولا

(١) ينظر: نفائس التأويل: ١٠٩.

(٢) ينظر: تفسير ابن عطية: ١/ ٤٤٢.

(٣) ينظر: المصدر نفسه: ٢/ ١٦١.

(٤) زاد المسير في علم التفسير: ١/ ٥٢١.

(٥) ينظر: مدارك التّنزيل وحقائق التّأويل: ١/ ٤٢٩، وفتوح الغيب في الكشف عن قناع الريب: ١٤/ ٤٦٣، ٤٦٣، ومراح لبيد لكشف معنى القرآن المجيد: ١/ ٢٥٣، وتفسير القاسمي: ٤/ ٦٥، وإعراب القرآن وبيانه: ٢/ ٤١٨، والتفسير المظهري: ٣/ ٤٥.

(٦) ينظر: مفاتيح الغيب: ١١/ ٣٠٤.

بإثباته، وأعطى مثالا بسيطا فقال: إذا قلت: (سرتُ إلى الكوفة)، فَغَيْرُ مُمْتَنِعٍ أَنْ تَكُونَ بَلَغْتَ أَوَّلَ حُدُودِهَا، وَلَمْ تَدْخُلْهَا، وَأَنْ تَكُونَ دَخَلْتَهَا، فَلَوْ قَامَ الدَّلِيلُ عَلَى أَنَّكَ دَخَلْتَهَا، لَمْ يَكُنْ مُنَاقِضًا لِقَوْلِكَ (سِرْتُ إلى الْكُوفَةِ)[1].

ورأى الهمذانيّ أنّ في (إلى) احتمالين: الأوّل: أنْ تكون متعلقة بقوله (فاغسلوا)، والثاني: أنْ تكون متعلقة بمحذوف على أنْ تجعلها في محل النصب على الحال، وهي تفيد الغاية مطلقا[2].

أمّا القرطبيّ، فرأى أنّ ما بعد (إلى) إذا كان من نوع ما قبلها دخل فيه، وضعّف أنْ لا يدخل المرفقان في الغسل، وجوّز أنْ تكون(إلى) بمعنى(مع)، وَلِأَنَّ الْيَدَ عِنْدَ الْعَرَبِ تَقَعُ عَلَى أَطْرَافِ الْأَصَابِعِ إلى الْكَتِفِ، فَالْمِرْفَقُ دَاخِلٌ تَحْتَ اسْمِ الْيَدِ[3].

وجعلها الجيلانيّ(ت: ٧١٣هـ) للمبالغة في التطهير إلى أقصى غاية[4]، وقال الزركشيّ: "مَنْشَأُ الْخِلَافِ فِي آيَةِ الْوُضُوءِ أَنَّ (إِلَى) حَرْفٌ مُشْتَرَكٌ يَكُونُ لِلْغَايَةِ وَالْمَعِيَّةِ، وَالْيَدُ تُطْلَقُ فِي كَلَامِ الْعَرَبِ عَلَى ثَلَاثَةِ مَعَانٍ عَلَى الْكَفَّيْنِ فَقَطْ وَعَلَى الْكَفِّ وَالذِّرَاعِ وَالْعَضُدِ فَمَنْ جَعَلَ (إِلَى) بِمَعْنَى(مَعَ) وَفَهِمَ مِنَ الْيَدِ مَجْمُوعَ الثَّلَاثَةِ أَوْجَبَ دُخُولَهُ فِي الْغَسْلِ وَمَنْ فَهِمَ مِنْ إلى الْغَايَةَ وَمِنَ الْيَدِ مَا دُونَ الْمِرْفَقِ لَمْ يُدْخِلْهَا فِي الْغَسْلِ"[5].

وجاء الثعالبيّ(ت: ٨٧٥هـ)، فجعل (إلى) دالة على الغاية، وتابع حديثه قائلًا: لا يباح أنْ يقال (إلى) بمعنى (مع)، معتبرا ذلك خطأ في تأويل الآية[6]، أمّا الآلوسيّ، فضعّفَ أنْ تكون (إلى) بمعنى (مع) كقوله تعالى: ﴿وَيَزِدْكُمْ قُوَّةً إِلَىٰ قُوَّتِكُمْ﴾ [هود]، وضَعّفَ أنْ تفيد معنى الغاية، وتابع حديثه قائلا ومن الأصول

(١) ينظر: التبيان في إعراب القرآن: ١/ ٤٢١، وفتح القدير للشوكاني: ٢/ ٢١، ونيل المرام من تفسير آيات الأحكام: ٢٥٢.

(٢) ينظر: الكتاب الفريد في إعراب القرآن المجيد: ٢/ ٤١٠.

(٣) ينظر: الجامع لِأحكام القرآن: ٦/ ٨٦، والإشارات الإلهية إلي المباحث الأصولية: ٢٠٥.

(٤) ينظر: تفسير الجيلاني: ١: ٤٣٠.

(٥) البرهان في علوم القرآن: ٤/ ٢٣٣، وينظر: تفسير الشعراوي: ٥/ ٢٩٥٠.

(٦) ينظر: تفسير الثعالبي: ٢/ ٤٩، وتفسير حدائق الروح والريحان في روابي علوم القرآن: ٧/ ١٣٩.

المقررة أنّ ما بعد الغاية إنْ دخل في المسمى دخل وإلا فلا، وهنا(المرافق) داخل في المسمى، وأعطى مثالًا لطيفًا على هذا الاصل مِنْ أنّه لو حلف أحدنا أنْ لا يكلم فلانًا إلى غد لا يدخل مع أنه يدخل لو تركت الغاية؛ لأنّ الكلام هنا في مقتضى اللغة، والأيمان تبنى على العُرف، وجاز أن يخالف العُرف اللغة[١].

ورأى الدكتور محمد عبد المنعم(ت: ١٤١٦هـ) أنّ هناك سر في اختيار(إلى)، والمقصود هو ما بعدها، وبعد التأمّل في الآيات التي فيها (إلى) يتضح أنّها تأتي بعدّة معان منها(مع) كما في قوله تعالى: ﴿إِلَى الْمَرَافِقِ﴾، وبمعنى (في) كما في قوله تعالى: ﴿لَيَجْمَعَنَّكُمْ إِلَى يَوْمِ الْقِيَامَةِ لَا رَيْبَ فِيهِ﴾ [النساء]، وبمعنى التبيين بعد الحب والبغض كقوله تعالى: ﴿قَالَ رَبِّ السِّجْنُ أَحَبُّ إِلَيَّ﴾ [يوسف]، والسر أن يوسُف أراد وأحب أنْ يكون السجن هو غايته وملجؤه؛ حتى ينجو من تدبير النساء له[٢].

وضعّفَ بَهجت صالح أنْ يكون المعنى(من المرافق) أو (مع المرافق)[٣]، وذهب محمد الحسيني الشيرازيّ(ت: ١٤٢٢هـ) إلى أنّ المراد من(إلى المرافق) منتهى المغسول لا منتهى الغسل وليس العكس[٤].

٥- الكاف:

وهي حرف جر يفيد معنى التشبيه، ولا يكون اسمًا إلّا في الضرورة عند سيبويه[٥]، في حين ذهب كثير من النحويين، واللغويين إلى جواز مجيئه حرفًا، واسمًا واسمًا في الاختيار، وشذّ ابن مضاء، فقال إنّ (الكاف) اسم أبدًا؛ لأنّها بمعنى (مثل)[٦].

(١) ينظر: روح المعاني: ٣/ ٢٤٣.
(٢) ينظر: الأصلان في علوم القرآن: ٢٥٨ – ٢٥٩.
(٣) ينظر: الإعراب المفصل لكتاب الله المرتل: ٣/ ١٧.
(٤) ينظر: تبيين القرآن: ١/ ١٢٠.
(٥) ينظر: الكتاب: ٤٠٨,٣٢/١، والأصول في النحو: ١/ ٥٣٣.
(٦) ينظر: الجنى الداني: ١٣٢، ومغني اللبيب: ١/ ١٨٠.

والكاف من أهمّ الأدوات في البلاغة وأكثرها شيوعًا في بناء الصور البلاغية، ويصفه الجرجانيّ، فيقول: "وهل تشكّ في أنّه يعمل عمل السحر في تأليف المتباين، حتى يختصر لك بُعد المسافة ما بين المشرق والمغرب... وهو يريك المعاني الممثلة بالأوهام شبها في الأشخاص المماثلة والأشباح القائمة، وينطق لك الأخرس، ويعطيك البيان من الأعجم، ويريك الحياة في الجماد"(١).

وذكرَ المالَقيّ أنّ للكاف موضعين: الأوّل: أنْ تكون حرف جر، وما بعدها مخفوض دائما، وتقسم فيه على قسمين: قسم جارة لا يجوز زيادتها، وقسم جارة زائدة، فغير الزائدة لا تكون إلّا للتشبيه نحو: زيد كعمرو، وعبد الله كجعفر، وقد اختلف النحويون في هذه الكاف، فقال بعضهم هي حرف، ودليلهم كونها على حرف واحد، وقال بعضهم هي اسم، واحتج لذلك بأنّها في معنى مثل، وما معناه اسم فهو اسم(٢).

والزائدة نحو(له عليّ كذا درهما)، فـ(ذا) في الأصل اسم إشارة والكاف زائدة، وبهذا التركيب جُعلتا كناية عن العدد، فقولنا (كذا درهم) حُمِل على ثلاثة؛ لأنّه أقل العدد المضاف إلى الجمع، ونحو (كأين من رجل عندك)، ومنه قوله تعالى: ﴿وَكَأَيِّنْ مِنْ دَابَّةٍ لَا تَحْمِلُ رِزْقَهَا﴾ [العنكبوت](٣)، والثاني أنْ تكون حرف خطاب لا موضع لها من الإعراب، إلا أنّها أبدا تفتح للمذكر وتكسر للمؤنث، وهي تكون دائما بعد الكلمة أو بعد ضمير الفاعل(٤).

وجعل المراديّ لغير الزائدة معنيين: الأوّل: التشبيه: نحو (زيد كالأسد)، والثاني: التعليل: ذكره بعض العلماء(٥)، ومنه قوله تعالى: ﴿كَمَا أَرْسَلْنَا فِيكُمْ رَسُولًا﴾ [البقرة]، وقال ابن مالك: ووروده للتعليل كثير، ومنه قوله تعالى: ﴿ وَاذْكُرُوهُ كَمَا هَدَاكُمْ﴾ [البقرة]، وقوله تعالى: ﴿وَيْكَأَنَّهُ لَا يُفْلِحُ الْكَافِرُونَ﴾ [القصص](٦).

---

(١) أسرار البلاغة: ١١٥.

(٢) ينظر: رصف المباني: ٢٧٢.

(٣) ينظر: المصدر نفسه: ٢٨٠– ٢٨١.

(٤) ينظر: المصدر نفسه: ٢٨٢.

(٥) منهم الأخفش، وابن مالك.

(٦) ينظر: الجنى الداني في حروف المعاني: ٨٤.

وقال خالد الأزهريّ(ت: ٩٠٥هـ) من معانيها الاستعلاء، فقد قيل لرؤبة: كيف أصبحت؟ قال كخير أي على خير، وقيل المعنى: بخير ولم يثبت مجيء الكاف بمعنى الباء، وقيل هي للتشبيه على حذف مضاف أي كصاحب خير[١].

- **الاحتمال بينَ أنْ تكون اسم بمعنى (مثل)، أو زائدة، أو أصليّة:**

ذكر البيضاويّ في تفسيره لحرف الجر(الكاف) عِدّة احتمالات منها أنْ تكون (للتشبيه، أو مزيدة، أو للعطف على المعنى)، وذلك في عِدّة آيات منها قوله تعالى: ﴿أَوْ كَالَّذِى مَرَّ عَلَى قَرْيَةٍ وَهِىَ خَاوِيَةٌ عَلَى عُرُوشِهَا قَالَ أَنَّى يُحْيِي هَذِهِ اللَّهُ بَعْدَ مَوْتِهَا﴿٢٥٩﴾﴾ [البقرة]، فقال البيضاويّ: "تقديره أو أرأيت مثل الذي، فحذف لدلالة ألم تر عليه، وتخصيصه بحرف التشبيه؛ لأنّ المنكر للإحياء كثير والجاهل بكيفيته أكثر من أن يحصى... وقيل الكاف مزيدة...وقيل إنه عطف محمول على المعنى"[٢].

والمعنى (إلى الّذي) مرّ على قرية، واسمها دير هِرقل وهو(عزيز بن شرحيل) [٣]، وقال جمعٌ من العلماء أنّ الكافَ هنا زائدة، أمّا الآية ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَىْءٌ وَهُوَ السَّمِيعُ الْبَصِيرُ﴿١١﴾﴾ [الشورى]، فتعني (ليس كهُو)؛ لأنّ الله ليس له مِثْل[٤].

وقال الطبريّ: "وَقَدْ زَعَمَ بَعْضُ نَحْوِيِّي الْبَصْرَةِ أَنَّ الْكَافَ فِي قَوْلِهِ، ﴿أَوْ كَالَّذِى مَرَّ عَلَى قَرْيَةٍ﴿٢٥٩﴾﴾ [البقرة] زَائِدَةٌ، وَأَنَّ الْمَعْنَى: أَلَمْ تَرَ إلى الَّذِي حَاجَّ إِبْرَاهِيمَ جَمِيعًا، أَوِ الَّذِي مَرَّ عَلَى قَرْيَةٍ"[٥]، وإلى مثل هذا الرأي ذهب بعض المعربين[٦]، ورأى النحّاس أنّ

(١) ينظر: شرح التصريح على التوضيح: ١/ ٦٥٤.

(٢) أنوار التّنزيل وأسرار التّأويل: ١/ ١٤١.

(٣) ينظر: تنوير المقباس من تفسير ابن عباس: ٣٧.

(٤) ينظر: معانى القرآن للأخفش: ١/ ١٩٧، والتفسير المظهري: ١/ ٣٦٦، والموسوعة القرآنية: ٢/ ٤٣٠، والموسوعة القرآنية خصائص السور: ١/ ٢٥٢.

(٥) تفسير الطبري، تح: عبد الله التركي: ٤/ ٥٧٨.

(٦) ينظر: إعراب القرآن للباقولي – منسوب خطأ للزجاج: ٢/ ٦٦٧، وتفسير حدائق الروح والريحان في روابي علوم القرآن: ٤/ ٣٩ – ٤٦.

الكاف في قوله (أو كالذي) عطف على معنى الكلام أي هل رأيت كالذي حاج ابراهيم، أو كالذي مر على قرية، وضعّفَ أن تكون زائدة[١].

وجوّزَ الثعلبيّ أنْ تكون الكاف صلة[٢]، وذهب مكي إلى أنّها في موضع نصب معطوفة على معنى الكلام[٣]، والتقدير عند السمعانيّ(ت: ٤٨٩هـ)، وبعض المعربين هو(ألم تَرَ إلى الذي حَاجّ إبراهيم، وإلى الذي مرّ على قَرية)، وضَعّف أنْ يكون التقدير(هل رأيت كالذي حاجّ إبراهيم، وكالذي مرّ على قرية)[٤].

ورأى الراغب الأصفهانيّ(ت: ٥٠٢هـ) أنّ الكاف هنا ليست للتشبيه المجرد بل هي للتحديد والتحقيق، مثل قولنا في الاسم: كزيد وعمر، فإنّه وإنْ جعل للتشبيه، فعلى سبيل المثل والمشبه غير مذكور، وضعّفَ أنْ تكون زائدة[٥]، وجاء الزمخشريّ، فجعل فجعل المعنى كالتالي، فيقول "أو أرأيت مثل الذي مرَّ فحذف لدلالة أَلَمْ تَرَ عليه؛ لأنّ كلتيهما كلمة تعجيب، ويجوز أنْ يحمل على المعنى دون اللفظ، كأنه قيل: أرأيت كالذي حاج إبراهيم، أو كالذي مرّ على قرية"[٦]، وإلى مثل هذا الرأي ذهب كثير من من العلماء[٧].

ورأى العكبريّ أنّ في الكاف وجهين: الأول: زائدة، فيكون التقدير: ألم تر إلى الذي حاج، أو الذي مرّ على قرية، والثاني: اسم بمعنى (مثل)، وموضعها النصب،

(١) ينظر: معاني القرآن للنحاس: ١/ ٢٧٩، ومجمع البيان في تفسير القرآن: ٢/ ١٣٤.

(٢) ينظر: تفسير الثعلبي: ٢/ ٢٤٢.

(٣) ينظر: مشكل إعراب القرآن: ١/ ١٣٨، والهداية إلى بلوغ النهاية: ١/ ٨٦٢.

(٤) ينظر: تفسير السمعاني: ١/ ٢٦٢، وتوفيق الرحمن في دروس القرآن: ١/ ٣٣٦، ومختصر تفسير البغوي المسمى بمعالم التنزيل: ١/ ١٠١.

(٥) ينظر: تفسير الراغب الأصفهاني: ١/ ٥٤٢.

(٦) الكشّاف: ١/ ٣٠٦.

(٧) ينظر: الكتاب الفريد في إعراب القرآن المجيد: ١/ ٥٦٤، ومدارك التّنزيل وحقائق التّأويل: ١/ ٢١٣، والتّسهيل لعلوم التّنزيل: ١/ ١٣٢، وفتح القدير للشوكاني: ١/ ٣٢٠.

والتقدير: أو رأيت مثل الذي[١]، أمّا الجيلانيّ، فرأى أنْ يكون المعنى: ألم تر إلى الشخص الذي[٢].

ورأى علاء الدين الخازن أنّ الآيةَ معطوفة على الآية التي قبلها، فيكون المعنى: ألم تر إلى الذي حاج إبراهيم، أو كالذي مر على قرية، فهو عطف على المعنى، وضعّف أنْ يكون التقدير: هل رأيت كالذي حاج إبراهيم، وهل رأيت كالذي مرّ على قرية، وضعّف أنْ تكون الكاف زائدة[٣].

وجاء شرف الدين الطيبيّ، فرفض أنْ تكون الآية معطوفة على سابقتها إلا من وجهين: الأول: أنْ يكون العطف من غير اعتبار للمفردات، فيكون التقدير: (أرأيت مثل الذي)، لدلالة (ألم تر)؛ لأنّ كلتيهما كلمة تعجيب، وإنما أوثر العطف؛ لأنّ الأوّل يُعدّى بنفسه، والثاني بـ(إلى)، والثاني: أنْ يكون من عطف المفرد على المفرد، ونضع (أرأيت) بمكان (ألم ترَ)، فنعطف المثل على المثل، ونجعل الكاف اسما[٤]، وهذا هو الثابت في لسان العرب، وَإِنَّمَا عَرَضَ لَهُمُ الْإِشْكَالُ مِنْ حَيْثُ اعْتِقَادُ حَرْفِيَّةِ الْكَافِ[٥].

وقال أبو حفص النعمانيّ أنّ في قوله (كالذي) أربعة أوجه: الأول: عطف على المعنى، وله نظير في القرآن الكريم، فقال تعالى: ﴿**قُلْ لِمَنِ الْأَرْضُ وَمَنْ فِيهَا إِنْ كُنْتُمْ تَعْلَمُونَ ۝٨٤ سَيَقُولُونَ لِلَّهِ قُلْ أَفَلَا تَذَكَّرُونَ ۝٨٥**﴾ [المؤمنون]، والثاني: منصوب على إضمار فعل، فحذف لدلالة(ألم تر) عليه، والثالث: الكاف زائدة، وهي مثل قوله تعالى: ﴿**لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ ۝١١**﴾ [الشورى]، والرابع: الكاف اسم بمعنى مثل، وليس حرف، والمعنى فيه حسن[٦].

---

(١) ينظر: التبيان في إعراب القرآن: ١/ ٢٠٨.

(٢) ينظر: تفسير الجيلاني: ١/ ٢٣٥.

(٣) ينظر: تفسير الخازن: ١/ ١٩٣، وتفسير العثيمين: الفاتحة والبقرة: ٣/ ٢٨٦.

(٤) ينظر: فتوح الغيب في الكشف عن قناع الريب: ٣/ ٥٠٤.

(٥) ينظر: البحر المحيط في التفسير: ٢/ ٦٣١.

(٦) ينظر: اللباب في علوم الكتاب: ٤/ ٣٤٧ – ٣٤٨.

أمّا الزركشيّ، فجعلها للتوكيد[١]، وجاء مجير الدين الحنبليّ، فجعل الآية منسوقة على الآية الأولى[٢]، ورأى شمس الدين الشربيني، وبعض المعربين أنّ في الآية حذف تقديره(أو رأيت مثل الذي)، فحذف لدلالة (ألم تر) عليه، وهو بهذا الرأي متابع للزمخشريّ، وتابع حديثه بالقول: وخصص بحرف التشبيه؛ لأنّ المنكرين للإحياء كثير، والجاهل بكيفيته أكثر من أنْ يحصى بخلاف مُدّعي الربوبية، مضعّفا أنْ تكون الكاف مزيدة[٣].

وقال أبو السعود: "والكاف إمّا اسميةٌ كما اختاره قوم جيء بها للتنبيه على تعدد الشواهد وعدم انحصارِها فيما ذُكر كما في قولك: الفعلُ الماضي مثلُ: نَصرَ وإمّا زائدة كما ارتضاه آخرون، والمعنى أولم ترَ إلى مثل الذي، أو إلى الذي مرَّ على قرية كيف هداه الله تعالى"[٤].

ورأى الآلوسيّ، وكثيرٌ من العلماء أنّ الكاف هنا اسمية بمعنى (مثل)، وهو مذهب أكثر النحويين مثل الكسائي والفراء وغيرهم، وقالوا فيه إنه ثابت عند العرب ومستحسن، وضعّفَ أنْ تكون زائدة[٥].

ورأى محمد بن عاشور أنّها على طريقة التشبيه؛ لأنّ قوله تعالى: ﴿أَلَمْ تَرَ إِلَى الَّذِي حَاجَّ إِبْرَاهِيمَ فِي رَبِّهِ﴾ [البقرة]، في معنى التمثيل والتشبيه[٦]، وذكرَ وهبة الزحيلي أنّ في الكاف وجهين: الأوّل: زائدة، وهو بهذا الرأي موافقًا للعكبري، والثاني: للتشبيه، كما قال محمد بن عاشور[٧].

---

(١) ينظر: البرهان في علوم القرآن: ٤/ ٣١٠.

(٢) ينظر: فتح الرحمن في تفسير القرآن: ١/ ٣٦٩.

(٣) ينظر: السراج المنير في الإعانة على معرفة بعض معاني كلام ربنا الحكيم الخبير: ١/ ١٧٢، وروح البيان: ١/ ٤١٢، والبحر المديد في تفسير القرآن المجيد: ١/ ٢٩١.

(٤) إرشاد العقل السّليم إلى مزايا الكتاب الكريم: ١/ ٢٥٢، وينظر: تفسير القاسمي: ٢/ ١٩٧.

(٥) ينظر: روح المعاني: ٢/ ٢٠، وتفسير المنار: ٣/ ٤١، وتفسير المراغي: ٣/ ٢٣، والجدول في إعراب القرآن: ٣/ ٣٤، وإعراب القرآن وبيانه: ١/ ٣٩٣، والإعراب المفصل لكتاب الله المرتل: ١/ ٣٦٠، وإعراب القرآن للدعاس: ١/ ١١٠.

(٦) ينظر: التحرير والتنوير: ٣/ ٣٤، والأساس في التفسير: ١/ ٦٠٩.

(٧) ينظر: التفسير المنير للزحيلي: ٣/ ٣١.

المبحث الثاني/ الاحتمال النّحويّ في حروف العطف:

توطئة:

وهو اتباع لفظ للفظ آخر بواسطة حرف معيّن، وحروف العطف تشرك الاسم، أو الفعل في إعراب ما قبله وهي (تسعة)، ومن هذه الحروف الواو في قولك: رأيت زيداً وعمراً، وتعني الجمع بين الشيئين، وقد يكون المبدوء به في اللفظ مؤخراً في المعنى، ولا يجوز بغيرها من حروف العطف، وكذلك: المال بين زيدٍ وعمرو؛ لأنها تدل على الجمع والمعنى فيه لا يصح إلا بها(١).

وجعل الزمخشريّ حروف العطف (عشرة) بعد تقسيمه العطف على قسمين، عطف مفرد، وعطف جملة، وأعطى عِدّة أمثلة منها: ضربت زيداً فعمراً، وذهب عبد الله ثم أخوه، ورأيت القوم حتى زيداً(٢).

وفصّل ابن عقيل القول أكثر في تقسيم الحرف، فيقول: "حروف العطف على قسمين: أحدهما: ما يشرك المعطوف مع المعطوف عليه مطلقا أي لفظا وحكما وهي الواو نحو جاء زيد وعمرو وثم نحو جاء زيد ثم عمرو والفاء نحو جاء زيد فعمرو وحتى نحو قدم الحجاج حتى المشاة وأم نحو أزيد عندك أم عمرو وأو نحو جاء زيد أو عمرو، والثاني: ما يشرك لفظا فقط"(٣).

وذكر السيوطيّ أنّ البصريين يطلقون على الحروف العاطفة اسم(شركَة)، والكوفيين يطلقون اسم (نسَقًا)، فهو مصدر نسقتُ الكلامَ أي: عطفتُ بعضه على بعض(٤).

---

(١) ينظر: الإيضاح العضدي: ٢٨٥.

(٢) ينظر: المفصل في صنعة الإعراب : ٤٠٣، والبديع في علم العربية : ٢/ ٤٢٤، والكناش في فني النحو والصرف : ٢/ ١٠٢.

(٣) شرح ابن عقيل: ٢/ ٢٢٥.

(٤) ينظر: همع الهوامع في شرح جمع الجوامع : ٣/ ١٨٥.

١- الواو:

وهي حرف عطف تفيد مشاركة المعطوف للمعطوف عليه في الحكم، وفي الإعراب، وهي تدلّ على مطلق الجمع، فلا تفيد ترتيبًا ولا مصاحبةً، وإنّما يُعرفُ ذلك مِنَ القرائن، وقال ابن عقيل الواو لمطلق الجمع عند البصريين، فقولنا (جاء زيدٌ وعمرو) دَلّ ذلك على اجتماعهما في نسبة المجيء، واحتمل كون (عمرو) جاء بعد (زيد)، أو جاء قبله، أو جاء مصاحباً له، فالذي يوضّح الأمر ويبيّنه وجود القرينة، نحو (جاء زيد وعمرو بعده)، أو قبله أو معه(١).

أ- الاحتمال بين أنْ تكون حرف عطفٍ، أو استئناف:

ذكر البيضاويّ في تفسيره لحرف العطف (الواو) عِدّة احتمالات، منها (أنْ تكون عاطفة، أو أنْ تكون استئنافيّة)، وذلك في عِدّة آيات منها قوله تعالى: ﴿وَإِبْرَاهِيمَ إِذْ قَالَ لِقَوْمِهِ اعْبُدُوا اللَّهَ وَاتَّقُوهُ ذَلِكُمْ خَيْرٌ لَكُمْ إِنْ كُنْتُمْ تَعْلَمُونَ﴾ [العنكبوت]، فقال البيضاويّ: "وابراهيمَ عطف على نوحاً أو نصب بإضمار اذكر"(٢).

ولقد سبق البيضاويَّ فيما جاء به النّحاسُ، فقال: "قال الكسائي: وَإِبْراهِيمَ منصوب بِـ(أنجينا) يعني أنه معطوف على الهاء، وأجاز أن يكون معطوفا على نوح، والمعنى وأرسلنا إبراهيم، وقول ثالث أن يكون منصوبا بمعنى: واذكر إبراهيم"(٣)، وجوّز الخطيب الاسكافي(ت: ٤٢٠هـ) أنْ تكون الجملة مستأنفة، فالمعنى عنده واذكر ابراهيم إذ قال لقومه(٤).

(١) ينظر: شرح ابن عقيل: ٢/ ٢٢٦.

(٢) أنوار التّنزيل وأسرار التّأويل: ٢/ ٧٩٦.

(٣) إعراب القرآن للنحاس: ٣/ ١٧١، وينظر: الجامع لِأحكام القرآن: ١٣/ ٣٣٥.

(٤) ينظر: درة التنزيل وغرة التأويل: ٢/ ٧٧٥.

ورأى مكي بن أبي طالب أنّ إبراهيمَ نصب عطفا على الهاء في أنجيناه، وضَعّف أنْ يكون منصوباً بالعطف على نوحٍ، وضعّف أيضاً أنْ يكون منصوب بإضمار اذكر، وبهذا فتكون الواو عاطفة وهو الارجح عنده(١).

وذكر الزمخشريُّ احتمالين مساوياً بينهما فقال: "نصب إِبْراهِيمَ بإضمار اذكر، وأبدل عنه إِذْ بدل الاشتمال، لأنّ الأحيان تشتمل على ما فيها أو هو معطوف على نُوحٍ، وإذ ظرف لأرسلنا، يعنى: أرسلناه حين بلغ من السنّ والعلم مبلغا صلح فيه، لأنْ يعظ قومه وينصحهم ويعرض عليهم الحق ويأمرهم بالعبادة والتقوى"(٢).

وجاء ابن عطيّة، فجعل الاحتمالات ثلاثة موافقا الكسائي فيها إلا أنّه قدّم احتمال كون ابراهيم معطوفًا على نوح(٣)، وهذا ما رجّحه ابن الجوزيّ، وجمعٌ مِنَ المفسّرين، فرأوا أنّ إبراهيمَ معطوف على نوح، فيكون المعنى أرسلنا إبراهيم(٤).

أمّا الرازيّ، فيرى في إبراهيمَ وجهين: أحدهما النصب (وهو المشهور)، والآخر الرفع على معنى (ومن المرسلين إبراهيمُ)، وتابع حديثه قائلا: والنصب فيه وجهان: أحدهما منصوب بفعل غير مذكور والمعنى (اذكر ابراهيمَ)، والآخر كونه منصوبًا بمذكور، وهو (ولقد أرسلنا)(٥).

وجاء العكبريّ، فرأى أنّ إبراهيمَ إمّا معطوف على الهاء في أنجيناه، أو على تقدير (واذكر) فكلاهما سواء عنده(٦)، واقتصر النسفيّ على أنْ يكون إبراهيمَ منصوب منصوب بإضمار اذكر(٧)، وهو ما قاله شرف الدين الطيبي أيضاً(٨).

---

(١) ينظر: مشكل إعراب القرآن: ٢/ ٥٥١-٥٥٢.

(٢) الكشّاف: ٣/ ٤٤٦.

(٣) ينظر: تفسير أبن عطية: ٤/ ٣١٠، والكتاب الفريد في إعراب القرآن المجيد: ٥/ ١٦١-١٦٢.

(٤) ينظر: زاد المسير في علم التفسير: ٣/ ٤٠٣، وفتح الرحمن في تفسير القرآن: ٥/ ٢٣٦، وفتح القدير للشوكاني: ٤/ ٢٢٧، والتفسير المنير للزحيلي: ٢٠/ ٢١١.

(٥) ينظر: مفاتيح الغيب: ٢٥/ ٣٧.

(٦) ينظر: التبيان في إعراب القرآن: ٢/ ١٠٣٠.

(٧) ينظر: مدارك التّنزيل وحقائق التّأويل: ٢/ ٦٦٨، وتفسير المراغي: ٢٠/ ١٢٤.

(٨) ينظر: فتوح الغيب في الكشف عن قناع الريب: ١٢/ ١٥٢.

أمّا أحمد الصوفيّ، فقد وافق الزمخشريّ فيما ذكر من احتمالين إلا أنّه قَدَّم العطف على نوح، وهو بذلك موافق للبيضاويّ[١].

وذهبَ كثيرٌ مِنَ المعربين إلى أنّ الواو هنا عاطفة[٢]، أمّا محيي الدين درويش، درويش، وجمعٌ مِنَ المفسّرين فرأوا أنّ الواو هنا استئنافيّة؛ لسوق قصة جديدة[٣]، وقال وقال إبراهيم الأبياري: إنّ إبراهيمَ نصب عطفاً على الهاء في أنجيناه[٤].

وجميع الاحتمالات المذكورة آنفًا هي مقبولة وراجحة لغويّا، ولكن الذي يبدو والمرجّح هو ما يدلّ عليه السّياق مِنْ أنّ الواو عطفت (إبراهيم) على(الهاء) في أنجيناه.

ب-الاحتمال بينَ أنْ يكون للعطفِ، أو للمعيّةِ:

ذكر البيضاويّ في تفسيره أيضاً لحرف العطف (الواو) عِدّة احتمالات منها أنْ يكون (للعطف، أو للمعية)، وذلك في عِدّة آيات منها قوله تعالى: ﴿**جَنَّاتُ عَدْنٍ يَدْخُلُونَهَا وَمَنْ صَلَحَ مِنْ آبَائِهِمْ وَأَزْوَاجِهِمْ وَذُرِّيَّاتِهِمْ وَالْمَلَائِكَةُ يَدْخُلُونَ عَلَيْهِمْ مِنْ كُلِّ بَابٍ**﴿٢٣﴾﴾ [الرعد]، فقال البيضاويّ: "ومَن صلَح مِن آبائهم وأزواجهم وذرياتهم عطف على المرفوع في يدخلون...أو مفعول معه والمعنى أنّه يلحق بهم من صلح من أهلهم، وإنْ لم يبلغ مبلغ فضلهم تبعاً لهم وتعظيماً لشأنهم"[٥].

وسبق البيضاويَّ في هذا التوجيه الزجاجُ، فرأى أنّ موضع (مَن) الرفع عطفا على الواو في قوله (يدخلونها)، مجوّزًا أنْ يكون منصوبا كقولنا: (قد دخلوا وزيدا) أي

(١) ينظر: البحر المديد في تفسير القرآن المجيد: ٤/ ٢٩٢.

(٢) ينظر: الجدول في إعراب القرآن: ٢٠/ ٣١٩، والتحرير والتنوير: ٢٠/ ٢٢٤، والإعراب المفصل لكتاب الله المرتل: ٩/ ٢١، والمجتبى من مشكل إعراب القرآن: ٣/ ٩١٣.

(٣) ينظر: إعراب القرآن وبيانه: ٧/ ٤١٣، وتفسير الشعراوي: ١٨/ ١١١٠٣، والتفسير الوسيط لطنطاوي: ١١/ ٢٢، وتفسير حدائق الروح والريحان في روابي علوم القرآن: ٢١/ ٣٧٨ .

(٤) ينظر: الموسوعة القرآنية: ٤/ ٣٣٣.

(٥) أنوار التّنزيل وأسرار التّأويل: ١/ ٥٠٨.

مع زيد[١]، وجوّز النحّاس أنْ يكون (مَن) في موضع رفع والتقدير(أولئك ومن صلح من آبائهم وأزواجهم وذرّياتهم لهم عقبى الدار)[٢].

وجاء العكبريّ، فوافق الزجّاج فيما سبق من احتمالين مضيفاً قوله "وَسَاغَ ذَلِكَ وَإِنْ لَمْ يُؤَكَّدْ؛ لِأَنَّ ضَمِيرَ الْمَفْعُولِ صَارَ فَاصِلًا كَالتَّوْكِيدِ"[٣]، وأضاف الهمذانيّ، وجهًا ثالثًا بالإضافة إلى ما سبق وهو (الجر)، وهو ضعيف عند البصريين، فهو رأي الكوفيين، والمعنى (أولئك لهم ولمن صلح مع ما اتصل به عقبى الدار)[٤].

وجوّز القرطبيّ أنْ يكون (ومن صلح) معطوفاً على (أولئك)، فيكون المعنى (أولئك ومن صلَح من آبائهم وأزواجهم وذرّيّاتهم لَهم عُقبى الدار)، وجوّزَ أيضًا أنْ يكون معطوفا على الضمير المرفوع في (يدخلونها)، وجوّز أنْ يكون موضع (مَن) النصب والتقدير(يدخلونها مع مَن صلَح مِن آبائهم، وإنْ لمْ يعمل مثل أعمالهم يُلحقه الله بهم كرامة لهم)[٥].

أمّا النسفيّ، وجماعة من المفسّرين، فرأوا أنّ (مَن) في محل رفع بالعطف على الضمير في(يدخلونها) وعلى الرغم من أنّه لم يؤكد، فهو سائغ؛ لأنّ الضمير المفعول صار فاصلا[٦]، وأمّا الحنبليّ مجير الدين، فرأى أنّ (مَن) عطف على (هم) في (وأدخلهم)[٧].

(١) ينظر: معاني القرآن وإعرابه للزجاج: ٣/ ١٤٧، وإعراب القرآن وبيانه: ٥/ ١١٦.

(٢) ينظر: إعراب القرآن للنحاس: ٢/ ٢٢٣.

(٣) التبيان في إعراب القرآن: ٢/ ٧٥٧.

(٤) ينظر: الكتاب الفريد في إعراب القرآن المجيد: ٣/ ٦٧٦.

(٥) ينظر: الجامع لِأحكام القرآن: ٩/ ٣١٢.

(٦) ينظر: مدارك التّنزيل وحقائق التّأويل: ٢/ ١٥٢ – ١٥٣، والبحر المديد في تفسير القرآن المجيد: ٣/ ٢١، وفتح القدير للشوكاني: ٣/ ٩٥، والتفسير المظهري: ٥/ ٢٣٣.

(٧) ينظر: فتح الرحمن في تفسير القرآن: ٦/ ١٠١.

وقال جمعٌ من المعربين إنّ الواو هنا عاطفة[١]، وقال جمعٌ إنّها واو المعية[٢]، ورأى الدكتور محمد عبد الخالق عضيمة احتمالين في الحرف كما فعل الزجاج والبيضاوي والدرويش إلا أنّه ضَعّفَ أنْ يكون مفعولًا معه[٣].

وقد تابعَ وهبة الزحيليّ البيضاويَّ فيما ذُكِر مِن احتمالين ذاكرًا حسن العطف لوجود الفصل بضمير المفعول، ولم يجوّز العطف بالجر على(لهم عُقبى)؛ لأنّ العطف على الضمير المجرور إنّما يكون بإعادة حرف الجر[٤].

والرّاجح أنّ الواو في الآية الكريمة عاطفة، فالمعنى يقوّي ذلك؛ لأنّه في العطف سيكون ﴿ وَمَنْ صَلَحَ مِنْ آبَائِهِمْ وَأَزْوَاجِهِمْ وَذُرِّيَّاتِهِمْ﴾ [الرعد] تابعًا، و﴿وَالَّذِينَ صَبَرُوا ابْتِغَاءَ وَجْهِ رَبِّهِمْ وَأَقَامُوا الصَّلَاةَ وَأَنْفَقُوا﴾ [الرعد] المتبوعين، وهذا هو الظاهر من الآية، فدخول التابع كرامة للمتبوع، أمّا حمل الواو على المعيّة فيؤدّي إلى عكس الظاهر.

٢- الفاء:

وهي حرف عطف أُحادي يفيد الترتيب والتعقيب والاشتراك، فهي تدلّ على اشتراك ما قبلها وما بعدها(والمعطوف، وَالمعطوف عليه) في الإعراب والحكم، ومعنى الترتيب أنّ المعطوف عليه يحدث أوّلًا والمعطوف يحدث بعده، أمّا التعقيب فهو أنْ يأتي المعطوف بعد المعطوف عليه مباشرةً بلا تراخٍ ولا مهلة، أي لا توجد مُدّة زمنيّة طويلة تفصل بين وقوعهما، وقد تفيد الفاء مع المعاني الثلاثة المذكورة آنفًا معنًى آخر هو السّببيّة، نحو قوله تعالى: ﴿ فَوَكَزَهُ مُوسَى فَقَضَى عَلَيْهِ﴾ [القصص]، ويكون هذا المعنى في عطف الجمل، أمّا الترتيب فيكون على نوعين: الأوّل: ترتيب ذِكريّ لا يراعي الزّمن، وإنّما يراعي الحدث، والآخر: ترتيب معنويّ، ويكون فيه زمن تحقق

(١) ينظر: الجدول في إعراب القرآن: ١٣/ ١٢١، والإعراب المفصل لكتاب الله المرتل: ٥/ ٤٢٠، وإعراب القرآن للدعاس: ٢/ ١١٧.

(٢) ينظر: التحرير والتنوير: ١٣/ ١٣١، وتفسير حدائق الروح والريحان في روابي علوم القرآن: ١٤/ ٢٦٧، والمعجم الاشتقاقي المؤصل: ٣/ ١٢٥١.

(٣) ينظر: دراسات لأسلوب القرآن الكريم: ٣/ ٤٩٩.

(٤) ينظر: التفسير المنير للزحيلي: ١٣/ ١٥١.

المعنى في المعطوف متأخّرًا عن زمن تحقّقه في المعطوف عليه، نحو قوله تعالى: ﴿ثُمَّ أَمَاتَهُ فَأَقْبَرَهُ﴾ [عبس] .

أ- الاحتمال بين أنْ تكون سببيّة، أو تفصيليّة:

ذكر البيضاويّ في تفسيره لحرف العطف (الفاء) عِدّة احتمالات منها أنْ تكون (سببية، أو تفصيلية)، وذلك في عِدّة آيات منها قوله تعالى: ﴿أَفَكُلَّمَا جَاءَكُمْ رَسُولٌ بِمَا لَا تَهْوَى أَنْفُسُكُمُ اسْتَكْبَرْتُمْ فَفَرِيقًا كَذَّبْتُمْ وَفَرِيقًا تَقْتُلُونَ﴾ [البقرة]، فقال البيضاويّ: "الفاء للسببية، أو للتفصيل"[(١)].

ويرى الزمخشريّ أنَ دخول الفاء للعطف على المقدّر، وبيّن أنّ استخدام الجملة بهذه الصيغة دلالة على أنّ الأمر فظيع فأريد استحضاره في النفوس وتصويره في القلوب، وأنْ يُراد (وفريقا تقتلونهم بعد)؛ لأنكم تحومون حول قتل محمد (صلى الله عليه وآله وسلم) لولا أني أعصمه منكم[(٢)]، فإن قيل لِم جيء بأحد الفعلين ماضيا، وبالآخر مضارعا ؟ قلت: جيء يقتلون على حكاية الحال الماضية استفظاعا للقتل واستحضاراً لتلك الحال الشنيعة للتعجب منها[(٣)].

ويرى العكبريّ أنّ الفاءَ عَطَفَتْ كَذَّبْتُمْ عَلَى اسْتَكْبَرْتُمْ، وَلَكِنْ قُدِّمَ الْمَفْعُولُ لِيَتَّفِقَ مع رُؤُوسُ الْآي، وَفِي الْكَلَامِ حَذْفٌ؛ والتقدير (فَفَرِيقًا مِنْهُمْ كَذَّبْتُمْ)[(٤)].

وقد تابع البيضاويَّ في توجيه هذا الحرف شرفُ الدين الطيبي، فقال: الفاء"للسببية، أو التفصيل، يعني لقوله: (اسْتَكْبَرْتُمْ)، بمعنى: أنفتم، أو تعظمتم من أن تكونوا أتباعاً؛ لأنّهم كانوا متبوعين فآثروا الدنيا على الآخرة أيضاً"[(٥)]، وردّ أبو حيّان

(١) أنوار التّنزيل وأسرار التّأويل: ١/ ٧٩.

(٢) ينظر: الكشّاف: ١/ ١٦٢.

(٣) ينظر: المصدر نفسه: ١/ ٦٦٢ – ٦٦٣.

(٤) ينظر: التبيان في إعراب القرآن: ١/ ٨٩، والكتاب الفريد في إعراب القرآن المجيد: ١/ ٣٢٢.

(٥) فتوح الغيب في الكشف عن قناع الريب: ٢/ ٥٦٨، وينظر: التفسير المظهري: ١/ ٩٣.

بقوله: "ظاهره أنّه معطوف على قوله (استكبرتم)"[١]، وهو رأي السمين الحلبيّ[٢]، وأبي حفص النعمانيّ أيضاً[٣].

ويبدو أنّ الآلوسيّ قد تابع البيضاويّ كما فعل شرف الدين الطيبيّ، فقال: "فَفَرِيقاً كَذَّبْتُمْ وَفَرِيقاً تَقْتُلُونَ الظاهر أنّه عطف على اسْتَكْبَرْتُمْ، والفاء للسببية إن كان التكذيب والقتل مرتبين على الاستكبار، وللتفصيل إن كانا نوعين منه"[٤].

وذهب محمود صافي، وآخرون، إلى أنّ الفاء عاطفة، وفريقاً مفعول به مقدّم[٥]، مقدّم[٥]، فيما نجد محمد بن عاشور يراها سببية، فاستكبارهم وعصيانهم بلغ بهم إلى عدم تصديق الرسل والتصريح به، وكذلك عاملوهم معاملة الكاذب وقتلوا فريقا منهم[٦]، ورأى بهجت صالح أنّ الفاء إستئنافية، وفريقا مفعول به مقدم[٧].

ويبدو أنّها تفيد السّببيّة، فإنّ سبب قتلهم للأنبياء وتكذيبهم ناتج عن استكبارهم، وهذا هو الظاهر مِن معنى الآية.

ب-الاحتمال بين أنْ تكون سببيّة، أو عاطفة:

وذكر البيضاويّ أيضًا لحرف العطف (الفاء) احتمالات أُخَر منها أنْ تكون (للسببية، أو للعطف)، وذلك في عِدّة آيات منها قوله تعالى: ﴿**الَّذِى خَلَقَنِى فَهُوَ يَهْدِينِ**﴿٧٨﴾﴾ [الشعراء]، فقال البيضاويّ: "والفاء للسببية إنْ جُعِل الموصول مبتدأ، وللعطف إنْ جُعِلَ صفة رب العالمين"[٨].

---

(١) البحر المحيط في التفسير: ١/ ٤٨٣.

(٢) ينظر: الدر المصون في علوم الكتاب المكنون: ١/ ٥٠٠.

(٣) ينظر: اللباب في علوم الكتاب: ٢/ ٢٦٨.

(٤) روح المعاني: ١/ ٣١٨.

(٥) ينظر: الجدول في اعراب القرآن: ١/ ١٩٠، وإعراب القرآن وبيانه: ١/ ١٤٢، وإعراب القرآن للدعاس: ١/ ١/ ٣٩.

(٦) ينظر: التحرير والتنوير: ١/ ٥٩٨.

(٧) ينظر: الإعراب المفصل لكتاب الله المرتل: ١/ ١٠٨.

(٨) أنوار التّنزيل وأسرار التّأويل: ٢/ ٧٥٣.

اختلف المعربون في الحرف (الفاء) في هذه الجملة، فرأى محمود الكرمانيّ أنّها معطوفة على الموصول (الذي)، فيقول: "ودخل الفاء، لما كانت صلته جملة فعلية"[١]، وإلى مثل هذا الرأي ذهب كثيرٌ من العلماء[٢]، أمّا الهمذانيّ، فيرى أنّ الفاء تحمل معنى الإبهام، ومحل (الذي) إمّا أنْ يكون نعتًا لِـ (رَبَّ الْعَالَمِينَ)، وإمّا النصب على إضمار أعني، أو الرفع على إضمار هو، أو على الابتداء[٣].

وفي ردّ مَنْ جَعَلَ الفاء رابطة لِـ جواب الشرط، قال السمين الحلبي: "وهذا مردودٌ؛ لأنَّ الموصولَ مُعَيَّنٌ ليس عامًّاً، ولأنَّ الصلةَ لا يمكنُ فيها التجدُّدُ، فلم يُشْبِهِ الشرطَ"[٤]، فيما رأى الزركشيّ أنّه أتى بالفاء؛ لِأنّها رابطة للجواب، فكأنّ الجملة فيها شرط متمثل بقوله (الذي)، وبعبارة أُخرى عندما ننظر إلى الجملة نجد فيها رائحة الشرط[٥].

وعَدّ محيي الدين درويش، (الفاء) استئنافيّة مغلّطًا مَن جعل جملة (هو يهدين) خبرًا للمبتدأ (الذي)، وهذا نصّ ما يقول: "الذي يجوز فيه النصب على النعت لرب العالمين أو البدل أو عطف البيان، أو الرفع على أنه خبر لمبتدأ محذوف أي هو الذي خلقني، وغلط أبو البقاء فأعرب الذي مبتدأ وخبره جملة هو يهدين ولم يتكلم عن الفاء وهذا مردود؛ لأن الموصول معين ليس عاما، ولأنّ الصلةَ لا يمكن فيها التجدد فلم يشبه الشرط، والصحيح أنها استئنافية، وهو مبتدأ وجملة يهديني خبره"[٦].

(١) غرائب التفسير وعجائب التأويل : ٢/ ٨٣٤.

(٢) ينظر: فتوح الغيب في الكشف عن قناع الريب : ١١/ ٣٧٣، وإرشاد العقل السّليم إلى مزايا الكتاب الكريم : ٦/ ٢٤٨، وروح البيان : ٦/ ٢٨٣، وروح المعاني : ١٠/ ٩٤، والجدول في إعراب القرآن : ١٩/ ٨٦، والتحرير والتنوير : ١٩/ ١٤٢، والتفسير المظهري : ٧/ ٧١ .

(٣) ينظر: الكتاب الفريد في إعراب القرآن المجيد : ٥/ ٥٧.

(٤) الدر المصون في علوم الكتاب المكنون : ٨/ ٥٣١، وينظر: فتح الرحمن بكشف ما يلتبس في القرآن : ١/ ٤١٣.

(٥) ينظر: البرهان في علوم القرآن : ٤/ ٦٨.

(٦) إعراب القرآن وبيانه : ٧/ ٨٧، وينظر: إعراب القرآن للدعاس : ٢/ ٣٨٧.

ورأى بهجت صالح أنَّ الفاءَ فيها احتمالان، فهي إمّا أنْ تكون استئنافيّة، وإمّا أنْ تكون واقعة في جواب الشرط، وذلك لتضمن الموصول معنى الشرط[١]، وذهبَ وهبة الزحيلي إلى موافقة البيضاويّ في الاحتمال الأوّل، وهو كونها سببيّة[٢].

٣- أو:

اعلم أنّ لِـ (أو) في الكلام موضعين: الأوّل: أنْ تكون حرف عطف فتعطف مفرداً على مفرد، وجملة على جملة، ويكون لها في هذا الموضع خمسة معان هي (التخيير، والإباحة، والشك، والإبهام، والتفصيل)، والثاني: أنْ تكون ناصبة بإضمار (أن) فيكون معناها معنى (إلا) مع (أنْ)، واعلم أنّ (أو) إذا حقق معناها رجعت إلى معنى العاطفة اسماً على اسم، فإذا قال القائل: (لَألزمنك أو تعطيني حقي)، فالمعنى: أنا ملازم لك أو قاضٍ أنت حقي[٣]، وإذا كانت حرف عطف، فمذهب الجمهور أنها تشرك في الإعراب لا في المعنى؛ لأنك إذا قلت (قام زيد أو عمرو، فالفعل واقع من أحدهما[٤].

ولحرف العطف (أو) معانٍ كثيرة تصل إلى اثني عشر[٥]، فتستعمل (أو) للتخيير نحو(خُذ من مالي درهمًا أو دينارًا)، وللإباحة نحو(جالس الحسن أو ابن سيرين)، والفرق بين الإباحة والتخيير أنّ الإباحةَ لا تمنع الجمع والتخيير يمنعه، وللتقسيم نحو (الكلمة اسم أو فعل أو حرف) وللإبهام على السامع نحو(جاء زيد أو عمرو) إذا كنت عارفاً بِمن سيأتي منهما وقصدت الإبهام على السامع، وللشك، وللإضراب، وقد تستعمل (أو) بمعنى الواو عند أمن اللبس[٦].

(١) ينظر: الإعراب المفصل لكتاب الله المرتل : ٨/ ٢٠٤.
(٢) ينظر: التفسير المنير للزحيلي : ١٩/ ١٦٤.
(٣) ينظر: رصف المباني: ٢١٠-٢١١-٢١٢.
(٤) ينظر: الجنى الداني في حروف المعاني: ٢٢٧.
(٥) ينظر: مغني اللبيب عن كتب الأعاريب: ٨٧.
(٦) ينظر: شرح ابن عقيل: ٢/ ٢٣٢-٢٣٣.

أ- الاحتمال بين أنْ تكون بمعنى (إلا أنْ)، أو (حتى)، أو(وَ):

ذكر البيضاويّ في تفسيره لحرف العطف (أو) عِدّة احتمالات منها (أنْ تكون بمعنى إلا أنْ، أو بمعنى حتى، أو بمعنى الواو)، وذلك في عِدّة آيات منها قوله تعالى: ﴿لَا جُنَاحَ عَلَيْكُمْ إِنْ طَلَّقْتُمُ النِّسَاءَ مَا لَمْ تَمَسُّوهُنَّ أَوْ تَفْرِضُوا لَهُنَّ فَرِيضَةً وَمَتِّعُوهُنَّ عَلَى الْمُوسِعِ قَدَرُهُ وَعَلَى الْمُقْتِرِ قَدَرُهُ مَتَاعًا بِالْمَعْرُوفِ حَقًّا عَلَى الْمُحْسِنِينَ﴾ [البقرة]، فقال البيضاويّ "إلا أنْ تفرضوا، أو حتى تفرضوا، أو وتفرضوا"[(١)].

ورأى الجصّاص، وكثير من العلماء أنّها عاطفة، ولمّا دخلت على النفي كانت بمعنى الواو[(٢)]، أمّا الماورديّ(ت: ٤٥٠هـ)، فرأى أنْ يكون المعنى (ولم تفرضوا لهن فريضة)، ويمكن أنْ يكون المعنى (فرضتم أو لم تفرضوا لهن فريضة) على تقدير حذف[(٣)].

وقال الواحديّ(ت: ٤٦٨هـ) إنّ (أو) بمعنى الواو، مستشهدا بقولهِ تعالى: ﴿وَأَرْسَلْنَاهُ إِلَى مِائَةِ أَلْفٍ أَوْ يَزِيدُونَ﴾ [الصافات][(٤)]، وجعل بعض العلماء تقديرها (وَلم تفرضوا لَهُنَّ فَرِيضَة)[(٥)]، وتابعه الكيا الهراسي(ت: ٥٠٤هـ)، فقدّرَ المعنى نفسه مضيفًا أنّ (أو) عندما دخلت على المنفي كانت بمعنى الواو[(٦)].

(١) أنوار التّنزيل وأسرار التّأويل: ١/ ١٣٢.

(٢) ينظر: أحكام القرآن للجصاص: ٢/ ١٣٥- ١٣٦، وتفسير ابن عطية: ١/ ٣١٨، والبحر المديد في تفسير القرآن المجيد: ١/ ٢٦٤، وتفسير القاسمي: ٢/ ١٦٠، والجدول في إعراب القرآن: ٢/ ٥٠٣، وإعراب القرآن وبيانه: ١/ ٣٥٤ .

(٣) ينظر: تفسير الماوردي: ١/ ٣٠٥.

(٤) ينظر: التفسير الوسيط للواحدي: ١/ ٣٤٧.

(٥) ينظر: تفسير السمعاني: ١/ ٢٤١، ومعالم التّنزيل في تفسير القرآن: ١/ ٣١٩، وتفسير الخازن: ١/ ١٧٠.

(٦) ينظر: أحكام القرآن للكيا الهراسي: ١/ ٢٠٠-٢٠١.

ورأى الزمخشريّ، وكثير مِنَ العلماء أنّ تقدير(أو) في الآية إمّا (إلا أنْ تفرضوا)، أو (حتى تفرضوا)[١]، ومعنى الآية عند ابن الجوزي(ت: ٥٩٧هـ): (ما لم تمسوهن، ولم تفرضوا لهن فريضة)، وجوّزَ أنْ تكون(أو) بمعنى الواو[٢].

أما الهمذانيّ، فقد وافق الزمخشريّ مضيفاً أنّ آية(أو تفرضوا لَهُنّ فريضة) عطف على(ما لم تمسُّوهنَّ)، وهذا العطف داخل في ضمن النفي[٣]، وقال الزركشيّ: "أو بِمَعْنَى إِلَّا أَنْ"[٤].

وضعّفَ السيوطيّ أنْ يكون منصوبًا لا مجزومًا بالعطف على تمسوهن؛ لئلا يصير المعنى لا جناح عليكم بمسألة مهور النساء إنْ طلقتموهن في مدّة انتفاء أحد هذين الأمرين مع أنّه إذا انتفى الفرضُ دون المسيس لزِم مهْرُ المثل، وإذا انتفى المسيس دون الفرض لزم نصف المسمى، وَلَوْ كَانَتْ تَفْرِضُوا مَجْزُومًا لَكَانَتِ الْمَمْسُوسَاتُ وَالْمَفْرُوضُ لَهُنَّ مُسْتَوِيَاتٍ فِي الذِّكْرِ وَإِذَا قُدِّرَتْ(أَوْ) بِمَعْنَى(إِلَّا)خَرَجَتِ الْمَفْرُوضُ لَهُنَّ عَنْ مُشَارَكَةِ الْمَمْسُوسَاتِ فِي الذِّكْرِ وَكَذَا إِذَا قُدِّرَتْ بِمَعْنَى (إِلَى)[٥].

وقد تابع أبو الفداء الزركشيّ، فجعله وجهًا واحدًا، وأعطى مثالا لذلك وهو (لألزمنك أو تعطيني حقي)[٦]، وجاء الشوكانيّ، فضعّف ما جاء به البيضاويّ من احتمال كون(أو) بمعنى(إلا، وحتى، والواو)[٧]، أمّا الآلوسيّ، فقد تابع الزمخشريّ إلا أنّه قدّمَ أنْ تكون(أو) بمعنى (حتى)[٨].

---

(١) ينظر: الكشّاف: ١/ ٢٨٤، ومدارك التّنزيل وحقائق التّأويل: ١/ ١٩٨، وفتوح الغيب في الكشف عن قناع الريب: ٣/ ٤٣٥، وإرشاد العقل السّليم إلى مزايا الكتاب الكريم: ١/ ٢٣٣، والتفسير المنير للزحيلي: ٢/ ٣٨٤، والموسوعة القرآنية خصائص السور: ١/ ١٠٩.

(٢) ينظر: زاد المسير في علم التفسير: ١/ ٢١٢.

(٣) ينظر: الكتاب الفريد في إعراب القرآن المجيد: ١/ ٥٣٦.

(٤) البرهان في علوم القرآن: ٤/ ١٤٥.

(٥) ينظر: الإتقان في علوم القرآن: ٢/ ٢٠٩، والزيادة والإحسان في علوم القرآن: ٨/ ٦٥.

(٦) ينظر: روح البيان: ١/ ٣٧٠.

(٧) ينظر: فتح القدير للشوكاني: ١/ ٢٨٩.

(٨) ينظر: روح المعاني: ١/ ٥٤٥.

ونلحظ أنَّ القِنوجيّ قد تابع الشوكانيّ، فضعّفَ ما جاء به البيضاويّ من احتمالات معلِّقا "ولست أرى لهذا التطويل وجها، ومعنى الآية أوضح من أن يلتبس فإن الله سبحانه رفع الجناح عن المطلقين ما لم يقع أحد الأمرين أي مدّة انتفاء ذلك الفرض، ولا ينتفي الفرض المبهم إلا بانتفاء الأمرين معا"(١).

وقالَ محمد رشيد القلمونيّ أنّ "(أَوْ) هُنَا بِمَعْنَى الْوَاوِ أَوِ الْمَعْنَى: إلى أَنْ تَفْرِضُوا لَهُنَّ، أَوْ إِلَّا أَنْ تَفْرِضُوا لَهُنَّ"(٢).

وتابع ابن عاشور الجصاص فعَدَّ (أو) عاطفة، ولِأنّها وقعت في سياق النفي، فإنّها أفادت مفاد واو العطف ودلّت على انتفاء المعطوف والمعطوف عليه معًا، ولا تفيد المُفاد الذي تفيده في الإثبات(٣).

ورأى العانيّ(ت: ١٣٩٨هـ) أنّ تفسير(أو) بمعنى (إلّا) خلاف الظاهر، والتفسير الأولى هو(جملة فلم تسموا لهن صداقا معطوفة على العقد المخفي)(٤)، وقال الدكتور الدكتور محمد عبد الخالق عضيمة: "أو تفرضوا معطوف على(تمسوهن)، فالفعل مجزوم أو منصوب بإضمار (أنْ) بعد (أو) التي بمعنى(إلا أنْ)"(٥).

وذهب الدكتور محمد عبد المنعم إلى أنّ في (أو) احتمالين: إمّا بمعنى (إلا) الاستثنائية أو بمعنى (إلى) الغائية(٦)، ورأى بهجت صالح أنّ (أو) بمعنى(حتى)(٧)، بمعنى(حتى)(٧)، في حين هي عند الشعراويّ(ت: ١٤١٨هـ) بمعنى(أنْ لا)(٨).

(١) نيل المرام من تفسير آيات الأحكام: ١٠١ -١٠٢.

(٢) تفسير المنار: ٢/ ٣٤٠.

(٣) ينظر: التحرير والتنوير: ٢/ ٤٥٨، والتفسير الوسيط لطنطاوي: ١/ ٥٤٢.

(٤) ينظر: بيان المعاني: ٥/ ٢٠٢.

(٥) دراسات لأسلوب القرآن الكريم: ١/ ٦٦٥.

(٦) ينظر: الأصلان في علوم القرآن: ٢٦٤.

(٧) ينظر: الإعراب المفصل لكتاب الله المرتل: ١/ ٣٢١.

(٨) ينظر: تفسير الشعراوي: ٢/ ١٠١٧.

وقال محمد الأمين الهرريّ(ت: ١٤٢١هـ) (أو) هي "حرف عطف وتفصيل"[١]، ويرى السّايس(ت: ١٤٢٢هـ) أنّ (أو) إمّا بمعنى (إلّا أنْ تفرضوا)، أو (حتى تفرضوا)، وضَعّفَ أن تكون بمعنى الواو[٢].

ب-الاحتمال بين أنْ تكون للتخيير، أو للترديد:

وذكر البيضاويّ أيضًا لحرف العطف (أو) احتمالات أُخَر منها أن تكون (للتخيير، أو للترديد)، وذلك في عِدّة آيات منها قوله تعالى: ﴿ثُمَّ قَسَتْ قُلُوبُكُمْ مِنْ بَعْدِ ذَلِكَ فَهِيَ كَالْحِجَارَةِ أَوْ أَشَدُّ قَسْوَةً وَإِنَّ مِنَ الْحِجَارَةِ لَمَا يَتَفَجَّرُ مِنْهُ الْأَنْهَارُ ﴿٧٤﴾﴾ [البقرة]، فقال البيضاويّ: "(أو) للتخيير، أو للترديد بمعنى: إنّ مَن عرف حالها شبهها بالحجارة، أو بما هو أقسى منها"[٣].

ورأى الأخفش أنّ (أو) هنا بمعنى الواو فقال: "وليس قوله: (أَوْ أَشَدُّ) كقولك: هُوَ زيدٌ أو عمرو إنّما هذه (أَوْ) التي في معنى الواو، نحو قولك: نَحْنُ نأكُل البُرَّ أَوْ الشَعير أو الأُرُزَّ، كلَّ هذا نَأْكُلُ"[٤]، وجاء الطبريّ، فضَعّف هذا الرأي جاعلا (أو) تحمل معنى الشك، وتابع حديثه قائلا: والله جلّ ذكره غير جائز في خبره الشك[٥]، أمّا الزّجّاج، فَرَآها لغير معنى الشّك، فقال هي للإباحة[٦].

وقال النحّاس إنّ (أو أشدُّ) معطوف إمّا على الكاف، أو على الحجارة[٧]، وضَعّفَ السمرقنديّ أنْ تكون (أو أشد) بمعنى (بل أشد) كقوله تعالى: ﴿وَأَرْسَلْنَاهُ إِلَى

(١) تفسير حدائق الروح والريحان في روابي علوم القرآن: ٣/ ٣٦١.
(٢) ينظر: تفسير آيات الأحكام للسايس: ١٦٨.
(٣) أنوار التّنزيل وأسرار التّأويل: ١/ ٧٥.
(٤) معانى القرآن للأخفش: ١/ ١١٥، وينظر: الموسوعة القرآنية خصائص السور: ١/ ١٩٠.
(٥) ينظر: جامع البيان، تح: شاكر: ٢/ ٢٣٥، ومعالم التّنزيل في تفسير القرآن: ١/ ١٣٢.
(٦) ينظر: معاني القرآن وإعرابه للزجاج: ١/ ١٥٦، والجدول في إعراب القرآن: ١/ ١٦٤.
(٧) ينظر: إعراب القرآن للنحاس: ١/ ٦١.

مِائَةِ أَلْفٍ أَوْ يَزِيدُونَ﴿١٤٧﴾﴾ [الصافات][1]، ورأى الثعلبيّ، وجمعٌ من العلماء أنّ (أو أشدّ) بمعنى (بل أشدّ)، واستشهد كثير منهم بقول الشاعر:

بدت مثل قرن الشمس في رونق الضحى وصورتها أو أنت في العين أملح[2]

أي(بل أنت في العين أملح)، وضَعّفَ أنْ تكون (أو) بمعنى (الواو) كقوله تعالى: ﴿فَاصْبِرْ لِحُكْمِ رَبِّكَ وَلَا تُطِعْ مِنْهُمْ آثِمًا أَوْ كَفُورًا﴿٢٤﴾﴾ [الإنسان]، أي وكفورا[3].

ورأى الشريف المرتضى أنّ (أو) تحمل عدّة وجوه: فوافق الزجاج في أوّلها وهو أن تكون للإباحة كقولنا: (جالس الحسن أو ابن سيرين)، فإنْ جالست الحسن فأنتَ مصيب، وإنْ جالست ابن سيرين فأنت مصيب، وإنْ جمعتَ بينهما فكذلك[4]، وثانيها أن تكون للتفصيل والتمييز، فيكون معنى الآية (إنّ قلوبهم قست، فبعضها ما هو كالحجارة في القسوة وبعضها ما هو أشدّ منها)، وثالثها أنْ تكون دخلت على سبيل الإبهام فيما يرجع إلى المخاطب، وإنْ كان الله تعالى عالماً بذلك غير شاك فيه[5]، ورابعها أنْ تكون بمعنى(بل) كقوله تعالى: ﴿وَأَرْسَلْنَاهُ إِلَى مِائَةِ أَلْفٍ أَوْ يَزِيدُونَ﴿١٤٧﴾﴾ [الصافات]، والمعنى (بل يزيدون)[6]، وخامسها أنْ تكون بمعنى(الواو) كقوله تعالى: ﴿أَنْ تَأْكُلُوا مِنْ بُيُوتِكُمْ أَوْ بُيُوتِ آبَائِكُمْ﴿٦١﴾﴾ [النور]، والمعنى وبيوت آبائكم[7].

ورأى مكي أنّ (أو) للتخيير، أي شبّهوهم بقساوة الحجارة أو أشد منها، وضعّفَ معنى(هو أقسى من الحجارة)، فالحجارة ليس لها ثواب ولا عليها عقاب[8]، وذكر الماورديّ أنّ العلماءَ اختلفوا على خمسة أقاويل في هذه الآية ونظيراتها كقوله تعالى:

---

(١) ينظر: تفسير السمرقندي: ١/ ٦٥، وتفسير السعدي: ٥٥.

(٢) البيت للشاعر غيلان بن عقبة بن نهيس بن مسعود العدوي. من مضر أبو الحارث (ذو الرمة)، وهو شاعر من فحول الطبقة الثانية في عصره، والبيت في ديوانه: ٤٩.

(٣) ينظر: تفسير الثعلبي: ١/ ٢٢١، والتفسير الوسيط للواحدي: ١/ ١٥٨، وتوفيق الرحمن في دروس القرآن: ١/ ١٥٠، والتفسير المنير للزحيلي: ١/ ١٩٣ .

(٤) ينظر: نفائس التأويل: ١/ ٤٣٨.

(٥) ينظر: المصدر نفسه: ١/ ٤٣٩.

(٦) ينظر: المصدر نفسه: ١/ ٤٤٠.

(٧) ينظر: المصدر نفسه: ١/ ٤٤١.

(٨) ينظر: الهداية إلى بلوغ النهاية: ١/ ٣١٣.

﴿فَكَانَ قَابَ قَوْسَيْنِ أَوْ أَدْنَىٰ﴾ [النجم]، فرجّح أن تكون إبهام على المخاطبين، وإنْ كان الله تعالى عالمًا، واستشهد بقول أبي الاسود الدؤلي:

أحب محمداً حباً شديداً وعباساً وحمزة أو عليّا

فإن يك حبهم رشدا أُصِبه ولستُ بمخطئ إن كان غيّا (١)

ومن غير شك أنّ أبا الأسود لم يكن شاكّاً في حبهم، ولكنه أبهم على مَن خاطبه(٢).

وقدْ أشار السمعانيّ إلى افتراض سؤال معين وهو: لِمَ قال أو أشدّ قسوة، وهذه الكلمة – أو– فيها تشكيك ؟ وَلِمَ جعلَ التشبيه بالحجارة، وهناك مَن هو أصلبُ منها وهو الحديد؟ فرأى أنْ يكون جواب الشقّ الأوّل من السؤال وهو أن (أو) بمعنى الواو أي وأشد قسوة، وضَعّف أنْ يكون بمعنى (بل)، أمّا الشقّ الثاني فمَعْنَاهُ إِن شِئْت مثلهم بِالْحِجَارَةِ، وَإِن شِئْت مثلهم بِمَا هُوَ أَشد من الْحِجَارَة، فَأَنت مُصِيب فِي الْكل(٣). الْكل(٣).

وجاء الزمخشريّ، ففسّرَ الآية تفسيرًا واضحًا، فالمعنى عنده "إنّ مَن عرفَ حالها شَبّهها بالحجارة، أو بجوهر أقسى منها وهو الحديد مثلا، أو من عرفها شبهها بالحجارة، أو قال: هي أقسى من الحجارة، فإن قلت: لم قيل: أشد قسوة، وفعل القسوة مما يخرج منه أفعل التفضيل وفعل التعجب ؟ قلت: لكونه أبين وأدلّ على فرط القسوة"(٤).

وضعّفَ ابن عطيّة ما ذُكِرَ من كون (أو) بمعنى الواو، أو بمعنى بل، وفي معنى التخيير، والشك، والإبهام، فيقول: والعرف في (أو) أنّها للشك، وذلك لا يصح في هذه الآية(٥).

---

(١) ديوانه: ٧٣.

(٢) ينظر: تفسير الماوردي: ١/ ١٤٥.

(٣) ينظر: تفسير السمعاني: ١/ ٩٥.

(٤) الكشّاف: ١/ ١٥٥.

(٥) ينظر: تفسير ابن عطية: ١/ ١٦٦.

وتابعَ ابن الجوزيّ الشريف المرتضى فيما ذَكَرَ مِن احتمالات مضيفاً كونها بمعنى الشّك، فوافق الطبري في هذا القول[١]، وقالَ الرازيّ: كلمة (أو) للترديد، وهي لا تليق بِعلّام الغيوب، ولا بدَّ مِن تأويل وجوه عدّة، فذكر الوجوه التي ذكرها الشريف المرتضى نفسها إلا إنّه أخّرَ كونها للإباحة في حين وضعها الشريف المرتضى أوّلا[٢].

وقال العكبريّ: "**أَوْ** هَاهُنَا كَ أَوْ فِي قَوْلِهِ: ﴿**أَوْ كَصَيِّبٍ مِنَ السَّمَاءِ**﴾ [البقرة]، وَأَشَدُّ مَعْطُوفٌ عَلَى الْكَافِ تَقْدِيرُهُ: أَوْ هِيَ أَشَدُّ، وَقُرِئَ بِفَتْحِ الدَّالِ عَلَى أَنَّهُ مَجْرُورٌ عَطْفًا عَلَى الْحِجَارَةِ تَقْدِيرُهُ: أَوْ كَأَشَدِّ مِنَ الْحِجَارَةِ"[٣]، وقال زين الدين الرازي(ت: ٦٦٦هـ)، فما معنى قوله تعالى: ﴿**إِلَّا كَلَمْحِ الْبَصَرِ أَوْ هُوَ أَقْرَبُ**﴾ [النحل] إذا قلنا إنّ (أو) للشك، والجواب على ذلك أنّها بمعنى (بل)، فـ(بل) للاضطراب، والاضطراب هو الرجوع، وهو على الله محال[٤].

وأمّا القرطبيّ، فقد تابع ابن عطية فيما ذكر، ولم يرجح شيئاً[٥]، وجاء النسفيّ، فجعل في الآية احتمالين فقط، فوافق النحاس في الأول، فجعلها معطوفة على الكاف، ووافق الزمخشري في الثاني، فقال: مَن عرَف حالها شبهها بالحجارة، أو بجوهر أقسى منها[٦].

ورأى أبو حيان أنّ (أو) تحتمل عدّة وجوه، فوافق الأخفش في كونها بمعنى الواو، ووافق الشريف المرتضى في كونها للإبهام، ووافق الزّجاج والشريف المرتضى

(١) ينظر: زاد المسير في علم التفسير: ١/ ٣٨.

(٢) ينظر: مفاتيح الغيب: ٣/ ٥٥٥-٥٥٦.

(٣) التبيان في إعراب القرآن: ١/ ٧٩، وينظر: الكتاب الفريد في إعراب القرآن المجيد: ١/ ٢٩٧.

(٤) ينظر: أنموذج جليل في أسئلة وأجوبة عن غرائب آي التنزيل: ٢٦١.

(٥) ينظر: الجامع لِأحكام القرآن: ١/ ٤٦٣، والسراج المنير في الإعانة على معرفة بعض معاني كلام ربنا الحكيم الخبير: ١/ ٧١.

(٦) ينظر: مدارك التّنزيل وحقائق التّأويل: ١/ ١٠١، وفتوح الغيب في الكشف عن قناع الريب: ٢/ ٥٤١ – ٥٤٢.

في كونها للإباحة، ووافق الطبريّ في كونها للشك، ووافق مكي بن أبي طالب في كونها للتخيير، ورجّح أبو حيّان أنْ تكون للتنويع، وقال هو أحسن الاحتمالات(١).

وجَعلَ ابن قيّم الجوزيّة معنى الآية: لا تنقص قسوتها عن قسوة الحجارة، فإذا لم تزد على قسوة الحجارة لم تكن دونها، وهذ المعنى أحسن وألطف وأدق من كونها بمعنى(بل)، أو مَن جعلها للشك، أو مَن جعلها بمعنى الواو(٢).

وذكرَ الزركشيُّ أنّ(أو) تقع في الخبر والطلب فأمّا في الخبر فلها معانٍ منها: (الشك، والإبهام، والتنويع، والتفصيل، وللإضراب كـ (بل)، وبمعنى الواو)، وفي الطلب لها معانٍ وهي(الاباحة، والتخيير)، ويبدو أنّ الزركشيّ جعل معنى(أو) في الآية هو (التنويع)، فقلوبهم تزداد وترد إلى قسوتها، فلذلك جيء بـ(أو) لهذا الاختلاف(٣).

ورفضَ الثعالبيُّ أنْ تكون (أو) للشك، وضَعّف أنْ تكون بمعنى الواو، وضَعّفَ كونها للاضطراب وللإبهام(٤)، وجعلَ نعمة الله النخجوانيّ(ت: ٩٢٠هـ) (أو) بمعنى (بل)، وهو بذلك يوافق الشريف المرتضى وزين الدين الرازيّ والزركشيّ، وأضاف وَإِنَّ مِنَ الْحِجارَةِ لَما يَتَفَجَّرُ مِنْهُ الْأَنْهارُ ويتأثر منها وقلوبكم لا تتأثر بأنهار المعارف المتشعبة عن بحر الذات(٥).

ورأى السنيكيّ(ت: ٩٢٦هـ) أنّ (أو) تحتمل ثلاثة احتمالات أوّلها: أنْ تكون بمعنى الواو، وهو رأي الأخفش، وخامس احتمال للشريف المرتضى، ورأي أبو حيّان والزركشيّ، وثانيها: أنْ تكون للشك، وهو رأي الطبريّ وأبو حيّان والزركشيّ، وثالثها: بمعنى (بل)، وهو رأي الثعلبيّ ورابع احتمال للشريف المرتضى ورأي زين الدين الرازيّ والزركشيّ ونعمة الله النخجوانيّ(٦).

---

(١) ينظر: البحر المحيط في التفسير: ١/ ٤٢٣.

(٢) ينظر: التبيان في أيمان القرآن: ١/ ٣٧٢.

(٣) ينظر: البرهان في علوم القرآن: ٤/ ٢٠٩-٢١٠-٢١١.

(٤) ينظر: تفسير الثعالبي: ١/ ٢٦٤.

(٥) ينظر: الفواتح الإلهية والمفاتح الغيبية: ١/ ٣٨.

(٦) ينظر: فتح الرحمن بكشف ما يلتبس في القرآن: ١/ ٣١٢.

وتابعَ أحمد الصوفيّ السنيكيَّ في وضعه ثلاثة احتمالات أيضا إلا أنّه جعل (التنويع) بدلا عن (الشك)، وهو بذلك متابع لأبي حيّان[١]، وجاء الشوكانيّ، فوضع احتمالين كما فعل النَّسفيّ إلا أنّه جعل الاحتمال الأوّل بمعنى الواو، واستشهد بقوله تعالى: ﴿فَاصْبِرْ لِحُكْمِ رَبِّكَ وَلَا تُطِعْ مِنْهُمْ آثِمًا أَوْ كَفُورًا﴿٢٤﴾﴾ [الإنسان] ، وضعّفَ أنْ تكون بمعنى (بل)[٢].

أمّا الآلوسيّ، فجعل الاحتمالات خمسة كما فعل الشريف المرتضى إلا أنّه جعل (التخيير) بدلًا من الإباحة، فوافق البيضاوي، وجعل التنويع بدلًا من التفصيل والتمييز، وجعل الشّك بدلا للإبهام، وتابع حديثه قائلا يجوز اعتبار السامع في معاني الألفاظ إذا امتنع جريها على الأصل بالنظر إلى المتكلم، ولا بأس أنْ نَعُدَّ (أو) للشك، وبهذا تكون سلكت مسلك (لعل) في التّرجّي[٣].

ورأى ابن عاشور أنَّ (أو) بمعنى (بل) الانتقالية لتوفر شروطها، وتابع حديثه فقال: "وَهَذَا الْمَعْنَى مُتَوَلِّدٌ مِنْ مَعْنَى التَّخْيِيرِ الْمَوْضُوعَةِ لَهُ (أَوْ) لِأَنَّ الِانْتِقَالَ يَنْشَأُ عَنِ التَّخْيِيرِ، فَإِنَّ الْقُلُوبَ بَعْدَ أَنْ شُبِّهَتْ بِالْحِجَارَةِ وَكَانَ الشَّأْنُ يَكُونَ الْمُشَبَّهُ أَضْعَفَ فِي الْوَصْفِ مِنَ الْمُشَبَّهِ بِهِ يُبْنَى عَلَى ذَلِكَ ابْتِدَاءُ التَّشْبِيهِ بِمَا هُوَ أَشْهَرُ ثُمَّ عَقَّبَ التَّشْبِيهَ بِالتَّرَقِّي إلى التَّفْضِيلِ فِي وَجْهِ الشَّبَهِ"[٤]، وأمّا الدّرويش، فجعل الاحتمالات ثلاثة: أولها: التخيير، وهو ما قال به الآلوسيّ، وثانيها: الإبهام، وثالثها: التنويع، وقد ذُكِرَت هذه الاحتمالات سابقا ضمن احتمالات الزركشيّ[٥].

وجاء محمد علي الصابونيّ(ت: ١٤٤٢هـ)، فجعل (أو) بمعنى (بل)، فتابع الكثير من العلماء منهم الثعلبيّ والواحديّ ونعمة الله النخجوانيّ، ونجده قد تابع البيضاويّ بقوله للترديد، أو للتخيير، إلا إنّه قدّم الترديد، في حين نجد البيضاويّ أخّرها، والمعنى

(١) ينظر: البحر المديد في تفسير القرآن المجيد: ١/ ١٢١.
(٢) ينظر: فتح القدير للشوكاني: ١/ ١١٨.
(٣) ينظر: روح المعاني: ١/ ٢٩٥.
(٤) التحرير والتنوير: ١/ ٥٦٣.
(٥) ينظر: إعراب القرآن وبيانه: ١/ ١٢٧.

عنده نفس المعنى الذي جاء به البيضاويّ الذي يقول: من عرف حالها شبهها بالحجارة، أو بما هو أقسى منها كالحديد، ومن لم يعرفها قال هي أقسى من الحجارة[١].

ويبدو أنّها بمعنى (بل) الانتقاليّة، وهذا يعني أنّ قلوبهم أشدُّ مِنَ الحجارة بدليل قوله تعالى: ﴿ وَإِنَّ مِنَ الْحِجَارَةِ لَمَا يَتَفَجَّرُ مِنْهُ الْأَنْهَارُ﴾ [البقرة]، فإنّ (أو) في مثل هذا الاستعمال تشير إلى أنّ ما بعدها هو المراد أي هي أشدّ مِنَ الحجارة.

٤- أم:

يرى ابن السّراج(ت: ٣١٦هـ) أنّ (أم) لا تكون إلّا استفهامًا، وهي إمّا على معنى(أيّهما وأيّهم)، أو على أنْ تكون منقطعة من الأوّل، فعند قولك: (أزيد عندك أم عمرو؟ وأزيدا لقيت أم بشرا؟)، فتقديم الاسم أحسن؛ لأَنكَ عنه تسألُ ويجوزُ تقديم الفعل، وإذا قلت: (أضَربتَ زيدًا أمْ قتلتَهُ) كان البدء بالفعلِ أحَسن؛ لأنك عنهُ تسأل، وتقول: (ما أبالي أزَيدًا لقيتُ أمْ عمرًا)، فأُدخِل حرف الاستفهام للتسوية، وعليه فـ (ما أدري أقامَ أمْ قعدَ) على التسوية، وأمّا المنقطعة، فعند قولك (أعَمرٌو عندكَ أمْ عندكَ زيدٌ؟)، و(إنَّها لإبلٌ أَمْ شاءٌ؟)، ويجوزُ حذف ألف الاستفهام في الضرورة[٢]، وتكون (أم) بمعنى(أو)، في قوله تعالى: ﴿أَمْ أَمِنْتُمْ﴾ [الملك]، أي: أوْ أمنتم[٣].

ورأى المالقيّ أنّ (أم) لها ثلاثة مواضع: الأوّل: أن تكون متصلة عاطفة في الاستفهام، وتقع بين المفردَين والجملتين، ويكون الكلام بها متعادلًا، والثاني: أنْ تكون منفصلة، فلا تكون عاطفة، ويقع قبلها الاستفهام وغيره، والثالث: أنْ تكون بمعنى الألف واللام التي للتعريف، فتقطع همزتها في الابتداء، وتسقط في الدرج[٤]، وذكر مصطفى الغلاييني أنّ (أم) على نوعين: الأول: متصلة، وهي التي يكون ما بعدها

(١) ينظر: صفوة التفاسير: ١/ ٦١.
(٢) ينظر: الأصول في النحو: ٢/ ٢١٣.
(٣) ينظر: كتاب حروف المعاني: ٤٩.
(٤) ينظر: رصف المباني: ١٧٨ – ١٨٠.

متّصلا بما قبلها، ومشاركًا له في الحكم، وهي التي تقع بعد همزة الاستفهام، أو همزة التسوية، والثاني: منقطعة، وهي التي تكون لقطع الكلام الأول، واستئناف ما بعده، ومعناها الإضراب(١).

- **الاحتمال بين أنْ تكون متصلة، أو منقطعة:**

ذكر البيضاويّ في تفسيره لحرف العطف (أمْ) عِدّة احتمالات منها أنْ تكون (متّصلة، أو منقطعة)، وذلك في عِدّة آيات منها قوله تعالى: ﴿**أَمَّنْ هُوَ قَانِتٌ آنَاءَ اللَّيْلِ سَاجِدًا وَقَائِمًا يَحْذَرُ الْآخِرَةَ وَيَرْجُو رَحْمَةَ رَبِّهِ قُلْ هَلْ يَسْتَوِي الَّذِينَ يَعْلَمُونَ وَالَّذِينَ لَا يَعْلَمُونَ إِنَّمَا يَتَذَكَّرُ أُولُو الْأَلْبَابِ**﴾ [الزمر]، فقال البيضاويّ: "أم متصلة بمحذوف تقديره الكافر خير أم من هو قانت، أو منقطعة والمعنى بل أمّن هو قانت كمن هو بضده"(٢).

وقال الطبريّ: "قَرَأَ ذَلِكَ بَعْضُ قُرَّاءِ الْمَدِينَةِ وَالْبَصْرَةِ وَبَعْضُ أَهْلِ الْكُوفَةِ (أَمَّنْ) بِتَشْدِيدِ الْمِيمِ، بِمَعْنَى: أَمْ مَنْ هُوَ؟ وَيقولون: إنّما هي (أمّن) اسْتِفْهَامٌ اعْتَرَضَ فِي الْكَلَامِ بَعْدَ كَلَامٍ قَدْ مَضَى، فَجَاءَ بِأَمْ"(٣).

وقال الزجّاج، وكثير من العلماء أنّ الميمَ شدّدها أكثر القرّاء على معنى (بل) أم من هو قانت، والقانت المقيم على الطاعة، ودعاء القُنُوتِ الدعاء في القيام، فالقانت القائم بما يجب عليه من أمر الله، ويُقرأ (أَمَنْ هو قانِتٌ) بتخفيف الميم(٤)، وجعل النّحاس (أم) بمعنى (بل) أيضا(٥).

وذهبَ الأزهريّ(ت: ٣٧٠هـ) إلى أنّ العرب قد تضع (أم) في موضع الألف إذا سبقها كلام، فيكون الألف استفهاما بتأويل (أم)، ومن قرأها بالتشديد فإنّه يريد

(١) ينظر: جامع الدروس العربية: ٥٥٢.

(٢) أنوار التّنزيل وأسرار التّأويل: ٢/ ٩٠٩.

(٣) تفسير الطبري: ٢١/ ٢٦٦-٢٦٧، وينظر: لطائف الإشارات: ٣/ ٢٧١.

(٤) ينظر: معاني القرآن وإعرابه للزجاج: ٤/ ٣٤٧، وحجة القراءات: ٦٢٠، والتبيان في إعراب القرآن: ٢/ ١١٠٩، والتفسير المنير للزحيلي: ٢٣/ ٢٥٥، والتفسير الوسيط لطنطاوي: ١٢/ ٢٠١ .

(٥) ينظر: إعراب القرآن للنحاس: ٤/ ٥، والجدول في إعراب القرآن: ٢٣/ ١٥٨.

معنى الألف، فإن قال قائل: فأين جواب (أَمَّنْ هُوَ قَانِتٌ)، فقد تبين في سِياق الكلام أنّه مُضْمر قد جرى معناه في أول الكلمة[١].

وقال السمرقنديّ أنّ المعنى "ليس كالذي هو من أهل النار، فكذلك هاهنا قال: ليس من آمن مِنْ أَهْلِ الْكِتابِ كمن لم يؤمن، فبيّن الذين آمنوا فقال: مِنْ أَهْلِ الْكِتابِ أُمَّةٌ قائِمَةٌ يعني مُهَذَّبة عاملة بكتاب الله تعالى"[٢].

ورأى الباقلانيّ أنّ المعنى (كمن هو بضد هذه الصفة وتارك لهذه التقرب، فحذف اقتصاراً على ما ذكره بعد ذلك من قوله: ﴿**قُلْ هَلْ يَسْتَوِي الَّذِينَ يَعْلَمُونَ وَالَّذِينَ لَا يَعْلَمُونَ**﴾ [الزمر][٣].

وذكرَ الثعلبيّ أنَّ في التشديد وجهين: الأول: أنْ تكون الميم في (أم) صلة ويكون معنى الكلام الاستفهام، وجوابه محذوف مجازه(أَمَّنْ هُوَ قانِتٌ كمن هو غير قانت) كقوله: (أَفَمَنْ شَرَحَ اللَّهُ صَدْرَهُ لِلْإِسْلامِ كمن لم يشرح الله صدره)، أو تقول: (أَمَّنْ هُوَ قانِتٌ كمن جعل لله أندادا)، والثاني: أن يكون بمعنى العطف على الاستفهام مجازه: فهذا خير أَمَّنْ هُوَ قانِتٌ، فحذف لدلالة الكلام عليه ونحوها كثير[٤].

وقالَ مكي بن أبي طالب، وجمعٌ من المعربين أنّ من خفف (أَمّن) جعله نِدَاء وَلَا حذف فِي الْكَلَام، وَلَا يجوز عِنْد سِيبَوَيْهِ حذف حرف النداء من الْمُبْهم وَأَجَازَهُ الْكُوفِيُّونَ، وَضعّفَ أنْ يكون اسْتِفْهَامًا بِمَعْنى التَّنْبِيه، وأضمر معادلا للألف تَقْدِيره (أَمَن هُوَ قَانِت)، ومن شدّدَ أَمّن فإنما أَدخل (أم) على (مَن) وأضمر لَهَا معادلا أَيْضا قبلهَا وَالتَّقْدِير(العاصون رَبهم خير أم من هُوَ قَانِت) وَ(مَن) بِمَعْنى (الَّذِي) وَلَيْسَت باستفهام؛ لِأَنّ (أم) لَا تدخل على مَا هُوَ اسْتِفْهَام إِذْ هِيَ للاستفهام، وَدلّ على هَذَا الْحَذف حَاجَة أم إلى المعادلة[٥]، وقال جمعٌ من المفسّرين أنَّ مَن شدّد فإنّ الموضع

(١) ينظر: معاني القراءات للأزهري: ٢/ ٣٣٦.

(٢) تفسير السمرقندي: ١/ ٢٣٩.

(٣) ينظر: الانتصار للقرآن للباقلاني: ٢/ ٥٧١.

(٤) ينظر: تفسير الثعلبي: ٨/ ٢٢٣، ومعالم التّنزيل في تفسير القرآن – إحياء التراث: ٤/ ٨١.

(٥) ينظر: مشكل إعراب القرآن: ٢/ ٦٣٠ – ٦٣١، والكتاب الفريد في إعراب القرآن المجيد: ٥/ ٤٥٠، والجامع لِأحكام القرآن: ١٥/ ٢٣٨، والموسوعة القرآنية: ٤/ ٣٨٣ – ٣٨٤.

رفع بالابتداء، والخبر محذوف للتخفيف، وضعّفوا أن يكون التقدير: أهذا المذكور أفضل أمْ مَنْ هو قانت[١].

وقال الماورديّ: "في أمّن وجهان: أحدهما: أنّها ألف استفهام، الثاني: ألف نداء"[٢]، ورأى السمعانيّ(ت: ٤٨٩هـ) أنّ (أمّن هو قانت) كمن ليس بقانت، ويمكن أن يكون المعنى (يامن هو قانت) على النداء[٣].

وجاء محمود الكرمانيّ، فقال: مَنْ خفّف فعلى الاستفهام، والتقدير(أمن هو قانت) كمن هو بضده، وضّعفَ أنْ يلي حرف الاستفهام (مَنْ)، إلا مع حروف العطف، ومن شدّد (امّن)، فعلى عدّ (أم) هي المعادلة والتقدير أمن هو قانت كمن هو بضده[٤].

وضعّف الزمخشريّ أنْ يكون المعنى(أمن هو قانت أفضل أمن هو كافر)، أو (أهذا أفضل أمن هو قانت) على الاستفهام المتصل[٥]، ورأى ابن عطيّة أنّ (أم) دخلت على (من) والكلام على هذه القراءة لا يحتمل إلا المعادلة بين صنفين، فيحتمل أن يكون ما يعادل (أم) متقدما في التقدير، ويحتمل أن تكون (أم) قد ابتدأ بها بعد إضراب مقدر، والأول أبين[٦].

وضعّف الباقوليّ أنّ الهمزة بمعنى (يا)، بتقدير: (يا من هو قانت)، فلا وجه للنداء هاهنا؛ لأنّ الموضعَ موضع معادلة[٧]، ورأى الطبرسيّ أن يكون المعنى(أمّن هو مطيع كمن هو عاص) ويكون على هذا الخبر محذوفًا لدلالة الكلام عليه كقوله تعالى: ﴿أَفَمَنْ هُوَ قَائِمٌ عَلَىٰ كُلِّ نَفْسٍ بِمَا كَسَبَتْ﴾ [الرعد]، وأمّا من خفّف فقال (أمّن هو

(١) الهداية إلى بلوغ النهاية: ١٠/ ٦٣٠٥، ومدارك التّنزيل وحقائق التّأويل: ٣/ ١٧١، وفتوح الغيب في الكشف عن قناع الريب: ١٣/ ٣٥٠.

(٢) تفسير الماوردي: ٥/ ١١٦، وينظر: التفسير والمفسرون في العصر الحديث – فضل عباس: ١/ ٣٦٨.

(٣) ينظر: تفسير السمعاني: ٤/ ٤٦١.

(٤) ينظر: غرائب التفسير وعجائب التأويل: ٢/ ١٠١١، ومفاتيح الغيب: ٢٦/ ٤٢٨.

(٥) ينظر: الكشّاف: ٤/ ١١٦.

(٦) ينظر: تفسير ابن عطية: ٤/ ٥٢٣.

(٧) ينظر: إعراب القرآن للباقولي – منسوب خطأ للزجاج: ٢/ ٦٤٩.

قانت)، فلا وجه للنداء هنا، وإنما يقع فيه الحمل الذي يكون فيه إخبار، وليس النداء كذلك[١]، والمعنى عند ابن الجوزي هو(أهذا الذي ذَكَرْنا خيرٌ، أمَّن هو قانتٌ)، وأصل (أمَّن) هو (أَمْ مَنْ)[٢].

وقال الخازن: "أَمَّنْ هُوَ قانِتٌ قيل فيه حذف مجازه كمن هو غير قانت، وقيل مجازه الذي جعل لله أندادا أخير أم من هو قانت، وقيل معنى الآية تمتع بكفرك إنك من أصحاب النار و يا من هو قانت أنت من أصحاب الجنة"[٣]، ورأى ابن قيّم الجوزية أنّ هذه الآية كقوله تعالى: ﴿وَكَانَتْ مِنَ الْقَانِتِينَ﴾ [التحريم]، وهو كثير في القرآن الكريم[٤].

وذهب السمين الحلبيّ، وكثيرٌ من المفسّرين إلى أنّ في الآية وجهين: الأوّل: أنّها همزةُ الاستفهامِ دَخَلَتْ على (مَنْ) بمعنى الذي، والاستفهامُ للتقريرِ، ويَدُلُّ عليه قولُه تعالى: ﴿قُلْ هَلْ يَسْتَوِي الَّذِينَ يَعْلَمُونَ وَالَّذِينَ لَا يَعْلَمُونَ﴾ [الزمر]، فحذفَ خبرَ المبتدأ، أو ما يعادِلُ المُسْتَفْهَم عنه، والثاني: أَنْ تكونَ الهمزةُ للنداءِ، و(مَنْ) منادى، وأمّا القراءة الثانية فهي (أم) دخلت على (مَنْ) الموصولة، فأُدغمت الميم، و(أم) فيها قولان: متصلة ومنقطعة[٥].

وذكرَ أبو حفص النعمانيّ أنّ النصبَ هو مذهب سيبويه، والجر هو مذهب الخليل[٦]، وقال في موضع آخر جاء الاستفهام بمعنى التقرير[٧]، وقال في موضع آخر للآية قراءة ثانية تابع فيها السمين الحلبيّ[٨]، وقال الزركشيّ: "فَإِنَّهُ أَوْمَأَ إلى مَا

(١) ينظر: مجمع البيان في تفسير القرآن للطبرسي: ٨ / ٢٩٨.
(٢) ينظر: زاد المسير في علم التفسير: ٤/ ١٠.
(٣) تفسير الخازن: ٤/ ٥٢.
(٤) ينظر: التفسير القيم: ١٠١.
(٥) ينظر: الدر المصون في علوم الكتاب المكنون: ٩/ ٤١٤ – ٤١٥، والإتقان في علوم القرآن: ٢/ ١٦٩، ١٦٩، والسراج المنير في الإعانة على معرفة بعض معاني كلام ربنا الحكيم الخبير: ٣/ ٤٣٥، وروح المعاني: ١٢/ ٢٣٦، ومراح لبيد لكشف معنى القرآن المجيد: ٢/ ٣٢٦ .
(٦) ينظر: اللباب في علوم الكتاب: ٥/ ٣٢٥.
(٧) ينظر: المصدر نفسه: ١٠/ ٤٥٦.
(٨) ينظر: المصدر نفسه: ١٦/ ٤٨٣.

قَبْلَهُ: ﴿وَإِذَا مَسَّ الْإِنْسَانَ ضُرٌّ دَعَا رَبَّهُ مُنِيبًا إِلَيْهِ﴾ [الزمر] كَأَنَّهُ قَالَ: أَهَذَا الَّذِي هُوَ هَكَذَا خَيْرٌ أَمْ مَنْ هُوَ قَانِتٌ"[1].

وقال السيوطيّ، والتقدير عند من يجعلها للاستفهام (أمّنْ هو قانت خَيْرٌ أم هذا الكافر)، أي المخاطب بقوله تعالى: ﴿قُلْ تَمَتَّعْ بِكُفْرِكَ قَلِيلًا إِنَّكَ مِنْ أَصْحَابِ النَّارِ﴾ [الزمر][2]، وقال مجير الدين الحنبليّ: "دخلت (أَمْ) على (مَنْ)، فأدغمت فيها الميم، فـ (أم) منقطعة، تقديره: الكافر خير أم المطيع؟ فمن خفف، اتبع المصحف؛ لأنها فيه بميم واحدة، ومن شدد، فعلى الأصل"[3].

ورأى الشوكانيّ أنّ في الآية قراءتين: الأولى: أَمْ دَاخِلَةٌ عَلَى مَنْ الْمَوْصُولَةِ، فأُدْغِمَتِ الْمِيمُ فِي الميم، وأم هِيَ الْمُتَّصِلَةُ وَمُعَادِلُهَا مَحْذُوفٌ تَقْدِيرُهُ: (الْكَافِرُ خَيْرٌ أَمِ الَّذِي هُوَ قَانِتٌ)، وضَعّفَ أنْ تكون منقطعة مقدّرة بـ (بل)، والهمزة أي (بَلْ أَمَّنْ هُوَ قَانِتٌ كَالْكَافِرِ)، والثانية: أنْ تكون الهمزة استفهامية دخلت على مَن والاستفهام للتقرير، وهذا ضَعيف[4].

وذهب ابن عاشور إلى أنّ قراءة الجمهور بالتشديد، وفيه وجهان: الأوّل: أَنْ تكُونَ (أَمْ) مُعَادِلَةً لِهَمْزَةِ اسْتِفْهَامٍ مَحْذُوفَةٍ مَعَ جُمْلَتِهَا دَلَّتْ عَلَيْهَا(أَمْ) لِاقْتِضَائِهَا مُعَادِلًا، والتسوية لا تكون إلا بين شيئين، والتقدير: (أَهَذَا الْجَاعِلُ لِلَّهِ أَنْدَادًا)، وَالِاسْتِفْهَامُ حَقِيقِيٌّ وَالْمَقْصُودُ لَازِمُهُ، وَهُوَ التَّنْبِيهُ عَلَى الْخَطَأِ عِنْدَ التَّأَمُّلِ، والثاني: أَنْ تكُونَ (أَمْ) مُنْقَطِعَةً لِمُجَرَّدِ الْإِضْرَابِ الِانْتِقَالِيِّ[5].

ورأى الدّكتور محمد عبد المنعم أنّ الهمزة تأتي على وجهين: الأوّل: نداء القريب نحو: ﴿أَمَّنْ هُوَ قَانِتٌ آنَاءَ اللَّيْلِ﴾ [الزمر]، والثاني الاستفهام نحو: ﴿أَكُفَّارُكُمْ خَيْرٌ مِنْ

(١) البرهان في علوم القرآن: ٢/ ١٨٥.

(٢) ينظر: معترك الأقران في إعجاز القرآن: ٢/ ٤٣.

(٣) فتح الرحمن في تفسير القرآن: ٦/ ٥٦.

(٤) ينظر: فتح القدير للشوكاني: ٤/ ٥١٩ –٥٢٠.

(٥) ينظر: التحرير والتنوير: ٢٣/ ٣٤٥ – ٣٤٦.

﴿أُولَٰئِكُمْ﴾ [القمر]، وقد تخرج عن الاستفهام الحقيقي إلى معانٍ أُخر منها (التسوية، والإنكار الإبطالي)[1].

وفحوى الآية أنّ الكافرَ والشّاكر لا يستويان، والتقدير: أهذا الذي ذكرناه مِنْ أمر الكافر خيرٌ أم مَنْ هو قانت آناء الليل قائمٌ يُصلّي، وبذلك يبدو أنّ (أم) متّصلة.

(١) ينظر: الأصلان في علوم القرآن: ٢٥١.

المبحث الثالث/ الاحتمال النّحويّ في حروف متفرّقة:

١- أنْ:

ولها في الكلام أربعة مواضع: أولها أن تكون مصدرية، أي مع الجملة التي بعدها في موضع المصدر مرفوعًا أو منصوبًا أو مخفوضًا، وثانيها أنْ تكون مخففة من الثقيلة، فتدخل على الجملة الاسمية لا الفعلية، وثالثها أنْ تكون عبارة وتفسيرًا إمّا للطلب وإمّا للكلام، ورابعها أنْ تكون زائدة بعد (لمّا) كـ (لما أنْ جاء زيد أحسنت إليك)[١].

وقال المراديّ: "**أنْ** لفظ مشترك يكون اسما وحرفا، فيكون اسماً في موضعين: أحدهما في قولهم: أن فعلت، بمعنى أنا، فهي هنا ضمير للمتكلم، وهي إحدى لغات أنا، والثاني في أنت وأخواته، فإنّ مذهب الجمهور أنّ الاسم هو أنْ، والتاء حرف خطاب وأمّا أنْ الحرفية فذكر لها بعض النحويين عشرة أقسام"[٢].

وقال ابن هشام (أنْ)عملت ظاهرة ومضمرة؛ لِأصالتها في النصب، فخالفت بقية النواصب التي لا تعمل إلا ظاهرة[٣]، وإذا خففت بقيت على ما كان لها من العمل واسمها لا يكون إلا ضمير الشأن محذوف، وخبرها لا يكون إلا جملة كقولنا: عَلمت أنْ زيدٌ قائم، فـ(أنْ) مخففة من الثقيلة، واسمها ضمير الشأن، وهو محذوف تقديره (أنّه)[٤]، والمفسرة تختص بتفسير الجمل، وهي تقع بين جملتين فتتضمن الأولى معنى القول دون أحرفه كقوله تعالى: ﴿**فَأَوْحَيْنَا إِلَيْهِ أَنِ اصْنَعِ الْفُلْكَ بِأَعْيُنِنَا وَوَحْيِنَا**﴿٢٧﴾﴾ [المؤمنون] [٥].

(١) ينظر: رصف المباني: ١٩٣ – ١٩٧.

(٢) الجنى الداني في حروف المعاني: ٢١٥-٢١٦.

(٣) ينظر: شرح قطر الندى وبل الصدى: ٦١.

(٤) ينظر: شرح ابن عقيل: ١/ ٣٨٣.

(٥) ينظر: جامع الدروس العربية: ٥٥٩.

أ- الاحتمال بينَ أنْ تكون مصدريّة، أو مخففة من الثقيلة:

ذكر البيضاويّ في تفسيره للحرف (أنْ)عِدّة احتمالات منها أنْ تكون (مصدرية، أو مخففة من الثقيلة)، وذلك في عِدّة آيات منها قوله تعالى: ﴿ذَٰلِكَ أَن لَّمْ يَكُن رَّبُّكَ مُهْلِكَ الْقُرَىٰ بِظُلْمٍ وَأَهْلُهَا غَافِلُونَ﴿١٣١﴾﴾ [الأنعام]، فقال البيضاويّ: "أنْ مصدرية أو مخففة من الثقيلة"(١).

وقال الفراء: "جعلت (أنْ) مِمّا يصلح فِيهِ الخافض فإذا حذفته كانت نصبًا"(٢)، وهي بمعنى(فعلنا ذلك من أجل أنْ لم يكن ربك مهلك القرى)، فـ (أنْ) هنا في موضع نصب(٣)، وتقدير الآية عند مكي بن أبي طالب، وبعض المفسّرين هو (لأن لم يكن)، فانتصبت عند حذف الحرف(٤).

وقال الزمخشريّ: "أنْ هي التي تنصب الأفعال، ويجوز أنْ تكون مخففة من الثقيلة على معنى: لأن الشأن والحديث لم يكن ربك مهلك القرى بظلم"(٥)، وهذا ما ذهب إليه الرازيّ(٦).

ورآها العكبريّ مصدريّةً، أو مخففة من الثقيلة(٧)، ويرى الهمذانيّ أَنَّ(أَنْ) مخففة مخففة من الثقيلة، واللام محذوفة، والتقدير: (لأنه)، أو أَنْ تكون في موضع نصب لعدم الجار، وضعّفَ أن تكون ناصبة للفعل(٨).

(١) أنوار التّنزيل وأسرار التّأويل: ١/ ٣٢٢.

(٢) معاني القرآن للفراء: ١/ ٣٥٥.

(٣) ينظر: تفسير الطبري: ١٢/ ١٢٥.

(٤) ينظر: مشكل إعراب القرآن: ١/ ٢٧١، والموسوعة القرآنية: ٤/ ١٥١، والتفسير المنير للزحيلي: ٨/ ٤٤.

(٥) الكشّاف: ٢/ ٦٧، وينظر: الدر المصون في علوم الكتاب المكنون: ٥/ ١٥٥.

(٦) ينظر: مفاتيح الغيب: ١٣/ ١٥٢.

(٧) ينظر: التبيان في إعراب القرآن: ١/ ٥٣٩.

(٨) ينظر: الكتاب الفريد في إعراب القرآن المجيد: ٢/ ٦٩٣.

وقال القرطبيّ (أنْ) مخففة من الثقيلة، والمعنى عنده "إِنَّمَا فَعَلْنَا هَذَا بِهِمْ لِأَنِّي لَمْ أَكُنْ أُهْلِكُ الْقُرَى بِظُلْمِهِمْ، أَيْ بِشِرْكِهِمْ قَبْلَ إِرْسَالِ الرُّسُلِ إِلَيْهِمْ فَيَقُولُوا مَا جَاءَنَا مِنْ بَشِيرٍ وَلَا نَذِيرٍ"[1]، وإلى مثل هذا الرأي ذهب كثيرٌ من العلماء[2].

ورآها النسفيّ مصدرية مجوّزاً كونها مخففة من الثقيلة؛ لأنّ الشأن والحديث لم يكن ربك مهلك القرى بظلم بسبب ظلم أقدموا عليه[3].

وذهب عبد الفتّاح الشافعيّ(ت: ١٤٠٩هـ) إلى أنّ (أنْ) تقطع عن (لم) في موضعين في القرآن الكريم وهما: ﴿ذَلِكَ أَنْ لَمْ يَكُنْ رَبُّكَ مُهْلِكَ الْقُرَىٰ﴿١٣١﴾﴾ [الأنعام]، و ﴿أَيَحْسَبُ أَنْ لَمْ يَرَهُ أَحَدٌ﴿٧﴾﴾ [البلد]، ولا يوجد غيرهما في القرآن[4].

ويبدو أنّها المخففة من الثقيلة واسمها ضمير الشأن محذوف، والجملة المنفيّة (لم يكن ربك) في محل رفع خبرها، فـ (أنْ) إذا خففت حذف اسمها وفصل بينها وبين خبرها بفاصل.

ب- الاحتمال بين أنْ تكون مفسّرة، أو مصدريّة:

وذكر البيضاويّ أيضًا للحرف (أنْ)عِدة احتمالات منها أنْ تكون (مفسرة، أو مصدرية) وذلك في عِدّة آيات منها قوله تعالى: ﴿قَالَتْ يَا أَيُّهَا الْمَلَأُ إِنِّي أُلْقِيَ إِلَيَّ كِتَابٌ كَرِيمٌ﴿٢٩﴾إِنَّهُ مِنْ سُلَيْمَانَ وَإِنَّهُ بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَٰنِ الرَّحِيمِ﴿٣٠﴾أَلَّا تَعْلُوا عَلَيَّ وَأْتُونِي مُسْلِمِينَ﴿٣١﴾﴾ [النمل]، فقال البيضاويّ: "أنْ مفسّرة أو مصدرية فتكون بصلتها خبر محذوف أي هو"[5].

وقال الطبريّ في **أنْ** وجهين: أحدهما بدلًا من الكتاب، فهي مرفوعة بما رفع به الكتاب، والثاني النصب بتعلق الكتاب بها على معنى ﴿ إِنِّي أُلْقِيَ إِلَيَّ كِتَابٌ كَرِيمٌ﴿٢٩﴾﴾

(١) الجامع لِأحكام القرآن: ٧/ ٨٧.

(٢) ينظر: الجدول في إعراب القرآن: ٨/ ٢٨٧، وإعراب القرآن وبيانه: ٣/ ٢٢٧، والإعراب المفصل لكتاب الله المرتل: ٣/ ٣٢٥، وتفسير حدائق الروح والريحان في روابي علوم القرآن: ٩/ ٧٤، وإعراب القرآن للدعاس: ١/ ٣٣٦ .

(٣) ينظر: مدارك التّنزيل وحقائق التّأويل: ١/ ٥٣٨.

(٤) ينظر: هداية القاري إلى تجويد كلام الباري: ٢/ ٤٢٤-٤٢٥.

(٥) أنوار التّنزيل وأسرار التّأويل: ٢/ ٧٦٨.

[النمل][1]، وتابع الطبريَّ جمعٌ من العلماء، وأضافوا وجهًا آخرًا حسَنًا على معنى: لا تعْلَوا عليّ، وفسّر سيبويه، والخليل أنّ (أنْ) في هذا الموضع على معنى: (أي) لا تعلوا عليّ[2].

وقال محمود الكرمانيّ: (أنْ) هي المفسّرة، و(لا تعلوا) محله الرفع بمعنى(ألقى إلي أن لا تعلوا)، وضعّفَ أنْ يكون المحل نصبًا بمعنى(كتاب بأن لا تعلوا)[3].

وضعّفَ الباقوليّ أنّ قوله (ألا تعلوا) بدل من قوله (كتاب)[4]، وقال شرف الدين الطيبيّ: "**أنْ** في (أَلَّا تَعْلُوا) ناصبة، أي: فيه أن لا تعلوا، وإنما لم يؤت بحرف النسق للدلالة على أن الجملتين السابقتين كالتمهيد للثالثة؛ لأنّها المقصودة بالذات"[5].

وجاء الزركشيّ، فقال: (ألّا) حرف تحضيض مركبة منْ أنّ الناصبة، ولا النافية كقوله تعالى: ﴿**أَلَّا يَسْجُدُوا لِلَّهِ**﴾ [النمل]، وضعّفَ أنْ تكون المشددة أصل والمخففة فرع، وضعّفَ أن تكون الهمزة بدل من الهاء[6]، وقال السيوطيّ: (أَلَّا تَعْلُوا) مكونة من كلمتين هما: أَنَّ النَّاصِبَةُ، وَلَا النَّافِيَةُ، أَوْ أَنْ الْمُفَسِّرَةُ وَلَا النَّاهِيَةُ[7].

ورأى زكريّا الأنصاريّ أنّ (ألّا تعلوا): بدل من (كِتَابٌ)[8]، وقال أبو السّعود: (أنْ) مفسرة ولا ناهية بمعنى: (لا تتكبروا كما يفعل جبابرة الملوك)، وضعّفَ أن تكون

(١) ينظر: تفسير الطبري: ١٩/ ٤٥٣، والنكت في القرآن الكريم: ٣٧٤.

(٢) ينظر: معاني القرآن وإعرابه للزجاج: ٤/ ١١٨-١١٩، وإعراب القرآن للنحاس: ٣/ ١٤٣، وتفسير ابن عطية: ٤/ ٢٥٨، ومجمع البيان في تفسير القرآن: ٧/ ٣٠١، والتبيان في إعراب القرآن: ٢/ ١٠٠٨، والكتاب الفريد في إعراب القرآن المجيد: ٥/ ٩١-٩٢.

(٣) ينظر: غرائب التفسير وعجائب التأويل: ٢/ ٨٤٩.

(٤) ينظر: إعراب القرآن للباقولي – منسوب خطأ للزجاج: ٢/ ٥٩٢.

(٥) فتوح الغيب في الكشف عن قناع الريب: ١١/ ٥١٦.

(٦) ينظر: البرهان في علوم القرآن: ٤/ ٢٣٦.

(٧) ينظر: الإتقان في علوم القرآن: ٢/ ١٨٩، ومعترك الأقران في إعجاز القرآن: ٢/ ٥٩، والزيادة والإحسان والإحسان في علوم القرآن: ٨/ ٤٠.

(٨) ينظر: إعراب القرآن العظيم المنسوب لزكريا الانصارى: ٤٢٥.

مصدرية ناصبة للفعل، ولا نافية محلها الرفع يليق بالمقام أي(أنْ لا تعلَوا)، وضعّف النصب بإسقاط الخافض أي(بأنْ لا تعلوا عليّ)[١].

ورآها أحمد الصوفيّ مفسّرة[٢]، وقال بتفسيرها الشوكانيّ، مضعّفًا كونها مصدرية مصدرية ناصبة، ومحل الجملة الرفع على البدل، أو الخبر لمبتدأ محذوف تقديره(هو أنْ لا تَعلَوا)[٣].

وقال الآلوسيّ: (أنْ) يحتمل أن تكون مفسرة و(لا) ناهية، ويحتمل أن تكون مصدرية و(لا) نافية، وضعّفَ أنْ تكون ناهية ومحل المصدر الرفع على أنّه بدل، أو خبر لمبتدأ مضمر[٤]، وقد وصف محمود صافي (ألّا) بِأنّها حرف مصدريّ، ونصب، ونفي، وجوّزَ أنْ تكون(أنْ) تفسيرية، و(لا) نافية[٥].

وذهب الدرويش إلى أنّ (أنْ) مفسرة و(لا) ناهية، وتعلوا فعل مضارع مجزوم بلا، والواو فاعل، وجوّزَ أن تكون(أنْ) مصدرية ناصبة، و(لا) نافية، والمصدر المؤول في محل رفع بدل، أو خبر أو في محل نصب بنزع الخافض، و ائتوني فعل أمر مبني على حذف النون والواو فاعل والنون للوقاية والياء مفعول[٦].

وقال المظهريّ: "(أنْ) مفسّرة، أو مصدرية وهو لصلته خبر محذوف، أي هو أو المقصود أن لا تعلوا أو بدل من كتاب والمعنى لا تتكبروا ولا تمتنعوا من الإجابة فإنّ ترك الاجابة من العلو والتكبر وَأْتُونِي مُسْلِمِينَ مؤمنين أو منقادين وهذا كلامٌ في غاية الوجازة مع كمال الدلالة"[٧].

---

(١) ينظر: إرشاد العقل السّليم إلى مزايا الكتاب الكريم: ٦/ ٢٨٣.

(٢) ينظر: البحر المديد في تفسير القرآن المجيد: ٤/ ١٩٢، ومراح لبيد لكشف معنى القرآن المجيد: ٢/ ١٧٣، ودراسات لأسلوب القرآن الكريم: ١/ ٤٦٦.

(٣) ينظر: فتح القدير للشوكاني: ٤/ ١٥٨.

(٤) ينظر: روح المعاني: ١٠/ ١٩١.

(٥) ينظر: الجدول في إعراب القرآن: ١٩/ ١٦٠.

(٦) ينظر: إعراب القرآن وبيانه: ٧/ ٢٠٢.

(٧) التفسير المظهري: ٧/ ١١٣.

وقال إبراهيم الأبياري: (أنْ) في موضع نصب على حذف الخافض أي (بأن لا تعلوا)، وضَعّف رفعها على البدلية من (كتاب)[١]، ورأى وهبة الزحيليّ أنّ (أنْ) تحتمل ثلاثة أوجه: أولها: أن تكون في موضع نصب على تقدير حذف حرف الجر، والثاني: أن تكون في موضع رفع على البدل، والثالث: أن تكون مفسّرة بمعنى(أي) كقوله تعالى: ﴿ أَنِ امْشُوا وَاصْبِرُوا عَلَىٰ آلِهَتِكُمْ ﴾ [ص] أي امشوا، ولا موضع لها من الإعراب[٢].

واقتصر بهجت صالح على كون أصل(ألا) أنْ وهي حرف تفسير لا عمل له، و**لا** ناهية جازمة[٣]، أمّا الدّعّاس فاقتصر على أنّ أصل (ألّا) أنْ ناصبة، ولا نافية [٤].

ويبدو أنّ (لا) ناهية وليست نافية إنْ كانت (أنْ) ناصبة، أو تفسيريّة، ودليل ذلك أنّه عُطِفَ عليها فعل أمر، ولا يجوز عطف جملة إنشائيّة طلبيّة إلّا على مثلها.

٢- ما:

وهي في كلام العرب لفظ مشترك يقع تارة اسما، وتارة حرفا، وذلك بحسب عود الضمير عليه، وعدم عوده، وقرينة الكلام[٥]، فأمّا (ما) الحرفية فلها ثلاثة أقسام: نافية، ومصدرية، وزائدة، فالنافية قسمان: عاملة، وغير عاملة، والعاملة: هي ما الحجازية، وهي ترفع الاسم، وتنصب الخبر، عند أهل الحجاز[٦].

و(ما) تعمل عند بعض العرب كالحجازين، والبعْض الآخر كبنى تميم يهملها، وهي تفيد عند الفريقين نفي المعنى في الزمن الحالي عند الإطلاق، فتقول: (ما

(١) ينظر: الموسوعة القرآنية: ٤/ ٣٢٢.

(٢) ينظر: التفسير المنير للزحيلي: ١٩/ ٢٩٠.

(٣) ينظر: الإعراب المفصل لكتاب الله المرتل: ٨/ ٢٩٤، وتفسير حدائق الروح والريحان في روابي علوم القرآن: ٢٠/ ٤٣٦.

(٤) ينظر: إعراب القرآن للدعاس: ٢/ ٤٠٥.

(٥) ينظر: رصف المباني: ٣٧٧.

(٦) ينظر: الجنى الداني: ٣٢٢.

الشجاع خوّافاً)، أو (ما الشجاع خوّاف) بالإعمال أو الإهمال، فالذي يحسن الأخذ به في عصرنا هو الإعمال(١).

و(ما): حرف نفي غير مختص، يدخل على الجمل الاسمية نحو: (ما محمد قائماً)، وعلى الجمل الفعلية نحو: (ما قام محمد)، ومن حق الحرف غير المختص الإهمال، ولكن الحجازيين أعملوا (ما)عمل ليس فيرتفع المبتدأ بعدها على أنه اسم لها، وينتصب الخبر على أنه خبر لها(٢).

وبعد التأمّل بين أنواع (ما) والنظر في معانيها ظهر أنّها تندرج في سبعة أقسام وهي: (الموصولة، والمصدرية، والشرطية، والاستفهامية، والتعجبية، والنافية، والمؤكّدة)، وما عدا ما ذُكر فإنّه يتفرّع منها.

أ- الاحتمال بين أنْ تكون إبهاميّة، أو مزيدة:

ذكرَ البيضاويّ في تفسيره للحرف (ما) عِدّة احتمالات منها أنْ تكون (إبهامية، أو مزيدة للتأكيد) في قوله تعالى: ﴿إِنَّ اللَّهَ لَا يَسْتَحْيِي أَنْ يَضْرِبَ مَثَلًا مَا بَعُوضَةً فَمَا فَوْقَهَا ﴿٢٦﴾﴾ [البقرة]، فقال البيضاويّ: "وما إبهامية تزيد النكرة إبهامًا وشياعًا وتسدّ عنها طرق التقييد... أو مزيدة للتأكيد"(٣).

ويرى الفراء أنّ هناك ثلاثة أوجه لنصب(بعوضة) أولها: جعل (ما) صلة، كقوله تعالى: ﴿قَالَ عَمَّا قَلِيلٍ لَيُصْبِحُنَّ نَادِمِينَ﴿٤٠﴾﴾ [المؤمنون]، والمعنى (إن الله لا يستحيى أن يضرب بعوضة فما فوقها مثلا)، والثاني: جعل (ما) اسما، والبعوضة صلة، فتعربها بإعراب (ما)، وهذا جائز؛ لِأنّ (مَن) و(ما) يكونان معرفة في حال ونكرة في حال، والثالث: (وهو الراجح عنده) جعل المعنى على (إن الله لا يستحيى أن يضرب مثلا ما بين بعوضة إلى ما فوقها)(٤).

---

(١) ينظر: النحو الوافي: ١/ ٥٩٣ – ٥٩٤.

(٢) ينظر: المنصوب على نزع الخافض في القرآن: ٢٨٣.

(٣) أنوار التّنزيل وأسرار التّأويل: ١/ ٤٩.

(٤) ينظر: معاني القرآن للفراء: ١/ ٢١ – ٢٢.

وقال الأخفش، وجمعٌ من المعربين أنّ (ما) زائدة في هذه الآية، والمعنى: (إنّ الله لا يستحي أنْ يضرب بعوضة مثلا)[١]، وتابعه الزجاج، فرآها زائدة مؤكدة، وأعطى مثالا وهو قوله تعالى: ﴿فَبِمَا رَحْمَةٍ مِنَ اللَّهِ لِنْتَ لَهُمْ﴾ [آل عمران]، أي فبرحمة من الله[٢].

ورأى النّحاس أنّ هناك ثلاثة أوجه لنصب(بعوضة)، فوافق الفراء في عدد الاحتمالات، واختلف عنه في معنى واحد، فيقول في الوجه الأوّل: تكون (ما) زائدة و(بعوضة) بدلا من مثل، وجوّز في الوجه الثاني: أن يكون موضع (ما) النصب، و(بعوضة) نعتا لـ(ما)، فهي بمعنى(قليل)، والوجه الثالث: أن يكون التقدير(أن يضرب مثلا ما بين بعوضة)، فحذفت (بين) وأعربت بعوضة بإعرابها[٣].

وتابع الثعلبيُّ، وكثيرٌ من العلماء الفراءَ في الاحتمال الأول، فجعلوا (ما) صلة[٤]، وجاء الماورديّ، فجعل الاحتمالات ثلاثة كما فعل النّحاس، إلا أنّه اختلف عنه في الوجه الثاني، فجعل (ما) بمعنى الذي والتقدير عنده: الذي هو بعوضة[٥].

وذهب الراغب الأصفهانيّ إلى أنّ (ما) للمبالغة في التنكير، وهي على ثلاثة أوجه: (إمّا موصوفة أو مبتدأ بلا صفة، وإمّا تابعاً لاسم مذكور – تنبيهاً أنه لم يقصد به معين)[٦].

وقال الطبرسيّ هناك عدّة وجوه لنصب(بعوضة)، فوافق النحّاس في كون(ما) مزيدة للتوكيد، وَوافقه في أنْ يكون المعنى ما بين بعوضة إلى ما فوقها، وأضاف: أنْ يكون(ما) نكرة مفسرة ببعوضة كما يكون نكرة موصوفة في قوله تعالى: ﴿وَقَالَ قَرِينُهُ

(١) ينظر: معانى القرآن للأخفش: ١/ ٥٩، وتفسير القرآن العزيز لابن أبي زمنين: ١/ ١٣٠، والموسوعة القرآنية خصائص السور: ١/ ١٤٦، والمجتبى من مشكل إعراب القرآن: ١/ ١٣.

(٢) ينظر: معاني القرآن وإعرابه للزجاج: ١/ ١٠٣.

(٣) ينظر: إعراب القرآن للنحاس: ١/ ٣٩.

(٤) ينظر: تفسير الثعلبي: ١/ ١٧٢، وتفسير السمعاني: ١/ ٦١، ومعالم التّنزيل في تفسير القرآن: ١/ ١٠٠، وإعراب القرآن للباقولي – منسوب خطأ للزجاج: ١/ ١٠٧، والشاهد الشعري في تفسير القرآن الكريم أهميته، وأثره، ومناهج المفسرين في الاستشهاد به: ٤٢٥.

(٥) ينظر: تفسير الماوردي: ١/ ٨٨، والتفسير المنير للزحيلي: ١/ ١٠٩.

(٦) ينظر: تفسير الراغب الأصفهاني: ١/ ١٢٨ –١٢٩، والبحر المديد في تفسير القرآن المجيد: ١/ ٩٠.

﴿هَذَا مَا لَدَيَّ عَتِيدٌ ۝٢٣﴾ [ق][1]، ونجد القرطبيّ قد تابع النحاس في الوجه الثاني وعَدَّ موضع (ما) النصب[2].

وقال عبيد الله بن أحمد الإشبيليّ(ت: ٦٨٨هـ): "لم يَقْرَأْ السبعة إلاّ بنصب (بَعُوضةً)، وَقُرِئَ في غير السّبع بالرّفع ولَيْسَ بالقويّ؛ لأنَّ (ما) هنا بمعنى الّذي وَصِلَتُها (بعوضة)، ولابدَّ مِن ضميرٍ محذوف تقديره: الّذي هُوَ بعوضة، وهذا الضّمير يَقِلُّ حذفُهُ، وإنّما هُوَ في الأفْصَح ظاهر"[3].

ورأى النسفيّ احتمالين في (ما)، فهي أمّا أنْ تكون إبهامية (وهي التي إذا اقترنت باسم نكرة أبهمته)، أو صلة للتأكيد[4]، وقال ابن جُزي إمّا أنْ تكون صفة للنكرة، أو أنْ تكون زائدة[5].

ورآها ابن كثير أنْ تكون إمّا للتقليل، وفي هذه الحال تكون (بعوضة) منصوبة على البدل، أو تكون نكرة موصوفة ببعوضة[6]، وذهب الزركشيّ إلى أنّها للتعليل[7]، للتعليل[7]، ورأى السيوطيّ أنّها غير كافة[8].

وقال الآلوسيّ: "(ما) اسم بمعنى شيء يوصف به النكرة لمزيد الإبهام... وبعوضة إمّا صفة- لما- أو بدل منها أو عطف بيان إنْ قيل بجوازه في النكرات، أو بدل من مَثَلًا أو عطف بيان له إن قيل ما زائدة، أو مفعول ومَثَلًا حال وهي المقصودة، أو منصوب على نزع الخافض أي ما من بعوضة فَما فَوْقَها كما نقل عن الفراء"[9].

---

(١) ينظر: مجمع البيان في تفسير القرآن: ٩٤.

(٢) ينظر: الجامع لِأحكام القرآن: ١٣/ ٣٢٧.

(٣) تفسير الكتاب العزيز وإعرابه: ٣٥٨.

(٤) ينظر: مدارك التّنزيل وحقائق التّأويل: ١/ ٧٢، ودراسات لأسلوب القرآن الكريم: ٣/ ١٢.

(٥) ينظر: التّسهيل لعلوم التّنزيل: ١/ ٧٧.

(٦) ينظر: تفسير القرآن العظيم: ١/ ١١٥.

(٧) ينظر: البرهان في علوم القرآن: ٢/ ١٧٨.

(٨) ينظر: الإتقان في علوم القرآن: ٢/ ٢٨٩.

(٩) روح المعاني: ١/ ٢٠٨ – ٢٠٩، وينظر: الإعراب المفصل لكتاب الله المرتل: ١/ ٣٥.

ورأى سعيد النورسيّ(ت: ١٣٧٩هـ) أنّ التعميم في (ما) إشارة إلى تعميم القاعدة لئلا يختص الجواب بما اعترضوا به، وأنّ تخصيص(بعوضة) إشارة إلى كثرة استعمال البلغاء للتمثيل بها كقولهم: (أضعف من البعوضة وأشد عنادا من البعوضة، أعزّ من مخ البعوضة، الدنيا لا توزن عند الله جناح بعوضة، وغيرها، ففيها رمز إلى ضعفهم.. وإنّ المعنى بـ(ما فوقها) ما دونها في الصغر وما فوقها في قيمة البلاغة أو في الصغر أيضا فالتعبير بـ(ما فوقها) إشارة إلى أنّ الصغير أغرب بلاغة وأعجب خلقة[١].

ورجّح الدرويش أنْ تكون إبهاميّة[٢]، ورأى الدعّاس أنْ تكون صفة، وعدّ هذا الإعراب من أيسر الأقوال[٣]، ورأى الكرباسيّ (ت: ١٤٣٧هـ) أنْ تكون زائدة للتوكيد، وضعّفَ أنْ تكون مبهمة؛ لأنها اقترنت بنكرة[٤].

ب-الاحتمال بين أنْ تكون زائدة، أو مصدرية، أو موصولة:

وذكر البيضاويّ أيضًا للحرف (ما) ثلاثة احتمالات أُخر منها أنْ تكون (زائدة، أو مصدرية، أو موصولة)، وذلك في عِدّة آيات منها قوله تعالى: ﴿**كَانُوا قَلِيلًا مِنَ اللَّيْلِ مَا يَهْجَعُونَ**﴿١٧﴾﴾ [الذاريات]، فقال البيضاويّ: "وما مزيدة أي يهجعون في طائفة من الليل، أو يهجعون هجوعًا قليلًا أو مصدريّة أو موصولة"[٥].

(١) ينظر: إشارات الإعجاز: ٢٠٩ – ٢١٠.

(٢) ينظر: إعراب القرآن وبيانه: ١/ ٦٨، والتفسير الوسيط لطنطاوي: ١/ ٨٣.

(٣) ينظر: إعراب القرآن للدعاس: ١/ ١٧.

(٤) ينظر: إعراب القرآن، الكرباسي: ٣٧.

(٥) أنوار التّنزيل وأسرار التّأويل: ٢/ ١٠١١.

وجوّز الفراء أنْ يكون موضع (ما)الرفع، فيكون المعنى: (قليلًا هجوعهم)[١]، ورأى الزجاج أنَّ في(ما)احتمالين: إمّا أنْ تكون مُؤكّدة، أو أنْ تُؤوّل مع ما بعدها بمَصدر[٢]، وهذا ما أتى به النحاس أيضا[٣].

وجاء الثعلبيّ فبيّنَ اختلاف العلماء في حكم (ما)، فقال: جعلها بعضهم جحدًا، وجعلها بعضهم بمعنى (الذي)، فالكلام متّصل بعضه ببعض، والمعنى(كانوا قليلًا من الليل الذي يهجعون)، وجعلها بعضهم صلة بمعني(كانوا قليلا من الليل يهجعون)[٤].

ورأى مكي أنْ تكون (ما) بمعنى(لا)، فيكون المعنى(قليلا الوقت الذي لا يرقدون فيه)[٥]، وقال الماورديّ، وكثيرٌ من العلماء أنّ (ما) صلة زائدة[٦]، وقال به الواحديّ أيضا[٧].

وجاء علي بن فضّال القيروانيّ(ت: ٤٧٩هـ)، فجعل في (قليلا) وجهين: الأوّل: أنّه نعت لمصدر محذوف تقديره(هجوعاً قليلاً من الليل ما يهجعون)، فعلى هذا الوجه تكون(مَا) زائدة، و(يَهْجَعُونَ) خبر(كَانُوا)، والثاني: أن يكون (قَلِيلًا) خبرًا لكانوا، والمعنى: كان هؤلاء قليلاً [٨].

---

(١) ينظر: معاني القرآن للفراء: ٣/ ٨٤.

(٢) ينظر: معاني القرآن وإعرابه للزجاج: ٥/ ٥٣، والبحر المديد في تفسير القرآن المجيد: ٥/ ٤٦٧، والتفسير المنير للزحيلي: ٢٧/ ١٣.

(٣) ينظر: إعراب القرآن للنحاس: ٤/ ١٦٠.

(٤) ينظر: تفسير الثعلبي: ٩/ ١١١- ١١٢.

(٥) ينظر: الهداية إلى بلوغ النهاية: ١١/ ٧٠٧٩.

(٦) ينظر: تفسير الماوردي: ٥/ ٣٦٥، والكتاب الفريد في إعراب القرآن المجيد: ٦/ ٩، ومدارك التّنزيل وحقائق التّأويل: ٣/ ٣٧٣، وتفسير الجلالين: ٦٩٣، وإعراب القرآن العظيم المنسوب لزكريا الانصارى: ٤٩٩، وفتح الرحمن في تفسير القرآن: ٦/ ٤٠١، وروح البيان: ٩/ ١٥٣، وروح المعاني: ١٤/ ٩ .

(٧) ينظر: التفسير الوسيط للواحدي: ٤/ ١٧٥.

(٨) ينظر: النكت في القرآن الكريم: ٤٥٩- ٤٦٠.

ورأى محمود الكرمانيّ أنّ (ما) صلة، وضعّفَ أنْ تكون للمصدر[١]، وجوّز الزمخشريّ أنْ تكون مصدرية، وانْ تكون موصولة[٢]، وجوّزَ ابن عطيّة، وبعض المفسّرين أنْ تكون نافية[٣].

ورأى ابن العربيّ(ت: ٥٤٣هـ) أنّ (ما) يمكن أنْ تكون صلة، ويمكن انْ تُؤوّل مع ما بعدها بمصدر، فكلاهما جائزٌ وصحيح عنده[٤]، وضعّفَ الباقوليّ أنْ تكون (ما) صلة[٥]، وضعّفَ في موضع آخر أنْ تكون مصدرية[٦].

والمعنى عند الطبرسيّ أنّ الذي ينامون فيه كله قليلا، ويكون الليل اسما للجنس، وقوله(من الليل ما يهجعون)، فتكون (ما) بمعنى النفي، وهذا على نفي النوم عنهم البتة أي كانوا يحيون الليل بالقيام في الصلاة وقراءة القرآن[٧].

ورأى ابن الجوزيّ أنّ في (ما) قولان: الأول: النفي، فالمعنى إمّا أنْ يكون (كانوا يسهرون قليلاً من الليل)، أو (كانوا ما ينامون قليلا من اللّيل)، والثاني: أن (ما) بمعنى الذي، فالمعنى: (كانوا قليلاً من الليل الذي يهجعونه)، وهذا مذهب الأحنف بن قيس، والزهريّ، وغيرهم، مضيفا احتمال كونها زائدة[٨].

وذكرَ الرازيّ لِـ (ما) احتمالين: فهي إمّا أنْ تكون زائدة (وهو المشهور)، أو أنْ يقال كانوا قليلا، ومعناه نفي النوم عنهم، وهذا منقول عن الضحاك ومقاتل[٩]، وقال القرطبي: "وَقِيلَ: لَيْسَ (مَا) صِلَةً بَلِ الْوَقْفُ عِنْدَ قَوْلِهِ (قَلِيلًا) ثُمَّ يَبْتَدِئُ (مِنَ اللَّيْلِ مَا

(١) ينظر: غرائب التفسير وعجائب التأويل: ٢/ ١١٣٩.

(٢) ينظر: الكشّاف: ٤/ ٣٩٨، وفتوح الغيب في الكشف عن قناع الريب: ١٥/ ١٤، والتفسير القرآني للقرآن: للقرآن: ١٣/ ٥٠٩.

(٣) ينظر: تفسير ابن عطية: ٥/ ١٧٥، والبحر المحيط في التفسير: ٩/ ٥٥١، وتفسير الثعالبي: ٥/ ٢٩٩، ٢٩٩، وتفسير القاسمي: ٩/ ٣٨.

(٤) ينظر: أحكام القرآن لابن العربي: ٤/ ١٦٥.

(٥) ينظر: إعراب القرآن للباقولي – منسوب خطأ للزجاج: ١/ ١٣٨.

(٦) ينظر: المصدر نفسه: ١/ ٢٩٦.

(٧) ينظر: مجمع البيان في تفسير القرآن: ٩/ ١٩٧.

(٨) ينظر: زاد المسير في علم التفسير: ٤/ ١٦٨ – ١٦٩.

(٩) ينظر: مفاتيح الغيب: ٢٨/ ١٦٦، والتبيان في إعراب القرآن: ٢/ ١١٧٩.

يَهْجَعُونَ)...فَ(مَا) يَجُوزُ أَنْ تَكُونَ نَافِيَةً، وَيَجُوزُ أَنْ تَكُونَ مَعَ الْفِعْلِ مَصْدَرًا، وَيَجُوزُ أَنْ تَكُونَ رَفْعًا عَلَى الْبَدَلِ مِنَ اسْمِ كَانَ"[١].

ورأى ابن جُزي أنّ (ما) فيها أربعة أوجه: الأول: أن يكون قليلا خبر كانوا وما يهجعون فاعل بـ قليلا، فتكون(ما) مصدرية، والثاني: مثل هذا إلا أن (ما) موصولة والتقدير: كانوا قليلا الذي يهجعون فيه من الليل، والثالث: أن تكون (ما) زائدة، وقليلا ظرف، فيكون التقدير: كانوا يهجعون وقتا قليلا من الليل، والرابع: مثل هذا إلّا إنّ قليلا صفة لمصدر محذوف، والتقدير: كانوا يهجعون هجوعا قليلا[٢].

وضَعّفَ ابن قيم الجوزيّة أنْ تكون زائدة[٣]، وضَعّفَ السمين الحلبيّ أنْ تكون (ما) نافية، فيقول: "وقد قيل: إن (ما) هذه نافيةٌ، وهو بعيد؛ لأنّ (ما) لا يعمل ما بعدها فيما قبلها عند البصريين"[٤]، وقال في موضع آخر وإنْ جَعَلْتَها مصدريةً صار صار التقديرُ: من الليل هجوعُهم[٥].

ويراها ابن كثير على قولين: "أَحَدُهُمَا: أنّ (ما) نَافِيَةٌ، تقديره: كَانُوا قَلِيلًا مِنَ اللَّيْلِ لَا يَهْجَعُونَهُ، والقول الثَّانِي: أنّ (ما) مَصْدَرِيَّةٌ، تقديره: كَانُوا قَلِيلًا مِنَ اللَّيْلِ هُجُوعُهُمْ وَنَوْمُهُمْ"[٦].

ورأى النيسابوريّ(ت: ٨٥٠هـ) أنّ (ما) هنا للصلة[٧]، وضعّفَ زكريّا الأنصاريّ أنْ تكون مصدريّة، وأنْ تكون نافية[٨]، وجاء شمس الدين الشربينيّ، فجعل المعنى (كانوا من الناس قليلاً) ثم ابتدأ فقال: ما يهجعون من الليل وجعله جحدًا أي لا

(١) الجامع لِأحكام القرآن: ١٧/ ٣٦.

(٢) ينظر: التّسهيل لعلوم التّنزيل: ٢/ ٣٠٧.

(٣) ينظر: التبيان في أيمان القرآن ط عالم الفوائد: ١/ ٤٤٣، وتفسير العثيمين: الحجرات – الحديد: ١٢٥.

(٤) الدر المصون في علوم الكتاب المكنون: ٥/ ٢٤٦.

(٥) ينظر: المصدر السابق: ١٠/ ٤٥.

(٦) تفسير القرآن العظيم: ٧/ ٤١٦– ٤١٧، وينظر: التفسير المأمون على منهج التنزيل والصحيح المسنون: المسنون: ٧/ ٤٣٤.

(٧) ينظر: تفسير النيسابوري: ٦/ ١٨٦، ومختصر تفسير البغوي المسمى بمعالم التنزيل: ٦/ ٨٩٧.

(٨) ينظر: المقصد لتلخيص ما في المرشد: ٨١.

ينامون بالليل البتة، وضَعّفَ أنْ تكون بمعنى الذي[١]، وذهب أبو السّعود، وجمعٌ من العلماء إلى أنّ(ما) مزيدة، وجوّز أنْ تكون مصدريّة أو موصولة[٢].

ويبدو ممّا سبق أنّ كونها نافية بعيدٌ جدّا؛ لأنّ ذلك نفيٌ للهجوع بشكل كامل، وهذا ما لا يقبله العقل، وهو مخالف لطبيعة الإنسان، فلا بُدّ للإنسان مِنْ راحة، فنستطيع القول إنّها زائدة، فيكون معنى الآية(وكانوا يهجعون قليلًا مِنَ الليل)، وزيادة (ما) في العربيّة واسعة، وقد جاءت في القرآن الكريم كثيرًا .

(١) ينظر: السراج المنير في الإعانة على معرفة بعض معاني كلام ربنا الحكيم الخبير: ٤/ ٩٦.

(٢) ينظر: إرشاد العقل السّليم إلى مزايا الكتاب الكريم: ٨/ ١٣٨، وفتح القدير للشوكاني: ٥/ ١٠٠، وإعراب وإعراب القرآن وبيانه: ٩/ ٣٠٧، ودراسات لأسلوب القرآن الكريم: ٣/ ١٣٧، والتفسير المظهري: ٩/ ٨١.

الفصل الثالث

الاحتمال النّحويّ في الجمل وأشباه الجمل

المبحث الأوّل: الاحتمال النّحويّ في الجمل الفعليّة

المبحث الثاني: الاحتمال النّحويّ في الجمل الاسميّة

المبحث الثالث: الاحتمال النّحويّ في أشباه الجمل

توطئة:

تُقسم الجمل بِاعتبار الإعراب على قسمين: الأوّل: الجمل التي لها محلّ مِنَ الإعراب، والثاني: الجمل التي لا محلّ لها من الإعراب، فإذا وقعت الجملة موقع المفرد أُعربت مثل (الصفة) نحو: مررت برجل وجهُه حسن، و(الخبر) نحو: زيد قام أخوه، و(الحال) نحو: مررت بزيد فرسه واقفة، وهناك بعض الجمل قد تحتاج إلى جملة ثانية احتياج المفرد إلى المفرد، وذلك في (الشرط) نحو: إن قام زيد قام عمرو، و(القسم) نحو: أقسم ليقومن زيد، فـ حاجة الجملة الأولى إلى الجملة الثانية كـ حاجة الجزء الأول من الجملة إلى الجزء الثاني[١].

وقال الزمخشريّ: " الكلام هو المركب من كلمتين أسندت إحداهما إلى الأخرى، وذاك لا يتأتى إلا في اسمين كقولك: زيد أخوك، وبشر صاحبك، أو في فعل واسم نحو قولك: ضرب زيد، وانطلق بكر، وتسمى الجملة"[٢]، وقدْ يُراد بِالْكَلِمَةِ الْجُمْلَة المفيدة كقوله تعالى: ﴿كَلِمَةَ الَّذِينَ كَفَرُوا السُّفْلَىٰ وَكَلِمَةُ اللَّهِ هِيَ الْعُلْيَا وَاللَّهُ عَزِيزٌ حَكِيمٌ﴿٤٠﴾﴾ [التوبة]، و ﴿وَتَمَّتْ كَلِمَةُ رَبِّكَ لَأَمْلَأَنَّ جَهَنَّمَ مِنَ الْجِنَّةِ وَالنَّاسِ أَجْمَعِينَ﴿١١٩﴾﴾ [هود]، واذا وَقعت الْكَلِمَة على الْمُفْرد يجوز ان يَقع الْكَلَام على الْمُفْرد[٣]، ووضح ابن يعيش المقصود بالمركب في قول الزمخشريّ، فقال:" المرادُ بالمركّب اللفظ المركّبُ، فحذف الموصوف لظهور معناه"[٤].

وأمّا إذا تحدّثنا عن الجمل الاسمية والفعلية، فنعطي مثالًا بسيطًا؛ للإيجاز والاختصار، وهو (زيدٌ لقيتُه)، ففيه جملتان: الأولى: اسميّة (وهي الجملة الكبْرَى التي هي المبتدأ والخبر، وهي زيدٌ لقيته بكمالها)، والثانية: فعليّة (وهي الخبر الذي هو لقيته وهي الجملة الصُّغْرَى)، فالجملةُ الأُولى لا موضع لها من الإعراب؛ لأنّها لم تقع

(١) ينظر: الخصائص: ٣/ ١٨١.

(٢) المفصل في صنعة الإعراب : ٢٣.

(٣) ينظر: مسائل خلافية في النحو : ٤٠.

(٤) شرح المفصل لابن يعيش : ١/ ٧٢.

موقع المفرد، والجملة الثانية لها موضع من الإعراب؛ لأنها وقعت موقع المفرد الذي هو الخبر[١].

وحتى لا يفوتني ذكر الجمل التي لها محلّ مِنَ الإعراب، فهي تقع في سبعة مواضع: (الخبرية، والحالية، والمحكيّة بالقول (الواقعة مفعولًا)، والمضاف إليها، والتابعة لما هو معرب (أي التابعة لِمفرد)، أو التابعة لجملة لها محل من الإعراب، والواقعة جواب أداة شرط جازمة مصدرة بالفاء، أو إذا، أو قد)[٢].

والجملة الخبرية محلها الرفع في باب المبتدأ، وباب إنّ، وذلك نحو: (زيدٌ قام)، و(وإنَّ زيداً أبوه قائمٌ)، ومحلها النصب في باب كان، نحو (كان زَيْدٌ أبوه قائمٌ).

والجملة الحالية محلها النصب نحو: (جاءَ زَيْدٌ يضحكُ)، والجملة الواقعة مفعولًا به محلها النصب أيضًا، نحو: (قَالَ إِنِّي عَبْدُ اللَّهِ)، و(وظننت زيداً يقرأ)، والجملة المضاف إليها محلها الجر، نحو: (هَذَا يَوْمُ يَنْفَعُ الصَّادِقِينَ صِدْقُهُمْ)، وكذا كل جملة وقعت بعد إذ، أو إذا، أو حيث.

والجملة التي تقع جوابًا لشرط جازم، نحو: (وَإِن يُرِدْكَ بِخَيْرٍ فَلا رَادَّ لِفَضْلِهِ)، فيكون محلها الجزم إذا كانت مقرونة بالفاء، أو إذا الفجائية، وأما نحو: إن قام زيدٌ قمتُ، فمحل الجزم محكوم به للفعل وحده لا الجملة بأسرها.

والجملة الواقعة نعتًا لمفردٍ نكرةٍ محضةٍ، فمحلّها بحسب ذلك المفرد، فإذا كان مرفوعًا، فهي في محل رفع، وإذا كان منصوبًا فهي في محل نصب، وإذا كان مجرورًا، فهي في محلّ جر، نحو: (جاءني رجلٌ يضحكُ، ورأيت رجلاً يضحك، ومررت برجلٍ يضحكُ)، والتابعة لجملة لها محلّ، نحو: (زيدٌ قامَ أبوهُ وقعدَ أخوهُ)[٣].

(١) ينظر: شرح المفصل لابن يعيش: ١/ ٤٠٥.

(٢) ينظر: توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك: ١/ ١١٢.

(٣) ينظر: دليل الطالبين لكلام النحويين: ٩٠ – ٩١.

والجملُ التي لا محل لها من الإعراب، وهي سبع عند ابن هشام، وقَد قَدّمها على الجمل التي لها محل مِنَ الإعراب مُعَلّلًا ذلك بقوله: " وبدأنا بهَا لِأَنَّهَا لم تحل مَحل الْمُفْرد، وَذَلِكَ هُوَ الأَصْل فِي الْجمل"(١).

الجملة الأُولى (الابتدائية)، ويطلق عليها(المستأنفة)، وَهُوَ أكثر وضوحًا؛ لِأَن الْجُمْلَة الابتدائية تطلق أَيْضا على الْجُمْلَة المصدرة بالمبتدأ وَلَو كَانَ لَهَا مَحل ثمَّ الْجمل المستأنفة نَوْعَانِ: أَحدهمَا الْجُمْلَة المُفتتح بهَا النُّطْق نحو: ابْتِدَاء زيد قَائِم، وَالثَّانِي الْجُمْلَة المنقطعة عَمَّا قبلهَا نَحْو: مَاتَ فلَان رَحمَه الله(٢).

والْجُمْلَة الثَّانِيَة (المعترضة) بَين شَيْئَيْنِ، ووضعت؛ لإِفَادَة الْكَلَام، وتَقْوِيَته وتسديده أَو تحسينه(٣)، والْجُمْلَة الثَّالِثَة (التفسيرية) "وَهِي الفضلة الكاشفة لحقيقة مَا تليه كقوله تعالى: ﴿ وَأَسَرُّوا النَّجْوَى الَّذِينَ ظَلَمُوا هَلْ هَذَا إِلَّا بَشَرٌ مِثْلُكُمْ﴾ [الأنبياء]، فجملة الِاسْتِفْهَام مفسرة للنجوى وَهل هُنَا للنَّفْي"(٤).

والْجُمْلَة الرَّابِعَة هي المجاب بهَا الْقسم نَحْو قوله تعالى: ﴿وَالْقُرْآنِ الْحَكِيمِ إِنَّكَ لَمِنَ الْمُرْسَلِينَ﴾ [يس]، وَنَحْو ﴿وَتَاللَّهِ لَأَكِيدَنَّ أَصْنَامَكُمْ﴾ [الأنبياء]، وَمِنْه ﴿كَلَّا لَيُنْبَذَنَّ فِي الْحُطَمَةِ﴾ [الهمزة](٥).

و "الْجُمْلَة الْخَامِسَة الْوَاقِعَة جَوَابا لشرط غير جازم مُطلقًا"(٦)، كجواب إِذا الشّرطِيَّة نَحْو إِذا جَاءَ زيد أكرمتك، وَجَوَاب لَو الشّرطِيَّة نَحْو لَو جَاءَ زيد لأكرمتك وَجَوَاب لَوْلَا الشّرطِيَّة نَحْو لَوْلَا زيد لأكرمتك، فجملة أكرمتك فِي جَوَاب الثَّلَاثَة لَا مَحل لَهَا(٧).

(١) مغني اللبيب عن كتب الأعاريب: ١/ ٥٠٠.
(٢) ينظر: المصدر نفسه: ١/ ٥٠٠.
(٣) ينظر: مغني اللبيب عن كتب الأعاريب: ١/ ٥٠٦.
(٤) مغني اللبيب عن كتب الأعاريب: ١/ ٥٢١-٥٢٢.
(٥) ينظر: مغني اللبيب عن كتب الأعاريب: ١/ ٥٢٧.
(٦) مغني اللبيب عن كتب الأعاريب: ١/ ٥٣٤.
(٧) ينظر: موصل الطلاب إلى قواعد الإعراب : ٦٨.

والْجُمْلَة السَّادِسَة هي الْوَاقِعَة صلَة لاسم مَوْصُول نَحْو قَامَ أَبوهُ من قَوْلك جَاءَ الَّذِي قَامَ أَبوهُ فجملة قَامَ أَبوهُ لَا مَحل لَهَا لِأَنَّهَا صلَة الْمَوْصُول(١).

والْجُمْلَة السَّابِعَة وهي "التابعة لما لَا مَحل لَهُ نَحْو: قَامَ زيد وَلم يقم عَمْرو إِذا قدرت الْوَاو عاطفة لَا وَاو الْحَال"(٢)، ونحو: قَامَ زيد وَقعد عَمْرو فجملة قعد عَمْرو لَا مَحل لَهَا لِأَنَّهَا معطوفة على جملَة قَامَ زيد وَلَا مَحل لَهَا لِأَنَّهَا مستأنفة(٣).

وجعل محمد بن يوسف (ناظر الجيش) (ت: ٧٧٨هـ) الجملَ التي ليس لها محل أربع، فقال: "وأربعة منها ليس لها محلّ، وهي: الجملة الابتدائية، والجملة الموصول بها، والجملة المفسّرة، والجملة الاعتراضية"(٤)، وهذا ما جاء به محمد القُوجَوي(ت: ٩٥٠هـ)(٥).

ويبدو أنّ محمد بن يوسف جَعَلَ جملة جواب القسم، وجملة جواب الشرط غير الجازم، والجملة التابعة لجملة ليس لها محل مِنَ الإعراب مِنَ الجمل الابتدائيّة وَإلا لا يوجد مسوّغ آخر أنْ يتجاهل هذه الجملة التي اتّفقَ النحويون على أنّها مِنَ الجمل التي ليس لها محل مِنَ الإعراب.

(١) ينظر: موصل الطلاب إلى قواعد الإعراب: ٥٤.
(٢) مغني اللبيب عن كتب الأعاريب: ١/ ٥٣٦.
(٣) ينظر: موصل الطلاب إلى قواعد الإعراب : ٦٩.
(٤) تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد: ٥/ ٢٣٥٢.
(٥) ينظر: شرح قواعد الإعراب: ١/ ٣٦- ٤٥.

المبحث الأوّل/ الاحتمال النّحويّ في الجمل الفعلية

توطئة:

الجملة الفعليّة تمثّل قسمًا مِن أقسام التركيب في اللغة العربيّة، و"كُلُّ جُمْلَةٍ تَتَكَوَّنُ مِنْ فِعْلٍ، وَفَاعِلٍ تُسَمَّى: جُمْلَةً فِعْلِيَّةً... ونحن نعلم أَنَّ الفِعْلَ مُتَعَلِّقٌ بِأَحَدِ الأَزْمَنَةِ الثَّلَاثَةِ: المَاضِي وَالحَاضِرِ وَالمُسْتَقْبَلِ؛ فَالفِعْلُ هُوَ إِخْبَارٌ عَنْ حَدَثٍ حَصَلَ أَوْ يَحْصُلُ أَوْ سَيَحْصُلُ، وَلَا تَتَحَقَّقُ الفَائِدَةُ مِنْ ذَلِكَ إِلَّا بِمَعْرِفَةِ مَنْ هُوَ الَّذِي أَحْدَثَ هَذَا الحَدَثَ؛ فَلِكُلِّ فِعْلٍ فَاعِلٌ، وَهَذَا الحَدَثُ وَالفِعْلُ يَكُونُ مِنَ الفَاعِلِ عَلَى مَفْعُولٍ وَقَعَ عَلَيْهِ هَذَا الحَدَثُ"[١].

فَضَربَ في (ضَرَبَ زَيْدٌ عَمْرًا) فعل ماض، والحدث انقضى، فَيمكن القول بأنّ الجملة هي إِخْبَارٌ عَنْ حَدَثٍ حَصَلَ فِي المَاضِي وَهُوَ الضَّرْبُ[٢]، "ويدخل في الجملة الفعلية الجملة الشرطية المصدرة بحرف، أو اسم شرط معمول، نحو: زيد إن يقم أقم معه، وزيد أيهم يضرب أضربه، والمضارع العامل في ظرف مستقبل، نحو: زيد يقوم غدًا (اتفاقًا)، والداخل عليه حرف التنفيس باختلاف، نحو: زيد سيقوم أو سوف يقوم، أجاز ذلك الجمهور، ومنعها بعض المتأخرين، والفعلية المتقدم عليها معمولها نحو: زيد عمرًا ضرب أو يضرب، وبعض النحويين منع من ذلك"[٣].

وعلّل محمد بن يوسف (ناظر الجيش) سبب كون الجملة الفعليّة على ثلاثة أقسام، فقال: لِأنّ فاعلها إمّا ظاهر، أو مضمر بارز، أو مستتر[٤].

(١) إيناس الناس بتفاحة أبي جعفر النحاس: ١/ ٣٨.

(٢) ينظر: المصدر نفسه: ١/ ٣٩.

(٣) التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل: ٤/ ٢٦.

(٤) ينظر: تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد: ٢/ ٥٩١.

١- الجملة التي فعلها مضارع:

أ- الاحتمال بين أنْ تكون الجملة بدلًا، أو حالًا:

جاء في تفسير البيضاويّ عِدّة جمل فعلية يحتمل فيها أنْ تكون بدلًا، أو حالًا، ومنها جملة (لا يسمعون) في قوله تعالى: ﴿**لَا يَسْمَعُونَ حَسِيسَهَا وَهُمْ فِي مَا اشْتَهَتْ أَنْفُسُهُمْ خَالِدُونَ**﴾ [الأنبياء]، إذ ذكر فيها البيضاويّ وجهين، فقال: "لا يسمعون حسيسها.. بدل من مُبعدون أو حال من ضميره سيق للمبالغة في إبعادهم عنها، والحسيس صوت يحس به"[١].

وجوّزَ العكبريّ، وكثير من العلماء أنْ تكون الجملة بدلًا من (مُبْعَدُونَ)، أو خبرًا ثانيًا، أو حالًا من الضمير في (مُبْعَدُونَ)، فهي عنده تحتمل ثلاثة احتمالات[٢]، وذكر الهمذاني أيضًا ثلاثة احتمالات لها، إلا أنّه فضّل كونها مستأنفة، في حين فضل العكبري كونها بدلًا[٣].

وجاء زكريا الأنصاريّ، فجعل فيها احتمالين: الأوّل: جملة مستأنفة، والثاني: خبرًا[٤]، وذهب الشوكاني، والمظهري إلى ما ذهب إليه البيضاوي مِنْ احتمالين[٥].

وقال محمود صافي: "وجملة (لا يسمعون) في محل رفع خبر المبتدأ (هم)"[٦]، وهي عند بهجت صالح في محل رفع خبر ثانٍ لـ (لأولئك)[٧]، ورأى الدعّاس أنّ أنّ الجملة إمّا خبر ثانٍ، أو حال من ضمير الرفع (الواو) في مبعدون[٨].

---

(١) أنوار التّنزيل وأسرار التّأويل: ٢/ ٦٧٦.

(٢) ينظر: التبيان في إعراب القرآن: ٢/ ٩٢٨، وروح المعاني: ٩/ ٩٣، ومراح لبيد لكشف معنى القرآن المجيد: ٢/ ٦٢، وإعراب القرآن وبيانه: ٦/ ٣٦٩، وتفسير حدائق الروح والريحان في روابي علوم القرآن: ١٨/ ١٩٤.

(٣) ينظر: الكتاب الفريد في إعراب القرآن المجيد: ٤/ ٥١٧.

(٤) ينظر: إعراب القرآن العظيم المنسوب لزكريا الانصاري: ٣٩٧.

(٥) ينظر: فتح القدير للشوكاني: ٣/ ٥٠٦، والتفسير المظهري: ٦/ ٢٤١.

(٦) الجدول في إعراب القرآن: ١٧/ ٧٢.

(٧) ينظر: الإعراب المفصل لكتاب الله المرتل: ٧/ ٢٦٦، والمجتبى من مشكل إعراب القرآن: ٢/ ٧٣٧.

(٨) ينظر: إعراب القرآن للدعاس: ٢/ ٢٩٨.

ويبدو أنّ جملةَ (لا يسمعون حسيسها) بدلٌ مِن (مبعدون)؛ لِأنّها تحل محلّه فتغني عنه، وكذلك يقوى أنْ تكون خبرًا ثانيًا لِـ (أولئك)، ويجوز أنْ تكون حالًا مِن الضمير في (مبعدون) .

ب- الاحتمال بين أنْ تكون الجملة حالًا، أو خبرًا ثانِيًا:

جاء في تفسير البيضاويّ عِدّة جمل فعلية يحتمل فيها أنْ تكون حالًا أو خبرًا ثانيًا، ومنها جملة (يُصب من فوق رؤوسهم الحميمُ) في قوله تعالى: ﴿هَذَانِ خَصْمَانِ اخْتَصَمُوا فِي رَبِّهِمْ فَالَّذِينَ كَفَرُوا قُطِّعَتْ لَهُمْ ثِيَابٌ مِنْ نَارٍ يُصَبُّ مِنْ فَوْقِ رُءُوسِهِمُ الْحَمِيمُ﴾ [الحج]، إذ ذكر فيها البيضاويّ احتمالين فقال: "يُصب مِن فَوق رؤوسهم الحميم حال من الضمير في لهم، أو خبر ثانٍ"(١).

ورأى العكبريّ أنّ الجملة مستأنفة، وجوّز أنْ تكون خَبَرًا ثَانِيًا، أو حالًا من الضمير في (لهم)(٢)، أمّا الهمذانيّ، فرجح أنْ تكون خبرًا ثانيًا لِـ (الَّذِينَ كَفَرُوا)، وجوّز وجوّز أنْ تكون مستأنفة، أو في موضع نصب على الحال(٣)، وتابعه أبو حفص النعماني إلا أنّه أخّر كونها مستأنفة مضيفًا أنّ معنى الحميم هو الماء الحار الذي انتهت حرارته(٤).

وجاء الشوكانيّ، فرأى أنّ الجملة إمّا مستأنفة، أو خبر ثانٍ، فهي عنده تحتمل احتمالين فقط(٥)، وقال محمود صافي: "وجملة: (يصبّ... الحميم) في محلّ نصب حال من الهاء في لهم"(٦)، ورأى المظهريّ أنّ الجملةَ إمّا أنْ تكون حالًا، أو أنْ تكون

(١) أنوار التّنزيل وأسرار التّأويل: ٢/ ٦٨٣.

(٢) ينظر: التبيان في إعراب القرآن: ٢/ ٩٣٧، وإرشاد العقل السّليم إلى مزايا الكتاب الكريم: ٦/ ١٠١، وروح وروح المعاني: ٩/ ١٢٨.

(٣) ينظر: الكتاب الفريد في إعراب القرآن المجيد: ٤/ ٥٤١.

(٤) ينظر: اللباب في علوم الكتاب: ١٤/ ٤٩، وإعراب القرآن وبيانه: ٦/ ٤١٥.

(٥) ينظر: فتح القدير للشوكاني: ٣/ ٥٢٥.

(٦) الجدول في إعراب القرآن: ١٧/ ١٠٢، وينظر: المجتبى من مشكل إعراب القرآن: ٢/ ٧٤٥.

تكون خبرًا ثانيًا، فقد تابع البيضاويّ فيما ذكر(١)، ورأى الدعّاس أنّ الجملةَ إمّا أنْ تكون مستأنفة، أو أنْ تكون حالية مقتصرًا على هذين الاحتمالين(٢).

ويبدو أنّ جميع الأوجه التي ذكرها المفسّرون والمعربون لهذه الآية جائزة وراجحة، فهي بذلك تفيد التوسّع في المعنى.

– ومنها جملة (يُحلّونَ فيها) في قوله تعالى: ﴿جَنَّاتُ عَدْنٍ يَدْخُلُونَهَا يُحَلَّوْنَ فِيهَا مِنْ أَسَاوِرَ مِنْ ذَهَبٍ وَلُؤْلُؤًا وَلِبَاسُهُمْ فِيهَا حَرِيرٌ﴿٣٣﴾﴾ [فاطر]، إذ ذكر فيها البيضاويّ احتمالين، فقال: "يُحَلّوْنَ فيها خبر ثان، أو حال مقدّرة"(٣).

واختلف المعربون في توجيه هذه الجملة، فقال مكي بن أبي طالب: " قَوْله ﴿ يُحَلَّوْنَ فِيهَا﴿٣٣﴾﴾، وقوله ﴿ وَلِبَاسُهُمْ فِيهَا حَرِيرٌ﴿٣٣﴾﴾ [فاطر] كِلَاهُمَا نعت لجنات رفعتها أَو نصبتها على الْبَدَل من الْخيرَات أَو على اضمار فعل يفسره مَا بعده، وَيجوز أَن يَكُونَا فِي مَوضِع الْحَال من الْمُضمر الْمَرْفُوع يعود على الْمَرْفُوع فِي يدْخلُونَهَا"(٤).

ورأى الهمذانيّ أنّ الجملةَ فيها احتمالان: الأوّل: صفة لِـ جنات، والثاني: حال من الضمير المرفوع أو المنصوب في يَدْخُلُونَهَا(٥)، واقتصر شرف الدين الطيبيّ على على كونها خَبَرٌ بعدَ خَبَر(٦)، وجعلها بعض العلماء حالًا(٧).

(١) ينظر: التفسير المظهري: ٦/ ٢٦٥، والإعراب المفصل لكتاب الله المرتل: ٧/ ٢٩٧.

(٢) ينظر: إعراب القرآن للدعاس: ٢/ ٣٠٧.

(٣) أنوار التّنزيل وأسرار التّأويل: ٢/ ٨٦٢.

(٤) مشكل إعراب القرآن: ٢/ ٥٩٥.

(٥) ينظر: الكتاب الفريد في إعراب القرآن المجيد: ٥/ ٣٢٨.

(٦) ينظر: فتوح الغيب في الكشف عن قناع الريب: ١٢/ ٦٥٨، وإعراب القرآن وبيانه: ٨/ ١٥٦.

(٧) ينظر: إعراب القرآن العظيم المنسوب لزكريا الانصاري: ٣٧٣، والتفسير القرآني للقرآن: ١١/ ٨٩٠، والمجتبى من مشكل إعراب القرآن: ٢/ ٧٤٦.

ويبدو أنّ أبا السّعود، وبعض المفسّرين قد تابعوا البيضاوي فيما ذكر من احتمالين[١]، وهذا ما قاله الشوكانيّ موضّحًا ذلك المعنى بقوله: (إنّ في تَحْلِيَتِهِمْ خَارِجَ الْجَنَّةِ تَأْخِيرًا لِلدُّخُولِ، فَلَمَّا قَالَ (يُحَلَّوْنَ فِيها) فيها إشارة إلى أَنَّ دُخُولَهُمْ عَلَى وَجْهِ السُّرْعَةِ)[٢].

ويرى محمود صافي أنّ الجملةَ منصوبة على الحال من الموصول، أو من جنّات[٣]، وقال المظهريّ: "يُحَلَّوْنَ فِيها حال مقدرة من فاعل يدخلونها، أو بدل اشتمال من يدخلون أو مستأنفة أو خبر بعد خبر لجنات عدن أو صفة بعد صفة"[٤]، صفة"[٤]، وعَدّها إبراهيم الأبياري نعتًا[٥].

ورأى بهجت صالح أنّ الجملةَ إمّا حال من الواو في يدخلونها، أو في محل رفع خبرًا ثانيًا للمبتدأ، فهو تابع لمن سبقه في ذكر هذان الاحتمالان إلا أنّه رجّح كونها حالًا[٦].

ويبدو أنّ الوجهين اللذين ذكرهما البيضاويّ هما أرجح الأوجه التي ذكرها المفسّرون المعربون؛ لِابتعادهما عن التكلّف والتعسّف والتأويل غير المبرر.

ت- الاحتمال بين أنْ تكون الجملة استئنافًا، أو حالًا:

جاء في تفسير البيضاويّ عِدّة جمل فعليّة يحتمل فيها أنْ تكون استئنافًا، أو حالًا، ومنها جملة (يحكُمُ بينكم) في قوله تعالى: ﴿ **وَاسْأَلُوا مَا أَنْفَقْتُمْ وَلْيَسْأَلُوا مَا أَنْفَقُوا**

(١) ينظر: إرشاد العقل السّليم إلى مزايا الكتاب الكريم: ٧/ ١٥٣، وروح المعاني: ١١/ ٣٧١، وتفسير حدائق الروح والريحان في روابي علوم القرآن: ١٦/ ٣٥٨.

(٢) ينظر: فتح القدير للشوكاني: ٤/ ٤٠٢.

(٣) ينظر: الجدول في إعراب القرآن: ١٧/ ١٠٤.

(٤) التفسير المظهري: ٨/ ٥٩.

(٥) ينظر: الموسوعة القرآنية: ٤/ ٣٦٢.

(٦) ينظر: الإعراب المفصل لكتاب الله المرتل: ٩/ ٤٠٩.

﴿ذَٰلِكُمْ حُكْمُ اللَّهِ يَحْكُمُ بَيْنَكُمْ وَاللَّهُ عَلِيمٌ حَكِيمٌ﴾ [الممتحنة]، إذ ذكر فيها البيضاويّ احتمالين، فقال: "يحكم بينكم استئناف، أو حال من الحكم على حذف الضمير"(١).

اتفق الأعم الأغلب من العلماء على أنّ الجملة تحتمل احتمالين، فهي إمّا كلام مستأنف، أو في موضع النصب على الحال(٢)، ورأى أبو الفداء أنّها مستأنفة(٣)، وجاء الشوكانيّ، فرجّح كونها منصوبة على الحال، وجوّزَ أنْ تكون مستأنفة(٤).

وجعلَ محمود صافي الجملة تعليلية لا محل لها(٥)، وجعلها الدكتور أحمد الخراط حالية، والرابط تقديره (به)(٦).

ويبدو أنّ الجملة استئنافيّة؛ لِأنّ الحال يستدعي التقدير، وعَدَم التقدير أفضل مِن التقدير إذا لم يكن موجبًا لذلك.

ث- الاحتمال بين أنْ تكون الجملة صفة، أو خبرًا:

جاء في تفسير البيضاويّ عدّة جمل فعلية يحتمل فيها أنْ تكون صفةً، أو خبرًا، ومنها جملة (يتلو صُحُفًا مُطهّرة) في قوله تعالى: ﴿رَسُولٌ مِنَ اللَّهِ يَتْلُو صُحُفًا مُطَهَّرَةً﴾ [البينة]، إذ ذكر فيها البيضاويّ احتمالين فقط، فقال: "رسول من الله بدل من البينة بنفسه، أو بتقدير مضاف أو مبتدأ، يتلو صُحُفًا مُطهّرة صفته أو خبره"(٧).

(١) أنوار التّنزيل وأسرار التّأويل: ٢/ ١٠٦٣.

(٢) ينظر: الكشّاف: ٤/ ٥١٨، والكتاب الفريد في إعراب القرآن المجيد: ٦/ ١٣٨، ومدارك التّنزيل وحقائق التّأويل: ٣/ ٤٧١، وفتوح الغيب في الكشف عن قناع الريب: ١٥/ ٣٧٠، والدر المصون في علوم الكتاب المكنون: ١٠/ ٣٠٨.

(٣) ينظر: روح البيان: ٩/ ٤٨٦، وإعراب القرآن للدعاس: ٣/ ٣٣٥.

(٤) ينظر: فتح القدير للشوكاني: ٥/ ٢٥٧، والتحرير والتنوير: ٢٨/ ١٦١.

(٥) ينظر: الجدول في إعراب القرآن: ٢٨/ ٢٢٥.

(٦) ينظر: المجتبى من مشكل إعراب القرآن: ٤/ ١٣١٣.

(٧) أنوار التّنزيل وأسرار التّأويل: ٢/ ١١٦٥.

اختلف العلماء في توجيه هذه الجملة، فرأى كثير منهم أنّها صفة لِـ الرسول[١]، وذهب بعضهم إلى أنّ الجملة فيها احتمالان: الأول: صفة ثانية، والثاني: حال[٢].

ولا بُدّ مِن الإشارة إلى أنّ إعراب جملة (يتلو صحفًا مطهّرة) مبنيٌّ على إعراب (رسول)، فإنْ أعربت (رسول) بدلًا مِنَ(البيّنة) فتكون الجملة نعتًا له، وإنْ أعرب مبتدأ، فتكون خبرًا له، وبما أنّ الراجح في(رسول) كونه بدلًا، فيكون الراجح في(يتلو) أنْ تكون نعتًا له.

ج- الاحتمال بين أنْ تكون الجملة خبرًا، أو حالًا، أو استئنافية:

جاء في تفسير البيضاويّ عدّة جمل فعليّة يحتمل فيها أنْ تكون خبرًا ثانيًا، أو حالًا، أو استئنافًا، ومنها جملة (يُخْرجُهم) في قوله تعالى: ﴿**اللَّهُ وَلِيُّ الَّذِينَ آمَنُوا يُخْرِجُهُمْ مِنَ الظُّلُمَاتِ إِلَى النُّورِ**﴿٢٥٧﴾﴾ [البقرة]، إذ ذكر فيها البيضاويّ ثلاثة احتمالات، فقال: "والجملة خبر بعد خبر، أو حال من المستكن في الخبر، أو من الموصول، أو منهما، أو استئناف مبين، أو مقرر للولاية"[٣].

وجوّز العكبريّ أنْ تكون الجملة خَبَرًا ثَانِيًا، أو حَالًا مِنَ الضَّمِيرِ في (وليٌّ)[٤]، أمّا الهمذانيّ، فقد تابعَ العكبريّ في احتماليه إلّا أنّه قدّمَ في كلامه الحال على الخبر[٥].

(١) ينظر: الهداية الى بلوغ النهاية: ١٢/ ٨٣٨١، وفتح القدير للشوكاني: ٥/ ٥٧٩، والجدول في إعراب القرآن: ٣٠/ ٣٧٧، والتفسير المظهري: ١٠/ ٣١٧، والموسوعة القرآنية: ٤/ ٥١٤.

(٢) ينظر: روح المعاني: ١٥/ ٤٢٥، والتحرير والتنوير: ٣٠/ ٤٧٦، وإعراب القرآن وبيانه: ١٠/ ٥٤٢.

(٣) أنوار التّنزيل وأسرار التّأويل: ١/ ١٤١.

(٤) ينظر: التبيان في إعراب القرآن: ١/ ٢٠٦.

(٥) ينظر: الكتاب الفريد في إعراب القرآن المجيد: ١/ ٥٦٢، والبحر المديد في تفسير القرآن المجيد: ١/ ٢٨٩، وإعراب القرآن وبيانه: ١/ ٣٨٨.

وقال أبو حفص النعماني: "هذه الجُملة وما قبلها من قوله (يُخْرِجُهم) الأحسنُ ألاَّ يكونَ لها محلٌّ من الإعرابِ؛ لأَنَّهُمَا خَرَجا مخرجَ التفسير للولاية، ويجوزُ أن يكونَ (يُخْرِجُهم) خبراً ثانياً لقوله (الله) وَأَنْ يكونَ حالاً من الضَّمير في وليُّ"(١).

ورأى القاسميّ أنَّ (يُخْرجُهم) تفسير للولاية، ويمكن أنْ يكون خبرًا ثانيًا(٢)، وجعل محمود صافي في الجملة احتمالًا واحدًا، فقال: "وجملة (يخرجهم) في محلّ نصب حال من الفاعل، أو من المفعول"(٣).

وتعدّدت الاحتمالات عند محمد الأمين الشافعي(ت: ١٤٢١هـ)، فقال: "والجملة خبر بعد خبر، أو حال من المستكن في الخبر، أو من الموصول، أو منهما، أو استئناف مبيَّن ومُقرِّرٌ للولاية"(٤).

ورأى الدكتور أحمد الخراط أنّ الجملةَ فيها وجهٌ واحدٌ وهو كونها خبرًا ثانيًا(٥)، ثانيًا(٥)، ويبدو أنّها في محل نصب حال، أو في محل رفع خبر ثانٍ.

– ومنها جملة (تَجْري) في قوله تعالى: ﴿**إِنَّ الَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ يَهْدِيهِمْ رَبُّهُمْ بِإِيمَانِهِمْ تَجْرِي مِنْ تَحْتِهِمُ الْأَنْهَارُ فِي جَنَّاتِ النَّعِيمِ**﴾ [يونس]، إذ ذكر فيها البيضاويّ ثلاثة احتمالات أيضًا، فقال: "تَجْري من تحتهم الأنهار استئناف، أو خبر ثانٍ، أو حال من الضمير المنصوب على المعنى الأخير"(٦).

(١) اللباب في علوم الكتاب: ٤/ ٣٣٥، وينظر: دراسات لأسلوب القرآن الكريم: ١١/ ٣٣٠.

(٢) ينظر: تفسير القاسمي: ٢/ ١٩٥.

(٣) الجدول في إعراب القرآن: ٣/ ٢٩، وينظر: الإعراب المفصل لكتاب الله المرتل: ١/ ٣٥٦، وإعراب القرآن للدعاس: ١/ ١٠٩.

(٤) تفسير حدائق الروح والريحان في روابي علوم القرآن: ٤/ ٢٩ – ٣٠.

(٥) ينظر: المجتبى من مشكل إعراب القرآن: ١/ ٩٤، وإعراب القرآن للكرباسي: ١/ ٣٦٨.

(٦) أنوار التّنزيل وأسرار التّأويل: ١/ ٤٣٠، والمقصود بالضمير المنصوب ضمير الغائبين (هم) في يهديهم. يهديهم.

وجوّز العكبريّ احتمالين في هذه الجملة: الأوّل: أنْ تكون مستأنفة، والثاني: أنْ تكون حالًا مِنْ ضَمِيرِ الْمَفْعُولِ فِي يَهْدِيهِمْ[١]، واقتصر الهمذانيّ على وجهٍ واحدٍ، وهو كونها حالًا من الهاء والميم في (يَهْدِيهِم)[٢].

ورأى النسفيُّ وبعض المعربين أنّ الجملةَ تفسيريّة، فالتمسك بسبب السعادة كالوصول إليها[٣]، وقد تابع أحمد الصوفيّ، والشوكانيّ البيضاويَّ فيما ذهب اليه من احتمالات[٤].

وقال محمود صافي: "وجملة: (تجري.. الأنهار) لا محلّ لها استئنافية"[٥]، ورأى ابن عاشور أنْ تكون الجملة خَبَرًا ثَانيًا[٦]، وتابع محيي الدين درويش البيضاويَّ البيضاويَّ في احتمالاته إلّا أنّه قدّم كونها خبرًا ثانيًا، وأخّر كونها مستأنفة[٧]، وتابع البيضاويَّ محمدٌ الأمين العلوي إلّا أنّه قدّم كونها خبرًا ثانيًا، وأخّر كونها حالًا[٨].

ويبدو أنّ جميع الاحتمالات التي ذكرها البيضاويّ جديرة وراجحة، فجملة (تجري من تحتهم الأنهار) خبرٌ ثانٍ لِـ (إنّ)، وكذلك تكون حالًا من مفعول يهديهم، ويجوز أنْ تكون مستأنفة، و(في جنات النعيم) خبر ثالث، أو حال ثانية، أو متعلقان بالفعل (تجري).

(١) ينظر: التبيان في إعراب القرآن: ٢/ ٦٦٦.

(٢) ينظر: الكتاب الفريد في إعراب القرآن المجيد: ٣/ ٣٥٠.

(٣) ينظر: مدارك التّنزيل وحقائق التّأويل: ٢/ ٨، وفتوح الغيب في الكشف عن قناع الريب: ٧/ ٤٢٦، والإعراب المفصل لكتاب الله المرتل: ٥/ ١٥.

(٤) ينظر: البحر المديد في تفسير القرآن المجيد: ٢/ ٤٥٣، وفتح القدير للشوكاني: ٢/ ٤٨٦، وينظر: التفسير المنير للزحيلي: ١١/ ١١٣.

(٥) الجدول في إعراب القرآن: ١١/ ٨٣.

(٦) ينظر: التحرير والتنوير: ١١/ ١٠٢.

(٧) ينظر: إعراب القرآن وبيانه: ٤/ ٢١١.

(٨) ينظر: تفسير حدائق الروح والريحان في روابي علوم القرآن: ١٢/ ١٥٨.

– ومنها جملة (يَلبسُونَ مِن سُندُسٍ) في قوله تعالى: ﴿إِنَّ الْمُتَّقِينَ فِي مَقَامٍ أَمِينٍ۝٥١فِي جَنَّاتٍ وَعُيُونٍ۝٥٢ يَلْبَسُونَ مِنْ سُنْدُسٍ وَإِسْتَبْرَقٍ مُتَقَابِلِينَ۝٥٣﴾ [الدخان]، إذ ذكر فيها البيضاويّ ثلاثة احتمالات، فقال: "يَلبسُون من سُندسٍ وإستبرق خبر ثانٍ، أو حال من الضمير في الجار، أو استئناف"(١).

لقد سبق البيضاويَّ فيما جاء به من توجيه كثيرٌ من المعربين، فرأى العكبريّ أنّ الجملةَ يجوزُ فيها أنْ تكون خبرًا لـِ (إنّ)، أو حالًا من الضمير، أو أنْ تكون استئنافًا(٢)، وهذا ما جاء به الهمذانيّ إلّا أنّه عَدّ الاحتمال الأوّل خبرًا ثانيًا(٣)، وقد تابع البيضاويَّ كثيرٌ من المفسّرين(٤).

واقتصرَ أبو الفداء على القول بأنّ الجملةَ خبرٌ ثانٍ(٥)، ورأى أحمد الصوفي أنّ الجملةَ فيها احتمالان، فهي إمّا حالًا، أو استئنافًا(٦)، وجاءَ الشوكانيّ، فقال بالاحتمالات الثلاثة إلا أنّه ترك الاستئناف، وأضاف الخبر الثالث، فقال: "يَلْبَسُونَ مِنْ سُنْدُسٍ وَإِسْتَبْرَقٍ خَبَرٌ ثَانٍ، أَوْ ثَالِثٌ، أَوْ حَالٌ مِنَ الضَّمِيرِ الْمُسْتَكِنِّ فِي الْجَارِّ وَالْمَجْرُورِ"(٧).

ورأى محمود صافي أنّ الجملةَ مستأنفةٌ لا محلّ لها(٨)، وجعلها محيي الدين درويش خبرًا ثانيًا، وجوّزَ كونها حالًا(٩).

(١) أنوار التّنزيل وأسرار التّأويل: ٢/ ٩٧١.

(٢) ينظر: التبيان في إعراب القرآن: ٢/ ١١٤٩.

(٣) ينظر: الكتاب الفريد في إعراب القرآن المجيد: ٥/ ٥٨٠.

(٤) ينظر: إرشاد العقل السّليم إلى مزايا الكتاب الكريم: ٨/ ٦٦، وروح المعاني: ١٣/ ١٣٣، والتفسير المظهري: ٨/ ٣٧٧.

(٥) ينظر: روح البيان: ٨/ ٤٢٩، وإعراب القرآن للدعاس: ٣/ ٢١٢، والمجتبى من مشكل إعراب القرآن: ٣/ ٣/ ١١٧٣.

(٦) ينظر: البحر المديد في تفسير القرآن المجيد: ٥/ ٢٩٦.

(٧) فتح القدير للشوكاني: ٤/ ٦٦٣، وينظر: تفسير حدائق الروح والريحان في روابي علوم القرآن: ٢٦/ ٣٩٤.

(٨) ينظر: الجدول في إعراب القرآن: ٢٥/ ١٣٦.

(٩) ينظر: إعراب القرآن وبيانه: ٩/ ١٣٦، والإعراب المفصل لكتاب الله المرتل: ١٠/ ٥١٥.

ويبدو في هذه الجملة أنّها استئناف بياني، وليس استئنافًا نحويًّا، فهي قد انقطعت صلتها بما قبلها إعرابًا دون المعنى، وهنالك صلة معنويّة بينهما، فهي ليس لها محلّ مِن الإعراب.

ح- **الاحتمال بين أنْ تكون الجملة نعتًا، أو خبرًا، أو حالًا:**

جاء في تفسير البيضاويّ عدّة جمل فعلية يحتمل فيها أنْ تكون صفة، أو خبرًا أو حالًا، ومنها جملة (يُصَلِّي) في قوله تعالى: ﴿فَنَادَتْهُ الْمَلَائِكَةُ وَهُوَ قَائِمٌ يُصَلِّي﴾ [آل عمران]، إذ ذكر فيها البيضاويّ ثلاثة احتمالات فقال: "أي قائما في الصلاة، ويصلي صفة قائم، أو خبر أو حال آخر، أو حال من الضمير في قائم"(١).

ورأى الطبريّ، وجمعٌ مِنَ المعربين أنّ موضعَ هذه الجملة هو النصب على الحال من (القيام)(٢)، وأضاف الهمذانيّ إلى ما سبق أنْ تكون الجملة في موضع رفع رفع خبر بعد خبر، فكأنّه قيل: (وهو قائم مصليًا أو مُصَلٍّ)(٣).

وقال القرطبيّ: "يُصَلِّي فِي مَوْضِعِ رَفْعٍ، وَإِنْ شِئْتَ كَانَ نَصْبًا عَلَى الْحَالِ مِنَ الْمُضْمَرِ"(٤)، ويبدو أنّ أبا حيّان قد تابع البيضاوي فيما ذهب إليه من احتمالات إلا أنّه اختلف عنه في تقديم الحال على الخبر في حين أخّرها البيضاويّ(٥).

ورأى الآلوسيّ أنّ الآيةَ المباركة تدل على مشروعية الدعاء والصلاة في المحراب (في المسجد)، والظرف متعلق بـ (يصلي) أو بـ (قائم)على تقدير كون

(١) أنوار التّنزيل وأسرار التّأويل: ١/ ١٦٣.

(٢) ينظر: تفسير الطبري: ٦/ ٣٦٦، ومشكل إعراب القرآن: ١/ ١٥٨، ومجمع البيان في تفسير القرآن: ٢/ ٢٢١، والتبيان في إعراب القرآن: ١/ ٢٥٧، والموسوعة القرآنية: ٤/ ٦٥.

(٣) ينظر: الكتاب الفريد في إعراب القرآن المجيد: ٢/ ٤٦، وإعراب القرآن للدعاس: ١/ ١٣٤.

(٤) الجامع لِأحكام القرآن: ٤/ ٧٥، وينظر: إعراب القرآن وبيانه: ١/ ٥٠٤، وإعراب القرآن للكرباسي: ١/ ٤٦٩.

(٥) ينظر: البحر المحيط في التفسير: ٣/ ١٢٩.

(يصلي) حال من ضمير (قائم)[١]، وتابع حديثه قائلا: ويظهر أنّ المسألة من باب التنازع؛ لأنّ كل من (قائم ويصلي) يمكن أنْ يتسلط على(في المحراب)[٢].

وجعل محمود صافي جملة (يصلي) خبرًا ثانيًا[٣]، وذهبَ بهجت صالح إلى أنّ في الجملة احتمالين: الأوّل: النصب على الحال، والثاني: الرفع على الصفة[٤].

وكذلك نجد محمّد الأمين العلوي متابعًا للبيضاويّ فيما ذكر من احتمالات، ولكنه اختلف في تقديم كونها حالًا، في حين نجد البيضاويّ مقدمًا كونها صفة، أمّا الاحتمال الثالث، فجعله محمد الأمين صفة في حين هو عند البيضاويّ حال[٥].

ويبدو أنّ جملة (يصلّي) خبرٌ ثانٍ، فهو من باب تعدّد الأخبار كما في قولك: الرمّان حلوٌ حامض؛ لِأنّ المعنى لا يتمُّ إلّا بهما معًا (قائمٌ، ويصلّي).

خ- الاحتمال بين أنْ تكون الجملة حالًا، أو صفة، أو استئنافًا:

جاء في تفسير البيضاويّ عِدّة جمل فعلية يحتمل فيها أنْ تكون حالًا، أو صفةً، أو استئنافًا، ومنها جملة (يستضعفُ طائفةً منهُم) في قوله تعالى: ﴿**إِنَّ فِرْعَوْنَ عَلَا فِي الْأَرْضِ وَجَعَلَ أَهْلَهَا شِيَعًا يَسْتَضْعِفُ طَائِفَةً مِنْهُمْ يُذَبِّحُ أَبْنَاءَهُمْ وَيَسْتَحْيِي نِسَاءَهُمْ إِنَّهُ كَانَ مِنَ الْمُفْسِدِينَ**﴾ [القصص]، إذ ذكر فيها البيضاويّ ثلاثة أوجه، فقال: "يستضعِفُ طائفة منهم وهم بنو إسرائيل، والجملة حال من فاعل جَعَلَ، أو صفة لـ شيعا، أو استئناف"[٦].

(١) ينظر: روح المعاني: ٢/ ١٤٠.

(٢) ينظر: المصدر نفسه: ٢/ ١٤١.

(٣) ينظر: الجدول في إعراب القرآن: ٣/ ١٧١، والمجتبى من مشكل إعراب القرآن: ١/ ١١٧.

(٤) ينظر: الإعراب المفصل لكتاب الله المرتل: ٢/ ٤٨.

(٥) ينظر: تفسير حدائق الروح والريحان في روابي علوم القرآن: ٤/ ٢٩١.

(٦) أنوار التّنزيل وأسرار التّأويل: ٢/ ٧٧٨.

ورأى الزمخشريّ وكثيرٌ مِنَ المفسّرين والمعربين أنّ الجملةَ تحتمل ثلاثة أوجه، وهي الحال، والصفة، وكونها مستأنفة، ويبدو أنّ البيضاويَّ قد تابعهم في هذا التوجيه(١).

وجاء العكبريّ، فجعلها في ثلاثة احتمالات كما فعل الزمخشريّ إلا أنّه رجّح أنْ تكون صفة أوّلا(٢).

وذهب أبو حيان إلى ما ذهب إليه الزّمخشريّ من احتمالات إلا أنّه قدّمَ كونها مُستأنفة، وأخّرَ كونها صفة(٣)، وقال الشّوكانيّ: "وَجُمْلَةُ يَسْتَضْعِفُ طائِفَةً مِنْهُمْ مُسْتَأْنَفَةٌ مَسُوقَةٌ لِبَيَانِ حَالِ الْأَهْلِ الَّذِينَ جَعَلَهُمْ فِرَقًا، وأصنافا، وَيَجُوزُ أَنْ تَكُونَ صِفَةً لِشيعًا"(٤).

واقتصر محمود صافي على كون الجملة مستأنفة(٥)، ورأى ابن عاشور أنّ الجملة واقعة موقع الحال(٦)، والجملة عند المظهري إمّا حالية (من فاعل جعل)، أو مستأنفة(٧)، وعند بهجت صالح إمّا حاليّة من الضمير، أو صفة لـ (شيعا)(٨)، ويبدو أنّ الراجح كونها في محل نصب حال مِن فاعل (جعل).

(١) ينظر: الكشّاف: ٣/ ٣٩٢، والكتاب الفريد في إعراب القرآن المجيد: ٥/ ١١٩، ومدارك التّنزيل وحقائق التّأويل: ٢/ ٦٢٨، وفتوح الغيب في الكشف عن قناع الريب: ١٢/ ٨، والسراج المنير في الإعانة على معرفة بعض معاني كلام ربنا الحكيم الخبير: ٣/ ٨٠، وإرشاد العقل السّليم إلى مزايا الكتاب الكريم: ٧/ ٢.

(٢) ينظر: التبيان في إعراب القرآن: ٢/ ١٠١٦.

(٣) ينظر: البحر المحيط في التفسير: ٨/ ٢٨٥، وروح المعاني: ١٠/ ٢٥٣.

(٤) فتح القدير للشوكاني: ٤/ ١٨٣.

(٥) ينظر: الجدول في إعراب القرآن: ٢٠/ ٢٢٣.

(٦) ينظر: التحرير والتنوير: ٢٠/ ٦٧، وإعراب القرآن للدعاس: ٢/ ٤٢٠، والمجتبى من مشكل إعراب القرآن: ٣/ ٨٨٣.

(٧) ينظر: التفسير المظهري: ٧/ ١٤٣، وتفسير حدائق الروح والريحان في روابي علوم القرآن: ٢١/ ٩٥.

(٨) ينظر: الإعراب المفصل لكتاب الله المرتل: ٨/ ٣٥٧.

د- الاحتمال بين أنْ تكون الجملة حالًا، أو خبرًا، أو خبرًا ثانيًا:

جاء في تفسير البيضاويّ عِدّة جمل فعليّة يحتمل فيها أنْ تكون حالًا، أو خبرًا، أو خبرًا ثانيًا، ومنها جملة (نَقُصّ عليك مِنْ أنْبائِها) في قوله تعالى: ﴿تِلْكَ الْقُرَى نَقُصُّ عَلَيْكَ مِنْ أَنْبَائِهَا وَلَقَدْ جَاءَتْهُمْ رُسُلُهُمْ بِالْبَيِّنَاتِ فَمَا كَانُوا لِيُؤْمِنُوا بِمَا كَذَّبُوا مِنْ قَبْلُ﴾ [الأعراف]، إذ ذكر فيها البيضاويّ ثلاثة احتمالات، فقال: "نَقُصُّ عَلَيْكَ مِنْ أَنْبائِها حال إن جعل الْقُرى خبراً وتكون إفادته بالتقييد بها، وخبر إن جعلت صفة، ويجوز أن يكونا خبرين ومِنْ للتبعيض أي نقص بعض أنبائها، ولها أنباء غيرها لا نقصها"(١).

واختلف العلماء في توجيه هذه الآية، فرأى الزمخشريّ، وكثيرٌ من المفسّرين أنّها كـ آية ﴿وَهَذَا بَعْلِي شَيْخًا﴾ [هود] من حيث الإعراب، فتكون (نقُصُّ) حالًا، وجوّز أنْ تكون خبرًا، أو أنْ يكون (نَقُصُّ) خبرًا ثانيًا(٢)، أمّا ابن عطيّة، وجمعٌ من المفسّرين، فرأوا أنّ جملة (نقصُّ) مقتصرة على الخبر لِـ (تلك)(٣).

وذهب بعض العلماء إلى أنّ الجملةَ في محل نصب حال(٤)، وقال الثعالبيّ: "تلك ابتداءٌ، والقرى قال قوم: هو نعْتٌ، والخبر نَقُصُّ، وعندي: أن أهل القرَى هِي خَبَر الابتداءِ، وفي ذلك معنى التعظيمِ لها، ولِمُهْلِكِها وهذا كما قيل في قوله تعالى: ذلِكَ الْكِتابُ"(٥)، وإلى مثل هذا الرأي ذهب بعض المعربين(٦).

(١) أنوار التّنزيل وأسرار التّأويل: ١/ ٣٥٢.

(٢) ينظر: الكشّاف: ٢/ ١٣٥، ومدارك التّنزيل وحقائق التّأويل: ١/ ٥٩٠، وفتوح الغيب في الكشف عن قناع الريب: ٦/ ٤٩٣، والبحر المحيط في التفسير: ٥/ ١٢٤، والدر المصون في علوم الكتاب المكنون: ٥/ ٣٩٧.

(٣) ينظر: تفسير ابن عطية: ٢/ ٤٣٣، ومفاتيح الغيب: ١٤/ ٣٢٤، وإرشاد العقل السّليم إلى مزايا الكتاب الكريم: ٣/ ٢٥٥، والتفسير المنير للزحيلي: ٩/ ٢٢، وتفسير حدائق الروح والريحان في روابي علوم القرآن: ١٠/ ٣٧.

(٤) ينظر: الكتاب الفريد في إعراب القرآن المجيد: ٣/ ٩٨، واللباب في علوم الكتاب: ٩/ ٢٤١.

(٥) تفسير الثعالبي: ٣/ ٦٠.

(٦) ينظر: إعراب القرآن وبيانه: ٣/ ٤١٦، وإعراب القرآن للدعاس: ١/ ٣٨٢.

ورأى الشوكانيّ أنّ في الجملة احتمالين، فهي إمّا أنْ تكون في محل نصب حالًا، أو أنْ تكون في محل رفعِ خبرٍ، وَ(مِنْ) فِي مِنْ أَنْبائِها لِلتَّبْعِيضِ، أَيْ: نَقُصُّ عَلَيْكَ بَعْضَ أَنْبَائِهَا[1]، وقال الآلوسيّ: "نَقُصُّ عَلَيْكَ مِنْ أَنْبائِها جملة مستأنفة جارية مجرى الفذلكة مما قبلها منبئة عن غاية غواية الأمم المذكورة"[2].

وذهب المظهري إلى أنّ الجملة إمّا أنْ تكون خبرًا ثانيًا، أو حالًا من القرى، والعامل فيه معنى الاشارة[3].

ويبدو أنّ الجملة خبر للمبتدأ (تلك)، والقرى بدل منه، وهذا التركيب واردٌ كثيرًا في القرآن الكريم نحو قوله تعالى: ﴿ذَلِكَ الْكِتَابُ لَا رَيْبَ فِيهِ﴾ [البقرة]، وقوله تعالى: ﴿تِلْكَ الدَّارُ الْآخِرَةُ نَجْعَلُهَا لِلَّذِينَ لَا يُرِيدُونَ عُلُوًّا فِي الْأَرْضِ وَلَا فَسَادًا وَالْعَاقِبَةُ لِلْمُتَّقِينَ﴾ [القصص] .

٢- الجملة التي فعلها ماضٍ:

- الاحتمال بين أنْ تكون الجملة حالًا، أو بيانًا، أو صفة:

جاء في تفسير البيضاويّ عِدّة جمل فعلية يحتمل فيها أنْ تكون حالًا، أو بيانًا، أو صفةً، ومنها جملة (حَصِرتْ صُدُورُهم) في قوله تعالى: ﴿إِلَّا الَّذِينَ يَصِلُونَ إِلَى قَوْمٍ بَيْنَكُمْ وَبَيْنَهُمْ مِيثَاقٌ أَوْ جَاءُوكُمْ حَصِرَتْ صُدُورُهُمْ أَنْ يُقَاتِلُوكُمْ أَوْ يُقَاتِلُوا قَوْمَهُمْ﴾ [النساء]، إذ ذكر فيها البيضاويّ ثلاثة احتمالات فقال: "حَصِرَتْ صُدُورُهُمْ، حال بإضمار قد ويدل عليه أنه قرئ «حصرة صدورهم» و حصرات صدورهم، أو بيان لجاءوكم وقيل صفة محذوف أي جاءوكم قوماً حصرت صدورهم"[4].

(١) ينظر: فتح القدير للشوكاني: ٢/ ٢٦١، والتحرير والتنوير: ٩/ ٣٠.

(٢) روح المعاني: ٥/ ١٥.

(٣) ينظر: التفسير المظهري: ٣/ ٣٨٨.

(٤) أنوار التّنزيل وأسرار التّأويل: ١/ ٢٣٣.

ورأى الطبريّ، وكثيرٌ مِن العلماء أنّ الآيةَ حلت محل الحال، ولهذا اقتضت (قد) كما نقول لرجل (أصبحتَ كثرت ماشيتك)، والمراد قد كثرت ماشيتك[١]، ورأى النّحاس أنّ موضع (حَصِرت) هو الخفض على النعت لِـ (قوم)، وضعّفَ أنْ يكون خبر بعد خبر[٢].

أمّا الأزهريّ فله وجهان في توجيه هذه الآية: الأوّل: في محل نصب كأنّه قال: أو جاءوكم قد حَصِرت صدورهم، ففيه (قد) مضمرة، والثاني: أنّه خبر بعد خبر، كأنّه قال: أو جاءوكم ثم أخبر فقال بعد (حصرت صدورهم) أن يقاتلوكم[٣].

وقال مكي بن أبي طالب: "لَا تكون حصرت حَالا من الْمُضمر الْمَرْفُوع فِي جاءوكم إِلَّا أَن تضمر مَعَه قد فَإِن لم تضمر(قد) فَهُوَ دُعَاء كَمَا تَقول لعن الله الْكَافِر وَقيل حصرت فِي مَوضِع خفض نعت لقوم"[٤]، وإلى مثل هذا الرأي ذهب كثير مِن العلماء[٥].

ورأى العكبريّ إمّا أنْ يكون لَا مَحل لِهَذِهِ الْجُمْلَةِ مِن الإعراب، وَهِيَ دُعَاءٌ عَلَيْهِمْ بِضِيقِ صُدُورِهِمْ عَنِ الْقِتَالِ، أو لَهَا مَحل، وَفِيهِ وَجْهَانِ: أَحَدُهُمَا: هُوَ جَرٌّ صِفَةٌ لِقَوْمٍ، وَمَا بَيْنَهُمَا صِفَةٌ أَيْضًا، وَالثَّانِي: مَوْضِعُهَا نَصْبٌ، وَفِيهِ وَجْهَانِ: أَحَدُهُمَا: مَوْضِعُهَا حَالٌ، وَالثَّانِي: هُوَ صِفَةٌ لِمَوْصُوفٍ محذوف تقديره (قومًا)[٦].

وتحتمل الجملة خمسة أوجه عند الهمذانيّ: أحدها: أنّه في موضع نصب على الحال من الضمير في جاؤوا بتقدير(قد حصرت صدورهم)، والثاني: أنّه صفة

(١) ينظر: تفسير الطبري: ١/ ٤٢٧، والكشّاف: ١/ ٥٤٧، وإعراب القرآن للباقولي – منسوب خطأ للزجاج: ١/ ٢٩٠، وفتوح الغيب في الكشف عن قناع الريب: ٥/ ١٠٩، وبصائر ذوي التمييز في لطائف الكتاب العزيز: ٤/ ٢٤١، وروح البيان: ٢/ ٢٥٧.

(٢) ينظر: إعراب القرآن للنحاس: ١/ ٢٣١.

(٣) ينظر: معاني القراءات للأزهري: ١/ ٣١٤، وزاد المسير في علم التفسير: ١/ ٤٤٥.

(٤) مشكل إعراب القرآن: ١/ ٢٠٥.

(٥) ينظر: الجامع لِأحكام القرآن: ٥/ ٣٠٩، والجدول في إعراب القرآن: ٥/ ١٢٦، والموسوعة القرآنية: ٤/ ١٠٠، والإعراب المفصل لكتاب الله المرتل: ٢/ ٣٤٦.

(٦) ينظر: التبيان في إعراب القرآن: ١/ ٣٧٩، والتفسير المنير للزحيلي: ٥/ ١٨٩.

لموصوف محذوف هو حال على تقدير(أو جاؤوكم قومًا حصرت صدورهم)، كما تقول: هذا زيد قام، أي: هذا زيد رجلًا قام، والثالث: أنّه بدل من جَاءُوكُمْ، وهو بدل الاشتمال، والرابع: أنه دعاء عليهم، كأنّه قيل: أحصر الله صدورهم، والخامس: أنّه في موضع جر على أنَّه صفة بعد صفة لِـ (قَوْمٍ)(١).

وجاء السمين الحلبيّ، فذكر في الجملة سبعة أوجه، وهي التي ذكرها الهمذانيّ مضيفا إليها احتمالين: الأوّل: كونها خبر بعد خبر، والثاني: كونها جواب شرط مقدر تقديره: إن جاؤوكم حصرت(٢).

وقال الزركشيّ: "قِيلَ مَعْنَاهُ: (قَدْ حَصِرَتْ) بِدَلَالَةِ قِرَاءَةِ يَعْقُوبَ حَصِرَةً صُدُورُهُمْ، وَقَالَ الْأَخْفَشُ: الْحَالُ مَحْذُوفَةٌ، وَ(حُصِرَتْ صُدُورُهُمْ) صِفَتُهَا أَيْ جَاءُوكُمْ قَوْمًا حُصِرَتْ دُعَاءٌ عَلَيْهِمْ بِأَنْ تُحْصَرَ صُدُورُهُمْ عَنْ قِتَالِهِمْ لقومهم طريقته قَاتَلَهُمُ اللَّهُ، وَرَدَّهُ أَبُو عَلِيٍّ بِقَوْلِهِ أَيْ قَاتَلُوا قَوْمَهُمْ، فَلَا يَجُوزُ أَنْ يُدْعَى عَلَيْهِمْ بِأَنْ تُحْصَرَ صُدُورُهُمْ عَنْ قِتَالِهِمْ لقومهم لكن بقول اللهم ألقِ بأسهُم بينهم"(٣).

ويبدو أنّ أبا السعود قد تابع البيضاويّ فيما ذهب إليه من احتمالات ثلاثة إلا أنّه ضعّفَ كونها بيان لِـ جاؤوكم(٤)، ويرى الشوكانيّ أنّ جملة (حَصِرَتْ صُدُورُهُمْ) عطف على (يَصِلون) داخل في حكم الاستثناء، وجوّز أَنْ يَكُونَ عَطْفًا عَلَى صِفَةِ قَوْمٍ بمعنى(وَالَّذِينَ يَصِلُونَ إِلَى قَوْمٍ جَاءُوكُمْ حَصِرَتْ صُدُورُهُمْ)(٥).

ويبدو أنّ جملة (حصرت صدورهم) في محلّ نصب حال بتقدير قد، وهذا دلّ عليه قرينة الحال الخارجيّة(سبب نزول النصّ) .

(١) ينظر: الكتاب الفريد في إعراب القرآن المجيد: ٢/ ٣١٧ – ٣١٩.

(٢) ينظر: الدر المصون في علوم الكتاب المكنون: ٤/ ٦٦ – ٦٧، واللباب في علوم الكتاب: ٦/ ٥٥٢.

(٣) البرهان في علوم القرآن: ٣/ ٢١٤.

(٤) ينظر: إرشاد العقل السّليم إلى مزايا الكتاب الكريم: ٢/ ٢١٤.

(٥) ينظر: فتح القدير للشوكاني: ١/ ٥٧٢، ونيل المرام من تفسير آيات الأحكام: ١٩٥، والتفسير القرآني للقرآن: ٣/ ٨٥٩.

٣- الجملة التي فعلها أمر:

- الاحتمال بين أنْ تكون الجملة أمرًا، أو بَدَلًا، أو حالًا:

جاء في تفسير البيضاويّ عِدّة جمل فعلية يحتمل فيها أنْ تكون جملة طلبيّة (أمرًا)، أو جملة خبريّة تقع بدلًا، أو حالًا بإضمار قد، ومنها جملة (تَقَاسَمُوا بِالله) في قوله تعالى: ﴿**قَالُوا تَقَاسَمُوا بِاللَّهِ لَنُبَيِّتَنَّهُ وَأَهْلَهُ ثُمَّ لَنَقُولَنَّ لِوَلِيِّهِ مَا شَهِدْنَا مَهْلِكَ أَهْلِهِ وَإِنَّا لَصَادِقُونَ**﴾ [النمل]، إذ ذكر فيها البيضاويّ ثلاثة أوجه، فقال: "تَقَاسَمُوا بِالله أمر مقول، أو خبر وقع بدلًا، أو حالًا بإضمار قد"(١).

واختلفَ العلماء في توجيه هذه الآية، فرأى الطبريّ أنّ الجملةَ إمّا أنْ تكون منصوبة على وجه الخبر كأنّه قيل: قالوا متقاسمين، وذلك في قراءة عبد الله "ولا يصلحون تقاسموا بالله"، أو مجزومة كأنهم قال بعضهم لبعض: اقسموا بالله، وفي هذا الوجه تصلح قراءة (لَنُبَيِّتَنَّهُ) بالياء والنون(٢).

وذكرَ الثعلبيّ، والبغويّ، وغيرهم أنّ موضع الجملة هو الجزم على الأمر(٣)، وجوّز الزمخشريّ، وبعض المفسّرين أنّ تكون الجملة إمّا إنشائيّة (أمرًا)، أو خبريّة في محل الحال بإضمار قد(٤).

وذهب بعض العلماء إلى أنّ في الجملة وجهين: الأوّل: هُوَ أَمْرٌ؛ أَيْ أَمَرَ بَعْضُهُمْ بَعْضًا بِذَلِكَ، والثاني: هُوَ فِعْلٌ مَاضٍ، فَبهذه الحالة يكون تَفْسِيرًا لِـ (قَالُوا)(٥)، واقتصرَ الهمذانيّ على أنْ تكون الجملة خبريّة في موضع الحال بإضمار قد(٦).

---

(١) أنوار التّنزيل وأسرار التّأويل: ٢/ ٧٧١.

(٢) ينظر: تفسير الطبري: ١٩/ ٤٧٨، ومدارك التّنزيل وحقائق التّأويل: ٢/ ٦١١.

(٣) نظر: تفسير الثعلبي: ٧/ ٢١٦، ومعالم التّنزيل في تفسير القرآن: ٣/ ٥٠٩، وتفسير ابن عطية: ٤/ ٢٦٣، والتحرير والتنوير: ١٩/ ٢٨٢.

(٤) ينظر: الكشّاف: ٣/ ٣٧٢، ومفاتيح الغيب: ٢٤/ ٥٦١، والبحر المحيط في التفسير: ٨/ ٢٥١.

(٥) ينظر: التبيان في إعراب القرآن: ٢/ ١٠١٠، والجامع لِأحكام القرآن: ١٣/ ٢١٦، وروح البيان: ٦/ ٣٥٧.

(٦) ينظر: الكتاب الفريد في إعراب القرآن المجيد: ٥/ ٩٩.

وضَعّفَ ابن جُزي أن يكون (تقاسموا) فعلًا ماضيًا، وهو عنده فعل أمر[١]، وجاءَ أبو السعود، فجعل الاحتمالات في الجملة ثلاثة كما فعل البيضاويّ، فقال: "تَقَاسَمُواْ بالله إمَّا أمرٌ مقولٌ لقالُوا، أو ماضٍ وقعَ بدلاً منه، أو حالاً من فاعلِه بإضمارِ قدْ"[٢]، وتابع البيضاويّ أيضًا كثيرٌ من العلماء[٣].

وذهب أحمد الصوفي إلى أنّ الجملةَ مقول لِـ (قالوا)، أو خبر في محل نصب حال[٤]، وقال محمود صافي: "جملة: (تقاسموا...) في محلّ نصب مقول القول"[٥]. القول"[٥].

ويبدو أنّ(تقاسموا) فعل أمر مبني على حذف النون، أي احلفوا، ويجوزُ أنْ يكون فعلًا ماضيًا يُكوّن مع فاعله جملة في محل نصب حال، والتقدير: قالوا متقاسمين، بإضمار(قد) أي قالوا: قد تقاسموا. أمّا أنْ يكون بدلًا من الفعل قالوا، فهو ضَعيف على الرغم مِنْ أنّ هناك مِن المعربين قد صرّحوا به.

(١) ينظر: التّسهيل لعلوم التّنزيل: ٢/ ١٠٤.

(٢) إرشاد العقل السّليم إلى مزايا الكتاب الكريم: ٦/ ٢٩٠.

(٣) ينظر: فتح القدير للشوكاني: ٤/ ١٦٥، وروح المعاني: ١٠/ ٢٠٦، وإعراب القرآن وبيانه: ٧/ ٢٢٢.

(٤) ينظر: البحر المديد في تفسير القرآن المجيد: ٤/ ٢٠٢، والإعراب المفصل لكتاب الله المرتل: ٨/ ٣١٧. ٣١٧.

(٥) الجدول في إعراب القرآن: ١٩/ ١٨٢.

المبحث الثاني/ الاحتمال النّحويّ في الجمل الاسميّة

توطئة:

والجملة الاسميّة يكون الجزءُ الأوّلُ منهما اسمًا كما سمّيت الجَملةَ فعليةً؛ لأنّ الجزءَ الأوّلَ فعلٌ، وذلك نحو: (زيدٌ أبوه قائمٌ)، فـ (زيدٌ) مبتدأ أولٌ، و(أبوه) مبتدأٌ ثانٍ، و(قائمٌ) خبرٌ للمبتدأ الثاني، والمبتدأُ الثاني وخبره في موضع رفع لوُقوعه موقعَ خبرِ المبتدأ الأوّل، وأخبرت عن المبتدأ الأوّل بجملةٍ من مبتدأ وخبرٍ، وهي (أبوه قائمٌ)، والهاءُ عائدةٌ إلى المبتدأ، ولولاها لم يصح الخبرُ[١].

وقال صاحب الكنّاش أبو الفداء: "الكلام المُركّب من اسمين يقال له (الجملة الاسميّة) نحو: زيد كاتب، والمركّب من فعل واسم يقال له (الجملة الفعليّة) نحو: قام زيد"[٢]، واطلق السيوطي مصطلح الصدر على الجزء الأوّل، فيرى أنّ الجملة الاسميّة هي التي صدرها اسْم كَ (زيد قَائِم)، و(هيهات العقيق)، والفعليّة هي الَّتِي صدرها فعل كَ (قام زيد)، وَ(ضرب اللص)، وَ(كَانَ زيد قَائِما)، و(ظننته قَائِما)، وتنقسم أَيْضا إِلَى كُبْرَى وَصُغْرَى، فالكبرى هِيَ الاسمية الَّتِي خَبَرهَا جملَة نَحْو (زيد قَامَ أَبوهُ)، وَ(زيد أَبوهُ قَائِم)، وَالصُّغْرَى هِيَ المبنية على الْمُبْتَدَأ كالجملة الْمخبر بهَا فِي المثالين[٣].

وذكر عبده الراجحي(ت: ١٤٣١هـ) أنّ الجملة الاسميّة يجب أنْ تكون مبدوءة باسم أصيل، فيقول: "إذا كانت الجملة مبدوءة باسم بدءًا أصيلا فهي جملة اسمية، أما إذا كانت مبدوءة بفعل غير ناقص فهي جملة فعلية...ومثلا (كتابا قرأت) ليست جملة اسمية بالرغم من أنها تبدأ باسم، لكنها لا تبدأ به بدءًا أصيلا، فكلمة (كتابا) مفعول به، وحقه التأخير عن فعله، وإنما تقدم لغرض بلاغي، ومعنى ذلك أن بدء الجملة به بدء عارض، وإذن فهي جملة فعلية"[٤].

---

(١) ينظر: شرح المفصل لابن يعيش: ١/ ٢٣٠.

(٢) الكناش في فني النحو والصرف: ١/ ١١٥.

(٣) ينظر: همع الهوامع في شرح جمع الجوامع: ١/ ٥٦ – ٥٧.

(٤) التطبيق النحوي: ٨٣.

١- الاحتمال النّحويّ في الجمل المثبتة:

توطئة:

يقول ابن جني: "اعلم أنّ كل فعل أو اسم مأخوذٍ من الفعل أو فيه معنى الفعل، فإن وضع ذلك في كلامهم على إثبات معناه لأسلبهم إياه، وذلك قولك: قام فهذا لإثبات القيام، وجلس لإثبات الجلوس، وينطلق لإثبات الانطلاق، وكذلك الانطلاق ومنطلق: جميع ذلك وما كان مثله إنما هو لإثبات هذه المعاني لا لنفيها. ألا ترى أنك إذا أردت نفي شيء منها ألحقته حرف النفي فقلت: ما فعل، ولم يفعل"(١).

وقال الجرجانيّ(ت: ٨١٦ هـ): "الإثبات: هو الحكم بثبوت شيء آخر"(٢)، فإذا كانت الجملة المثبتة فعليّة (فعلها مضارع) أكّد باللام(لام جواب القسم) ونون التوكيد، كقولك: (والله لأنالَنَّ حقي ولو بعد حين)، وإذا كانت فعلية فعلها ماض، جاء معه اللام(لام جواب القسم)، والحرف(قد) مثل قولك: (أقسم لقد اغتَرَّ الطغاةُ والغرورُ هلاك)، وإذا كانت الجملة المثبتة اسمية، جاءت معها (إنّ) بالكسر، واللام (لام الابتداء) مثل قولك: (والله إنّ الراحةَ لمطلوبةٌ، وإنّ النفوسَ المجهدةَ لقليلةُ الإنتاج)(٣).

وقال الدكتور محمد سمير نجيب: "الإثبات ضدّ النفي، وهو حالة تلحق الجمل والمعاني التامة وكل ما يلحقه يسمى مثبتا أي: غير منفي أو أنّه الحكم بثبوت شيء آخر"(٤).

أ- الاحتمال بين أنْ تكون الجملة حالًا، أو اعتراضًا:

جاء في تفسير البيضاويّ عِدّة جمل اسميّة يحتمل فيها أنْ تكون حالًا، أو اعتراضًا، ومنها جملة (ونحن له مسلمون) في قوله تعالى: ﴿**قَالُوا نَعْبُدُ إِلَهَكَ وَإِلَهَ آبَائِكَ**

(١) الخصائص: ٣/ ٧٧.

(٢) التعريفات: ١/ ٩.

(٣) ينظر: النحو المصفى: ٣٨٨.

(٤) معجم المصطلحات النحويّة والصّرفيّة: ٣٦.

﴿إِبْرَاهِيمَ وَإِسْمَاعِيلَ وَإِسْحَاقَ إِلَهًا وَاحِدًا وَنَحْنُ لَهُ مُسْلِمُونَ﴿١٣٣﴾﴾ [البقرة]، إذ ذكر فيها البيضاويّ احتمالين، فقال: "ونحنُ له مُسلمونَ حال من فاعل نعبد، أو مفعوله، أو منهما، ويحتمل أنْ يكون اعتراضا"(١).

واختلف المعربون في توجيه هذه الجملة، فرأى الطبريّ أنّها إمّا أنْ تكون بمعنى الحال، أو أنْ تكون خبرًا مستأنفًا(٢)، وقال الزمخشريّ: "وَنَحْنُ لَهُ مُسْلِمُونَ حال من فاعل نعبد، أو من مفعوله، لرجوع الهاء إليه في له، ويجوز أن تكون جملة معطوفة على نعبد، وأن تكون جملة اعتراضية مؤكدة، أي ومن حالنا أنا له مسلمون مخلصون التوحيد أو مذعنون"(٣)، وإلى مثل هذا الرأي ذهب جمعٌ من المفسّرين(٤).

واقتصر ابن عطيّة، وكثيرٌ مِن العلماء على أنْ يكون موضع الجملة حالًا، والعامل فيه (نَعْبُدُ)(٥)، وجعلَ أبو حيان الجملة معطوفة على قوله (نَعْبُدُ)، وهذا عنده أبلغ من كونها حاليّة(٦)، وجاء السمين الحلبيّ، فتابع الزمخشريّ فيما ذكر من احتمالات ثلاثة إلّا أنّه قدّم كونها جملة معطوفة على الحاليّة(٧).

(١) أنوار التّنزيل وأسرار التّأويل: ١/ ٩٤.

(٢) ينظر: تفسير الطبري: ٣/ ٩٩ ، والكتاب الفريد في إعراب القرآن المجيد: ١/ ٣٩٣.

(٣) الكشّاف: ١/ ١٩٤.

(٤) ينظر: مفاتيح الغيب: ٤/ ٦٨، ومدارك التّنزيل وحقائق التّأويل: ١/ ١٣٣، وفتوح الغيب في الكشف عن قناع الريب: ٣/ ١١٢، وتفسير النيسابوري: ١/ ٤٠٩.

(٥) ينظر: تفسير ابن عطية: ١/ ٢١٤، والجامع لِأحكام القرآن: ٢/ ١٣٨، والسراج المنير في الإعانة على معرفة بعض معاني كلام ربنا الحكيم الخبير: ١/ ٩٦، وروح البيان: ١/ ٢٣٩، وفتح القدير للشوكاني: ١/ ١٦٩، وتفسير المنار: ١/ ٣٩٢.

(٦) ينظر: البحر المحيط في التفسير: ١/ ٦٤٢.

(٧) ينظر: الدر المصون في علوم الكتاب المكنون: ٢/ ١٣٢، واللباب في علوم الكتاب: ٢/ ٥١٢.

وقال أبو السعود: "وَنَحْنُ لَهُ مُسْلِمُونَ حال من فاعل نعبدُ، أو من مفعوله، أومنهما معاً، ويُحتمل أن يكون اعتراضاً محقّقاً لمضمون ما سبق"(١)، فقد تابع أبو السعود البيضاويَّ كما تابعه بعض المفسّرين(٢).

ورأى ابن عاشور أنّ الجملةَ إمّا أنْ تكون في موضع الحال من ضمير نَعبُد، أو معطوفة على جملة نَعبُد، معللًا سبب مجيء الجملة اسميّة؛ لإثبات الوصف لهم ودوامه(٣)، وتابعه محمد الأمين العلوي في ذكره لما سبق من احتمالين إلا أنّه رجّحَ كونها معطوفة على جملة (نَعبُد)(٤).

ويبدو أنّها حال، فيكون حالهم الانقياد والتسليم لِأمر الله في عبادتهم له جلّ شأنه، فيكون التقدير: نعبُدُ إلهك وإله آبائك مسلمين...أمّا القول بالعطف، فهو خارج عن الأصل، فالأصل أنْ تعطف الجملة الاسميّة على اسميّة، فيكون بينهما توافق؛ لِأنّ تناسب الجملتين المتعاطفتين أولى مِن اختلافهما(٥).

ب- الاحتمال بين أنْ تكون الجملة حالية، أو معطوفة:

جاء في تفسير البيضاويّ عِدّة جمل اسمية يحتمل فيها أنْ تكون حالية، أو معطوفة، ومنها جملة (وله أُخْتٌ) في قوله تعالى: ﴿**يَسْتَفْتُونَكَ قُلِ اللَّهُ يُفْتِيكُمْ فِي الْكَلَالَةِ إِنِ امْرُؤٌ هَلَكَ لَيْسَ لَهُ وَلَدٌ وَلَهُ أُخْتٌ فَلَهَا نِصْفُ مَا تَرَكَ**﴿١٧٦﴾﴾ [النساء]، إذ ذكر فيها البيضاويّ احتمالين، فقال: "والواو في وله يحتمل الحال والعطف"(٦).

اختلف المعربون في توجيه هذه الجملة، فمنهم من قال حاليّة، ومنهم من قال الجملة معطوفة على ما قبلها، ومنهم من جمع بين القولين، فالعكبريّ، وجماعة من

(١) إرشاد العقل السّليم إلى مزايا الكتاب الكريم: ١/ ١٦٥.

(٢) ينظر: حاشيه الشهاب علي أنوار التّنزيل وأسرار التّأويل: ٢/ ٢٤٣، وروح المعاني: ١/ ٣٨٩، والتفسير المظهري: ١/ ١٣٤.

(٣) ينظر: التحرير والتنوير: ١/ ٧٣٤.

(٤) ينظر: تفسير حدائق الروح والريحان في روابي علوم القرآن: ٢/ ٣١٠.

(٥) ينظر: مغني اللبيب عن كتب الأعاريب: ١/ ٦٣١.

(٦) أنوار التّنزيل وأسرار التّأويل: ١/ ٢٥٥.

العلماء يرون أنّ الجملة في موضع الحال[١]، وجعلها الهمذانيّ، وكثيرٌ مِن العلماء معطوفة على سابقتها (لَيْسَ لَهُ وَلَدٌ)، وحكمهما في الإعراب واحد[٢].

وجاء أبو السعود، وبعض المفسّرين، فرأوا أنّ الجملة إمّا أنْ تكون معطوفة على ما قبلها، أو في محل نصب حال[٣].

ويبدو أنّها معطوفة على جملة (ليس له ولد)؛ لِأنّها نعتًا لِـ (امرؤ)، والمعطوف يأخذ حكم المعطوف عليه لذلك تكون نسبة جملة (له أخت) إلى (امرؤ) كنسبة جملة (ليس له ولد)، فتكون حتمًا نعتًا له، فليس هناك مسوّغ يجعل مِن جملة (ليس له ولد) نعتًا، وجملة (له أخت) حالًا، فكلاهما شيءٌ واحدٌ بالنسبة إلى (امرؤ) .

– ومنها جملة (وهذه الأنهارُ) في قوله تعالى: ﴿وَنَادَى فِرْعَوْنُ فِي قَوْمِهِ قَالَ يَا قَوْمِ أَلَيْسَ لِي مُلْكُ مِصْرَ وَهَذِهِ الْأَنْهَارُ تَجْرِي مِنْ تَحْتِي أَفَلَا تُبْصِرُونَ﴾ [الزخرف]، إذ ذكر فيها البيضاويّ احتمالين، فقال: "والواو إمّا عاطفة لهذه الأنهارُ على الملك وتجري حال منها، أو واو حال، وهذه مبتدأ والأنهارُ صفتها وتجري خبرها"[٤].

(١) ينظر: التبيان في إعراب القرآن: ١/ ٤١٣، والبحر المحيط في التفسير: ٤/ ١٥٠، وإعراب القرآن وبيانه: ٢/ ٣٩٦، والإعراب المفصل لكتاب الله المرتل: ٢/ ٤٤٨.

(٢) ينظر: الكتاب الفريد في إعراب القرآن المجيد: ٢/ ٣٩١، وفتح القدير للشوكاني: ١/ ٦٢٦، ونيل المرام من تفسير آيات الأحكام: ٢٢١، والجدول في إعراب القرآن: ٦/ ٢٦٤، وتفسير حدائق الروح والريحان في روابي علوم القرآن: ٧/ ٨٢.

(٣) ينظر: إرشاد العقل السّليم إلى مزايا الكتاب الكريم: ٢/ ٢٦٤، وروح البيان: ٢/ ٣٣٥، وروح المعاني: ٣/ ٢١٧.

(٤) أنوار التّنزيل وأسرار التّأويل: ٢/ ٩٦٠.

اختلف المفسّرون في توجيه هذه الجملة الاسميّة، فرأى كثير منهم أنْ تكون إمّا معطوفة، أو حاليّة[١]، وقدّم جمع منهم موقع الحال على موقع العطف[٢]، وقال محمود صافي: "جملة: (هذه الأنهار تجري) في محلّ نصب حال"[٣]، ورأى محيي الدين درويش أنّ الجملةَ إمّا استئنافية، أو معطوفة[٤].

ويبدو أنّها جاءت في محلِّ نصبِ حال، والواو حاليّة وليست عاطفة؛ لِأنّ جملة (أليس لي مُلك مصر) تتضمّن الأنهار، فالأنهار هي بعض أملاك مصر، فلا حاجة بلاغيّة توجب عطف الخاص على العام، وإنّما أراد أنْ يبيّن حاله، كأنّه يقول: أليس لي ملك مصر، فأراد أنْ يبيّن حال عظمته وملكه، فقال: أفلا تبصرون.

ت- الاحتمال بين أنْ تكون الجملة حالًا، أو استئنافًا:

جاء في تفسير البيضاويّ عِدّة جمل اسميّة يحتمل فيها أنْ تكون حالًا، أو استئنافًا، ومنها جملة (يَدُ الله فوقَ أيديهِم) في قوله تعالى: ﴿**إِنَّ الَّذِينَ يُبَايِعُونَكَ إِنَّمَا يُبَايِعُونَ اللَّهَ يَدُ اللَّهِ فَوْقَ أَيْدِيهِمْ فَمَنْ نَكَثَ فَإِنَّمَا يَنْكُثُ عَلَى نَفْسِهِ وَمَنْ أَوْفَى بِمَا عَاهَدَ عَلَيْهُ اللَّهَ فَسَيُؤْتِيهِ أَجْرًا عَظِيمًا**﴾ [الفتح]، إذ ذكر فيها البيضاويّ احتمالين، فقال: "يدُ الله فوقَ أيديهمْ حال، أو استئناف مؤكد له على سبيل التخييل"[٥].

(١) ينظر: الكشّاف: ٤/ ٢٥٧، والجامع لِأحكام القرآن: ١٦/ ٩٩، ومدارك التّنزيل وحقائق التّأويل: ٣/ ٢٧٦، وفتوح الغيب في الكشف عن قناع الريب: ١٤/ ١٥٥، وإرشاد العقل السّليم إلى مزايا الكتاب الكريم: ٨/ ٥٠، وروح البيان: ٨/ ٣٧٧، والبحر المديد في تفسير القرآن المجيد: ٥/ ٢٥٦.

(٢) ينظر: البحر المحيط في التفسير: ٩/ ٣٨١، والدر المصون في علوم الكتاب المكنون: ٩/ ٥٩٦، واللباب في علوم الكتاب: ١٧/ ٢٧٥، وروح المعاني: ١٣/ ٨٩.

(٣) الجدول في إعراب القرآن: ٢٥/ ٩٥، وينظر: إعراب القرآن للدعاس: ٣/ ٢٠١، والمجتبى من مشكل إعراب القرآن: ٣/ ١١٥٧.

(٤) ينظر: إعراب القرآن وبيانه: ٩/ ٩٤.

(٥) أنوار التّنزيل وأسرار التّأويل: ٢/ ٩٩٢.

وقد جوّزَ بعض المعربين أنْ تكون جملة ﴿يَدُ اللَّهِ فَوْقَ أَيْدِيهِمْ﴾ [الفتح] خبر إنّ [1]، ورأى البعض الآخر أنّ الجملةَ تحتمل ثلاثة احتمالات فهي إمّا أنْ تكون خبرًا ثانيًا لِـ إنّ، أو حالٌ من الضمير في(يُبَايِعُونَ)، أو مُستأنفٌ[2].

وذكر الهمذانيّ ثلاثة احتمالات أيضًا أوّلها: أن تكون الجملة خبرًا ثانيًا، وثانيها: أنْ تكون الجملة مستأنفة، وثالثها: أن تكون الجملة خبر(إنّ)، وبهذا تكون جملة (إِنَّمَا يُبَايِعُونَ) جملة تأكيديّة لاسم إنّ[3]، ورأى السمين الحلبيّ أنّ الجملةَ فيها احتمالان فقط، فهي إمّا أنْ تكون حاليّة، أو خبرًا ثانيًا[4].

واقتصرَ زكريّا الأنصاريّ على كون الجملة مُستأنفة[5]، وقال أبو السعود: "يَدُ الله فَوْقَ أَيْدِيهِمْ حال، أو استئناف مؤكد له على طريقةِ التخييلِ، والمَعْنى أنَّ عقدَ الميثاقِ مَعِ الرسولِ كعقدِه مع الله تعالى من غيرِ تفاوتٍ بينَهما"[6]، وبهذا فقد تابع أبو أبو السعود البيضاويَّ كما تابعه بعض المفسّرين[7]، وجعلها محمود صافي حالية[8]. حالية[8].

وجاء ابن عاشور فَعَدّ الجملة مقررة لِمَضْمُونِ جُمْلَةِ (إِنَّ الَّذِينَ يُبايِعُونَكَ)، وتابع حديثه بقوله هي جملة مقررة ومؤكدة، ولذلك جُرِّدَتْ عَنْ حَرْفِ الْعَطْفِ[9]، ورأى الدعّاس أنّ الجملةَ خبر ثان لِـ (إنّ)[1].

(١) ينظر: إعراب القرآن للنحاس: ٤/ ١٣١، ومشكل إعراب القرآن: ٢/ ٦٧٦، والإعراب المفصل لكتاب الله المرتل: ١١/ ١٢٩.

(٢) ينظر: التبيان في إعراب القرآن: ٢/ ١١٦٥، وإعراب القرآن وبيانه: ٩/ ٢٣٦، وتفسير حدائق الروح والريحان في روابي علوم القرآن: ٢٧/ ٢٦٣.

(٣) ينظر: الكتاب الفريد في إعراب القرآن المجيد: ٥/ ٦٤٣.

(٤) ينظر: الدر المصون في علوم الكتاب المكنون: ٩/ ٧١١، واللباب في علوم الكتاب: ١٧/ ٤٨٧.

(٥) ينظر: إعراب القرآن العظيم المنسوب لزكريا الانصاري: ٤٩٤، وروح المعاني: ١٣/ ٢٥١.

(٦) إرشاد العقل السّليم إلى مزايا الكتاب الكريم: ٨/ ١٠٦.

(٧) ينظر: فتح القدير للشوكاني: ٥/ ٥٧، والتفسير المظهري: ٩/ ٦، والتفسير المنير للزحيلي: ٢٦/ ١٦٠. ١٦٠.

(٨) ينظر: الجدول في إعراب القرآن: ٢٦/ ٢٤٨، والمجتبى من مشكل إعراب القرآن: ٤/ ١٢٠٩.

(٩) ينظر: التحرير والتنوير: ٢٦/ ١٥٨.

ويبدو أنّ الجملةَ جاءت لتقوية وتوكيد مضمون (إنّ الذين يبايعونك) لذلك جردت مِن حرف العطف، واليد في هذه الآية مجاز مرسل بمعنى القدرة، فليس المراد بـ (اليد) الجارحة؛ لِأنّ ذلك مستحيلٌ على الله تعالى بل المراد قدرة الله، وعلاقة المجاز المرسل هنا السببيّة؛ لِأنّه أكثر ما يظهر سلطان القدرة باليد.

ث- الاحتمال بين أنْ تكون الجملة استئنافًا، أو حالًا، أو خبرًا:

جاءَ في تفسير البيضاويّ عِدّة جمل يحتمل فيها أنْ تكون استئنافيّة، أو حاليّة، أو خبريّة، ومنها (فِيهَا أَنْهَارٌ) في قوله تعالى: ﴿مَثَلُ الْجَنَّةِ الَّتِي وُعِدَ الْمُتَّقُونَ فِيهَا أَنْهَارٌ مِنْ مَاءٍ غَيْرِ آسِنٍ﴿١٥﴾﴾ [محمد]، إذ ذكر فيها البيضاويّ ثلاثة احتمالات، فقال: "فيها أنهار من ماءٍ غَيرِ آسنٍ استئناف لشرح المثل، أو حال من العائد المحذوف، أو خبر لمثل"(٢).

اختلف العلماء في توجيه موضع الجملة في هذه الآية، فرأى الزمخشريّ، وبعض المفسّرين أنّه داخل في حكم الصلة كالتكرير لها، وجوّز أنْ تكون خبرًا لمبتدأ محذوف، والتقدير(هي فيهَا أنهارٌ)، وجوّزَ أنْ تكون في موضع الحال، والتقدير (مستقرّة فيها أنهار)(٣)، واقتصر ابن عطيّة على أنْ تكون في موضع الحال(٤).

وذكر العكبريّ، وبعض المفسّرين أنّ (فِيهَا أَنْهَارٌ) استئنافيّة شارحة لِمَعْنَى الْمَثَلِ، وضعّفَ أنْ تكون خبرًا للمبتدأ (مَثَلُ)، وضعّف أنْ يكون (الْمَثَلُ) زائدٌ، فتكون (الجنة) في موضع المبتدأ، كقولهم (ثُمَّ اسْمُ السَّلَامِ عَلَيْكُمَا)(٥).

(١) ينظر: إعراب القرآن للدعاس: ٣/ ٢٤٢.

(٢) أنوار التّنزيل وأسرار التّأويل: ٢/ ٩٨٦.

(٣) ينظر: الكشّاف: ٤/ ٣٢١-٣٢٢، وفتوح الغيب في الكشف عن قناع الريب: ١٤/ ٣٣٩، وروح المعاني: ١٣/ ٢٠٦.

(٤) ينظر: تفسير ابن عطية: ٥/ ١١٤، والمجتبى من مشكل إعراب القرآن: ٤/ ١٢٠١.

(٥) ينظر: التبيان في إعراب القرآن: ٢/ ١١٦١، وروح المعاني: ١٣/ ٢٠٤، والتفسير المظهري: ٨/ ٤٢٧.

وضَعّفَ الهمذانيّ أنْ تكون (فيها أنهارٌ) خبرٌ للمبتدأ (مثَلُ الجنةِ)، وضعّفَ أنْ يكون التقدير (مثل الجنة التي وعد المتقون جناتٌ فيها أنهار)، فالموصوف إذا كانت صفته جملة لا يجوز حذفه، وضعّفَ أنْ يكون (مَثَلُ) صلة[١].

وذكر السمين الحلبيّ الأوجه الثلاثة نفسها التي ذكرها الزمخشريّ، إلّا أنّه قدّمَ كونها حالًا، في حين نجد الزمخشريّ أخّرها، وأخّرَ كونها تكريرًا للصلة، أمّا الزمخشريّ فقدّمها[٢]، وجعلها أبو السعود تفسيريّة، وضعّفَ أنْ تكون(مَثَلُ) زائدة[٣]، وتابعه الشوكانيّ مضيفًا تضعيف أنْ يكون (مَثَلُ الْجَنَّةِ) مبتدأ، والخبر (فِيهَا أَنْهَارٌ)، وكذلك ضعّف أنْ يكون الخبر(كمن هو خَالِدٌ)[٤].

واقتصرَ محمود صافي على كون (فيها أنهار) استئناف بياني ليس له محل[٥]، محل[٥]، وقال ابن عاشور: "وَجُمْلَةُ فِيها أَنْهارٌ وَمَا عُطِفَ عَلَيْهَا تَفْصِيلٌ لِلْإِجْمَالِ الَّذِي فِي جُمْلَةِ مَثَلُ الْجَنَّةِ، فَهُوَ اسْتِئْنَافٌ، أَوْ بَدَلٌ مُفَصَّلٌ مِنْ مُجْمَلٍ عَلَى رَأْيِ مَنْ يُثْبِتُهُ فِي أَنْوَاعِ الْبَدَلِ"[٦].

ورأى إبراهيم الأبياري أنّ جملةَ (فيها أنهار) ابتداء وخبر، والجملة في محل رفع خبر لِـ (مَثَلُ)[٧]، أمّا عند بهجت صالح، فالجملة الاسمية لا محلّ لها مِنَ الإعراب؛ لأنّها داخلة في حكم الصلة، ويجوز أن تكون في محل رفع خبر لمبتدأ محذوف[٨]، وجعلَ وهبة الزحيليّ في الجملة احتمالين هما: الحال، أو الخبر لمبتدأ محذوف[٩].

(١) ينظر: الكتاب الفريد في إعراب القرآن المجيد: ٥/ ٦٢٤.
(٢) ينظر: الدر المصون في علوم الكتاب المكنون: ٩/ ٦٩١، واللباب في علوم الكتاب: ١٧/ ٤٤١.
(٣) ينظر: إرشاد العقل السّليم إلى مزايا الكتاب الكريم: ٨/ ٩٥.
(٤) ينظر: فتح القدير للشوكاني: ٥/ ٤١.
(٥) ينظر: الجدول في إعراب القرآن: ٢٦/ ٢١٩.
(٦) التحرير والتنوير: ٢٦/ ٩٥، وينظر: إعراب القرآن وبيانه: ٦/ ٥٦٣.
(٧) ينظر: الموسوعة القرآنية: ٤/ ٤١٣، وإعراب القرآن للدعاس: ٣/ ٢٣٥.
(٨) ينظر: الإعراب المفصل لكتاب الله المرتل: ١١/ ٩٦.
(٩) ينظر: التفسير المنير للزحيلي: ٢٦/ ١٠٠.

وذهب محمد الأمين العلوي إلى أنّ (فيها) خبر مقدّم، و(أنهار) مبتدأ مؤخر، والجملة إمّا أنْ تكون مفسّرة(لا محلّ لها من الإعراب)، وإمّا أنْ تكون خبر لمبتدأ مضمر، أو داخلة في حيّز الصلة، أو حال(١).

ويبدو أنّ جملة (فيها أنهارٌ) استئناف بياني ليس لها محل مِن الإعراب، فهي تتصل بالجملة التي قبلها في المعنى دون الإعراب.

ج- الاحتمال بين أنْ تكون الجملة مبينة، أو خبرًا، أو بدلًا:

جاء في تفسير البيضاويّ عِدّة جمل اسميّة يحتمل فيها أنْ تكون مبيّنة، أو خبرًا، أو بدلًا، ومنها جملة (جزاؤُهم جَهَنَّمُ) في قوله تعالى: ﴿ذَٰلِكَ جَزَاؤُهُمْ جَهَنَّمُ بِمَا كَفَرُوا وَاتَّخَذُوا آيَاتِي وَرُسُلِي هُزُوًا﴾ [الكهف]، إذ ذكر فيها البيضاويّ ثلاثة احتمالات، فقال: "جَزاؤُهُم جهنمُ جملة مبينة له، ويجوز أنْ يكون ذلك مبتدأ، والجملة خبره والعائد محذوف أي جزاؤهم به، أو جزاؤهم بدله وجهنم خبره، أو جزاؤُهم خبره وجهنم عطف بيان"(٢).

واختلف المعربون في توجيه هذه الجملة، فرأى محمود الكرمانيّ أنّ (جَزَاؤُهُمْ) مبتدأ، و(جَهَنَّمُ) خبره، وهذا على تأويل (الأمر ذلك)، وجوّز أنْ تكون جملة (جَزَاؤُهُمْ) بدل منه، أو خبر عنه، و(ذلك) مبتدأ، و(جهنم) إمّا خبر أوّل، أو خبر ثان، أو خبر مبتدأ محذوف(٣).

وقال الباقوليّ: "ذلك مبتدأ، و(جَزاؤُهُمْ) خبر ذلك، و(جَهَنَّمُ) خبرٌ ثانٍ، ويجوز أن يكون: ذلك خبر مبتدأ مضمر، أي ذلك جزاؤهم ثابتاً بما كفروا"(٤)، وذهب بعض العلماء إلى أنّ الآية على معنى (الأمر ذلك من بطلان عملهم وخِسّة قدرهم، ومن ثم

(١) ينظر: تفسير حدائق الروح والريحان في روابي علوم القرآن: ٢٧/ ١٦٤.
(٢) أنوار التّنزيل وأسرار التّأويل: ٢/ ٦١٩.
(٣) ينظر: غرائب التفسير وعجائب التأويل: ١/ ٦٨٢.
(٤) إعراب القرآن للباقولي – منسوب خطأ للزجاج: ١/ ١٨٢.

بدأ فقال (جَزاؤُهُمْ جَهَنَّمُ)، وضعّفوا أنّ يكون المعنى (ذلك التصغير لهم، وجزاؤهم جهنم) بإضمار واو الحال[١].

وجعل العكبريّ في الجملة عِدّة احتمالات، وذلك بتقدير (الْأَمْرُ ذَلِكَ)، فيكون مَا بَعْدَهُ مُبْتَدَأٌ وَخَبَرٌ، ويمكن أنْ يكون (ذلك) مبتدأ، و(جَزَاؤُهُمْ) مبتدأ ثانٍ، و(جهنمُ) خبره، وَالْجُمْلَةُ خَبَرُ الْأَوَّلِ، وَيَجُوزُ أَنْ يَكُونَ(ذَلِكَ) مُبْتَدَأً، و(جَزَاؤُهُمْ) بَدَلًا أَوْ عَطْفَ بَيَانٍ، وَ(جَهَنَّمُ) الْخَبَرَ، ويمكن أنْ يكون(جَهَنَّمُ) بَدَلًا مِنْ(جزاءٍ)، أو خَبَرَ ابْتِدَاءٍ مَحْذُوفٍ[٢].

ورأى شرف الدين الطيبيّ، وبعض المعربين أنّ (ذَلِكَ) مبتدأ، و(جَزَاؤُهُمْ) خبر، و(جَهَنَّمَ) عطف بيان[٣]، وذهب أبو حيّان إلى أنّ (جَهَنَّمَ) بدل، و(ذلك جزاؤُهم) مُبْتَدَأٌ وَخَبَرٌ، وجوّز أَنْ يُشَارَ بِذَلِكَ وَإِنْ كَانَ مُفْرَدًا إِلَى الْجَمْعِ فَيَكُونُ بِمَعْنَى أُولَئِكَ، ويكون (جَزاؤُهُمْ جَهَنَّمُ) مبتدأ وخبر[٤].

وجعل السمين الحلبيّ في الجملة سبعة احتمالات: الأوّل: أنْ يكون (ذلك) خبرَ مبتدأ محذوف، والتقدير(الأمر ذلك)، و(جزاؤُهم جهنَّم) جملة مستقلة، والثاني: أنْ يكون(ذلك) مبتدأ أوّل، و(جزاؤهم) مبتدأ ثانٍ، و(جهنمُ) خبرُه، والجملة من(جزاؤهم جهنم) في محل رفع خبر للمبتدأ الاوّل، والثالث: أنْ يكون(ذلك) مبتدأ، و(جزاؤهم) بدل أو بيان، و(جهنمُ) الخبر، والرابع: أنْ يكون(ذلك) مبتدأ، و(جزاؤهم) خبر، و(جهنمُ) بدلٌ أو بيانٌ أو خبر ابتداء مضمر، والخامس: أنْ يكون(ذلك) مبتدأ، و(جزاؤهم) بدلٌ أو بيان، و(جهنمُ) خبر ابتداءٍ مضمرٍ، والسادس: أنْ يكون(ذلك)

(١) ينظر: زاد المسير في علم التفسير: ٣/ ١١٢، والكتاب الفريد في إعراب القرآن المجيد: ٤/ ٣٣٢، وتفسير حدائق الروح والريحان في روابي علوم القرآن: ١٧/ ٦٣ – ٦٤.

(٢) ينظر: التبيان في إعراب القرآن: ٢/ ٨٦٣، وإعراب القرآن وبيانه: ٦/ ٣٦.

(٣) ينظر: فتوح الغيب في الكشف عن قناع الريب: ٩/ ٥٥٤، وإعراب القرآن العظيم المنسوب لزكريا الانصارى: ٣٨٠، والإعراب المفصل لكتاب الله المرتل: ٦/ ٤٤٨ – ٤٤٩.

(٤) ينظر: البحر المحيط في التفسير: ٧/ ٢٣١.

مبتدأ، والجارُّ خبره، و(جزاؤهم جهنمُ) جملة معترضة، والسابع: أنْ يكون (ذلك) إشارة إلى جماعة، وأُشير إلى الجمع كإشارة الواحد كأنه قيل: أولئك جزاؤهم جهنَّمُ(١).

واقتصر مجير الدين الحنبليّ على أنّ (جَزَآؤُهُم) مبتدأ ثانٍ، وخبره (جَهَنَّمُ)، والجملة من(جزاؤُهم جهنمُ) في محل رفع خبر للمبتدأ الأوّل (ذلك)(٢)، ونلاحظ أنّ أبا السعود قد تابع البيضاويّ حرفيًا فيما ذكر من احتمالات(٣)، ورأى أبو الفداء أنّ جملةَ (جَزاؤُهُمْ جَهَنَّمُ) هي جملة مبينة للذين اتخذوا آيات الله ورسله هُزُوا، فبسبب كفرهم وإنكارهم، واتخاذهم القرآن سخرية واستهزاء من قبيل الوصف بالمصدر للمبالغة كانت نتيجتهم هكذا(٤).

وقال الشوكانيّ: "جَهَنَّمُ عَطْفَ بَيَانٍ لِلْجَزَاءِ، أَوْ جُمْلَةُ جَزَاؤُهُمْ جَهَنَّمُ مُبْتَدَأٌ، وخبر الجملة خَبَرُ ذَلِكَ"(٥)، ورأى الآلوسيّ أنّ جملةَ (جَزاؤُهُمْ جَهَنَّمُ) هي جملة مفسرة، فلا محل لها من الإعراب، وجوّز أنْ يكون ذلِكَ مبتدأ وجَزاؤُهُمْ بدل اشتمال أو بدل كل من كل، و(جَهَنَّمُ) خبره(٦).

وقال المظهريّ: "جَزاؤُهُمْ جَهَنَّمُ جملة مستأنفة مبيّنة له، ويجوز أنْ يكون ذلك مقيد... الجملة خبره والعائد محذوف أي جزاؤهم به، أو جزاؤهم بدله وجَهَنَّمُ خبره، أو جزاؤهم خبره وجهنّم عطف بيان للخبر"(٧).

ويبدو أنّ (ذلك) مبتدأ أوّل، و(جزاؤهم) مبتدأ ثانٍ، و(جهنم) خبر للمبتدأ الثاني (جزاؤهم)، والجملة الاسميّة مِن المبتدأ الثاني وخبره (جزاؤهم جهنم) في محل رفع خبر للمبتدأ الأوّل (ذلك).

(١) ينظر: الدر المصون في علوم الكتاب المكنون: ٧/ ٥٥٥ – ٥٥٦.
(٢) ينظر: فتح الرحمن في تفسير القرآن: ٤/ ٢٢٥، وإعراب القرآن للدعاس: ٢/ ٢٣٤.
(٣) ينظر: إرشاد العقل السّليم إلى مزايا الكتاب الكريم: ٥/ ٢٥٠.
(٤) ينظر: روح البيان: ٥/ ٣٠٥، والجدول في إعراب القرآن: ١٦/ ٢٦٢.
(٥) فتح القدير للشوكاني: ٣/ ٣٧٣.
(٦) ينظر: روح المعاني: ٨/ ٣٦٩.
(٧) التفسير المظهري: ٦/ ٧٤.

٢- الاحتمال النّحويّ في الجمل المنفيّة:

توطئة:

و"النَّفْي خلاف الْإِيجَاب وَالْإِثْبَات، و(أدوات النَّفْي) (فِي النَّحْو) كَلِمَات تدل على أَن الْخَبَر غير وَاقع مثل (لَا) و(مَا) و(لم) و(إِن) و(لَيْسَ) و(غير)"[١]، ويرى ابن يعيش أنّه يجوز حذف الاسم المبدل منه في المنفي، ولا يجوز ذلك في المثبت، فيقول: "وفي المنفيّ يصحّ حذفُ الاسم المبدَلِ منه قبل (إلّا)، ولا يصحّ ذلك في الموجب، لا يُقال: (أتاني إلّا زيدٌ)، وإنّما كان كذلك من قِبَل أنّ النفي الذي قبلَ (إلّا) قد وقع على ما لا يجوز إثباتُه من الأشياء المتضادّةِ، ألا ترى أنّا إذا قلنا: (ما أتاني أحدٌ)، كنّا قد نَفَيْنا إتيانَ كلّ واحد على سبيل الاجتماع والافتراقِ؟ ولو أخذنا نُثْبِت إتيانَهم على هذا الحدّ لكانَ مُحالاً"[٢].

وسواء أكانت الجملة فعليّة أو اسميّة، فإنّها تنفى بأحد حرفي النفي (ما)، و(لا) تقول: (أقسم ما نجحت أمة بغير أخلاق)، و(لا هلكت أمة مع التمسك بالأخلاق)، ويجتمع الشرط والقسم، وكل منهما في حاجة إلى الجواب؟ مثل: (والله إن تمكنتُ لأصْنَعَنَّ المعروف) الجواب للقسم، وحذف جواب الشرط، (وإن لم أتمكنْ أقسم فما قصرتُ في الخير) الجواب للشرط، وحذف جواب القسم[٣].

وقال الدكتور محمد سمير نجيب: أنّ المنفي "هو المضمون الذي وقع عليه النفي سواء أكان محتوىً لجملة اسميّة، أو فعليّة، والمنفي في الحالين لا يكون إلا بالنسبة المشتركة بين الفعل والاسم، أو بين جملتين اسميتين"[٤].

(١) المعجم الوسيط: ٢/ ٩٤٣.

(٢) شرح المفصل لابن يعيش: ٢/ ٥٩.

(٣) ينظر: النحو المصفى : ٣٨٨.

(٤) معجم المصطلحات النحويّة والصرفيّة: ٢٢٨.

أ- الاحتمال بين أنْ تكون الجملة حالًا، أو صفةً:

جاء في تفسير البيضاويّ عِدّة جمل اسميّة يحتمل فيها أنْ تكون حالًا، أو صفةً، ومنها جملة (لَا رَيْبَ فِيهِ) في قوله تعالى: ﴿اللَّهُ لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ لَيَجْمَعَنَّكُمْ إِلَى يَوْمِ الْقِيَامَةِ لَا رَيْبَ فِيهِ وَمَنْ أَصْدَقُ مِنَ اللَّهِ حَدِيثًا﴿٨٧﴾﴾ [النساء]، إذ ذكر فيها البيضاويّ احتمالين فقال: "لا ريب فيه، فهو حال من اليوم، أو صفة للمصدر"(١).

لقد سبق البيضاويّ فيما جاء به كثير من العلماء، فالعكبريّ، وكثيرٌ مِن المفسّرين يرون أنّ الجملةَ يجوزُ فيها أنْ تكون حالًا من (يَوْمِ الْقِيَامَةِ)، ويَجوزُ أنْ تكون صِفَةً لِمَصْدَرٍ مَحْذُوفٍ بمعنى جَمْعًا لَا رَيْبَ فِيهِ(٢)، وهذا رأى الهمذانيّ أيضًا، مضعّفًا أنْ يكون النفي بمعنى النهي، والمعنى (لا ترتابوا فيه)(٣).

وجاء الآلوسي، فتابع العكبريّ، وجوّز أنْ تكون الجملة تأكيدا لما قبلها كما في قوله تعالى: ﴿ذَلِكَ الْكِتَابُ لَا رَيْبَ فِيهِ هُدًى لِلْمُتَّقِينَ﴿٢﴾﴾ [البقرة](٤)، أمّا محمود صافي، وكثيرٌ مِن المعربين، فجعلوا الجملة منصوبة على الحال من يوم القيامة(٥).

ويبدو أنّ جملةَ (لا ريب فيه) في محل نصب حال لِـ (يوم القيامة)، والرابط ضمير الغائب (الهاء) الذي يعود على يوم القيامة. أمّا القول بِأنّها صفة للمصدر المقدّر (جمعًا)، فسوف يعود الضمير على شيء غير مذكور فضلًا عن تكلف التأويل ممّا يؤدّي إلى الخروج عن الأصل مرّتين: مرّة في تأويل محذوف، وأخرى عود الضمير على غير مذكور.

(١) أنوار التّنزيل وأسرار التّأويل: ١/ ٢٣٢.

(٢) ينظر: التبيان في إعراب القرآن: ١/ ٣٧٧، ومدارك التّنزيل وحقائق التّأويل: ١/ ٣٨١، والبحر المديد في تفسير القرآن المجيد: ١/ ٥٤٠، وتفسير حدائق الروح والريحان في روابي علوم القرآن: ٦/ ٢٥٦.

(٣) ينظر: الكتاب الفريد في إعراب القرآن المجيد: ٢/ ٣١٥.

(٤) ينظر: روح المعاني: ٤/ ١٠٠.

(٥) ينظر: الجدول في إعراب القرآن: ٥/ ١٢٠، وإعراب القرآن وبيانه: ٢/ ٢٨٢، والإعراب المفصل لكتاب الله المرتل: ٢/ ٣٤١، وإعراب القرآن للدعاس: ١/ ٢١٢، والمجتبى من مشكل إعراب القرآن: ١/ ١٩٠.

ب- الاحتمال بين أنْ تكون الجملة خبرَ إنّ، أو خبرَ مَن، أو بدلًا من اسم إنّ:

جاء في تفسير البيضاويّ عِدّة جمل اسميّة يحتمل فيها أنْ تكون خبرًا لِـ إنّ أو مَنْ، أو بدلًا، ومنها جملة (فلا خوف عليهم) في قوله تعالى: ﴿إِنَّ الَّذِينَ آمَنُوا وَالَّذِينَ هَادُوا وَالصَّابِئُونَ وَالنَّصَارَى مَنْ آمَنَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ وَعَمِلَ صَالِحًا فَلَا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ وَلَا هُمْ يَحْزَنُونَ﴿٦٩﴾﴾ [المائدة]، إذ ذكر فيها البيضاويّ ثلاثة احتمالات فقال: "والجملة خبر إنّ، أو خبر المبتدأ كما مرّ والراجع محذوف أي: مَنْ آمن منهم، أو النصب على البدل من اسم إنّ، وما عطف عليه"(١).

واختلف العلماء في توجيه هذه الجملة، فرأى جمعٌ منهم أنّها خبر للمبتدأ(مَن آمن)(٢)، وقال الزمخشريّ: "موضع (من آمن) إما الرفع على الابتداء وخبره فَلا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ، والفاء لتضمن المبتدأ معنى الشرط، ثم الجملة كما هي خبر إنّ، وإمّا النصب على البدل من اسم إنّ وما عطف عليه، أو من المعطوف عليه، فإن قلت: فأين الراجع إلى اسم إنّ؟ قلت: هو محذوف تقديره من آمن منهم، كما جاء في موضع آخر"(٣)، وإلى مثل هذا الرأي ذهب كثيرٌ من المفسّرين(٤).

ورأى العكبريّ، وبعض المعربين أنّ موضع (تبعَ) في آية ﴿فَمَنْ تَبِعَ هُدَايَ﴿٣٨﴾﴾ [البقرة] مجزمٌ بـ (مَن)، و(مَنْ) اسم شرط تام (مبتدأ)، وخبره (تَبِعَ)، وفيه ضمير مرفوع يُعرب فاعلًا يعود على المبتدأ (مَنْ)(٥)، وجوّزَ الهمذانيّ أنْ تكون (مَن) موصولة في

(١) أنوار التّنزيل وأسرار التّأويل: ١/ ٢٧٩.

(٢) ينظر: مشكل إعراب القرآن: ١/ ٢٥٢، ومدارك التّنزيل وحقائق التّأويل: ١/ ٤٦٣، وروح البيان: ٢/ ٤٢٠، ومراح لبيد لكشف معنى القرآن المجيد: ١/ ٢٨٣، والتفسير المنير للزحيلي: ٧/ ٢٠٣.

(٣) الكشّاف: ١/ ٦٦٢.

(٤) ينظر: فتوح الغيب في الكشف عن قناع الريب: ٥/ ٤٣٥، وإرشاد العقل السّليم إلى مزايا الكتاب الكريم: ٣/ ٦٣، وفتح القدير للشوكاني: ٢/ ٧٢، وروح المعاني: ٣/ ٣٦٨.

(٥) ينظر: التبيان في إعراب القرآن: ١/ ٥٥، والكتاب الفريد في إعراب القرآن المجيد: ١/ ٢٣٦، والإعراب المفصل لكتاب الله المرتل: ٣/ ١٠٧.

موضع نصب على البدل من اسم إنّ وما عطفت عليه، وخبر إنّ ﴿فَلَا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ ﴿٦٩﴾﴾ [المائدة]، ودخول الفاء في الخبر لِأجل تضمّن اسم إنّ معنى الشرط(١).

وقال السمين الحلبيّ: "فَلاَ خَوْفٌ عَلَيْهِمْ قد تقدَّم أنه يجوزُ أن يكونَ جواباً للشرطِ، فيكونَ في محلِّ جزم، وأن يكونَ خبراً لِـ (مَنْ) إذا قيل بأنها موصولةٌ، وهو أَوْلَى لمقابلتِه بالموصولِ في قولِه: والذين كَفَرواْ، فيكونَ في محل رفع، و(لا) يجوز أَنْ تكونَ عاملةً عملَ ليس، فيكونَ (خوفٌ) اسمها، و(عليهم) في محلِّ نصبٍ خبرَها، ويجوز أن تكونَ غيرَ عاملةٍ فيكونَ (خوفٌ) مبتدأ، و(عليهم) في محل رفع خبرَه"(٢).

ومعنى الآية عند السيوطيّ هو(فَلَا خَوْفَ شَيْءٍ عَلَيْهِمْ)، وتابع حديثه قائلا أنّ المبتدأ يكثر حذفه في جواب الاستفهام نحو: ﴿وَمَا أَدْرَاكَ مَا هِيَهْ ﴿١٠﴾﴾ [القارعة] (٣)، ورأى محمود صافي أنّ الجملةَ في محل رفع خبر لـ إنّ الذين آمنوا وما عطف عليه(٤).

ويبدو أنّ الجملةَ خبرٌ لِـ (إنّ) إذا أُعرِبتْ (مَن) بدلًا، وخبرٌ لـ (مَن) إذا أُعربت (مَن) مبتدأ، وفي كلا الوجهين يجوز اقتران(الفاء) بها؛ لِأنّ كلًّا من(الذين)، و(مَن) اسمٌ فيه معنى الشّرط، والمُرجّح أنْ تكون خبرًا لِـ (مَنْ)، وهذا ما يُعضّده ظاهر معنى الآية؛ لِأنّ الذين لا خوفٌ عليهم هم مَنْ آمن مِن ﴿الَّذِينَ آمَنُوا وَالَّذِينَ هَادُوا وَالصَّابِئُونَ وَالنَّصَارَى ﴿٦٩﴾﴾ [المائدة]، وليس المذكورين مطلقًا.

ت- الاحتمال بين أنْ تكون الجملة خبرًا ثالثًا، أو حالًا، أو استئنافًا:

جاء في تفسير البيضاويّ عِدّة جمل اسمية يحتمل فيها أنْ تكون خبرًا ثالثًا، أو حالًا، أو استئنافًا، ومنها جملة (لا ريب فيه) في قوله تعالى: ﴿وَمَا كَانَ هَذَا الْقُرْآنُ أَنْ يُفْتَرَى مِنْ دُونِ اللَّهِ وَلَكِنْ تَصْدِيقَ الَّذِي بَيْنَ يَدَيْهِ وَتَفْصِيلَ الْكِتَابِ لَا رَيْبَ فِيهِ مِنْ رَبِّ

(١) ينظر: الكتاب الفريد في إعراب القرآن المجيد: ٢/ ٤٧٤.

(٢) الدر المصون في علوم الكتاب المكنون: ١/ ٣٠٣، وينظر: اللباب في علوم الكتاب: ١/ ٥٨٣.

(٣) ينظر: الإتقان في علوم القرآن: ٣/ ٢٠٦، والموسوعة القرآنية: ٢/ ٢٢٩.

(٤) ينظر: الجدول في إعراب القرآن: ٦/ ٤١٢، وإعراب القرآن وبيانه: ٢/ ٥٢٧، وإعراب القرآن للكرباسي: ٢/ ٣٢٨.

﴿الْعَالَمِينَ﴾ [يونس]، إذ ذكر فيها البيضاويّ ثلاثة احتمالات فقال: "لا ريب فيه منفيًا عنه الريب، وهو خبر ثالث داخل في حكم الاستدراك، ويجوز أنْ يكون حالًا من الكتاب فإنّه مفعول في المعنى، وأنْ يكون استئنافًا"(١).

واختلفَ العلماء في توجيه هذه الجملة، فرأى كثيرٌ مِنَ المفسّرين أنّها داخلة في حيّز الاستدراك، فكأنّه قال: (ولكن كان تصديقاً وتفصيلا منتفياً عنه الريب)، أو أنْ يكون المراد(ولكن كان تصديقًا من الله وتفصيلًا، ولا ريب في ذلك)، أو أنْ يكون(لا رَيْبَ فِيهِ) اعتراضًا، كما تقول: زيد لا شكّ فيه كريم(٢).

وجوّزَ العكبريّ أنْ تكون الجملة حَالًا مِنَ الْكِتَابِ، فيكون(الكتاب) مَفْعُولٌ فِي الْمَعْنَى، وجوّزَ أنْ يَكُونَ مُسْتَأْنَفًا(٣)، ورأى الهمذانيّ أنْ تكون الجملة في موضع الصفة لِـ (تَصْدِيقَ)(٤)، وجَعلَ أحمد الصوفي الجملةَ اعتراضية، وجوّز أنْ تكون حالاً من الكتاب، أو من الضمير في فيه(٥).

واقتصر محمود صافي على أنْ تكون الجملة في محل نصب حال(٦)، وجعلها وجعلها محيي الدين درويش (معترضة)(٧)، وقالَ وهبة الزحيلي: "لا رَيْبَ فِيهِ خبر ثالث داخل في حكم الاستدراك"(٨).

ويبدو أنّ جملةَ (لا ريب فيه) استئناف بياني، ردّت مزاعم الذين زعموا أنّه مُفترى، فهي جاءت ردًّا على شكّ المشكّكين، وريب المرتابين.

---

(١) أنوار التّنزيل وأسرار التّأويل: ١/ ٤٣٧.

(٢) ينظر: الكشّاف: ٢/ ٣٤٧، ومدارك التّنزيل وحقائق التّأويل: ٢/ ٢٢، وفتوح الغيب في الكشف عن قناع الريب: ٧/ ٤٨٧ – ٤٨٨، والدر المصون في علوم الكتاب المكنون: ٦/ ٢٠٣ – ٢٠٤.

(٣) ينظر: التبيان في إعراب القرآن: ٢/ ٦٧٥، وتفسير حدائق الروح والريحان في روابي علوم القرآن: ١٢/ ٢٦٣ .

(٤) ينظر: الكتاب الفريد في إعراب القرآن المجيد: ٣/ ٣٨٣.

(٥) ينظر: البحر المديد في تفسير القرآن المجيد: ٢/ ٤٧٢.

(٦) ينظر: الجدول في إعراب القرآن: ١١/ ١٢٨، والمجتبى من مشكل إعراب القرآن: ٢/ ٤٣٤.

(٧) ينظر: إعراب القرآن وبيانه: ٤/ ٢٤٨، والإعراب المفصل لكتاب الله المرتل: ٥/ ٥٣.

(٨) التفسير المنير للزحيلي: ١١/ ١٧٤.

المبحث الثالث/ الاحتمال النّحويّ في أشباه الجمل

توطئة:

شبه الجملة هي المصدّرة بظرف، أو جار ومجرور نحو: (أعندك زيد)، و(أفي الدَّار زيد)، وهذا إذا قدّرنا زيدًا فَاعِلا بالظرف وَالْجَار وَالْمَجْرُور لَا بالاستقرار المحذوف، ولا كونه مبتدأ مخبر عنه بهما، ففي جملة (زيد في الدار)، يكون شبه الجملة مبني على أَن الِاسْتِقْرَار الْمُقدر فعل وليس اسْم، فحذف وَحده وانتقل الضَّمِير إِلَى الظّرْف بعد أَن عمل فيه(١).

ومثلما الجمل بعد النكرات صفات، وبعد المعارف أحوال، فأشباه الجمل كذلك فـ "الظرف أو الجار والمجرور بعد النكرات المحضة يتعلقان بصفات مثل (رأيت رجلاً على فرس)... التقدير: رجلاً كائناً على فرس... وبعد المعارف المحضة تتعلق بأحوال مثل... (شاهدت أحمدَ عند الحاكم)، الظرف متعلق بـ(كائن) حال والتقدير: شاهدت أحمد (كائناً) عند الحاكم"(٢).

ويرى الدكتور فخر الدين قباوة أنّ سبب تسميتها بهذا الاسم؛ لِأنّها مركّبة كالجمل، وتتألّف مِن كلمتين أو أكثر لفظًا، أو تقديرًا، وهي تدلّ على الزمان أو المكان غالبًا، وهي في تركيبها كالجمل، ولهذا فهي تغني عن ذكر الجملة أحيانًا، وتقوم مقامها(٣).

١- شبه الجملة من الجار والمجرور:

توطئة:

الجار والمجرور أي حرف الجر مع الاسم المجرور، والاسم المجرور لا يمكن حصره، ولا يمكن التعريف به، أمّا حروف الجر، فينبغي التعرّف على بعض تسمياتها

(١) ينظر: مغني اللبيب عن كتب الأعاريب: ١/ ٤٩٢.

(٢) الموجز في قواعد اللغة العربية : ٣٩٧.

(٣) ينظر: إعراب الجمل وأشباه الجمل: ٢٧١.

على أقلّ تقديرٍ، فسمّاها الزجّاجيّ(ت: ٣٣٧هـ) حروف الخفض، فيقول: "كلُّ ما دخل عليه حرفٌ من حروف الخفض فهو اسم، فإن امتنع من ذلك فليس باسم"(١).

ويرى ابن الناظم أنّ مما يخبر به عن المبتدأ: الجار والمجرور، ويمكن أن نقدّره بمفرده، نحو: كائن، أو مستقر، ويمكن تقديره بجملة، نحو: كان أو استقر، كما في الصلة، ويترجح الأول لسببين: أوّلهما: أنْ يقع الجار والمجرور خبرًا في موضع لا يصلح للجملة، كقولهم: (أما في الدار فزيد)، تقديره: مستقر في الدار فزيد، والثاني: أنْ يقع الجار والمجرور خبرًا في موضع لا يصلح للفعل، كقوله تعالى: ﴿**إِذَا لَهُمْ مَكْرٌ فِي آيَاتِنَا**﴾ [يونس]، والتقدير: إذا حاصل لهم مكر(٢).

ولقد أطلق الكوفيّون عليها تسميَة (حروف الإضافة)، فقال خالد الأزهريّ: "ويسميها الكوفيون حروف الإضافة؛ لأنّها تضيف الفعل إلى الاسم، أي: تربط بينهما، وحروف الصفات؛ لأنها تحدث صفة في الاسم من ظرفية أو غيرها"(٣).

أ- الاحتمال بين أنْ تكون عطفًا، أو خبرًا:

جاء في تفسير البيضاويّ عِدّة أشباه جمل يحتمل فيها أنْ تكون عطفًا، أو خبرًا، ومنها شبه الجملة (ومِن أهْل المدينَة) في قوله تعالى: ﴿**وَمِمَّنْ حَوْلَكُمْ مِنَ الْأَعْرَابِ مُنَافِقُونَ وَمِنْ أَهْلِ الْمَدِينَةِ مَرَدُوا عَلَى النِّفَاقِ لَا تَعْلَمُهُمْ نَحْنُ نَعْلَمُهُمْ**﴾ [التوبة]، إذ ذكر فيها البيضاويّ احتمالين، فقال: "ومِن أهْل المدينَة عطف على مِمّن حولكم، أو خبر لمحذوف صفته مَرَدُوا على النِّفاق"(٤).

اختلف المعربون في شبه الجملة في هذه الآية، فرأى محمود الكرمانيّ أنّها حائل بين الصفة والموصوف، والتقدير (وممن حولكم من الأعراب ومن أهل المدينة

(١) الإيضاح في علل النحو: ١/ ٥١.

(٢) ينظر: شرح ابن الناظم على ألفية ابن مالك: ٧٩.

(٣) شرح التصريح على التوضيح أو التصريح بمضمون التوضيح في النحو: ١/ ٦٣٠.

(٤) أنوار التّنزيل وأسرار التّأويل: ١/ ٤٢٠.

منافقون)، وجوّز أنْ تكون خبرًا لمبتدأ محذوف أي هم مردوا[١]، أمّا الزمخشريّ، وبعض العلماء فرأوا أنّ (وَمِنْ أَهْلِ الْمَدِينَةِ) معطوف على خبر المبتدأ (ممن حولكم)، وجوّزوا أنْ تكون شبه جملة معطوفة على المبتدأ والخبر إذا كان التقدير(ومن أهل المدينة قوم مردوا على النفاق) على أنْ تكون (مَرَدُوا) صفة موصوف محذوف[٢].

وتقدير الآية عند الباقوليّ: (وممن حولكم من الأعراب منافقون مردوا ومن أهل المدينة)، أو يكون التقدير: (ومن أهل المدينة إن مردوا)[٣]، أمّا عن توجيه (مَرَدُوا) فقال العكبريّ: "مَرَدُوا صِفَةٌ لِمُبْتَدَأٍ مَحْذُوفٍ، تَقْدِيرُهُ: وَمِنْ أَهْلِ الْمَدِينَةِ قَوْمٌ مَرَدُوا، وَقِيلَ: مَرَدُوا صِفَةٌ لِمُنَافِقِينَ، وَقَدْ فُصِلَ بَيْنَهُمَا، وَمِنْ أَهْلِ الْمَدِينَةِ خَبَرُ مُبْتَدَأٍ مَحْذُوفٍ تَقْدِيرُهُ: مِنْ أَهْلِ الْمَدِينَةِ قَوْمٌ كَذَلِكَ"[٤].

وجوّزَ كثيرٌ مِن العلماء أنْ تكون شبه الجملة نسقًا على (مِن) المجرورة بـِ (مِن)، وبهذا فالمجروران مشتركان في الإخبار عن المبتدأ (منافقون)، فكأنّ القول (المنافقون من قومٍ حولَكم ومِنْ أهل المدينة)، وعليه فهو من عطف المفردات إذ عَطَفَتْ خبراً على خبرٍ، وفي هذا الحال يكون (مَرَدُوا) مستأنفاً لا محلَّ له، وجوّزوا أن تكون(وَمِنْ أَهْلِ المدينة) خبرًا مقدّمًا لمبتدأ محذوف قامَت صفتُه مَقامه[٥].

وشبه الجملة عند الشوكانيّ معطوفة على الجملة الأولى(عطف جملة على جملة)، مضعّفًا كونها عطفًا على خبر المبتدأ ممن حولكم[٦]، وهي عند كثيرٍ من

(١) ينظر: غرائب التفسير وعجائب التأويل: ١/ ٤٦٤.

(٢) ينظر: الكشّاف: ٢/ ٣٠٥، والكتاب الفريد في إعراب القرآن المجيد: ٣/ ٣١٣، ومدارك التّنزيل وحقائق التّأويل: ١/ ٧٠٥، وفتوح الغيب في الكشف عن قناع الريب: ٧/ ٣٤٤.

(٣) ينظر: إعراب القرآن للباقولي – منسوب خطأ للزجاج: ٣/ ٨٢٩.

(٤) التبيان في إعراب القرآن: ٢/ ٦٥٧.

(٥) ينظر: الدر المصون في علوم الكتاب المكنون: ٦/ ١١١ – ١١٢، واللباب في علوم الكتاب: ١٠/ ١٨٧، وإرشاد العقل السّليم إلى مزايا الكتاب الكريم: ٤/ ٩٧، وإعراب القرآن وبيانه: ٤/ ١٦٧، والتفسير المنير للزحيلي: ١١/ ١٨.

(٦) ينظر: فتح القدير للشوكاني: ٢/ ٤٥٣.

العلماء عطف على الجملة الأولى(عطف مفرد على مفرد)، أمّا جملة (مَرَدُوا عَلَى النِّفاقِ) فهي جملة مستأنفة لا محلّ لها، أو صفة لِـ منافقين[١].

وقال ابن عاشور: "مِنْ فِي قَوْلِهِ: وَمِنْ أَهْلِ الْمَدِينَةِ اسْمٌ بِمَعْنَى بَعْضٍ، ومَرَدُوا خبرٌ عَنْهُ، أَوْ تُجْعَلُ (مِنْ) تَبْعِيضِيَّةً مُؤْذِنَةً بِمُبَعَّضٍ مَحْذُوفٍ، تَقْدِيرُهُ: وَمِنْ أَهْلِ الْمَدِينَةِ جَمَاعَةٌ مَرَدُوا"[٢].

واقتصر محمد الأمين على كون(وَمِنْ أَهْلِ الْمَدِينَةِ) خبرًا مقدمًا لمبتدأ محذوف، قامت صفته مقامه، وهذا الحذف مطّرد تقديره(ومن أهل المدينة قوم)، والجملة الاسميّة معطوفة على(وَمِمَّنْ حَوْلَكُمْ مِنَ الْأَعْرَابِ مُنَافِقُونَ)[٣]، وقال الدكتور أحمد الخراط: "ومن أهل المدينة متعلق بخبر محذوف لمبتدأ محذوف أي: قوم كائنون من أهل، وجملة مردوا نعت لقوم المُقَدَّرة"[٤].

ويبدو أنّ (مِن أهل المدينة) متعلّق بخبر لمبتدأ محذوف تقديره (قوم)، فيكون التقدير: ومن أهل المدينة قومٌ مردوا على النفاق، وأمّا القول بالعطف على معمول خبر منافقون(ممن حولكم) فإنّه سوف يؤدّي إلى الفصل بين التابع والمتبوع بِأجنبيّ.

ب- الاحتمال بين أنْ تكون ظرفًا، أو حالًا:

جاء في تفسير البيضاويّ عِدّة أشباه جمل يحتمل فيها أنْ تكون ظرفًا، أو حالًا، ومنها شبه الجملة (بالغُدُوّ والآصالِ) في قوله تعالى: ﴿**وَلِلَّهِ يَسْجُدُ مَنْ فِي السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ طَوْعًا وَكَرْهًا وَظِلَالُهُمْ بِالْغُدُوِّ وَالْآصَالِ**﴿١٥﴾﴾ [الرعد]، إذ ذكر فيها البيضاويّ احتمالين فقال: "وقوله بالغُدُوّ والآصال ظرف لِـ (يسجُدُ) والمراد بهما الدوام، أو حال من

(١) ينظر: روح المعاني: ٦/ ١١، وتفسير القاسمي: ٥/ ٤٨٨، والجدول في إعراب القرآن: ١١/ ٢٤، والإعراب المفصل لكتاب الله المرتل: ٤/ ٣٧٦، وإعراب القرآن للدعاس: ٢/ ٥.

(٢) التحرير والتنوير: ١١/ ٢٠.

(٣) ينظر: تفسير حدائق الروح والريحان في روابي علوم القرآن: ١٢/ ٣٨.

(٤) المجتبى من مشكل إعراب القرآن: ٢/ ٤١٢.

الظلال، وتخصيص الوقتين؛ لأنّ الظلالَ إنّما تعظم وتكثر فيهما، والغدو جمع غداة كقنى جمع قناة، والآصال جمع أصيل وهو ما بين العصر والمغرب"[١].

اختلف العلماء في توجيه شبه الجملة في هذه الآية، فرأى كثيرٌ منهم أنّها ظرف ليسجُدُ[٢]، ورأى الهمذانيّ أنّها إمّا أنْ تكون متعلقة بِـ(يسجُدُ)، أو بالخبر المحذوف[٣]، وجاء أبو السعود، وبعض المفسّرين، فتابعوا البيضاويّ فيما جاء به، وعدُّوها ظرفًا، أو حالًا[٤].

ويبدو أنّ شبه الجملة (بالغدو) متعلّقان بـ (يسجد)، و(بالآصال) معطوفٌ على (بالغدو).

ت- الاحتمال بين أنْ تكون خبرًا ثانيًا، أو حالًا:

جاء في تفسير البيضاويّ عِدّة أشباه جمل يحتمل فيها أنْ تكون خبرًا ثانيًا، أو حالًا، ومنها شبه الجملة (عَلى صِراطٍ مستقيم) في قوله تعالى: ﴿إِنَّكَ لَمِنَ الْمُرْسَلِينَ ۝٣ عَلَىٰ صِرَاطٍ مُّسْتَقِيمٍ ۝٤﴾ [يس]، إذ ذكر فيها البيضاويّ احتمالين، فقال: "ويجوز أن يكون (على صراط) خبرًا ثانيًا، أو حالًا من المستكن في الجار والمجرور"[٥].

اختلف المعربون في توجيه شبه الجملة في هذه الآية المباركة، فرأى الفراء، وكثيرٌ من العلماء أنّها في محل رفع خبر ثانٍ لإنَّ[٦]، وذكر الطبريّ أنّ في الآية

(١) أنوار التّنزيل وأسرار التّأويل: ١/ ٥٠٦.

(٢) ينظر: التبيان في إعراب القرآن: ٢/ ٧٥٥، وروح البيان: ٤/ ٣٥٦، وفتح القدير للشوكاني: ٣/ ٨٨، والجدول في إعراب القرآن: ١٣/ ١٠٧، وإعراب القرآن وبيانه: ٥/ ١٠٧، والتفسير المظهري: ٥/ ٢٢٧، والإعراب المفصل لكتاب الله المرتل: ٥/ ٤١٠.

(٣) ينظر: الكتاب الفريد في إعراب القرآن المجيد: ٣/ ٦٦٩.

(٤) ينظر: إرشاد العقل السّليم إلى مزايا الكتاب الكريم: ٥/ ١٢، وروح المعاني: ٧/ ١٢٠، وتفسير القاسمي: ٦/ ٢٧٢.

(٥) أنوار التّنزيل وأسرار التّأويل: ٢/ ٨٦٥.

(٦) ينظر: معاني القرآن للفراء: ٢/ ٣٧٢، ومعاني القرآن وإعرابه للزجاج: ٤/ ٢٧٨، ومشكل إعراب القرآن: ٢/ ٥٩٩، وإعراب القرآن العظيم المنسوب لزكريا الانصارى: ٤٦٠، وروح البيان: ٧/ ٣٦٦، وفتح القدير للشوكاني: ٤/ ٤١٣.

وجهين: الأوّل: أنْ تكون بمعنى(إنك لمن المرسلين على استقامة من الحق)، فيكون (على) في شبه الجملة من صلة الإرسال، والثاني: أنْ تكون خبرًا لمبتدأ على معنى (إنك لمن المرسلين، إنك على صراط مستقيم)[١].

ورأى النحّاس، وكثيرٌ من المعربين أنّ(على صراط مستقيم) إمّا أنْ تكون خبرًا ثانيًا، وإمّا أنْ تكون داخلة في الصلة[٢]، ورأى البغويّ أنّ شبه الجملة هو خبر ثانٍ بتقدير(لمن المرسلين وأنّه على صراط مُستقيم)، وضعّفَ أنْ يكون المعنى(إِنَّكَ لَمِنَ الْمُرْسَلِينَ الَّذِينَ هُمْ عَلَى صِرَاطٍ مُسْتَقِيمٍ)[٣].

ويبدو أنّ البيضاويّ قد تابع العكبريّ الذي يقول: "عَلَى صِرَاطٍ: هُوَ خَبَرٌ ثَانٍ لَإِنْ، وَيَجُوزُ أَنْ يَكُونَ حَالًا مِنَ الضَّمِيرِ فِي الْجَارِّ"[٤]، وجاء الهمذانيّ فَزَادَ وجهًا إلى ما ذكره العكبريّ، وهو الصلة، فصارت الاحتمالات ثلاثة عنده[٥].

وأضافَ ابن قيم الجوزيّة، وبعض المفسّرين إلى ما ذكره العكبريّ أنْ يكون متعلِّقًا بالخبر نفسه، مضيفًا أنّ هذا يحتاج إلى بيان تقديره (المجْعولين) على صراطٍ مستقيمٍ[٦]، واقتصر محمود صافي على أنّ شبه الجملة متعلق بالخبر المحذوف[٧]، أمّا محيي الدّين درويش، فرأى شبه الجملة في محل رفع خبر ثانٍ، وضعّفَ أنْ تكون حالًا من الضمير في الجار[٨].

(١) ينظر: تفسير الطبري: ٢٠/ ٤٩٠.

(٢) ينظر: القطع والائتناف: ٥٧٦، ومعاني القرآن للنحاس: ٥/ ٤٧٣، وتفسير السمعاني: ٤/ ٣٦٧، والكشّاف: ٤/ ٣، ومدارك التّنزيل وحقائق التّأويل: ٣/ ٩٥، وفتوح الغيب في الكشف عن قناع الريب: ١٣/ ٧، والإعراب المفصل لكتاب الله المرتل: ٩/ ٤٣٠.

(٣) ينظر: معالم التّنزيل في تفسير القرآن: ٤/ ٥.

(٤) التبيان في إعراب القرآن: ٢/ ١٠٧٨، وينظر: إرشاد العقل السّليم إلى مزايا الكتاب الكريم: ٧/ ١٥٩، والتحرير والتنوير: ٢٢/ ٣٤٦.

(٥) ينظر: الكتاب الفريد في إعراب القرآن المجيد: ٥/ ٣٣٧.

(٦) ينظر: التبيان في أيمان القرآن: ١/ ٦٤٥، وروح المعاني: ١١/ ٣٨٥، والتفسير المظهري: ٨/ ٧١.

(٧) ينظر: الجدول في إعراب القرآن: ٢٢/ ٢٩١، وإعراب القرآن للدعاس: ٣/ ٨٨

(٨) ينظر: إعراب القرآن وبيانه: ٨/ ١٧٤.

وذهب محمد الأمين العلويّ إلى أنّ شبه الجملة في محل نصب على الحال من الضمير الكائن في خبر إنَّ، فيكون المعنى (أقسم بالقرآن الكريم المحكم الذي لا يأتيه الباطل من بين يديه ولا من خلفه إنك يا رسول لمن المرسلين، وعلى دين رب العالمين)[١]، ورأى أحمد الخراط أنّ الجار والمجرور متعلق بقوله تعالى (المُرْسلين)[٢].

ويبدو أنّ (على صراط مستقيم) خبر ثانٍ لِـ (إنّ)، وما سواه مِن الأوجه التي ذكرها المعربون لا يخلو مِنْ تعسّفٍ، أو ضعفٍ، فتعدّد الأخبار ظاهرة معروفة في العربيّة وتناولتها جميع كتب النحو.

ث- الاحتمال بين أنْ تكون حالًا، أو خبرًا:

جاء في تفسير البيضاويّ عِدّة أشباه جمل يحتمل فيها أنْ تكون حالًا، أو خبرًا لمبتدأ محذوف، ومنها شبه الجملة (مِنْهُ) في قوله تعالى: ﴿وَسَخَّرَ لَكُمْ مَا فِي السَّمَاوَاتِ وَمَا فِي الْأَرْضِ جَمِيعًا مِنْهُ إِنَّ فِي ذَٰلِكَ لَآيَاتٍ لِقَوْمٍ يَتَفَكَّرُونَ﴾ [الجاثية]، إذ ذكر فيها البيضاويّ احتمالين، فقال: "مِنْهُ حال من ما أي سخّر هذه الأشياء كائنة منه، أو خبر لمحذوف أي هي جميعًا منه، أو لِـ ما في السّماوات"[٣].

اختلف المعربون في شبه الجملة من هذه الآية، فرأى الزجاج أنّها على معنى المفعول له، فتكون شبه الجملة بمعنى (مَنَّ عليكم)، وهذا على قراءة (منّة)[٤]، وأمّا (منه)، فبمعنى (من خلقه) على رأي محمود الكرمانيّ، والذي ضعّفَ أنْ تكون (مِن) خبر لمبتدأ محذوف[٥].

(١) ينظر: تفسير حدائق الروح والريحان في روابي علوم القرآن: ٢٣/ ٤٧٧.
(٢) ينظر: المجتبى من مشكل إعراب القرآن: ٣/ ١٠١١.
(٣) أنوار التّنزيل وأسرار التّأويل: ٢/ ٩٧٣.
(٤) ينظر: معاني القرآن وإعرابه للزجاج: ٤/ ٤٣٦.
(٥) ينظر: غرائب التفسير وعجائب التأويل: ٢/ ١٠٨٥-١٠٨٦.

ورأى الزمخشريّ، وبعض المفسّرين أنّ (جَمِيعاً مِنْهُ) واقعة موقع الحال، بمعنى (إنّ الله سخّر هذه الأشياء كائنة منه وحاصلة من عنده)، وجوّز أنْ تكون في موضع خبر لمبتدأ محذوف، والتقدير(هي جميعا منه)، وجوّزَ أنْ يكون (ما فِي الْأَرْضِ) مبتدأ، والخبر(منه)[١].

وقال العكبريّ: "مِنْهُ يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ مُتَعَلِّقًا بِسَخَّرَ، وَأَنْ يَكُونَ نَعْتًا لِجَمِيعٍ"[٢]، وذهب الهمذانيّ إلى أنّ موضع (منه) يحتمل أنْ يكون خبر لمبتدأ محذوف، وأنْ يكون منصوبًا إمّا على الحال، أو على النعت لمصدر محذوف، أو لِـ(جَميعًا) بمعنى(سخّر هذه الأشياء تسخيرًا منه)، وأنْ يكون من صلة(سخّرَ)[٣].

وجاء النسفيّ، فجعل شبه الجملة تحتمل ثلاثة احتمالات أوّلها أنْ تكون حالًا من سخّر، وثانيها أنْ تكون خبرًا لمبتدأ محذوف، وثالثها أنْ تكون صفة للمصدر أي تسخيرًا منه[٤]، أمّا ابن جُزي، فقد تابع البيضاوي فيما ذكر من احتمالين[٥].

وجاء أبو حيّان، فرفضَ قول الزمخشريّ، وعدّه مخالِفًا للجمهور، وإليك نصّ أبي حيّان، فقال: "وَقَالَ الزَّمَخْشَرِيُّ: وَيَجُوزُ أَنْ يَكُونَ (جَمِيعًا مِنْهُ) خَبَرَ مُبْتَدَأٍ مَحْذُوفٍ تَقْدِيرُهُ: هِيَ جَمِيعًا مِنْهُ، وَأَنْ يَكُونَ(وَمَا فِي الْأَرْضِ) مُبْتَدَأً، وَ(مِنْهُ) خَبَرَهُ... وَلَا يَجُوزُ هَذَانِ الْوَجْهَانِ إِلَّا عَلَى قَوْلِ الْأَخْفَشِ، لِأَنَّ جَمِيعًا إِذْ ذَاكَ حَالٌ، وَالْعَامِلُ فِيهَا مَعْنَوِيٌّ، وَهُوَ الْجَارُّ وَالْمَجْرُورُ، فَهُوَ نَظِيرُ: زَيْدٌ قَائِمًا فِي الدَّارِ، وَلَا يَجُوزُ عَلَى مَذْهَبِ الْجُمْهُورِ"[٦].

(١) ينظر: الكشّاف: ٤/ ٢٨٨، وفتوح الغيب في الكشف عن قناع الريب: ١٤/ ٢٤٥، والتفسير المظهري: ٨/ ٣٨٣.

(٢) التبيان في إعراب القرآن: ٢/ ١١٥١، وينظر: المجتبى من مشكل إعراب القرآن: ٣/ ١١٧٨.

(٣) ينظر: الكتاب الفريد في إعراب القرآن المجيد: ٥/ ٥٨٧.

(٤) ينظر: مدارك التّنزيل وحقائق التّأويل: ٣/ ٣٠٠.

(٥) ينظر: التّسهيل لعلوم التّنزيل: ٢/ ٢٧٠، والإعراب المفصل لكتاب الله المرتل: ١١/ ١٣.

(٦) البحر المحيط في التفسير: ٩/ ٤١٧.

وجوّز السمين الحلبيّ أنْ يكون شبه الجملة متعلّق بـ محذوف صفة لِـ جميعًا، أو أنْ يتعلّق بـ سَخّرَ[1]، ورأى أبو السعود أنّ (مِنْهُ) متعلقة بمحذوف إمّا أنْ يكون صفةً لِـ (جميعًا)، أو حالًا مِنْ ما[2]، وجاء الشوكانيّ، فوافق السمين الحلبيّ مضيفًا جواز كونها حالًا، أو خبرًا لمحذوف[3].

واقتصر الآلوسيّ، وجمعٌ من العلماء على كونها في محل نصب حال، والمعنى (وسخّر هذه الأشياء جميعًا كائنة منه)[4]، وقال محمد الأمين العلويّ: "مِنْهُ صفة لِـ (جَمِيعًا)؛ أي: كائنًا منه تعالى، أو حال من (ما)؛ أي: سخر لكم هذه الأشياء كائنةً منه مخلوقة له، أو خبر لمحذوف؛ أي: هي جميعًا منه تعالى"[5].

ويبدو أنّ رأي الزمخشريّ الذي يقول: "أنّه سخّر هذه الأشياء كائنة منه، وحاصلة من عِنده يعني أنّه مكونها وموجدها بقدرته، وحكمته ثمّ مسخّرها لخلقه"[6]، وهو الأرجح، أمّا القول بأنّها خبر لمبتدأ محذوف، فإنّه يدعونا إلى تقدير محذوف، وعدم التقدير أولى من التقدير.

ج- الاحتمال بين أنْ تكون خبرًا، أو صلةً، أو حالًا:

جاء في تفسير البيضاويّ عِدّة أشباه جمل يحتمل فيها أنْ تكون خبرًا، أو صلةً، أو حالًا، ومنها شبه الجملة (ولكم في القصاص...) في قوله تعالى: ﴿**وَلَكُمْ فِي الْقِصَاصِ حَيَاةٌ يَا أُولِي الْأَلْبَابِ لَعَلَّكُمْ تَتَّقُونَ**﴿١٧٩﴾﴾ [البقرة]، إذ ذكر فيها البيضاويّ ثلاثة

(١) ينظر: الدر المصون في علوم الكتاب المكنون: ٩/ ٦٤٤، واللباب في علوم الكتاب: ١٧/ ٣٥٣.

(٢) ينظر: إرشاد العقل السّليم إلى مزايا الكتاب الكريم: ٨/ ٧٠.

(٣) ينظر: فتح القدير للشوكاني: ٥/ ٧.

(٤) ينظر: روح المعاني: ١٣/ ١٤٢، والتفسير القرآني للقرآن: ١٣/ ٢٣١، والتحرير والتنوير: ٢٥/ ٣٣٧، وإعراب القرآن وبيانه: ٩/ ١٤٨، والتفسير المنير للزحيلي: ٢٥/ ٢٦٠، وإعراب القرآن للدعاس: ٣/ ٢١٦.

(٥) تفسير حدائق الروح والريحان في روابي علوم القرآن: ٢٦/ ٤٢٩.

(٦) الكشّاف: ٤/٢٨٨.

احتمالات، فقال: "يحتمل أنْ يكونا خبرين لحياة، وأنْ يكون أحدهما خبرًا والآخر صلة له، أو حالًا من الضمير المستكن فيه"(١).

اختلف المعربون في توجيه شبه الجملة في هذه الآية، فرأى الزجاج أنّ (حَيَاةٌ) مرفوعة إمّا على الابتداء، أو على (لكم)، فكأنّ القول (وثَبَت لكم في القصاص حياة يا أولي الألباب)(٢)، وذهبَ النحّاس إلى أنّ الآية ﴿وَلَكُمْ فِي الْقِصَاصِ حَيَاةٌ﴾ مرفوعة بالابتداء(٣).

ووجّه الجصاص الآية على أنّ فيها إخبار أَنَّهُ أَوْجَبَ الْقِصَاصَ؛ لِأَنَّ فِيهِ حَيَاةً لنا، فهو خطاب شامل للحر والعبد، فهذه الصفة – أُولِي الْأَلْبَابِ – تشملهم جميعًا(٤)، جميعًا(٤)، وقال الباقوليّ: "في القصاص ظرف للخبر، ولكم ظرف لـ في القصاص"(٥).

ورأى الهمذانيّ أنّ موضعَ (حَيَاةٌ) الرفع على الابتداء، والخبر (لَكُمْ)، وأمّا موضع (فِي الْقِصَاصِ) فهو النصب على الحال، أو أن يكون ظرفًا للاستقرار، فعلى الأول: يتعلق بمحذوف، وعلى الثاني: بما يتعلق به الخبر(٦).

وقال السمين الحلبيّ: "يجوزُ أنْ يَكُونَ لكم الخبر وفي القصاص يتعلق بالاستقرار الذي تضمنه لكم، ويجوزُ أن يتعلَّقَ بمحذوفٍ على أنَّهُ حالٌ من حياةٌ، لأنّه كان في الأصل صفةً لها، فلمَّا قُدِّم عليها نُصِبَ حالاً، ويجوزُ أن يكونَ في القصاص هو الخبر، ولكم متعلقٌ بالاستقرارِ المتضمّن له"(٧).

(١) أنوار التّنزيل وأسرار التّأويل: ١/ ١٠٩.

(٢) ينظر: معاني القرآن وإعرابه للزجاج: ١/ ٢٤٩.

(٣) ينظر: إعراب القرآن للنحاس: ١/ ٩٢.

(٤) ينظر: أحكام القرآن للجصاص: ١/ ١٦٧.

(٥) إعراب القرآن للباقولي – منسوب خطأ للزجاج: ٢/ ٥٢١.

(٦) ينظر: الكتاب الفريد في إعراب القرآن المجيد: ١/ ٤٤٢، وتفسير حدائق الروح والريحان في روابي علوم علوم القرآن: ٣/ ١٤٠.

(٧) الدر المصون في علوم الكتاب المكنون: ٢/ ٢٥٦.

وقد تابع أبو السعود البيضاويَّ فيما ذكر من احتمالات مضعّفًا كون المراد بالحياة هي الآخروية؛ لأنّ القاتلَ إذا اقتُصَّ منه في الدنيا لم يؤاخذ به في الآخرة[١]، وأضاف أبو الفداء أنّ القصاصَ يحمي الحياة من الآفات، فمن هذا الوجه يكون بمنزلة الظرف لها وهذا مما لا شكّ فيه، وأضافَ بأنّ هذا الكلام لطيف وهو في غاية الحسن والغرابة التي هي من نكات البلاغة[٢].

وذكر محمود صافي، وبعض المعربين أنّ موضع (لكم) الجر، وهو متعلق بمحذوف خبر مقدّم، أمّا (في القصاص)، فهو متعلق بمحذوف حال من (حياة)[٣].

ويبدو أنّ (حياة) مبتدأ مؤخّر مرفوع، و(لكم) مُتعلّق بخبرها، و(في القصاص) متعلق بحال محذوف، وجاء هذا الاستعمال مجازًا مُرسلًا.

ح- الاحتمال بين أنْ تكون صلةً، أو حالًا، أو تبيينًا:

جاء في تفسير البيضاويّ عِدّة أشباه جمل يحتمل فيها أنْ تكون صلة، أو حالًا، أو تبيينًا، ومنها شبه الجملة (لِي...) في قوله تعالى: ﴿وَاجْعَلْ لِي وَزِيرًا مِنْ أَهْلِي ۝٢٩ هَارُونَ أَخِي ۝٣٠﴾ [طه]، إذ ذكر فيها البيضاويّ ثلاثة احتمالات، فقال: "و(لي) صلة، أو حال، أو (لي وزيرا)، و(هارون) عطف بيان للوزير، أو (وزيرا من أهلي) و(لي) تبيين كقوله (ولم يكن له كفوا أحد)، و(أخي) على الوجوه بدل من (هارون)"[٤].

اختلف المعربون والمفسّرون في موضع شبه الجملة في هذه الآية، فرأى علي بن فضّال القيروانيّ أنْ يكون تقدير الآية(واجعل لي من أهلي هارون أخي وزيراً)، فيكون(هَارُونَ) مفعول أوّل، و(وَزِيرًا) مفعول ثان، وجوّزَ أنْ يكون (وَزِيرًا) مفعول أوّل،

(١) ينظر: إرشاد العقل السّليم إلى مزايا الكتاب الكريم: ١/ ١٩٦، والبحر المديد في تفسير القرآن المجيد: ١/ ٢٠٧.

(٢) ينظر: روح البيان: ١/ ٢٨٥.

(٣) ينظر: الجدول في إعراب القرآن: ٢/ ٣٦٠، وإعراب القرآن وبيانه: ١/ ٢٥٣ – ٢٥٤، والإعراب المفصل المفصل لكتاب الله المرتل: ١/ ٢٢٩، وإعراب القرآن للدعاس: ١/ ٧٤.

(٤) أنوار التّنزيل وأسرار التّأويل: ٢/ ٦٤٢.

و(لي) مفعول ثان[١]، وهذا ما قاله الزمخشريّ مضيفًا، و(أخي) تعرب بدلًا من (هارُونَ)، وجوّز أنْ تُعرب عطف بيان آخر[٢].

وقال العكبريّ: "وَفِي مَفْعُولَيْ (اجْعَلْ) ثَلَاثَةُ أَوْجُهٍ: أَحَدُهَا: أَنَّهُمَا(وَزِيرًا، وَهَارُونَ)، وَلَكِنْ قُدِّمَ الْمَفْعُولُ الثَّانِي؛ فَعَلَى هَذَا يَجُوزُ أَنْ يَتَعَلَّقَ (لِي) بِـ اجْعَلْ، وَأَنْ يَكُونَ حَالًا مِنْ وَزِيرٍ، وَالثَّانِي: أَنْ يَكُونَ (وَزِيرًا) مَفْعُولًا أَوَّلَ، و(لِي) الثَّانِي، و(هَارُونَ) بَدَلٌ، أَوْ عَطْفُ بَيَانٍ... وَالثَّالِثُ: أَنْ يَكُونَ الْمَفْعُولُ الثَّانِي (مِنْ أَهْلِي) و(لِي) تَبْيِينٌ؛ مِثْلَ قَوْلِهِ: ﴿وَلَمْ يَكُنْ لَهُ كُفُوًا أَحَدٌ﴾ [الإخلاص]... وَيَجُوزُ أَنْ يَنْتَصِبَ(هَارُونَ) بِفِعْلٍ مَحْذُوفٍ؛ أَيِ اضْمُمْ إِلَيَّ هَارُونَ"[٣].

ورأى الهمذانيّ أنّ سبب تقديم (وزيرا) على (هارون) عناية بأمر الوزارة، و(أَخِي) على هذا بدل من (هَارُونَ)، أو عطف بيان له، و(لِي) صلة (اجْعَل)، أو حال من (وَزِيرًا)، وهو في الأصل صفة له، والتقدير(واجعل لي هارون أخي وزيرًا)، وضعّف أنْ يكون التقدير(هما لِي وَزِيرًا)، فـ (وَزِيرًا) الأوّل و(لِي) الثاني، فيكون (هَارُونَ) على هذا بدل من (وَزِيرًا)، أو عطف بيان له، و(أَخِي) بدل من (هَارُونَ)، أو عطف بيان له، أو للوزير[٤].

وذهب السمين الحلبيّ إلى أنّ (لي) مفعولاً ثانياً مقدماً، و(وزيرًا) مفعولًا أوّلًا، و(مِنْ أهلي) إمّا أَنْ يكونَ صفةً لـِ (وزيرًا)، وإمّا أن يكونَ متعلّقاً بالجَعْلِ[٥]، ورأى أبو السعود، وبعض المفسّرين أنّ (لي) صلة(اجعل)، ويمكن أنْ يكون متعلقٌ بمحذوف هو حال من وزيراً، فهو صفة في الأصل، أمّا (من أهلي)، فهو صفة لـِ وزيرًا، أو

(١) ينظر: النكت في القرآن الكريم: ٣١٦.

(٢) ينظر: الكشّاف: ٣/ ٦١، وفتوح الغيب في الكشف عن قناع الريب: ١٠/ ١٦٥.

(٣) التبيان في إعراب القرآن: ٢/ ٨٩٠.

(٤) ينظر: الكتاب الفريد في إعراب القرآن المجيد: ٤/ ٤١٥.

(٥) ينظر: الدر المصون في علوم الكتاب المكنون: ٨/ ٣٠، واللباب في علوم الكتاب: ١٣/ ٢٢٦.

صلة لِـ اجعل، مضعّفًا أن يكون مفعولاه (لي وزيرًا)، وضعّفَ أنْ يكون التقدير(هما وزيراً من أهلي)[١].

وذكر الشوكانيّ أنّ مفعولا (اجْعَل) هما(وَزِيرًا وَهَارُونَ)، وضعّفَ أنْ يكون المفعولان (لِي وَزِيرًا)، أمّا(هارون) فهو عطف بيان، وأمّا (لي) فهو متعلق بِمَحْذُوف تقديره (كَائِنًا لِي)، و(أخي) بدل، و(من أهلي) صفة[٢]، واقتصر بعض العلماء على أنّ (لي) مفعول به ثانٍ متعلق بمحذوف[٣].

وقال محيي الدين درويش: "لي في محل نصب مفعول ثان، ووزيرا مفعول به أول، ومن أهلي صفة لوزيرا، وهارون بدل من وزيرا، وأخي بدل من هارون، ويجوز أن يكون وزيرا مفعولا ثانيا، وهارون مفعولا أول... ولي متعلقان بمحذوف حال أو بنفس الجعل، ومن أهلي صفة، ويجوز أن يكون وزيرا هو المفعول الاول ومن أهلي هو الثاني وجميع هذه الأوجه متساوية الرجحان"[٤].

ورأى بهجت صالح أنّ (لي) متعلقة بـ اجعل[٥]، ويرى وهبة الزحيلي أنّ (لِي) في موضع نصب ظرف لِـ اجْعَلْ، أو صفة لِـ وَزِيراً، فلمّا تقدّم صار منصوبًا على الحال، وهارُونَ منصوب على البدل من (وَزِيراً) وهو ممنوع من الصرف للعلمية والعجمة، وأَخِي عطف بيان، أو بدل[٦].

ويبدو أنّ (لي) في الآية في موضع مفعول به ثانٍ، ووزيرًا مفعول به أوّل للفعل (اجعل)، وهذا يدلّ على أنّ قصد موسى(ع) في طلب وزيرٍ له كي يساعده على

(١) ينظر: إرشاد العقل السّليم إلى مزايا الكتاب الكريم: ٦/ ١٣، والبحر المديد في تفسير القرآن المجيد: ٣/ ٣٨٣، وروح المعاني: ٨/ ٤٩٨.

(٢) ينظر: فتح القدير للشوكاني: ٣/ ٤٢٩.

(٣) ينظر: الجدول في إعراب القرآن: ١٦/ ٣٦٣، وتفسير حدائق الروح والريحان في روابي علوم القرآن: ١٧/ ٢٧٦، وإعراب القرآن للدعاس: ٢/ ٢٥٧.

(٤) إعراب القرآن وبيانه: ٦/ ١٨٦.

(٥) ينظر: الإعراب المفصل لكتاب الله المرتل: ٧/ ٩٠، والمجتبى من مشكل إعراب القرآن: ٢/ ٦٨٨.

(٦) ينظر: التفسير المنير للزحيلي: ١٦/ ٢٠٠.

تحمّل مسؤوليّة الرسالة، ثمّ بعد ذلك اقترحَ أنْ يكون ذلك الوزير أخاه هارون على التبعيّة، فأفاد الكلام توكيدًا.

٢- شبه الجملة الظرفيّة:

توطئة:

الظرف هو المفعول فيه، وقال المبرد: "يكون الْمَفْعُول فِيهِ فضلَة: كالحال والظرف والمصدر وَنَحْو ذَلِك، مِمَّا إِذا ذكرته زِدْت في الْفَائِدَة، وَإِذا حذفته لم تخَلّل بالْكلَام؛ لِأَنَّك بحذفه مستغن"(١)، وقال ابن جني: "اعْلَم أَن الظّرْف كل اسْم من أَسمَاء الزَّمَان، أَو الْمَكَان يُرادُ فِيهِ معنى (فِي) وَلَيْسَت فِي لَفظه كَقَوْلِك قُمْت اليومَ وَجَلَست مكانَك؛ لِأَنّ مَعْنَاهُ قُمْت فِي الْيَوْم وَجَلَست فِي مَكَانك فَإِنْ ظَهرت (فِي) إِلَى اللَّفْظ كَانَ مَا بعْدهَا اسْما صَرِيحًا وَصَارَ التضمن لـ (فِي) تَقول سرت فِي يومَ الْجُمُعَة، وَجَلَست فِي الْكُوفَة"(٢).

ورأى ابن يعيش أنّ الظرفَ ما كان وِعاءً لشيء، وتُسمَّى الأواني ظروفًا؛ لأنّها أَوْعِيَةٌ لِما يُجعل فيها، وقيل للأزمِنة والأمكنةِ (ظروفٌ)؛ لوجود الأفعال فيها، فصارت كالأوعية لها، والظرف على قسمين: زمان ومكان، فالزمانُ عبارةٌ عن الليالي والأيّام، وذلك نحو: قمتُ يومًا، وساعةً، وليلةً، وعِشاءً...الخ(٣).

والظرف هو اسم منصوب يبين زمن الفعل، أَو مكانه نحو: (حضرت يومَ الخميس أَمامَ القاضي)، فـَ (يومَ الخميس) بيّنت زمن الفعل، و(أَمامَ القاضي) بينت مكانه، وجميع أَسماءِ الزمان يجوز أَنْ تنصب على الظرفية، أَمّا أَسماءُ المكان، فلا يصلح للنصب منها إلا اسم المكان المشتق، وإلا المبهمات غير ذات الحدود كأَسماءِ الجهات الست، وكأَسماءِ المقادير، تقول: سرت خلفَ والدي، ومشيت ميلاً، أَما

(١) المقتضب: ٣/ ١١٦.

(٢) اللمع في العربية: ١/ ٥٥ ، وينظر: شرح المفصل لابن يعيش: ١/ ٤٢٣ ، وأوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك: ٢/ ٢٠٤.

(٣) ينظر: شرح المفصل لابن يعيش: ١/ ٤٢٢ – ٤٢٣.

ظروف المكان المختصة (ذات الحدود) فلا تنصب بل تجر بـِ (في) كقولنا: جلست في القاعة، وصليت في المعبد[١].

أ- الاحتمال بين أنْ تكون بدلًا، أو ظرفًا:

جاء في تفسير البيضاويّ عِدّة أشباه جمل يحتمل فيها أنْ تكون بدلًا، أو ظرفًا، ومنها شبه الجملة (حِينَ الْوَصيّةِ) في قوله تعالى: ﴿**يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا شَهَادَةُ بَيْنِكُمْ إِذَا حَضَرَ أَحَدَكُمُ الْمَوْتُ حِينَ الْوَصِيَّةِ اثْنَانِ ذَوَا عَدْلٍ مِنْكُمْ أَوْ آخَرَانِ مِنْ غَيْرِكُمْ**﴾ [المائدة]، إذ ذكر فيها البيضاويّ احتمالين، فقال: "حينَ الوصيةِ بدل منه، وفي إبداله تنبيه على أنّ الوصيّة مما ينبغي أن لا يتهاون فيه، أو ظرف حضرَ"[٢].

اختلف المعربون عند شبه الجملة في هذه الآية، فرأى مكي بن أبي طالب أنّ العاملَ في (حِين الْوَصِيَّة) أسباب الموت، وهي تشبه قوله تعالى: ﴿**حَتَّى إِذَا جَاءَ أَحَدَهُمُ الْمَوْتُ قَالَ رَبِّ ارْجِعُونِ**﴾ [المؤمنون] بتقدير(أَسبَاب الْمَوْت قَالَ)، وضعّفَ أنْ يكون العامل في (حين) حضر، وكذلك ضعّف أنْ يكون بدلا من إذا[٣].

ورأى الراغب الأصفهانيّ أنّ (حِينَ الْوَصِيَّةِ) بدلًا من قوله (إِذَا حَضَرَ)، وضعّفَ أنْ تكون – شبه الجملة – ظرف لها[٤]، ورأى كثيرٌ من العلماء أنّ (حِينَ الْوَصِيَّةِ) بدل من (إذا حضر) وهذا دليل على وجوب الوصية، وهي من الأمور اللازمة التي من غير الممكن أنْ يتهاون بها مسلم ويذهل عنها[٥].

(١) ينظر: الموجز في قواعد اللغة العربية : ٢٨٥.

(٢) أنوار التّنزيل وأسرار التّأويل: ١/ ٢٨٩.

(٣) ينظر: مشكل إعراب القرآن: ١/ ٢٤١.

(٤) ينظر: تفسير الراغب الأصفهاني: ٥/ ٤٧٨، والتفسير المنير للزحيلي: ٧/ ٩٥.

(٥) ينظر: الكشّاف: ١/ ٦٨٧، ومفاتيح الغيب: ١٢/ ٤٥٠، ومدارك التّنزيل وحقائق التّأويل: ١/ ٤٨١، وفتوح الغيب في الكشف عن قناع الريب: ٥/ ٥١٤، وإعراب القرآن العظيم المنسوب لزكريا الانصارى: ٢٤٩، وإرشاد العقل السّليم إلى مزايا الكتاب الكريم: ٣/ ٨٨، وروح البيان: ٢/ ٤٥٥.

وذهب جمعٌ المفسّرين إلى أنّ (حِينَ الْوَصِيَّةِ) يمكن أنْ تكون ظرفَ زمانٍ، وعاملها(حضَرَ)، ويمكن أنْ تكون بدلًا من(إذا)[١]، وقال العكبريّ: "وَأَمَّا حِينَ الْوَصِيَّةِ فَهو عَلَى هَذَا ثَلَاثَةُ أَوْجُهٍ: أَحَدُهَا: هُوَ ظَرْفٌ لِلْمَوْتِ، وَالثَّانِي: ظَرْفٌ لِحَضَرَ، وَجَازَ ذَلِكَ إِذْ كَانَ الْمَعْنَى حَضَرَ أَسْبَابَ الْمَوْتِ، وَالثَّالِثُ: أَنْ يَكُونَ بَدَلًا مِنْ إِذَا"[٢].

وجاء الهمذانيّ، فتابع ابن عطية فيما جاء به إلا أنّه قدّمَ أن تكون بدلا على كونها ظرفًا لحضرَ[٣]، واقتصر القرطبيّ، وبعض المعربين على كون (حين الوصية) ظرفُ زمانٍ، والعامل (حضرَ)[٤]، وقد تابع السمينُ الحلبيّ العكبريَّ فيما ذكر من احتمالات ثلاثة إلّا أنّه قدّم كونها بدَلًا وجعله أفضل وأوجه الاحتمالات[٥].

وجوّز الآلوسي أنْ يتعلق الظرف بنفس الموت، أو أنْ يتعلق بحضرَ، أمّا (شَهادَةُ) فهي مبتدأ خبره (إذا حضر)، ولم يجوّز أن يكون ظرفا للشهادة لئلا يخبر عن الموصول قبل تمام صلته أو خبره حِينَ الْوَصِيَّةِ[٦]، ويبدو أنّ (حين الوصيّة) بَدَلٌ بَدَلٌ مِن (إذا حضر) .

ب- الاحتمال بين أنْ تكون معطوفة، أو منصوبة بمضمر:

جاء في تفسير البيضاويّ عِدّة أشباه جمل يحتمل فيها أنْ تكون معطوفة، أو منصوبة بمضمر، ومنها شبه الجملة (وَيَوْمَ يُنَادِيهِمْ) في قوله تعالى: ﴿**أَفَمَنْ وَعَدْنَاهُ وَعْدًا حَسَنًا فَهُوَ لَاقِيهِ كَمَنْ مَتَّعْنَاهُ مَتَاعَ الْحَيَاةِ الدُّنْيَا ثُمَّ هُوَ يَوْمَ الْقِيَامَةِ مِنَ الْمُحْضَرِينَ﴿٦١﴾وَيَوْمَ**

(١) ينظر: تفسير ابن عطية: ٢/ ٢٥٢، وتفسير الثعالبي: ٢/ ٤٣٤، وفتح القدير للشوكاني: ٢/ ٩٨، ونيل المرام من تفسير آيات الأحكام: ٢٨٤.

(٢) التبيان في إعراب القرآن: ١/ ٤٦٦.

(٣) ينظر: الكتاب الفريد في إعراب القرآن المجيد: ٢/ ٥١٢، وحاشيه الشهاب علي أنوار التّنزيل وأسرار التّأويل: ٣/ ٢٩١.

(٤) ينظر: الجامع لِأحكام القرآن: ٦/ ٣٤٨، والجدول في إعراب القرآن: ٧/ ٤٥، وإعراب القرآن وبيانه: ٣/ ٣٦، وإعراب القرآن للدعاس: ١/ ٢٨٢.

(٥) ينظر: الدر المصون في علوم الكتاب المكنون: ٤/ ٤٥٥، واللباب في علوم الكتاب: ٧/ ٥٦٤.

(٦) ينظر: روح المعاني: ٤/ ٤٥ – ٤٦.

﴿يُنَادِيهِمْ فَيَقُولُ أَيْنَ شُرَكَائِيَ الَّذِينَ كُنْتُمْ تَزْعُمُونَ﴾ [القصص]، إذ ذكرَ فيها البيضاويّ احتمالين، فقال: "ويومَ ينادِيهمْ عطف على يوم القيامة، أو منصوب بـ اذكر"(١).

اختلف المعربون في محل شبه الجملة في هذه الآية، فرأى السمرقندي، وجمعٌ مِنَ العلماء أنّ تقدير الآية (واذكر يوم يدعوهم)، فتكون في محل نصب مفعولًا به(٢)، وأضاف علماء آخرون أنّ الضمير المتّصل بِـ ينادي لِعبدة الأصنام من قريش والكفار، وتدلّ (أينَ) على التقريع والتوبيخ(٣).

وقال الهمذانيّ: "يَوْمَ يجوز أنْ يكون عطفًا على قوله يَوْمَ الْقِيَامَةِ مِنَ الْمُحْضَرِينَ، وأنْ يكون ظرفًا لقوله ﴿قَالَ الَّذِينَ حَقَّ عَلَيْهِمُ الْقَوْلُ﴾ [القصص]، وأنْ يكون مفعولًا به منصوبًا بمضمر، وهو اذكر"(٤)، ورأى النسفيّ، وجمعٌ مِنَ المفسّرين أنّ (وَيَوْمَ يُنَادِيهِمْ) إمّا أنْ تكون عطفًا على يوم القيامة، وإمّا أنْ تكون منصوبة بإضمار اذكر(٥).

واقتصر محمد بن عمر الجاوي على كون (وَيَوْمَ يُنادِيهِمْ) معطوفة على(يوم القيامة)(٦)، ورأى ابن عاشور أنّها معطوفة على جملة ﴿أَفَمَنْ وَعَدْنَاهُ وَعْدًا حَسَنًا فَهُوَ لَاقِيهِ﴾ [القصص](٧)، ونجد وهبة الزحيليّ قد تابعَ النسفيّ إلّا أنّه قدّمَ أنْ تكون الجملة منصوبة بإضمار اذكر(٨).

(١) أنوار التّنزيل وأسرار التّأويل: ٢/ ٧٨٩.

(٢) ينظر: تفسير السمرقندي: ٢/ ٦١٥، والتّسهيل لعلوم التّنزيل: ٢/ ١١٧، وتفسير النيسابوري: ٥/ ٣٥٤، والجدول في إعراب القرآن: ٢٠/ ٢٨١، والإعراب المفصل لكتاب الله المرتل: ٨/ ٤٣١.

(٣) ينظر: تفسير ابن عطية: ٤/ ٢٩٤، وروح البيان: ٦/ ٤٢١، وتفسير المراغي: ٢٠/ ٨١، وإعراب القرآن وبيانه: ٧/ ٣٦٠، وصفوة التفاسير: ٢/ ٤٠٥.

(٤) الكتاب الفريد في إعراب القرآن المجيد: ٥/ ١٤٤، وينظر: إعراب القرآن العظيم المنسوب لزكريا الانصارى: ٤٣١.

(٥) ينظر: مدارك التّنزيل وحقائق التّأويل: ٢/ ٦٥٢، وإرشاد العقل السّليم إلى مزايا الكتاب الكريم: ٧/ ٢١، وفتح القدير للشوكاني: ٤/ ٢١٠، وروح المعاني: ١٠/ ٣٠٦، والتفسير المظهري: ٧/ ١٧٦.

(٦) ينظر: مراح لبيد لكشف معنى القرآن المجيد: ٢/ ٢٠٣.

(٧) ينظر: التحرير والتنوير: ٢٠/ ١٥٦.

(٨) ينظر: التفسير المنير للزحيلي: ٢٠/ ١٤١.

ويبدو أنّ (يوم يناديهم) منصوب بفعل مقدّر تقديره اذكر، أو بتقدير فعل دلّ عليه معنى النداء، والاستفهام المجازيّ الذي أفاد التوبيخ مِنْ حصول أمر فظيع تقديره: يوم يناديهم يكون ما لا يوصف مِن شدّة الموقف وصعوبته.

ت- الاحتمال بين أنْ تكون بدَلًا، أو صفةً، أو ظرفًا:

جاء في تفسير البيضاويّ عِدّة أشباه جمل يحتمل فيها أنْ تكون بدلًا، أو صفة، أو ظرفًا، ومنها شبه الجملة (يَوْمَ لا يُغْنِي) في قوله تعالى: ﴿إِنَّ يَوْمَ الْفَصْلِ مِيقَاتُهُمْ أَجْمَعِينَ ۝ يَوْمَ لَا يُغْنِي مَوْلًى عَنْ مَوْلًى شَيْئًا وَلَا هُمْ يُنْصَرُونَ ۝﴾ [الدخان]، إذ ذكر فيها البيضاويّ ثلاثة احتمالات، فقال: "يومَ لا يغني بدل من(يومَ الفصل)، أو صفة لِـ (ميقاتُهُم)، أو ظرف لما دلّ عليه الفصل لا له الفصل"(١).

اختلف العلماء في توجيه شبه الجملة في هذه الآية، فرأى النحّاس، وكثيرٌ منهم أنّ (يومًا) في (يومَ لا يُغْني) نصبت على البدل من (يومَ) في (يومَ الفصْلِ)(٢)، وجعل العكبريّ في الآية ثلاثة احتمالات، فهي إمّا أنْ تكون بدَلًا، أو أنْ تكون صِفَة لِـ ميقاتهم، أو ظرْفًا للذي دلّ عليه الفصْل، وبهذا يمكن القول بأنّ البيضاويّ قد تابع العكبري فيما جاء به(٣).

وجعل الهمذانيّ في شبه الجملة احتمالين: الأوّل: بدلًا، والثاني: نعتًا(٤)، وقال السمين الحلبيّ: "قوله: يَوْمَ لاَ يُغْنِي: يجوزُ أَنْ يكونَ بدلاً من (يومَ الفصل)، أو بيانًا

(١) أنوار التّنزيل وأسرار التّأويل: ٢/ ٩٧٠.

(٢) ينظر: إعراب القرآن للنحاس: ٤/ ٨٨، ومشكل إعراب القرآن: ٢/ ٦٥٧، والهداية الى بلوغ النهاية: ١٠/ ١٠/ ٦٧٤٧، وإعراب القرآن العظيم المنسوب لزكريا الانصارى: ٤٨٦، وروح البيان: ٨/ ٤٢٤، والجدول في إعراب القرآن: ٢٥/ ١٣٣.

(٣) ينظر: التبيان في إعراب القرآن: ٢/ ١١٤٧.

(٤) ينظر: الكتاب الفريد في إعراب القرآن المجيد: ٥/ ٥٧٨.

عند مَنْ لا يَشْتَرِط المطابقةَ تعريفاً وتنكيراً، وأَنْ يكونَ منصوبًا بإضمار أَعْني، وأَنْ يكونَ صفةً لِـ مِيقاتُهم"[١].

ووافق أبو السعود البيضاويَّ فيما ذكر من احتمالات، والتي هي البدل، والصفة، والظرف لما دلّ عليه الفصل لا لنفسه[٢]، وقال الشوكانيّ: "يَوْمَ لَا يُغْنِي مَوْلًى عَنْ مَوْلًى شَيْئاً يَوْمَ بَدَلٌ مِنْ يَوْمِ الْفَصْلِ، أَوْ مُنْتَصِبٌ بِفِعْلٍ مُضْمَرٍ يَدُلُّ عَلَيْهِ الْفَصْلُ، أَيْ: يُفْصَلُ بَيْنَهُمْ يَوْمَ لَا يُغْنِي، وَلَا يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ مَعْمُولًا لِلْفَصْلِ؛ لِأَنَّهُ قَدْ وَقَعَ الْفَصْلُ بَيْنَهُمَا بِأَجْنَبِيٍّ"[٣].

وذهب الآلوسيّ إلى أنّ شبه الجملة بدل مِن (يَوْمَ الْفَصْلِ)، وجوّزَ أنْ يكون عطف بيان عند مَن لا يشترط المطابقة في التعريف والتنكير، وجوّز أنْ يكون منصوب بمضمر مقدّر، وأنْ يكون ظرفًا[٤]، ورأى محيي الدين درويش، والمظهريّ أنّ (يوم لا يغني) واقع بين البدل من (يوم الفصل)، والظرف لما دلّ عليه الفصل أي (يفصل بينهم يوم لا يغني)[٥].

ويبدو مما تقدّمَ أنّ (يومَ لا يغني) بَدَلًا مِن (يوم الفصل)، لِأنّه الأقْرب لطبيعة اللغة وقواعدها، ويغنينا عن التأويل والتقدير اللذين لا يُحبَّذان إلّا عندما تنغلق أبواب الاحتمالات الأُخر.

ث- الاحتمال بين أنْ تكون ظرفًا، أو تعليلًا، أو منصوبةً بإضمار الفعل:

جاء في تفسير البيضاويّ عِدّة أشباه جمل يحتمل فيها أنْ تكون ظرفًا، أو تعليلًا، أو نصبًا بإضمار اذكر، ومنها شبه الجملة (إذْ قال له ربُّهُ) في قوله تعالى:

(١) الدر المصون في علوم الكتاب المكنون: ٩/ ٦٢٦، وينظر: السراج المنير في الإعانة على معرفة بعض معاني كلام ربنا الحكيم الخبير: ٣/ ٥٨٨.

(٢) ينظر: إرشاد العقل السّليم إلى مزايا الكتاب الكريم: ٨/ ٦٥.

(٣) فتح القدير للشوكاني: ٤/ ٦٦٢.

(٤) ينظر: روح المعاني: ١٣/ ١٢٩.

(٥) ينظر: إعراب القرآن وبيانه: ٩/ ١٣٤، والتفسير المظهري: ٨/ ٣٧٥.

﴿وَمَنْ يَرْغَبُ عَنْ مِلَّةِ إِبْرَاهِيمَ إِلَّا مَنْ سَفِهَ نَفْسَهُ وَلَقَدِ اصْطَفَيْنَاهُ فِي الدُّنْيَا وَإِنَّهُ فِي الْآخِرَةِ لَمِنَ الصَّالِحِينَ﴿١٣٠﴾إِذْ قَالَ لَهُ رَبُّهُ أَسْلِمْ قَالَ أَسْلَمْتُ لِرَبِّ الْعَالَمِينَ﴿١٣١﴾﴾ [البقرة]، إذ ذكر فيها البيضاويّ ثلاثة احتمالات، فقال: هي "ظرف لِـ اصطفيناه، أو تعليل له، أو منصوب بإضمار اذكر كأنّه قيل: اذكر ذلك الوقت لتعلم أنّه المصطفى الصالح المستحق للإمامة والتقدم، وأنه نال ما نال بالمبادرة إلى الإذعان وإخلاص السر حين دعاه ربه"(١).

واختلف المعربون في توجيه شبه الجملة في هذه الآية، فرأى الزمخشريّ، وكثيرٌ مِن العلماء أنّها ظرف لِـ اصطفيناه، أو منصوبة بإضمار (اذكر) كأنّ القول (اذكر ذلك الوقت لتعلم أنه المصطفى الصالح الذي لا يرغب عن ملة مثله)(٢)، وقال ابن عطيّة: "العامل في إِذْ اصْطَفَيْناهُ، وكان هذا القول من الله حين ابتلاه بالكوكب والقمر والشمس"(٣)، وإلى مثل هذا الرأي ذهب جمعٌ مِن المفسّرين(٤).

وذكر العكبريّ في شبه الجملة ثلاثة احتمالات: أوّلها: أنْ تكون ظرف لِـ اصطفيناه، وثانيها: أنْ تكون بَدَلًا مِنْ قَوْلِهِ (فِي الدُّنْيَا)، وثالثها: أنْ يكون التقدير: اذْكُرْ إِذْ قَالَ لِـ رَبِّ الْعَالَمِينَ(٥)، وقال أبو حيان: "وَالْعَامِلُ فِي إِذْ(قَالَ أَسْلَمْتُ)، وَقِيلَ (وَلَقَدِ اصْطَفَيْنَاهُ)، أَيِ اخْتَرْنَاهُ فِي ذَلِكَ الْوَقْتِ، وَجَوَّزَ بَعْضُهُمْ أَنْ يَكُونَ بدلا من قَوْلِهِ (فِي الدُّنْيَا)، وَأَبْعَدَ مَنْ جَعَلَ إِذْ قَالَ فِي مَوْضِعِ الْحَالِ مِنَ قَوْلِهِ (وَلَقَدِ اصْطَفَيْنَاهُ)، وَجَعَلَ الْعَامِلَ فِي الْحَالِ (اصْطَفَيْنَاهُ)، وَقِيلَ: مَحْذُوفٌ تَقْدِيرُهُ اذْكُرْ"(٦).

وذهب السمين الحلبيّ إلى أنّ في (إذ) خمسة احتمالات: أوّلها: هو أقربها للصحة عنده، وهو كونها منصوبة بِـ (قال أَسْلَمْتُ)، والثاني: أنه بَدَلٌ مِن قوله (في

(١) أنوار التّنزيل وأسرار التّأويل: ١/ ٩٣.

(٢) ينظر: الكشّاف: ١/ ١٩١، ومفاتيح الغيب: ٤/ ٦٢ – ٦٣، والكتاب الفريد في إعراب القرآن المجيد: ١/ ٣٨٨، والسراج المنير في الإعانة على معرفة بعض معاني كلام ربنا الحكيم الخبير: ١/ ٩٤ – ٩٥.

(٣) تفسير ابن عطية: ١/ ٢١٣.

(٤) ينظر: الجامع لِأحكام القرآن: ٢/ ١٣٤، وفتح الرحمن في تفسير القرآن: ١/ ٢٠١، والبحر المديد في تفسير القرآن المجيد: ١/ ١٦٧، والتحرير والتنوير: ١/ ٧٢٦، والموسوعة القرآنية: ٩/ ١١٨.

(٥) ينظر: التبيان في إعراب القرآن: ١/ ١١٧.

(٦) البحر المحيط في التفسير: ١/ ٦٣٠.

الدنيا)، الثالث: أنه منصوبٌ بـِ اصطفيناه، الرابع: أنه منصوبٌ بـِ (اذكر) مقدَّراً، الخامس: جعله مع ما بعدَه في محلِّ نصبٍ على الحالِ والعاملُ فيه(اصطَفَيْناه)، ونوّه على مسألة وهو قوله (قال أسلمْتُ)، فهي غير منتظمة مع ما قبلها إلا بتقدير حرف عطف أي(فقال)، أو يُجْعَلَ جواباً لسؤالٍ مقدَّرٍ أي: ما كان جوابُه؟ فقيل: قال أسلَمْتُ[١].

وجاء الآلوسيّ، فرأى أنّ شبه الجملة ظرف لـِ (اصطفيناه)، أو منصوب بـِ (اذكر) كأنّه قيل: اذكر ذلك الوقت لتقف على أنّه المصطفى الصالح وأنّه ما نال إلا بالمبادرة والانقياد إلى ما أمر به وإخلاص سره حين دعاه ربه، وجوَّزَ جعل الجملة ظرفا لـِ قالَ وليس الأمر وما في جوابه على حقيقتهما[٢].

وقال محمد رشيد القلموني: "قَدَّرَ كَلِمَةَ (اذْكُرْ) مُتَعَلِّقًا لِلظَّرْفِ (إِذْ) كَمَا هِيَ عَادَتُهُ فِي مِثْلِهِ، وَإِنْ وُجِدَ فِي الْكَلَامِ مَا يَتَعَلَّقُ بِهِ كَقَوْلِهِ هُنَ: اصْطَفَيْنَاهُ"[٣]، وعدَّ الدكتور أحمد الخراط الجملةَ متعلقة بـِ (قال) الثانية بمعنى: قال أسلمت وقت قول الله له: أسلم، وجملة (قال) الثانية استئنافية لا محل لها[٤].

ويبدو أنّ (إذ) ظرف معمول لفعل محذوف تقديره (اذكر)، وهذا الاستعمال واسعٌ في القرآن الكريم حتّى شكّل ظاهرة فنيّة. ومن الأمثلة على ذلك:

- قال تعالى: ﴿إِذْ قَالَ مُوسَى لِأَهْلِهِ إِنِّي آنَسْتُ نَارًا﴾ [النمل]، أي: اذكر حين سار موسى بأهله فأضَلّ الطريق[٥].
- قال تعالى: ﴿وَلُوطًا إِذْ قَالَ لِقَوْمِهِ أَتَأْتُونَ الْفَاحِشَةَ وَأَنْتُمْ تُبْصِرُونَ﴾ [النمل]، أي: واذكر لوطا إذ قال لقومه[٦].

(١) ينظر: الدر المصون في علوم الكتاب المكنون: ٢/ ١٢٣.
(٢) ينظر: روح المعاني: ١/ ٣٨٦.
(٣) تفسير المنار: ١/ ٣٩١، وينظر: الإعراب المفصل لكتاب الله المرتل: ١/ ١٦٦.
(٤) ينظر: المجتبى من مشكل إعراب القرآن: ١/ ٤٨.
(٥) ينظر: توفيق الرحمن في دروس القرآن: ٣/ ٣٢٠-٣٢١.
(٦) ينظر: التفسير القرآني للقرآن: ١٠/ ٢٥٦.

الخاتمة

الخاتمة

الحمد لله ربِّ العالمين، والصّلاة والسّلام على سيّدنا ونبيّنا محمّد المبعوث رحمة للعالمين، وعلى آله الطّيبين الطّاهرين.

بعد هذه الرحلة العلميّة الممتعة والمتواصلة لدراسة الاحتمال النّحويّ في تفسير البيضاويّ(رحمه الله تعالى) في كتابه(أنوار التّنزيل وأسرار التّأويل) توصّلنا إلى عدد مِن النّتائج أهمّها:

✍ يُعدّ تفسير البيضاويّ مِنْ أمّهات الكتب في التفسير عِند أهل السّنة والجماعة، وهو مِنْ أشهر التّفاسير التي حظيت بقبول جمهور العلماء، فهو مختصر سهل الإسلوب واضح العبارة جمع فيه مؤلّفه بين التّفسير والتّأويل، ضمّنه مؤلّفه نكتًا بارعةً، واستنباطاتٍ دقيقة.

✍ مِنْ أهمّ مميزات تفسير البيضاويّ أنّه خالٍ مِن الاستطرادات والتّوسع في الجانب اللغويّ والفقهيّ إلّا في بعض المواضع، وهذا ما جعله مناسب للتدريس.

✍ تعدّدت أنماط الأوجه النّحويّة المحتملة في تفسير البيضاويّ، فجاء فيه الاحتمال بين وجهين إعرابيين تارةً وأخرى بين ثلاثة أوجه إعرابيّة، ومرّة بين أربعة أوجه إعرابيّة.

✍ نهج البيضاوي في ذكر الاحتمالات النّحويّة منهج أئمّة النحو، فكان يبتعد عن الاحتمالات الضّعيفة والخاطئة، وكان لا يذكر إلا الرّاجح والصّحيح والمشهور لغويّا في الأعمّ الأغلب؛ لِأنّه كان يختار عصارة آراء مَن سبقه مِنْ أئمّة النّحو واللغة، وبعبارة أُخرى كانت جميع الاحتمالات التي ذكرها قد سبقه العلماء بذكرها، ولا يحلّق بعيدًا عن فضاء اللغة العربيّة؛ لِأنّه كان مراعيًا لقوانينها، وبهذا يُعدُّ سببًا في تنشيط الحركة العلميّة في عصره؛ لما أخرج مِنْ مؤلّفات عكف عليها النّاس درسًا وتدريسًا وشرحًا وتعليقًا.

✍ قد يذكر البيضاويّ في تفسيره احتمالات مركّبة غير بسيطة، فيكون الاختلاف بين نوع الجملة أهي إنشائيّة أم طلبيّة، أم جملة لها محلّ مِن الإعراب، أم جملة ليس لها محلّ مِنَ الإعراب، ثمّ يبني بعد ذلك الاحتمال في محلّها الاعرابي، وبهذا تكون الاحتمالات معقّدة بعضها يبنى على البعض الآخر.

✍ في منهج البيضاويّ عرض للاحتمالات دون ترجيح أحدها، ويبدو أنّ البيضاويّ يرى أنّ السّياق يحتملها جميعًا، وهو مِنْ باب التّوسع في المعنى كما في قوله تعالى: ﴿شَهْرُ رَمَضَانَ الَّذِى أُنْزِلَ فِيهِ الْقُرْآنُ هُدًى لِلنَّاسِ وَبَيِّنَاتٍ مِنَ الْهُدَى وَالْفُرْقَانِ ﴿١٨٥﴾﴾ [البقرة] ، فقال البيضاوي: "شهرُ رمضان مبتدأ خبره ما بعده، أو خبر مبتدأ محذوف تقديره ذلكم شهر رمضان، أو بدل مِن الصّيام على حذف المضاف أي كتب عليكم الصيام صيام شهر رمضان".

✍ يعرض البيضاويّ إلى الاحتمال بين حرف وآخر، وقد يكون الاحتمال في دلالة الحرف نفسه كما في (أو)، فاحتمل البيضاويّ أنْ تكون بمعنى (إلا أنْ) أو (حتى) أو (وَ)، وذلك في قوله تعالى: ﴿لَا جُنَاحَ عَلَيْكُمْ إِنْ طَلَّقْتُمُ النِّسَاءَ مَا لَمْ تَمَسُّوهُنَّ أَوْ تَفْرِضُوا لَهُنَّ فَرِيضَةً وَمَتِّعُوهُنَّ عَلَى الْمُوسِعِ قَدَرُهُ وَعَلَى الْمُقْتِرِ قَدَرُهُ مَتَاعًا بِالْمَعْرُوفِ﴿٢٣٦﴾﴾ [البقرة]، ويحتمل أنْ تكون (أو) بين التخيير والترديد كما في قوله تعالى: ﴿ثُمَّ قَسَتْ قُلُوبُكُمْ مِنْ بَعْدِ ذَلِكَ فَهِيَ كَالْحِجَارَةِ أَوْ أَشَدُّ قَسْوَةً وَإِنَّ مِنَ الْحِجَارَةِ لَمَا يَتَفَجَّرُ مِنْهُ الْأَنْهَارُ﴿٧٤﴾﴾ [البقرة] .

✍ في الدراسة بيان لجهود علماء العربية ـ ولا سيما المفسّرون والمعربون ـ في بحث الاحتمال النحوي للتركيب القرآني، إحصاءً ومناقشةً، وما ذلك إلا لخدمة كتاب الله تعالى، بالكشف عن معانيه وأسرار تعبيره، مما يسهم في مساعدة الدارسين على فهم النصّ وتدبّر دلالاته.

✍ إنّ المتتبع للنشاط العلمي في القرن السّابع الهجري وما بعده يجد نفسه أمام ثروة علمية واسعة استهدفت جمع التراث وإحياءه وتحليله وتلخيص أهم نتائجه والتعليق عليه أو شرحه، فجاءت في معظمها تعاليق ومختصرات وشروحًا لما سبقها مِن المصنّفات.

✍ يكثر عند البيضاويّ ذكر الوجوه النحوية التي تحتملها الجملة من دون بيان المعاني النحوية التي تترتب على هذه الوجوه، ولعل ذلك راجع إلى كثرة ما يذكره من احتمالات في التوجيه، وإلى وضوح تلك المعاني في أغلب المسائل، وإن كان يذكر معاني الوجوه النحوية في مواضع تستدعي ذلك.

✍ لم يكن البيضاويّ جمّاعًا لمعارف عصره فحسب بل كان مؤلّفًا ومحقّقًا ومدقّقًا قَبِلَ بعض ما قيل في موارده وردّ بعضه أو ضعّفه، ودليله صحّة المعنى وقواعد العربيّة، ومِن ذلك ما جاء في قوله تعالى: ﴿وَالْقَمَرَ قَدَّرْنَاهُ مَنَازِلَ حَتَّى عَادَ كَالْعُرْجُونِ الْقَدِيمِ﴿٣٩﴾﴾ [يس]، فقد قال في (كالعرجون): "كالشمراخ المعوج، مِن الانعراج وهو الاعوجاج"، وفي لسان العرب العِذق هو "العرجون بِما فيه مِن الشّماريخ، ويجمع على عِذاقٍ"، وقال أبو عبيد الهروي: "العرجون عود الكباسة وعليه شماريخ العرق، فإذا قدم دق واستقوس شبه الهلال به" .

✍ إنّ أبرزَ ما اتّسم في تفسير البيضاويّ هو الاختصار والإيجاز، إلّا أنّه اشتملَ على نفائس المسائل العقليّة والنقليّة، كما كان يُعنى بالأصل اللغويّ والفروق اللغويّة كما نظر في معاني الأبنية ودلالتها المختلفة.

✍ كشفت الدراسة عن العلاقة بين الإعراب، والمعنى الدلالي في توجيه بعض المسائل القرآنية، إذ إنّ لكل واحد منهما أثرًا في الآخر يكشف الصلة الوثقى بين الصناعة النحويّة في تحليل النص القرآنيّ نحويًا.

✍ إنّ أبرزَ سمة في تفسير البيضاويّ اعتماده على الطريقة التحليليّة، وهي طريقة أهل اللسان والصّناعة التي عظمت واشتهرت مِن قبل على يد الزّمخشريّ في الكشّاف.

✍ إنّ الكشّاف هو المصدر الرئيس في تفسير البيضاويّ، فقد استقى منه معظم مادّته وإنْ لم يصرّح باسمه كما خالفه في كثير من المسائل أو اختصرها، أو يقدّم ويؤخّر فيها، وقد يعتمدها ويرجّحها وخاصّة في الأمور اللغويّة والنّحويّة.

✍ رأيه في أصل اللغة، إذ جمع بين التوقيف والتواضع والاصطلاح، فقد استدلّ بالمنطق على أنّها وحي إلهي وتوقيف، وذلك في تفسيره، وذهب بخلاف التوقيف في كتابه المنهاج.

✍ أثبتت الدراسة أنّ التعدّد لا بُدّ منه في بعض التراكيب كالتراكيب المجرّدة عن المقام الذي قيلت فيه، أو أنّ طبيعتها تقتضي التّعدّد كتراكيب القرآن الكريم، فهذا التعدّد يُعدّ وجهًا مِن وجوه إعجازه.

✍ مِن الذين تأثروا بالبيضاويّ النسفي، وأبي السّعود، والآلوسي وغيرهم مِنْ خلال تفصيلهم لِما أجمله.

✍ من خصائص دراسته النحويّة النظر إلى العلاقة بين النحو والمعنى والبلاغة والرجوع إلى أصل العبارة وتقليب الكلام على ما يحتمله مِن أوجه.

✍ لم يتناول البيضاويّ كلمات القرآن كلّها بالتّفسير بل يختار ما يراه بحاجة إلى بيان، وأحيانًا يجزّئ الآية إلى كلمات أو جمل، وحين يتعرّض لمعنى الكلمة يرجعها إلى أصلها الاشتقاقيّ مع ما يتبع ذلك مِنْ تغيير أو تبديل أو إدغام في بعض الحروف.

✍ إنّ البيضاويَّ اعتمد على معاني النّحو وأحكامه، وذلك بتعليق الكلم بعضها ببعض، وجعل بعضها سببًا مِنْ بعض، ففي قوله تعالى: ﴿ **إِنَّ رَبَّكَ سَرِيعُ الْعِقَابِ وَإِنَّهُ لَغَفُورٌ رَحِيمٌ**﴿١٦٥﴾ [الأنعام]، قال البيضاويّ: "وصف العقاب ولم يصفه إلى نفسه، ووصف ذاته بالمغفرة وضم إليه الوصف بالرحمة، وأتى ببناء المبالغة واللام المؤكدة تنبيهًا على أنّه تعالى غفور بالذات معاقب بالعرض كثير الرحمة مبالغ فيها قليل العقوبة مسامح فيها"، فلم يصف نفسه بأنّه معاقب ووصفها بأنّه غفور والمغفرة صدرت منه تعالى بلا فعل مِن العبد يوجبها، لكنّ العقابَ جاءَ بسبب فعل صادر من العبد.

إنّ جملة النتائج التي توصّلنا إليها تدلّ على أنّ البحث في القرآن الكريم وألفاظه لا يمكن حصرها في دراسة واحدة، وإنّما تفتح المجال لكلّ باحثٍ أنْ ينهل مِن

معينه الصّافي، وسيبقى دومًا القرآن الكريم هو الجامع لكلّ علمٍ، والملاذ لِمَن طلب الهداية والأمن، فهو الذي لا تنقضي عجائبه، ولا تنفد أسراره، ولا يخبو بريقه، فمن قال به صدق، ومَن عَمل به أجر، ومَن حَكم به عدل، ومَن دعا إليه هُدي إلى صراطٍ مستقيمٍ.

فعسى أنْ يكون الجهد الّذي بذلته في خدمة القرآن الكريم قد وُفّقَ لتلكَ الغاية السّامية، وإلّا فحسبي شرف المحاولة والغاية وحسن النّيّة وثواب التّوجّه وما الكمال إلّا لله وحده فهو نِعمَ المولى ونِعمَ النّصير، وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين، والصّلاة والسّلام على محمد المصطفى الأمين وعلى آله الطيبين الطاهرين.

المصادر والمراجع

المصادر والمراجع

- **القرآن الكريم .**
- الإبانة عن معاني القراءات، مكي بن أبي طالب حموش القيسي (ت: ٤٣٧هـ)، قدّم له وحقّقه وعلّق عليه وشرحه، وخرّج قراءاته الدّكتور عبد الفتّاح اسماعيل شلبي (دار نهضة مصر للطبع والنّشر) .
- إبراز المعاني من حرز الأماني، أبو القاسم شهاب الدين عبد الرحمن بن إسماعيل المقدسي الدمشقي المعروف بأبي شامة (ت: ٦٦٥هـ)، دار الكتب العلمية، (د.ت) .
- إتحاف فضلاء البشر في القراءات الأربعة عشر، أحمد بن محمد بن أحمد بن عبد الغني الدمياطيّ، شهاب الدين الشهير بالبناء (ت: ١١١٧هـ)، تحقيق: أنس مهرة، دار الكتب العلمية – لبنان، الطبعة الثالثة ٢٠٠٦م – ١٤٢٧هـ .
- الإتقان في علوم القرآن، عبد الرحمن بن أبي بكر، جلال الدين السيوطي (ت: ٩١١هـ)، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، الهيئة المصرية العامة للكتاب، الطبعة ١٣٩٤هـ/ ١٩٧٤م .
- أحكام القرآن، أبو محمد عبد المنعم بن عبد الرحيم المعروف «بابن الفرس الأندلسي» (ت: ٥٩٧ هـ)، تحقيق الجزء الأول: د/ طه بن علي بو سريح، تحقيق الجزء الثاني: د/ منجية بنت الهادي النفري السوايحي، تحقيق الجزء الثالث: صلاح الدين بو عفيف، دار ابن حزم للطباعة والنشر والتوزيع ، بيروت – لبنان– الطبعة الأولى ١٤٢٧ هـ – ٢٠٠٦ م .
- أحكام القرآن، أحمد بن علي أبو بكر الرازي الجصاص الحنفي (ت: ٣٧٠هـ)، تحقيق: محمد صادق القمحاوي – عضو لجنة مراجعة المصاحف بالأزهر الشريف، دار إحياء التراث العربي – بيروت، تاريخ الطبع: ١٤٠٥ هـ .
- أحكام القرآن، علي بن محمد بن علي، أبو الحسن الطبريّ المعروف بالكيا الهراسي(ت: ٥٠٤هـ)، تحقيق: موسى محمد علي وعزة عبد عطيّة، دار الكتب العلميّة/ بيروت، الطبعة الثانية ١٤٠٥هـ .

- ❖ أحكام القرآن، القاضي محمد بن عبد الله أبو بكر بن العربي المعافري الاشبيلي المالكي (ت: ٥٤٣هـ)، راجع أصوله وخرج أحاديثه وعلَّق عليه: محمد عبد القادر عطا، دار الكتب العلمية، بيروت/ لبنان، الطبعة الثالثة ١٤٢٤ هـ - ٢٠٠٣م .
- ❖ ارتشاف الضرب من لسان العرب، أبو حيان محمد بن يوسف بن علي بن يوسف بن حيان أثير الدين الأندلسي (ت: ٧٤٥ هـ)، تحقيق: رجب عثمان محمد، مراجعة: رمضان عبد التواب، مكتبة الخانجي –القاهرة– الطبعة الأولى ١٤١٨ هـ - ١٩٩٨م .
- ❖ إرشاد السالك إلى حل ألفية ابن مالك، برهان الدين إبراهيم بن محمد بن أبي بكر بن أيوب بن قيم الجوزية (ت ٧٦٧ هـ)، تحقيق: د . محمد بن عوض بن محمد السهلي، قسم من هذا الكتاب: هو أطروحة دكتوراه للمحقق، أضواء السلف – الرياض– الطبعة الأولى ١٣٧٣ هـ - ١٩٥٤م .
- ❖ إرشاد العقل السليم إلى مزايا الكتاب الكريم، أبو السعود العمادي محمد بن محمد بن مصطفى (ت: ٩٨٢هـ)، دار إحياء التراث العربي، بيروت–لبنان .
- ❖ الأساس في التفسير، سعيد حوّى (ت ١٤٠٩ هـ)، دار السلام – القاهرة– الطبعة السادسة: ١٤٢٤ هـ .
- ❖ إشارات الإعجاز في مظان الإيجاز، بديع الزمان سعيد النورسي (ت: ١٣٧٩هـ)، تحقيق: إحسان قاسم الصالحي، الناشر: شركة سوزلر للنشر – القاهرة– الطبعة الثالثة: ٢٠٠٢م .
- ❖ الإشارات الإلهية إلي المباحث الأصولية، نجم الدين أبو الربيع سليمان بن عبد القوي بن عيد الكريم الطوفي الصرصري الحنبلي (ت ٧١٦ هـ)، تحقيق: محمد حسن محمد حسن إسماعيل، دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان– الطبعة الأولى ١٤٢٦ هـ - ٢٠٠٥م .
- ❖ الأصلان في علوم القرآن، أ.د. محمد عبد المنعم القيعي رحمه الله، حقوق الطبع محفوظة للمؤلف، الطبعة الرابعة، مزيدة ومنقحة ١٤١٧هـ- ١٩٩٦م .
- ❖ الأصول في النحو، أبو بكر محمد بن السري بن سهل النحوي المعروف بابن السراج (المتوفى: ٣١٦هـ)، تحقيق: عبد الحسين الفتلي، مؤسسة الرسالة، بيروت–لبنان .

- ❖ الإعجاز البياني للقرآن ومسائل ابن الأزرق، عائشة محمد علي عبد الرحمن المعروفة ببنت الشاطئ (ت: ١٤١٩هـ)، دار المعارف بمصر، الطبعة الثالثة، (د .ت) .
- ❖ إعراب الجمل وأشباه الجمل، فخر الدين قباوة، دار القلم العربي، حلب، الطبعة الخامسة (مزيدة ومنقحة) ١٣٠٩ هـ - ١٩٨٩ م .
- ❖ اعراب القرآن العظيم، زكريا بن محمد بن أحمد بن زكريا الأنصاري، زين الدين أبو يحيى السنيكي (ت: ٩٢٦هـ)، تحقيق: د. موسى على موسى مسعود، (د.م)، الطبعة الأولى ١٤٢١ هـ - ٢٠٠١ م .
- ❖ إعراب القرآن، أبو جعفر النَّحَّاس أحمد بن محمد بن إسماعيل بن يونس المرادي النحوي (ت: ٣٣٨هـ)، وضع حواشيه وعلق عليه الدّكتور عبد المنعم خليل إبراهيم، منشورات محمد علي بيضون، دار الكتب العلمية- بيروت- الطبعة الأولى ١٤٢١ هـ .
- ❖ إعراب القرآن الكريم، أحمد عبيد الدعاس- أحمد محمد حميدان - إسماعيل محمود القاسم، دار المنير ودار الفارابي - دمشق- الطبعة الأولى ١٤٢٥ هـ .
- ❖ اعراب القرآن الكريم وبيانه، محيي الدين الدرويش (ت:١٤٠٢هـ)، دار الإرشاد للشؤون الجامعيّة، سورية/ حمص، اليمامة للطباعة والنشر والتوزيع، دمشق/ بيروت، الطبعة الرابعة ١٤١٥هـ .
- ❖ إعراب القرآن المنسوب للزجاج، علي بن الحسين بن علي، أبو الحسن نور الدين جامع العلوم الأَصْفهاني الباقولي (ت: ٥٤٣هـ)، تحقيق: إبراهيم الإبياري، دار الكتاب المصري/ القاهرة، ودار الكتب اللبنانية، القاهرة/ بيروت، الطبعة الرابعة - ١٤٢٠ هـ .
- ❖ إعراب القرآن، محمد جعفر الشيخ إبراهيم الكرباسي (ت: ١٤٣٧ هـ)، دار ومكتبة الهلال/ بيروت، (د.ت) .
- ❖ الإعراب المفصل لكتاب الله المرتل، بهجت عبد الواحد صالح، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، عمان، الطبعة الثانية ١٤١٨ هـ .

- ❖ الإكليل في استنباط التنزيل، عبد الرحمن بن أبي بكر، جلال الدين السيوطي (ت: ٩١١هـ)، تحقيق: سيف الدين عبد القادر الكاتب، دار الكتب العلمية – بيروت، ١٤٠١ هـ – ١٩٨١م .
- ❖ الانتصار للقرآن، محمد بن الطيب بن محمد بن جعفر بن القاسم ، القاضي أبو بكر الباقلاني المالكي (ت: ٤٠٣هـ)، تحقيق: د. محمد عصام القضاة، دار الفتح – عَمَّان ، دار ابن حزم – بيروت، الطبعة الأولى ١٤٢٢ هـ – ٢٠٠١م .
- ❖ أنموذج جليل في أسئلة وأجوبة عن غرائب آي التنزيل، زين الدين أبو عبد الله محمد بن أبي بكر بن عبد القادر الحنفي الرازي (ت: ٦٦٦هـ)، تحقيق: د. عبد الرحمن بن إبراهيم المطرودى، دار عالم الكتب المملكة العربية السعودية – الرياض، الطبعة الأولى١٤١٣ هـ ١٩٩١م .
- ❖ أنوار التنزيل وأسرار التّأويل المعروف بـ تفسير البيضاويّ، ناصر الدين أبي سعيد عبد الله بن عمر ابن عمر بن محمد الشيرازي البيضاويّ (ت: ٦٨٥هـ)، طبعة جديدة مصحّحة منقّحة مدقّقة، تقديم: محمود عبد القادر الآرناؤوط، دار صادر(بيروت)، الطبعة الأولى٢٠٠١م، الطبعة الثانية ٢٠٠٤م .
- ❖ إيجاز البيان عن معاني القرآن، محمود بن أبى الحسن بن الحسين النيسابوري أبو القاسم ، نجم الدين (ت: نحو ٥٥٠هـ)، تحقيق: الدكتور حنيف بن حسن القاسمي، دار الغرب الإسلامي/ بيروت، الطبعة الأولى ١٤١٥ هـ .
- ❖ أيسر التفاسير لكلام العلي الكبير، جابر بن موسى بن عبد القادر بن جابر أبو بكر الجزائري، مكتبة العلوم والحكم، المدينة المنورة، المملكة العربية السعودية، الطبعة الخامسة ١٤٢٤هـ/٢٠٠٣م .
- ❖ الإيضاح العضدي، أبو علي الفارسيّ (٢٨٨ – ٣٧٧ هـ)، تحقيق: د. حسن شاذلي فرهود (كلية الآداب – جامعة الرياض)، الطبعة الأولى ١٣٨٩ هـ – ١٩٦٩م .
- ❖ الإيضاح في علل النحو، أبو القاسم الزَّجَّاجي (ت: ٣٣٧ هـ)، تحقيق: الدكتور مازن المبارك، دار النفائس – بيروت– الطبعة الخامسة ١٤٠٦ هـ –١٩٨٦م .

- إيناس الناس بتفاحة أبي جعفر النحاس، وهو شرح على متن «التفاحة في النحو»، لأبي جعفر النحاس (ت: ٣٣٨هـ)، أبو البهاء حازم أحمد حسني خنفر، سنة النشر١٤٣٣هـ-٢٠١٢م، (د.م) .
- البحر المحيط في التفسير، أبو حيان محمد بن يوسف بن علي بن يوسف بن حيان أثير الدين الأندلسي (ت: ٧٤٥هـ)، تحقيق: صدقي محمد جميل، دار الفكر – بيروت- طبعة ١٤٢٠ هـ .
- البحر المديد في تفسير القرآن المجيد، أبو العباس أحمد بن محمد بن المهدي بن عجيبة الحسني الأنجري الفاسي الصوفي(ت: ١٢٢٤هـ)، تحقيق: أحمد عبد الله القرشي رسلان، الناشر: الدكتور حسن عباس زكي – القاهرة- طبعة ١٤١٩هـ .
- البديع في علم العربية، مجد الدين أبو السعادات المبارك بن محمد بن محمد بن محمد ابن عبد الكريم الشيباني الجزري ابن الأثير (ت: ٦٠٦ هـ)، تحقيق ودراسة: د . فتحي أحمد علي الدين، جامعة أم القرى، مكة المكرمة – المملكة العربية السعودية الطبعة الأولى ١٤٢٠هـ .
- البرهان في علوم القرآن، أبو عبد الله بدر الدين محمد بن عبد الله بن بهادر الزركشي (ت: ٧٩٤هـ)، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، الطبعة: الأولى ١٣٧٦ هـ - ١٩٥٧ م، دار إحياء الكتب العربية عيسى البابى الحلبي وشركائه .
- بصائر ذوي التمييز في لطائف الكتاب العزيز، مجد الدين أبو طاهر محمد بن يعقوب الفيروزآبادى (ت: ٨١٧هـ)، تحقيق: محمد علي النجار، المجلس الأعلى للشئون الإسلامية – لجنة إحياء التراث الإسلامي، القاهرة .
- بيان المعاني، عبد القادر بن ملّا حويش السيد محمود آل غازي العاني (ت: ١٣٩٨هـ)، مطبعة الترقي – دمشق- الطبعة الأولى ١٣٨٢ هـ - ١٩٦٥م .
- تاج العروس من جواهر القاموس، محمّد بن محمّد بن عبد الرزّاق الحسيني، أبو الفيض، الملقّب بمرتضى، الزَّبيدي (ت: ١٢٠٥هـ)، تحقيق: مجموعة من المحققين، دار الهداية، (د.م)، (د.ت) .

- ❖ تأويل مشكل القرآن، أبو محمد عبد الله بن مسلم بن قتيبة الدينوري (ت: ٢٧٦هـ)، تحقيق: إبراهيم شمس الدين، دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان– (د.ت) .
- ❖ التبيان في إعراب القرآن، أبو البقاء عبد الله بن الحسين بن عبد الله العكبري (ت: ٦١٦هـ)، تحقيق: عليّ محمد البجاويّ، والناشر: عيسى البابي الحلبي وشركاه، دار الشام للتراث، بيروت ١٩٧٦م .
- ❖ التبيان في أيمان القرآن، أبو عبد الله محمد بن أبي بكر بن أيوب ابن قيم الجوزية (٦٩١ – ٧٥١)، تحقيق: عبد الله بن سالم البطاطي، دار عالم الفوائد – مكة المكرمة، الطبعة الأولى ١٤٢٩هـ .
- ❖ تبيين القرآن، آية الله العظمى السيد محمد الحسيني الشيرازي(ت: ١٤٢٢هـ)، دار العلوم للتحقيق والطباعة والنشر والتوزيع، الطبعة الثامنة ١٤٣٨ هـ – ٢٠١٧م .
- ❖ التحرير والتنوير «تحرير المعنى السديد وتنوير العقل الجديد من تفسير الكتاب المجيد»، محمد الطاهر بن محمد بن محمد الطاهر بن عاشور التونسي (ت: ١٣٩٣هـ)، الدار التونسية للنشر – تونس– سنة النشر: ١٩٨٤م .
- ❖ تحليل الخطاب، ج.ب. براون، ج. يول، ترجمة وتعليق: د. محمد لطفي الزليطي، د. منير التريكي، جامعة الملك سعود، ١٤١٨هـ–١٩٩٧م .
- ❖ التحليل النّحوي عند ابن هشام الأنصاريّ المتوفى (٧٦١هـ)، الدّكتور وائل الحربيّ، دار النّخبة للطباعة والنّشر والتوزيع، الطبعة الأولى١٤٣٩هـ–٢٠١٨م .
- ❖ التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل، أبو حيان الأندلسي (ت: ٧٤٥هـ)، تحقيق: د . حسن هنداوي، دار القلم – دمشق– (من ١ إلى ٥)، وباقي الأجزاء: دار كنوز إشبيليا، الطبعة الأولى (د.ت) .
- ❖ التسهيل لعلوم التنزيل، أبو القاسم، محمد بن أحمد بن محمد بن عبد الله، ابن جزي الكلبي الغرناطي (ت: ٧٤١هـ)، تحقيق: الدكتور عبد الله الخالدي، شركة دار الأرقم بن أبي الأرقم – بيروت، الطبعة الأولى – ١٤١٦ هـ .

- التّطبيق النحوي، الدكتور عبدة الرّاجحي، الطبعة الثّانية، دار المعرفة الجامعيّة، الطبعة الأولى ١٩٧٢م، دار النهضة العربيّة، بيروت، والطبعة الثانية ١٩٩٨م، دار المعرفة الجامعيّة، الاسكندريّة .
- تعدّد التوجيه النّحويّ (مواضعه، أسبابه، نتائجه)، الدكتور محمد حسنين صبرة (١٤٢٧هـ-٢٠٠٦م)، دار غريب للطباعة والنّشر والتوزيع (القاهرة)، تاريخ النّشر ٢٠٠٨م .
- التعريفات، علي بن محمّد بن علي الزين الشّريف الجرجاني المتوفى (٨١٦هـ)، ضبطه وصحّحه جماعة مِن العلماء بإشراف النّاشر، دار الكتب العلميّة، بيروت (لبنان)، الطبعة الأولى١٤٠٣هـ-١٩٨٣م .
- تفسير ابن فورك من أول سورة المؤمنون – آخر سورة السجدة، محمد بن الحسن بن فورك الأنصاري الأصبهاني، أبو بكر (ت: ٤٠٦هـ)، تحقيق: علال عبد القادر بندويش، جامعة أم القرى – المملكة العربية السعودية- الطبعة الأولى ٢٠٠٩م .
- تفسير أبي السعود (إرشاد العقل السليم إلى مزايا الكتاب الكريم)، أبو السعود العمادي محمد بن محمد بن مصطفى (ت: ٩٨٢هـ)، دار إحياء التراث العربي، بيروت، (د.ت) .
- تفسير آيات الأحكام، محمد علي السايس الأستاذ بالأزهر الشريف(ت: ١٣٩٦هـ)، تحقيق: ناجي سويدان، المكتبة العصرية للطباعة والنشر، تاريخ النشر: ٢٠٠٢/١٠/٠١م .
- تفسير الجلالين، جلال الدين محمد بن أحمد المحلي (ت: ٨٦٤هـ) وجلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي (ت: ٩١١هـ)، دار الحديث – القاهرة- الطبعة الأولى،(د.ت) .
- تفسير الجيلاني، محيي الدين عبد القادر الجيلاني (ت: ٧١٣ هـ)، تحقيق وتخريج وتعليق الشيخ أحمد فريد المزيدي، دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان- الطبعة الاولى ٢٠٠٩م .
- تفسير حدائق الروح والريحان في روابي علوم القرآن، الشيخ العلامة محمد الأمين بن عبد الله الأرمي العلوي الهرري الشافعي، إشراف ومراجعة: الدكتور هاشم محمد علي بن حسين مهدي، دار طوق النجاة، بيروت – لبنان- الطبعة الأولى، ١٤٢١ هـ - ٢٠٠١م .

- تفسير الراغب الأصفهاني، أبو القاسم الحسين بن محمد المعروف بالراغب الأصفهانى (ت: ٥٠٢هـ)، الجزء الأوّل، تحقيق ودراسة: د. محمد عبد العزيز بسيوني، كلية الآداب – جامعة طنطا– الطبعة الأولى١٤٢٠ هـ – ١٩٩٩م، والجزء الثاني والثالث، تحقيق ودراسة: د. عادل بن علي الشِّدِي، دار الوطن/ الرياض، الطبعة الأولى ١٤٢٤ هـ – ٢٠٠٣ م، والجزء الرابع والخامس، تحقيق ودراسة: د. هند بنت محمد بن زاهد سردار، كلية الدعوة وأصول الدين/ جامعة أم القرى، الطبعة الأولى: ١٤٢٢هـ – ٢٠٠١م .
- تفسير الشعراوي – الخواطر– محمد متولي الشعراوي (ت: ١٤١٨هـ)، مطابع أخبار اليوم، (ليس على الكتاب الأصل أي المطبوع، لكن رقم الإيداع يوضّح أنّه نشر عام ١٩٩٧م) .
- تفسير العيّاشي، المحدث الجليل أبي النصر محمد بن مسعود بن عيّاش السلمي السمرقندي المعروف بالعيّاشي، تصحيح وتعليق الفاضل المتتبع العلامة السيد هاشم الرسولي المحلّاتي، مؤسسة الأعلمي للمطبوعات، بيروت – لبنان– الطبعة الاولى ١٤١١هـ .
- تفسير الفاتحة والبقرة، محمد بن صالح بن محمد العثيمين (ت: ١٤٢١هـ)، دار ابن الجوزي، المملكة العربية السعودية، الطبعة الأولى ١٤٢٣هـ .
- تفسير القرآن، أبو المظفر، منصور بن محمد بن عبد الجبار ابن أحمد المروزى السمعاني التميمي الحنفي ثم الشافعي (ت: ٤٨٩هـ)، تحقيق: ياسر بن إبراهيم وغنيم بن عباس بن غنيم، دار الوطن ، الرياض – السعودية– الطبعة الأولى ١٤١٨هـ – ١٩٩٧م .
- تفسير القرآن الحكيم (تفسير المنار)، محمد رشيد بن علي رضا بن محمد شمس الدين بن محمد بهاء الدين بن منلا علي خليفة القلموني الحسيني (ت: ١٣٥٤هـ)، الهيأة المصريّة العامة للكتاب، مصر، سنة ١٩٩٠م .
- تفسير القرآن العزيز، أبو عبد الله محمد بن عبد الله بن عيسى بن محمد المري، الإلبيري المعروف بابن أبي زَمَنِين المالكي (ت: ٣٩٩هـ)، تحقيق: أبو عبد الله حسين بن عكاشة – محمد بن مصطفى الكنز– الناشر: الفاروق الحديثة – مصر/ القاهرة، الطبعة الأولى ١٤٢٣هـ – ٢٠٠٢م .

- ❖ تفسير القرآن العظيم (ابن كثير)، أبو الفداء إسماعيل بن عمر بن كثير القرشي البصري ثم الدمشقي (ت: ٧٧٤هـ)، تحقيق: محمد حسين شمس الدين، دار الكتب العلمية، منشورات محمد علي بيضون – بيروت– الطبعة الأولى ١٤١٩هـ .
- ❖ تفسير القرآن العظيم، أبو الفداء إسماعيل بن عمر بن كثير القرشي البصري ثم الدمشقي (ت: ٧٧٤هـ)، تحقيق: سامي بن محمد سلامة، دار طيبة للنشر والتوزيع، الطبعة الثانية ١٤٢٠هـ – ١٩٩٩م .
- ❖ تفسير القرآن الكريم (ابن القيم)، محمد بن أبي بكر بن أيوب بن سعد شمس الدين ابن قيم الجوزية (ت: ٧٥١هـ)، تحقيق: مكتب الدراسات والبحوث العربية والإسلامية بإشراف الشيخ إبراهيم رمضان، دار ومكتبة الهلال – بيروت– الطبعة الأولى ١٤١٠ هـ .
- ❖ التفسير القرآني للقرآن، عبد الكريم يونس الخطيب (ت: ١٣٩٠هـ)، الناشر: دار الفكر العربي – القاهرة، ١٩٦٩م .
- ❖ تفسير الكتاب العزيز وإعرابه، عبيد الله بن أحمد بن عبيد الله، ابن أبي الربيع القرشي الأموي العثماني الإشبيلي (ت: ٦٨٨هـ)، تحقيق: علي بن سلطان الحكمي، الجامعة الإسلامية بالدينة المنورة، طبعة ١٤١٠ هـ – ذو الحجة ١٤١٣ هـ .
- ❖ التفسير المأمون على منهج التنزيل والصحيح المسنون، تفسير القرآن الكريم على منهاج الأصلين العظيمين – القرآن والسنة الصحيحة – على فهم الصحابة والتابعين . تفسير منهجي فقهي شامل معاصر، الأستاذ الدكتور مأمون حموش، المدقق اللغوي: أحمد راتب حموش، الطبعة الأولى ١٤٢٨ هـ – ٢٠٠٧م .
- ❖ تفسير الماوردي (النكت والعيون)، أبو الحسن علي بن محمد بن محمد بن حبيب البصري البغدادي، الشهير بالماوردي (ت: ٤٥٠هـ)، تحقيق: السيد ابن عبد المقصود بن عبد الرحيم، دار الكتب العلمية، بيروت / لبنان، (د.ت) .
- ❖ تفسير المراغي، أحمد بن مصطفى المراغي (ت: ١٣٧١هـ)، شركة مكتبة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده بمصر، الطبعة الأولى ١٣٦٥ هـ – ١٩٤٦م .

- التفسير المظهري، المظهري، محمد ثناء الله، تحقيق: غلام نبي التونسي، مكتبة الرشدية – الباكستان– طبعة ١٤١٢ هـ .
- التفسير المنير في العقيدة والشريعة والمنهج، الدّكتور وهبة بن مصطفى الزحيلي، دار الفكر المعاصر – دمشق– الطبعة الثانية ١٤١٨هـ .
- التفسير الواضح، الحجازي، محمد محمود، دار الجيل الجديد – بيروت– الطبعة العاشرة ١٤١٣ هـ .
- التفسير الوسيط للقرآن الكريم، محمد سيد طنطاوي، دار نهضة مصر للطباعة والنشر والتوزيع– القاهرة– الطبعة الأولى، يناير ١٩٩٧م، فبراير ١٩٩٨م .
- التفسير والمفسرون أساسياته واتجاهاته ومناهجه في العصر الحديث، الأستاذ الدكتور فضل حسن عبَّاس، دار النفائس للنشر والتوزيع/ الأردن، الطبعة الأولى ١٤٣٧ هـ – ٢٠١٦م .
- التفسير والمفسرون في غرب أفريقيا، محمد بن رزق بن عبد الناصر بن طرهوني الكعبي السلمي أبو الأرقم المصري المدني، دار ابن الجوزي للنشر والتوزيع، المملكة العربية السعودية، الطبعة الأولى ١٤٢٦هـ .
- تنوير المقباس من تفسير ابن عباس، ينسب: لعبد الله بن عباس – رضي الله عنهما – (ت: ٦٨هـ)، جمعه: مجد الدين أبو طاهر محمد بن يعقوب الفيروزآبادى (ت: ٨١٧هـ)، الناشر: دار الكتب العلمية – لبنان– ٢٠٠٤م .
- توجيه اللمع، أحمد بن الحسين بن الخباز، دراسة وتحقيق: أ. د. فايز زكي محمد دياب، أستاذ اللغويات بكلية اللغة العربية جامعة الأزهر، دار السلام للطباعة والنشر والتوزيع والترجمة – جمهورية مصر العربية، الطبعة الثانية ١٤٢٨ هـ – ٢٠٠٧م .
- توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك، أبو محمد بدر الدين حسن بن قاسم بن عبد الله بن عليّ المرادي المصري المالكي (ت: ٧٤٩هـ)، شرح وتحقيق: عبد الرحمن علي سليمان ، أستاذ اللغويات في جامعة الأزهر، دار الفكر العربي، الطبعة الأولى ١٤٢٨هـ – ٢٠٠٨م .

- توفيق الرحمن في دروس القرآن، فيصل بن عبد العزيز بن فيصل ابن حمد المبارك الحريملي النجدي (ت: ١٣٧٦هـ)، حققه وخرج أحاديثه وعلق عليه: عبد العزيز بن عبد الله بن إبراهيم الزير آل محمد، دار العاصمة، المملكة العربية السعودية – الرياض– دار العليان للنشر والتوزيع، القصيم – بريدة– الطبعة الأولى ١٤١٦ هـ – ١٩٩٦م .
- تيسير الكريم الرحمن في تفسير كلام المنان، عبد الرحمن بن ناصر بن عبد الله السعدي (ت: ١٣٧٦هـ)، تحقيق: عبد الرحمن بن معلا اللويحق، مؤسسة الرسالة، الطبعة الأولى ١٤٢٠هـ –٢٠٠٠م .
- جامع البيان في تأويل القرآن، محمد بن جرير بن يزيد بن كثير بن غالب الآملي، أبو جعفر الطبري (ت: ٣١٠هـ)، تحقيق: أحمد محمد شاكر، مؤسسة الرسالة، الطبعة الأولى ١٤٢٠ هـ – ٢٠٠٠م .
- جامع البيان في تفسير القرآن، محمد بن عبد الرحمن بن محمد بن عبد الله الإيجي الشيرازي الشافعي (ت: ٩٠٥ هـ)، ومعه حاشية محمد بن عبد الله الغزنوي (ت: ١٢٩٦هـ)، تحقيق: عبد الحميد هنداوي، منشورات محمد علي بيضون، الكتاب في أربعة مجلدات، دار الكتب العلمية، بيروت– لبنان– الطبعة الاولى ١٤٢٤ هـ .
- جامع الدروس العربية، مصطفى الغلاييني (ت: ١٣٦٤هـ)، تحقيق: أحمد جاد، راجعه وقدّم له الدكتور محمد علي أبو الحسن، دار الغد الجديد/ القاهرة، الطبعة الأولى١٤٢٨هـ– ٢٠٠٧م .
- الجامع لأحكام القرآن (تفسير القرطبي)، أبو عبد الله محمد بن أحمد بن أبي بكر بن فرح الأنصاري الخزرجي شمس الدين القرطبي (ت: ٦٧١هـ)، تحقيق: أحمد البردوني وإبراهيم أطفيش، دار الكتب المصرية – القاهرة– الطبعة الثانية ١٣٨٤هـ – ١٩٦٤م .
- الجدول في إعراب القرآن الكريم، محمود بن عبد الرحيم صافي (ت: ١٣٧٦هـ)، دار الرشيد، دمشق/ مؤسسة الإيمان، بيروت، الطبعة الرابعة ١٤١٨هـ .
- جمهرة اللغة، أبو بكر محمد بن الحسن بن دريد الأزدي (ت: ٣٢١هـ)، تحقيق: رمزي منير بعلبكي، دار العلم للملايين/ بيروت، الطبعة الأولى ١٩٨٧م .

- الجنى الداني في حروف المعاني، أبو محمد بدر الدين حسن بن قاسم بن عبد الله بن عليّ المرادي المصري المالكي (ت: ٧٤٩هـ)، تحقيق: د. فخر الدين قباوة، والأستاذ محمد نديم فاضل، دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان– الطبعة الأولى ١٤١٣ هـ – ١٩٩٢م .
- الجواهر الحسان في تفسير القرآن، أبو زيد عبد الرحمن بن محمد بن مخلوف الثعالبي (ت: ٨٧٥هـ)، تحقيق: الشيخ محمد علي معوض والشيخ عادل أحمد عبد الموجود، دار إحياء التراث العربي/ بيروت، الطبعة الأولى – ١٤١٨ هـ .
- حَاشِيةُ الشِّهَابِ عَلَى تفْسيرِ البَيضَاوِي، الْمُسَمَّاة: عِنَايةُ القَاضِي وكِفَايةُ الرَّاضِي عَلَى تفْسيرِ البَيضَاوي، شهاب الدين أحمد بن محمد بن عمر الخفاجي المصري الحنفي (ت: ١٠٦٩هـ)، دار صادر/ بيروت، (د.ت) .
- حاشية الصبان على شرح الأشمونى لألفية ابن مالك، أبو العرفان محمد بن علي الصبان الشافعي (المتوفى: ١٢٠٦هـ)، دار الكتب العلمية بيروت/ لبنان، الطبعة الأولى ١٤١٧ هـ –١٩٩٧م .
- الحجة في القراءات السبع، الحسين بن أحمد بن خالويه ، أبو عبد الله (ت: ٣٧٠هـ)، تحقيق: د. عبد العال سالم مكرم، دار الشروق/ بيروت، الطبعة الرابعة ١٤٠١هـ .
- حجة القراءات، عبد الرحمن بن محمد، أبو زرعة ابن زنجلة (ت: ٤٠٣هـ)، محقق الكتاب ومعلق حواشيه: سعيد الأفغاني، دار الرسالة، (د . م)، (د.ت) .
- الخصائص، أبو الفتح عثمان بن جني الموصلي (ت: ٣٩٢هـ)، تحقيق: محمّد علي النجّار، الهيأة المصرية العامة للكتاب، الطبعة الرابعة ١٩٩٩م .
- دراسات في علوم القرآن، محمد بكر إسماعيل (ت: ١٤٢٦هـ)، دار المنار، الطبعة الثانية ١٤١٩هـ –١٩٩٩م، (د.م) .
- دراسات لأسلوب القرآن الكريم، محمد عبد الخالق عضيمة (ت: ١٤٠٤ هـ)، تصدير: محمود محمد شاكر، دار الحديث، القاهرة، طبعة ٢٠٠٤م .

- درة التنزيل وغرة التأويل، أبو عبد الله محمد بن عبد الله الأصبهاني المعروف بالخطيب الإسكافي (ت: ٤٢٠هـ)، دراسة وتحقيق وتعليق: د. محمد مصطفى آيدين، جامعة أم القرى، معهد البحوث العلمية مكة المكرمة، الطبعة الأولى ١٤٢٢ هـ - ٢٠٠١م .
- الدر المصون في علوم الكتاب المكنون، أبو العباس، شهاب الدين، أحمد بن يوسف بن عبد الدائم المعروف بالسمين الحلبي (ت: ٧٥٦هـ)، تحقيق: الدكتور أحمد محمد الخراط، دار القلم، دمشق، الطبعة الأولى ١٩٧٨م .
- دلائل الإعجاز، الشّيخ الإمام أبي بكر عبد القاهر بن عبد الرّحمن بن محمّد الجرجانيّ النّحويّ(تغمّده الله بغفرانه) (ت: ٤٧١هـ)، قرأه وعلّق عليه أبو فهد محمود محمّد شاكر، نشر مكتبة الخانجي بالقاهرة، الطبعة الثّالثة ١٩٩٢م .
- دليل الحيران على مورد الظمآن، أبو إسحاق إبراهيم بن أحمد بن سليمان المارغني التونسي المالكي (ت: ١٣٤٩هـ)، دار الحديث- القاهرة، (د.ت) .
- دليل الطالبين لكلام النحويين، مرعي بن يوسف بن أبى بكر بن أحمد الكرمي المقدسي الحنبلى (ت: ١٠٣٣هـ)، إدارة المخطوطات والمكتبات الإسلامية/ الكويت، ١٤٣٠ هـ - ٢٠٠٩م .
- دور الكلمة في اللغة، ستيفن أولمان، ترجمه وقدّم له وعلّق عليه الدكتور كمال محمد، أستاذ بكليّة دار العلوم، النّاشر مكتبة الشّباب، الطبعة الأولى ١٩٧٥م .
- ديوان أبي الأسود الدُّؤَليّ، تحقيق: الشّيخ محمّد حسن آل ياسين، مكتبة النّهضة-بغداد- الطّبعة الثّانية(مزيدة ومُنقّحة)، مطبعة المعارف ١٣٨٤هـ-١٩٦٤م .
- ديوان ذي الرُّمّة، تقديم وشرح: أحمد حسن بسج، دار الكتب العلميّة، بيروت/ لبنان، الطبعة الأولى ١٤١٥هـ-١٩٩٥م .
- ديوان كعب بن مالك الأنصاريّ، دراسة وتحقيق: سامي مكي العاني، منشورات مكتبة النهضة/ بغداد، الطبعة الأولى ١٣٨٦هـ-١٩٦٦م .
- ديوان عبيد الله بن قيس الرّقيّات، تحقيق: الدّكتور محمّد يوسف نجم، الجامعة الأمريكيّة بيروت، دار صادر (بيروت)، (د.ت) .

- ديوان عمر بن أبي ربيعة، قدّمَ له ووضعَ هوامشه وفهارسه الدّكتور فايز محمّد، النّاشر دار الكتاب العربي–بيروت–الطّبعة الثّانية ١٤١٦هـ–١٩٩٦م .
- رصف المباني في شرح حروف المعاني، أحمد بن عبد النور المالقي(ت: ٧٠٢هـ)، تحقيق: أ.د. أحمد محمد الخراط، دار القلم/ دمشق، الطبعة الثالثة ١٤٢٣هـ–٢٠٠٢م .
- روح البيان، إسماعيل حقي بن مصطفى الإستانبولي الحنفي الخلوتي، المولى أبو الفداء (ت: ١١٢٧هـ)، دار الفكر/ بيروت، ٢٠٠٣م .
- روح المعاني في تفسير القرآن العظيم والسبع المثاني، شهاب الدين محمود بن عبد الله الحسيني الألوسي (ت: ١٢٧٠هـ)، تحقيق: علي عبد الباري عطية، دار الكتب العلمية/ بيروت، الطبعة الأولى ١٤١٥ هـ .
- زاد المسير في علم التفسير، جمال الدين أبو الفرج عبد الرحمن بن علي بن محمد الجوزي (ت: ٥٩٧هـ)، تحقيق: عبد الرزاق المهدي، دار الكتاب العربي/ بيروت، الطبعة الأولى – ١٤٢٢ هـ .
- الزيادة والإحسان في علوم القرآن، محمد بن أحمد بن سعيد الحنفي المكيّ شمس الدين المعروف كوالده بعقيلة (ت: ١١٥٠ هـ)، تحقيق: (محمد صفاء حقي، وفهد علي العندس، وإبراهيم محمد المحمود ، ومصلح عبد الكريم السامدي ، خالد عبد الكريم اللاحم)، مركز البحوث والدراسات جامعة الشارقة الإمارات، الطبعة الأولى ١٤٢٧هـ .
- السراج المنير في الإعانة على معرفة بعض معاني كلام ربنا الحكيم الخبير، شمس الدين، محمد بن أحمد الخطيب الشربيني الشافعي (ت: ٩٧٧هـ)، مطبعة بولاق (الأميرية) – القاهرة– عام النشر: ١٢٨٥ هـ .
- سر صناعة الإعراب، أبو الفتح عثمان بن جني الموصلي (ت: ٣٩٢هـ)، دار الكتب العلمية بيروت/ لبنان، الطبعة الأولى ١٤٢١هـ– ٢٠٠٠م .
- الشاهد الشعري في تفسير القرآن الكريم أهميته، وأثره، ومناهج المفسرين في الاستشهاد به، د. عبد الرحمن بن معاضة الشهري، مكتبة دار المنهاج للنشر والتوزيع، الرياض – المملكة العربية السعودية– الطبعة الأولى ١٤٣١ هـ .

- شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، ابن عقيل عبد الله بن عبد الرحمن العقيلي الهمداني المصري (ت: ٧٦٩هـ)، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، دار التراث/ القاهرة، دار مصر للطباعة، سعيد جودة السحار وشركاه، الطبعة العشرون ١٤٠٠ هـ - ١٩٨٠م .
- شرح ابن الناظم على ألفية ابن مالك، بدر الدين محمد ابن الإمام جمال الدين محمد بن مالك (ت ٦٨٦ هـ)، تحقيق: محمد باسل عيون السود، دار الكتب العلمية، الطبعة الأولى ١٤٢٠ هـ - ٢٠٠٠م .
- شرح الأشموني على ألفية ابن مالك، علي بن محمد بن عيسى ، أبو الحسن نور الدين الأُشْمُوني الشافعي (ت: ٩٠٠هـ)، دار الكتب العلمية بيروت/ لبنان، الطبعة الأولى ١٤١٩هـ- ١٩٩٨م .
- شرح تسهيل الفوائد، محمد بن عبد الله، ابن مالك الطائي الجياني، أبو عبد الله، جمال الدين (ت: ٦٧٢هـ)، تحقيق: د. عبد الرحمن السيد، د. محمد بدوي المختون، هجر للطباعة والنشر والتوزيع والإعلان، الطبعة الأولى ١٤١٠هـ - ١٩٩٠م .
- شرح التسهيل المسمى «تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد»، محمد بن يوسف بن أحمد، محب الدين الحلبي ثم المصري، المعروف بناظر الجيش (ت: ٧٧٨ هـ)، دراسة وتحقيق: أ. د. علي محمد فاخر وآخرون، دار السلام للطباعة والنشر والتوزيع والترجمة، القاهرة/ جمهورية مصر العربية، الطبعة الأولى ١٤٢٨هـ .
- شرح التصريح على التوضيح أو التصريح بمضمون التوضيح في النحو، خالد بن عبد الله بن أبي بكر بن محمد الجرجاويّ الأزهري، زين الدين المصري، وكان يعرف بالوقاد (ت: ٩٠٥هـ)، دار الكتب العلمية/ بيروت-لبنان، الطبعة الأولى ١٤٢١هـ- ٢٠٠٠م .
- شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب، شمس الدين محمد بن عبد المنعم بن محمد الجَوجَري القاهري الشافعي (ت: ٨٨٩هـ)، تحقيق: نواف بن جزاء الحارثي، الناشر: عمادة البحث العلمي بالجامعة الإسلامية، المدينة المنورة، المملكة العربية السعودية، الطبعة الأولى، ١٤٢٣هـ/٢٠٠٤م .

❖ شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب، عبد الله بن يوسف بن أحمد بن عبد الله ابن يوسف، أبو محمد، جمال الدين، ابن هشام (ت: ٧٦١هـ)، تحقيق: عبد الغني الدقر، الشركة المتحدة للتوزيع/ سوريا، الطبعة الأولى ١٩٨٤م .

❖ شرح قطر الندى وبل الصدى، ابن هشام الأنصاريّ (ت: ٧٦١هـ)، ومعه كتاب (سبيل الهدى بتحقيق شرح قطر النّدى)، تأليف: محمد محيي الدّين عبد الحميد، مطبعة السّعادة بمصر، الطبعة الحادية عشرة، ربيع الثّاني ١٣٨٣هـ، منشورات الفيروز آبادي .

❖ شرح قواعد الإعراب لِابن هشام، محمد بن مصطفى القُوجَوي، شيخ زاده (ت: ٩٥٠ هـ)، دراسة وتحقيق: إسماعيل إسماعيل مروة، دار الفكر المعاصر (بيروت – لبنان)، دار الفكر (دمشق – سورية)، الطبعة الأولى ١٤١٦ هـ – ١٩٩٥م .

❖ شرح المفصل للزمخشري، يعيش بن علي بن يعيش ابن أبي السرايا محمد بن علي، أبو البقاء، موفق الدين الأسدي الموصلي، المعروف بابن يعيش وبابن الصانع (ت: ٦٤٣هـ)، قدم له: الدكتور إميل بديع يعقوب، دار الكتب العلمية/ بيروت – لبنان– الطبعة الأولى ١٤٢٢ هـ – ٢٠٠١م .

❖ الصحيفة السجادية الكاملة. من أدعية الإمام زين العابدين (ع)، تقديم: السيّد محمّد باقر الصّدر، مؤسسة الأعلميّ للمطبوعات، بيروت/ لبنان، الطبعة الثانية ١٤٢٢هـ–٢٠٠١م.

❖ ظاهرة الإعراب في النحو العربي وتطبيقها في القرآن الكريم، الدكتور أحمد سليمان ياقوت، دار المعرفة الجامعيّة/ إسكندريّة، طبعة ١٩٩٤م .

❖ العُدّة في إعراب العُمدَة، بدر الدين أبو محمد عبد الله ابن الإمام العلامة أبي عبد الله محمد بن فرحون المدني رحمةُ الله عليه، تحقيق: مكتب الهدي لتحقيق التراث (أبو عبد الرحمن عادل بن سعد)، دار الإمام البخاري – الدوحة– الطبعة الأولى، (د.ت) .

❖ العلامة الإعرابيّة في الجملة بين القديم والحديث، الدكتور محمّد حماسة عبد اللطيف، كليّة دار العلوم – جامعة القاهرة – مطبوعات الجامعة/ ١٩٨٤م .

- عمدة الحفاظ في تفسير أشرف الألفاظ، أبو العباس شهاب الدين أحمد بن يوسف بن عبد الدائم المعروف بالسمين الحلبي (ت: ٧٥٦ هـ)، تحقيق: محمد باسل عيون السود، دار الكتب العلمية، الطبعة الأولى ١٤١٧ هـ - ١٩٩٦م .
- غرائب التفسير وعجائب التأويل، محمود بن حمزة بن نصر، أبو القاسم برهان الدين الكرماني، ويعرف بتاج القراء (ت: ٥٠٥هـ)، دار القبلة للثقافة الإسلامية/ جدة، مؤسسة علوم القرآن/ بيروت، (د.ت) .
- غرائب القرآن ورغائب الفرقان، نظام الدين الحسن بن محمد بن حسين القمي النيسابوري (ت: ٨٥٠هـ)، تحقيق: الشيخ زكريا عميرات، دار الكتب العلمية – بيروت- الطبعة الأولى - ١٤١٦ هـ .
- غريب الحديث، أبو عُبيد القاسم بن سلاّم بن عبد الله الهروي البغدادي (ت: ٢٢٤هـ)، تحقيق: د. محمد عبد المعيد خان، مطبعة دائرة المعارف العثمانية، حيدر آباد/ الدكن، الطبعة الأولى ١٣٨٤ هـ - ١٩٦٤م .
- فتح الرحمن بكشف ما يلتبس في القرآن، زكريا بن محمد بن أحمد بن زكريا الأنصاري ، زين الدين أبو يحيى السنيكي (ت: ٩٢٦هـ)، تحقيق: محمد علي الصابوني، دار القرآن الكريم، بيروت/ لبنان، الطبعة الأولى ١٤٠٣ هـ - ١٩٨٣م .
- فتح الرحمن في تفسير القرآن، مجير الدين بن محمد العليمي المقدسي الحنبلي (ت: ٩٢٧ هـ)، اعتنى به تحقيقا وضبطا وتخريجا: نور الدين طالب، دار النوادر (إصدَارات وزَارة الأوقاف والشُؤُون الإسلامِيّة/ إدَارَةُ الشُؤُونِ الإسلاَمِيّةِ)، الطبعة الأولى ١٤٣٠ هـ - ٢٠٠٩م .
- فتح القدير، محمد بن علي بن محمد بن عبد الله الشوكاني اليمني (ت: ١٢٥٠هـ)، دار ابن كثير، دار الكلم الطيب/ دمشق ، بيروت، الطبعة الأولى ١٤١٤ هـ .
- فتوح الغيب في الكشف عن قناع الريب (حاشية الطيبي على الكشاف)، شرف الدين الحسين بن عبد الله الطيبي (ت: ٧٤٣ هـ)، تحقيق: إياد محمد الغوج، المشرف العام على

الإخراج العلمي للكتاب: د. محمد عبد الرحيم سلطان العلماء، الناشر: جائزة دبي الدولية للقرآن الكريم، الطبعة الأولى ١٤٣٤ هـ – ٢٠١٣م .

❖ الفواتح الإلهية والمفاتح الغيبية الموضحة للكلم القرآنية والحكم الفرقانية، نعمة الله بن محمود النخجواني ، ويعرف بالشيخ علوان (ت: ٩٢٠هـ)، دار ركابي للنشر/ الغورية ، مصر، الطبعة الأولى ١٤١٩ هـ – ١٩٩٩ م .

❖ القاموس المحيط، مجد الدين أبو طاهر محمد بن يعقوب الفيروزآبادى (ت: ٨١٧هـ)، تحقيق: مكتب تحقيق التراث في مؤسسة الرسالة، بإشراف: محمد نعيم العرقسُوسي، مؤسسة الرسالة للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت/ لبنان، الطبعة الثامنة ١٤٢٦ هـ – ٢٠٠٥ م .

❖ القراءات القرآنيّة بين المستشرقين والنحاة، الدكتور حازم سليمان الحلي، مطبعة القضاء في النّجف الأشرف، ١٤٠٧هـ – ١٩٨٧م .

❖ القراءات القرآنيّة وأثرها في الدّراسات النّحويّة، الأستاذ الدكتور عبد العال سالم مكرم، عالم الكتب (نشر، توزيع، طباعة)، أستاذ النّحو العربيّ – جامعة الكويت السابق، عالم الكتب، (د.ت) .

❖ القطع والائتناف، أبو جعفر أحمد بن محمد بن إسماعيل النَّحَّاس، تحقيق: د . عبد الرحمن بن إبراهيم المطرودي، دار عالم الكتب/ المملكة العربية السعودية، الطبعة الأولى ١٤١٣ هـ – ١٩٩٢ م .

❖ الكافية في علم النحو، ابن الحاجب جمال الدين بن عثمان بن عمر بن أبي بكر المصري الإسنوي المالكي (ت: ٦٤٦ هـ)، تحقيق: الدكتور صالح عبد العظيم الشاعر، مكتبة الآداب – القاهرة– الطبعة الأولى ٢٠١٠م .

❖ كتاب حروف المعاني، أبو القاسم عبد الرحمن بن اسحاق الزجاجي (ت: ٣٤٠ هـ)، حقّقه وقدّم له الدكتور: علي توفيق الحمد، كلية الآداب– جامعة اليرموك– (الأردن)، مؤسسة الرسالة، دار الأمل، (د.ت) .

❖ الكتاب، عمرو بن عثمان بن قنبر الحارثي بالولاء، أبو بشر، الملقب سيبويه (ت: ١٨٠هـ)، تحقيق: عبد السلام محمد هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، الطبعة الثالثة ١٤٠٨ هـ – ١٩٨٨م .

❖ كتاب العين، أبو عبد الرحمن الخليل بن أحمد الفراهيدي البصري (ت: ١٧٠هـ)، تحقيق: د. مهدي المخزومي، د. إبراهيم السامرائي، دار ومكتبة الهلال،(د.ت) .

❖ الكتاب الفريد في إعراب القرآن المجيد، المنتجب الهمذاني (ت: ٦٤٣ هـ)، حقق نصوصه وخرجه وعلق عليه: محمد نظام الدين الفتيح، دار الزمان للنشر والتوزيع، المدينة المنورة/ المملكة العربية السعودية، الطبعة الأولى ١٤٢٧ هـ – ٢٠٠٦م .

❖ الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل، أبو القاسم محمود بن عمرو بن أحمد، الزمخشري جار الله (ت: ٥٣٨هـ)، دار الكتاب العربي – بيروت– الطبعة الثالثة ١٤٠٧ هـ .

❖ الكشف والبيان عن تفسير القرآن، أبو إسحاق أحمد بن إبراهيم الثعلبي (ت: ٤٢٧ هـ)، أشرف على إخراجه: د. صلاح باعثمان، د. حسن الغزالي، أ.د. زيد مهارش، أ.د. أمين باشه، تحقيق: عدد من الباحثين (٢١) مثبت أسماؤهم بالمقدمة (صـ ١٥)، دار التفسير، جدة/ المملكة العربية السعودية، الطبعة الأولى ١٤٣٦ هـ – ٢٠١٥م .

❖ الكليات معجم في المصطلحات والفروق اللغوية، أيوب بن موسى الحسيني القريمي الكفوي، أبو البقاء الحنفي (المتوفى: ١٠٩٤هـ)، تحقيق: عدنان درويش، ومحمد المصري، مؤسسة الرسالة – بيروت، الطبعة الثانية ١٩٩٨م .

❖ الكناش في فني النحو والصرف، أبو الفداء عماد الدين إسماعيل بن علي بن محمود بن محمد ابن عمر بن شاهنشاه بن أيوب، الملك المؤيد، صاحب حماة (ت: ٧٣٢ هـ)، دراسة وتحقيق: الدكتور رياض بن حسن الخوام، المكتبة العصرية للطباعة والنشر، بيروت/ لبنان، عام النشر: ٢٠٠٠م .

❖ لباب التأويل في معاني التنزيل، علاء الدين علي بن محمد بن إبراهيم بن عمر الشيحي أبو الحسن، المعروف بالخازن (ت: ٧٤١هـ)، تحقيق: محمد علي شاهين، دار الكتب العلمية/ بيروت، الطبعة الأولى١٤١٥ هـ .

- ❖ اللباب في علل البناء والإعراب، أبو البقاء عبد الله بن الحسين بن عبد الله العكبري البغدادي محب الدين (المتوفى: ٦١٦هـ)، تحقيق: د. عبد الإله النبهان، دار الفكر – دمشق– الطبعة الأولى ١٤١٦هـ – ١٩٩٥م .
- ❖ اللباب في علوم الكتاب، أبو حفص سراج الدين عمر بن علي بن عادل الدمشقي النعماني (ت: ٧٧٥هـ)، تحقيق: الشيخ عادل أحمد عبد الموجود والشيخ علي محمد معوض، دار الكتب العلمية، بيروت/ لبنان، الطبعة الأولى ١٤١٩ هـ –١٩٩٨م .
- ❖ لطائف الإشارات (تفسير القشيري)، عبد الكريم بن هوازن بن عبد الملك القشيري (ت: ٤٦٥هـ)، تحقيق: إبراهيم البسيوني، الهيئة المصرية العامة للكتاب/ مصر، الطبعة الثالثة، (د.ت) .
- ❖ اللغة العربيّة معناها ومبناها، الدّكتور تمام حسّان، دار الثّقافة، طبعة ١٩٩٤م، (د. م) .
- ❖ اللمحة في شرح الملحة، محمد بن حسن بن سِباع بن أبي بكر الجذامي، أبو عبد الله، شمس الدين، المعروف بابن الصائغ (ت: ٧٢٠هـ)، تحقيق: إبراهيم بن سالم الصاعدي، الناشر: عمادة البحث العلمي بالجامعة الإسلامية، المدينة المنورة، المملكة العربية السعودية، الطبعة الأولى ١٤٢٤هـ/٢٠٠٤م .
- ❖ اللمع في العربية، أبو الفتح عثمان بن جني الموصلي (ت: ٣٩٢هـ)، تحقيق: فائز فارس، دار الكتب الثقافية/ الكويت، (د.ت) .
- ❖ متن الآجرومية، ابن آجُرُّوم، محمد بن محمد بن داود الصنهاجي، أبو عبد الله (ت: ٧٢٣هـ)، دار الصميعي، طبعة ١٤١٩هـ–١٩٩٨م، (د.م) .
- ❖ مجاز القرآن، أبو عبيدة معمر بن المثنى التيمى البصري (ت: ٢٠٩هـ)، تحقيق: محمد فواد سزگين، مكتبة الخانجى – القاهرة– طبعة ١٣٨١ هـ .
- ❖ مجالس ثعلب، أبي العباس أحمد بن يحيى ثعلب (ت: ٢٩١هـ)، شرح وتحقيق: عبد السّلام محمّد هارون، القسم الأوّل{النّشرة الثّانية}، دار المعارف بمصر .
- ❖ المجتبى من مشكل إعراب القرآن، الدّكتور أحمد بن محمد الخراط، أبو بلال، مجمع الملك فهد لطباعة المصحف الشريف، المدينة المنورة، عام النشر: ١٤٢٦هـ .

- مجمع البيان في تفسير القرآن، أبو علي الفضل بن الحسن ابن الفضل الطبرسي (ت: ٥٥٢ هـ)، تحقيق: إبراهيم شمس الدين، منشورات محمد علي بيضون، دار الكتب العلمية بيروت/ لبنان، الطبعة الاولى ١٤١٨هـ - ١٩٩٧م .
- محاسن التأويل، محمد جمال الدين بن محمد سعيد بن قاسم الحلاق القاسمي (ت: ١٣٣٢هـ)، تحقيق: محمد باسل عيون السود، دار الكتب العلمية/ بيروت، الطبعة الأولى١٤١٨هـ .
- المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز، أبو محمد عبد الحق بن غالب بن عبد الرحمن بن تمام بن عطية الأندلسي المحاربي (ت: ٥٤٢هـ)، تحقيق: عبد السلام عبد الشافي محمد، دار الكتب العلمية – بيروت– الطبعة الأولى١٤٢٢ هـ .
- مختصر تفسير ابن كثير، تحقيق: محمد علي الصابوني، دار القرآن الكريم، بيروت – لبنان، الطبعة السابعة ١٤٠٢ هـ - ١٩٨١م .
- مختصر تفسير البغوي، عبد الله بن أحمد بن علي الزيد، دار السلام للنشر والتوزيع – الرياض، الطبعة الأولى ١٤١٦هـ .
- مدارك التنزيل وحقائق التأويل، أبو البركات عبد الله بن أحمد بن محمود حافظ الدين النسفي (ت: ٧١٠هـ)، تحقيق: يوسف علي بديوي، راجعه وقدم له: محيي الدين ديب مستو، دار الكلم الطيب/ بيروت، الطبعة الأولى ١٤١٩ هـ - ١٩٩٨م .
- مراح لبيد لكشف معنى القرآن المجيد، محمد بن عمر نووي الجاوي البنتني إقليما ، التناري بلدا (ت: ١٣١٦هـ)، تحقيق: محمد أمين الصناوي، دار الكتب العلمية – بيروت– الطبعة الأولى ١٤١٧ هـ .
- مسائل خلافيّة في النحو، أبو البقاء عبد الله بن الحسين العكبري(ت: ٦١٦هـ)، تحقيق: محمد خير الحلواني، دار الشرق العربي/ بيروت، الطبعة الأولى ١٤١٢هـ-١٩٩٢م .
- مشكل إعراب القرآن، أبو محمد مكي بن أبي طالب حَمّوش بن محمد بن مختار القيسي القيرواني ثم الأندلسي القرطبي المالكي (ت: ٤٣٧هـ)، تحقيق: د. حاتم صالح الضامن، مؤسسة الرسالة – بيروت– الطبعة الثانية ١٤٠٥هـ .

- ❖ المصباح المنير في غريب الشرح الكبير، أحمد بن محمد بن علي الفيومي ثم الحموي، أبو العباس (ت: نحو ٧٧٠هـ)، المكتبة العلمية/ بيروت، (د.ت) .
- ❖ معالم التنزيل في تفسير القرآن (تفسير البغوي)، أبو محمد الحسين بن مسعود بن محمد بن الفراء البغوي الشافعي (ت: ٥١٠هـ)، تحقيق: عبد الرزاق المهدي، دار إحياء التراث العربي/بيروت، الطبعة الأولى ١٤٢٠ هـ .
- ❖ معالم التنزيل في تفسير القرآن (تفسير البغوي)، أبو محمد الحسين بن مسعود البغوي (ت: ٥١٠هـ)، حققه وخرج أحاديثه محمد عبد الله النمر – عثمان جمعة ضميرية – سليمان مسلم الحرش، دار طيبة للنشر والتوزيع، الطبعة الرابعة ١٤١٧ هـ – ١٩٩٧م .
- ❖ معاني القرآن، أبو جعفر النحاس أحمد بن محمد (ت: ٣٣٨هـ)، تحقيق: محمد علي الصابوني، جامعة أم القرى – مكة المرمة– الطبعة الأولى ١٤٠٩هـ .
- ❖ معانى القرآن للأخفش، أبو الحسن المجاشعي بالولاء، البلخي ثم البصري، المعروف بالأخفش الأوسط (ت: ٢١٥هـ)، تحقيق: الدكتورة هدى محمود قراعة، مكتبة الخانجي، القاهرة، الطبعة الأولى ١٤١١ هـ – ١٩٩٠م .
- ❖ معاني القرآن وإعرابه، إبراهيم بن السري بن سهل، أبو إسحاق الزجاج (ت: ٣١١هـ)، تحقيق: عبد الجليل شلبي، عالم الكتب/ بيروت، الطبعة الأولى ١٤٠٨ هـ – ١٩٨٨م .
- ❖ معاني القراءات للأزهري، محمد بن أحمد بن الأزهري الهروي، أبو منصور (ت: ٣٧٠هـ)، مركز البحوث في كلية الآداب – جامعة الملك سعود–المملكة العربية السعودية، الطبعة الأولى ١٤١٢ هـ – ١٩٩١م .
- ❖ معاني النحو، د. فاضل صالح السامرائي، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع/ الأردن، الطبعة الأولى ١٤٢٠ هـ – ٢٠٠٠م .
- ❖ معترك الأقران في إعجاز القرآن، ويُسمَّى (إعجاز القرآن ومعترك الأقران)، عبد الرحمن بن أبي بكر، جلال الدين السيوطي (ت: ٩١١هـ)، دار الكتب العلمية – بيروت – لبنان، الطبعة الأولى ١٤٠٨ هـ – ١٩٨٨م .

- المعجم الاشتقاقي المؤصل لألفاظ القرآن الكريم (مؤصَّل ببيان العلاقات بين ألفاظ القرآن الكريم بأصواتها وبين معانيها)، د. محمد حسن حسن جبل، مكتبة الآداب – القاهرة– الطبعة الأولى ٢٠١٠م .
- معجم المصطلحات النحويّة والصرفية، محمد سمير نجيب اللبدي، مؤسسة الرسالة– دار الفرقان، الطبعة الأولى ١٤٠٥هـ – ١٩٨٥م .
- معجم مقاييس اللغة، أحمد بن فارس بن زكريّا القزويني الرازي، أبو الحسين (ت: ٣٩٥هـ)، تحقيق: عبد السلام محمد هارون، دار الفكر، دمشق، ١٩٧٩م .
- المعجم الوسيط، مجمع اللغة العربية بالقاهرة، (إبراهيم مصطفى / أحمد الزيات / حامد عبد القادر / محمد النجار)، الناشر: دار الدعوة، تركيا، (د.ت) .
- مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، عبد الله بن يوسف بن أحمد بن عبد الله ابن يوسف، أبو محمد، جمال الدين، ابن هشام (ت: ٧٦١هـ)، تحقيق: د. مازن المبارك، ومحمد علي حمد الله، دار الفكر – دمشق– الطبعة السادسة ١٩٨٥م .
- مفاتيح الغيب (التفسير الكبير)، أبو عبد الله محمد بن عمر بن الحسن بن الحسين التيمي الرازي الملقب بفخر الدين الرازي خطيب الري (ت: ٦٠٦هـ)، دار إحياء التراث العربي – بيروت– الطبعة الثالثة ١٤٢٠هـ .
- المفردات في غريب القرآن، أبو القاسم الحسين بن محمد المعروف بالراغب الأصفهانى (ت: ٥٠٢هـ)، تحقيق: صفوان عدنان الداودي، دار القلم، الدار الشامية/ دمشق بيروت، الطبعة الأولى ١٤١٢ هـ .
- المفصل في صنعة الإعراب، أبو القاسم محمود بن عمرو بن أحمد، الزمخشري جار الله (ت: ٥٣٨هـ)، تحقيق: د. علي بو ملحم، مكتبة الهلال – بيروت– الطبعة الأولى ١٩٩٣م .
- المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية (شرح ألفية ابن مالك)، أبو إسحق إبراهيم بن موسى الشاطبي (ت ٧٩٠ هـ)، تحقيق: د. عياد بن عيد الثبيتي، معهد البحوث العلمية

وإحياء التراث الإسلامي بجامعة أم القرى – مكة المكرمة– الطبعة الأولى ١٤٢٨ هـ – ٢٠٠٧م .

❖ المقتضب، محمد بن يزيد بن عبد الأكبر الثمالي الأزدي، أبو العباس، المعروف بالمبرد (ت: ٢٨٥هـ)، تحقيق: محمد عبد الخالق عضيمة، عالم الكتب، بيروت ٢٠١٠م .

❖ المقصد لتلخيص ما في المرشد في الوقف والابتداء، زكريا بن محمد بن أحمد بن زكريا الأنصاري، زين الدين أبو يحيى السنيكي (ت: ٩٢٦هـ)، دار المصحف، الطبعة الثانية، ١٤٠٥ هـ – ١٩٨٥م .

❖ المكتفى في الوقف والابتدا، عثمان بن سعيد بن عثمان بن عمر أبو عمرو الداني (ت: ٤٤٤هـ)، محيي الدين عبد الرحمن رمضان، دار عمار، الطبعة الأولى ١٤٢٢ هـ – ٢٠٠١م .

❖ الموجز في قواعد اللغة العربية، سعيد بن محمد بن أحمد الأفغاني (ت: ١٤١٧هـ)، دار الفكر – بيروت – لبنان، طبعة ١٤٢٤هـ – ٢٠٠٣م .

❖ الموسوعة القرآنية، إبراهيم بن إسماعيل الأبياري (ت: ١٤١٤هـ)، الناشر: مؤسسة سجل العرب، طبعة ١٤٠٥ هـ .

❖ الموسوعة القرآنية، خصائص السور، جعفر شرف الدين، تحقيق: عبد العزيز بن عثمان التويجزي، دار التقريب بين المذاهب الإسلامية/ بيروت، الطبعة الأولى ١٤٢٠هـ .

❖ موصل الطلاب إلى قواعد الإعراب، خالد بن عبد الله الأزهريّ(ت: ٩٠٥هـ)، تحقيق: عبد الكريم مجاهد، الرسالة–بيروت، الطبعة الأولى ١٤١٥هـ–١٩٩٦م .

❖ الميزان في تفسير القرآن، السيد محمد حسين الطباطبائي(ت: ١٤٠٢هـ)، منشورات مؤسسة الأعلميّ للمطبوعات، بيروت، الطبعة الأولى١٩٩٧م .

❖ النحو المصفّى، الدكتور محمّد عيد (الأستاذ المساعد بكليّة دار العلوم) جامعة القاهرة، مكتبة الشباب (القاهرة)، (د.ت) .

❖ النحو الواضح في قواعد اللغة العربية، على الجارم ومصطفى أمين، الدار المصرية السعودية للطباعة والنشر والتوزيع، (د.ت) .

- ❖ النحو الوافي، عباس حسن (ت: ١٣٩٨هـ)، دار المعارف، القاهرة، الطبعة الخامسة عشرة، (د.ت) .
- ❖ النشر في القراءات العشر، شمس الدين أبو الخير ابن الجزري ، محمد بن محمد بن يوسف (ت: ٨٣٣ هـ)، تحقيق: علي محمد الضباع (ت ١٣٨٠ هـ)، المطبعة التجارية الكبرى، (د.ت) .
- ❖ النكت في القرآن الكريم (في معاني القرآن الكريم وإعرابه)، علي بن فَضَّال بن علي بن غالب المُجَاشِعِي القيرواني، أبو الحسن (ت: ٤٧٩هـ)، تحقيق: د. عبد الله عبد القادر الطويل، دار الكتب العلمية/ بيروت، الطبعة الأولى ١٤٢٨ هـ – ٢٠٠٧م .
- ❖ نيل المرام من تفسير آيات الأحكام، أبو الطيب محمد صديق خان بن حسن بن علي ابن لطف الله الحسيني البخاري القِنَّوجي (ت: ١٣٠٧هـ)، تحقيق: محمد حسن إسماعيل، و أحمد فريد المزيدي، دار الكتب العلمية، تاريخ النشر: ٢٠٠٣/٠١/٣٠م .
- ❖ الهداية إلى بلوغ النهاية في علم معاني القرآن وتفسيره، وأحكامه، وجمل من فنون علومه، أبو محمد مكي بن أبي طالب حَمّوش بن محمد بن مختار القيسي القيرواني ثم الأندلسي القرطبي المالكي (ت: ٤٣٧هـ)، تحقيق: مجموعة من الباحثين، بإشراف: د. الشاهد البوشيخي، مجموعة بحوث الكتاب والسنة – كلية الشريعة والدراسات الإسلامية – جامعة الشارقة، الطبعة الأولى ١٤٢٩ هـ – ٢٠٠٨م .
- ❖ هداية القاري إلى تجويد كلام الباري، عبد الفتاح بن السيد عجمي بن السيد العسس المرصفي المصري الشافعي (ت: ١٤٠٩هـ)، مكتبة طيبة، المدينة المنورة، الطبعة الثانية، (د.ت) .
- ❖ همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، عبد الرحمن بن أبي بكر، جلال الدين السيوطي (ت: ٩١١هـ)، تحقيق: عبد الحميد هنداوي، المكتبة التوفيقية/ مصر، (د.ت) .
- ❖ الوجيز في تفسير الكتاب العزيز، أبو الحسن علي بن أحمد بن محمد بن علي الواحدي، النيسابوري، الشافعي (ت: ٤٦٨هـ)، تحقيق: صفوان عدنان داوودي، دار القلم(دمشق)، الدار الشامية(بيروت)، الطبعة الأولى ١٤١٥ هـ .

❖ الوسيط في تفسير القرآن المجيد، أبو الحسن علي بن أحمد بن محمد بن علي الواحدي، النيسابوري، الشافعي (ت: ٤٦٨هـ)، تحقيق وتعليق: الشيخ عادل أحمد عبد الموجود، الشيخ علي محمد معوض، الدكتور أحمد محمد صيرة، الدكتور أحمد عبد الغني الجمل، الدكتور عبد الرحمن عويس، قدمه وقرظه: الأستاذ الدكتور عبد الحي الفرماوي، دار الكتب العلمية، بيروت/ لبنان، الطبعة الأولى ١٤١٥ هـ - ١٩٩٤م .

البحوث:

❖ أثر نظريّة الاحتمالات في النّحو العربي – تطبيق على علامات الإعراب الأصليّة والفرعيّة– هارون (محمد بدر الدين) الرّبابعة، دراسات (العلوم الإنسانيّة والاجتماعيّة)، المجلد ٦٤٣، ملحق ١ ، ٢٠١٦م .

❖ الاحتمال بسبب الوضع اللغويّ(دراسة أصوليّة فقهيّة)، أشرف محمود بني كنانة والعبد خليل أبو عيد، دراسات علوم الشّريعة والقانون، المجلّد ٣٦، العدد ١، ٢٠٠٩م .

❖ أسباب التّعدّد في التّحليل النّحويّ، الدّكتور محمود حسن الجاسم، مجلّة مجمّع اللغة العربيّة الأردنيّ، جامعة حلب، كلّيّة الآداب، قسم اللغة العربيّة، ٢٠٠٩م .

❖ الدّلالة النّحويّة بين القدامى والمحدثين، الدّكتورة زينب مديح جبارة النّعيمي، جامعة واسط، كليّة التّربية الأساسيّة، مجلّة واسط للعلوم الإنسانيّة– العدد (١٢) .

❖ من أسرار الحروف في القرآن الكريم(الباء–اللام)، الدكتور: بدر بن ناصر البدر، كلية اصول الدين بالرياض/ قسم القرآن وعلومه، جامعة الامام محمد بن سعود الاسلامية، مجلة جامعة الامام (العدد٢٩) ١٤٢١ هـ .

❖ المنصوب على نزع الخافض في القرآن، إبراهيم بن سليمان البعيمي، الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة، الطبعة: العدد ١١٦، السنة ٣٤، ١٤٢٢هـ/٢٠٠٢م .

Abstract

Arabic grammar was not only a science concerned with tracking the signs of syntax and syntax, it is a science that also deals with the grammatical analysis of Qur'anic texts. To clarify the speech and the intentions of the speakers, the first grammarians studied the importance of grammar in interpreting the semantics of the text, and showed its impact in revealing the properties of structures and their meanings. Therefore, grammatical possibility is considered one of the important pillars upon which the theory of Arabic grammar was built.

The books of interpretation are still a wide field for many different linguistic studies, because of the great linguistic wealth they contain, especially what is concerned with the grammatical analysis of the Qur'anic text. (Anwar Al-Tanzel wa Asrar Al-Ta'wil), known as Tafsir Al-Baydawi (d.: 685 AH), is one of those interpretations in which multiple grammatical possibilities and their implications are common, and I have chosen this topic. Because it is directly related to the Holy Qur'an, and to find out what was written by the first and those after them, and to know the disagreement and difference between the earlier and the later in the interpretation of the verses of the Wise Qur'an.

It must be noted that Al-Baydawi's interpretation is a semantic encyclopedia that included grammatical analyzes and linguistic discussions based on the multiplicity of possibilities and the multiplicity of diacritical faces in the Qur'anic texts, the interpretation contains jurisprudence, principles, readings, verbal investigations, and rhetorical

issues. It is also distinguished by the gracefulness of the phrase and the abundance of its meanings.

After careful reading in the interpretation, I chose specific and comprehensive models, trying to trace the grammatical possibilities that Al-Baydawi leads, and reflect on them, trying to weight them in the light of grammatical rules, meaning and context.

The study is divided into three chapters preceded by an introduction on (the concept of grammatical possibility, and its reasons), in which I explained the concept of grammatical possibility in language and terminology, and some of the reasons that led to grammatical possibility.

The first chapter is titled: Probabilistic grammatical significance in nouns, and was divided into two sections: In the first section, I studied the probabilistic grammatical significance in Arabized nouns, including (nouns and accusatives), and in the second topic: the probabilistic grammatical significance in constructed nouns.

In the second chapter, the grammatical possibility in letters is studied, and it is divided into three sections: in the first topic, I dealt with the grammatical possibility in prepositions, and in the second topic: the grammatical possibility in conjunctions, and in the third topic: the grammatical possibility in separate letters.

The third chapter is devoted to studying: the probabilistic grammatical significance in sentences and semi-sentences, and it includes three sections: the first topic is the probabilistic grammatical significance in verbal sentences, the second topic is the probabilistic

grammatical significance in nominative sentences, and the third topic is the probabilistic grammatical significance in quasi-sentences.

The chapters are followed by a conclusion that includes the most important results of the study, and a list of the sources and references that you provided.

As for the methodology of the study, it is based on presenting the possible aspects of the syntax from the grammatical aspects mentioned by Al-Baydawi and the translators of the Holy Qur'an, and discussing them in the light of the grammatical industry and the Qur'anic significance, and trying to evaluate these possible aspects by weighting some and weakening some according to different data, and I gradually mentioned the possibilities, so I started with two possibilities. Only for single and combination finished to the fullest extent possible.

It is appeared to the researcher that the grammatical possibility of sentences in the Qur'anic text is one of the manifestations of the possibility of significance in the Holy Qur'an in general and is in response to reasons related to the nature of the Holy text and the message entrusted to it, as well as being a linguistic text that exposes it to what is exposed to any other linguistic text in terms of versatility in understanding.

The study proved that pluralism is necessary in some compositions, such as the abstract complexes from the place in which they were said, or that their nature requires plurality, such as the compositions of the Holy Qur'an, this pluralism is one of the aspects of its miracle.

The Republic of Iraq
Ministry of Higher Education and Scientific Research
University of Babylon
College of Islamic Sciences
Department of the language of the Qur'an

Grammatical Probability in Al-Baydhawi Interpretation (d.: 685 AH)

Thesis submitted by:

Dakhil Jebur Dakhil AL-Mousawi

To the Council of the College of Islamic Sciences at the University of Babylon, which is part of the requirements for obtaining a master's degree in the language of the Qur'an and its miracles

Supervised by:

Prof. Dr. Dhaher Mohsen Kadhem Al-Shukri

Shaaban **March**

1444 A.H **2023 A.D**